نظام الوزارة

في الدولة العباسية

٣٣٤ - ٥٩٠ هـ

(العهدان البويهي والسلجوقي)

تأليف

الدكتور محمد مسفر الزهراني

الأستاذ المساعد بقسم التاريخ

كلية الآداب - جامعة الرياض





مؤسسة الرسالة


al-maktabeh
www.
.com
مكتبة
المهتدين

الباب الأول

الخلافة العبّاسيّة

في عهد أمراء بني بويه والسلاطين السلاجقة

سياسة بني بويه مع الخلفاء

استئثار السلاجقة بالسلطة دون الخلفاء

محاولات الخلفاء استعادة سلطتهم في الدولة

نظام الوزارة

في الدولة العباسية

الطبعة الأولى

١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م



مؤسسة الرسالة بيروت - شارع سوريا - بناية صمدي وصالحة
هاتف: ٢٩٥٥٠١ - ٢٤١٦٩٢ ص.ب: ٧٤٦٠ برقياً: بيوشران

نظام الوزارة
في الدولة العباسية

٣٣٤ - ٥٩٠ هـ

(العهدان البويهي والسلجوقي)

تأليف

الدكتور محمد مسفر الزهراني

الأستاذ المساعد بقسم التاريخ

كلية الآداب - جامعة الرياض

مؤسسة الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم

« وَقُل رَبِّ زِدْني عِلماً »

« وَألْحِقْني بِالصَّالِحِينَ »

صدق الله العظيم

المقدمة

عناصر الموضوع

بحث في أهم مصادر الكتاب

المقـــدِّمَة

عَنَاصِرُالمَوضُوع

الحمدلله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد . يتنـاول هذا الكتاب نظـام الـوزارة العبـاسية من سنـة ٣٣٤ هـ/ ٩٤٥م الى سنة ٥٩٠هـ/ ١١٩٣ م وهي الفترة التي حكم فيها بنو بويه وسلاطين السلاجقة . وتصور لنا هذه الدراسة جانباً هاماً من جوانب الحضارة الاسلامية ، وحلقة من حلقات التاريخ الاسلامي ونظامه الاداري .

لما دخل البويهيون بغداد سنة ٣٣٤/ ٩٤٥ م استأثـر أمراؤ هـم بالسلطـة دون خلفاء بني العباس ، وشاركوهم في بعض مظاهر سيادتهم الدينية وانفـردوا باتخاذ الوزراء ، بينما اكتفى الخلفاء بكتاب يدبرون شئونهم . ثم أحدث أمـراء آل بويه تعديلاً في نظام الوزارة لم يكن معروفاً من قبـل ، فأسنـد بعضهـم الـوزارة الى وزيرين . وتجلت في أواخر عهدهم رغبة الوزراء في التلقب بالألقاب ، حتى أصبح الوزير البويهي يحمل في بعض الأحيان ثلاثة أو أربعة ألقاب في آن واحد .

وفي سنة ٤٤٧ هـ/ ١٠٥٥ م خلف السلاجقة البـويهيين في حكم بلاد المشرق الاسلامي ، فعملوا على الاستفادة من ضعف الخلافة العباسية الناجم عن ثورات الجند وانتشار الدعوة الفاطمية في العراق وفارس وقيام حركة البساسيري فاستأثروا بجميع السلطات في الدولة ، فأصبح الخليفة العباسي مجرداً من سلطاتـه حتـى في داخل حاضرة الخلافة . وقد ترتب على وجود وزير للسلطان ووزير للخليفة حدوث

احتكاك بينهما ، وكان وزير السلطان أكثر نفوذاً وسلطة من وزير الخليفة ، لأنه كان يستمد نفوذه من قوة السلطان السلجوقي صاحب النفوذ الفعلي وقتذاك .

ولعل أهم تطور حدث في نظام الوزارة في عهد السلاجقة هو ظهور منصب « نائب وزير » وكان في الحقيقة منصباً مؤقتاً يلجأ اليه في الفترات التي تلي عزل أحد الوزراء لكي لا تتعطل أعمال الديوان الادارية والمالية .

وفيما يتعلق بتعيين الوزراء . فقد استمرت المراسم التي كانت تجري قبل العهد البويهي ، ولم يطرأ عليها أي تطور في عهد أمراء آل بويه وسلاطين السلاجقة من بعدهم ، إلا أن كتب التاريخ والتراجم تضمنت معلومات أكثر تفصيلاً عن تعيين الوزراء في العهد السلجوقي مما يعطينا صورة أكثر وضوحاً عن المراسم التي كان يشتمل عليها ذلك التقليد .

أما بخصوص راتب الوزير فقد نقص كثيراً في العهد البويهي ، وكان يمنح للوزير اقطاعاً ايراده خمسين ألف دينار في العام ، يقوم مقام الراتب فاذا عزل أخذ منه وأعطي لمن يخلفه في الوزارة . وفي العهد السلجوقي زاد راتب الوزير زيادة ملحوظة ، فكان الوزير السلجوقي يتقاضى مرتباً سنويا قدره عشر دخل الدولة السلجوقية ، بينما أصبح راتب وزير الخليفة العباسي مائة ألف دينار .

وكان للوزراء في عهد البويهيين والسلاجقة جهود طيبة في التقدم الحضاري للدولة الاسلامية ، وبرزت هذه الجهود بوضوح في عصر قوة ووحدة أمراء آل بويه وسلاطين السلاجقة ، فقام الوزراء بتنظيم أعمال الدولة الادارية والمالية وانعاش الحالة الاقتصادية عن طريق تنمية الزراعة وزيادة الثروة الزراعية وتنظيم العلاقة بين الدولة والمزارعين . هذا فضلاً عن ازالة المعوقات التي تعترض الزراعة كخراب الأراضي وانفجار الأنهار وعدم تنظيم عملية الري .

وكانت حركة التجارة موضع اهتمام وزراء البويهيين والسلاجقة فعملوا على مراقبة الأسواق والضرب على يد المتلاعبين بالأسعار والمحتكرين للمواد الغذائية ، واستوردوا مختلف أنواع السلع ووفروها في الأسواق . وأسهم وزراء هذين العهدين

في النهوض بالحركة العلمية والأدبية فشجعوا العلماء والأدباء ، وعقدوا لهم المجالس الأدبية والعلمية وأنشأوا المكتبات وزودوها بالكتب ، وأسسوا المدارس ، وأمنوا لطلابها والعاملين بها النفقات اللازمة . هذا فضلاً عن أن كثيراً ممن تقلدوا الوزارة في تلك الأثناء كانوا من العلماء والأدباء الذين أسهموا بمصنفاتهم في دفع عجلة التقدم العلمي والأدبي .

يحتوي هذا البحث على أربعة أبواب ، تناولت في الباب الأول منها الخلافة العباسية في عهد أمراء بني بويه وسلاطين السلاجقة ، فعرضت لظهور بني بويه واستئثارهم بالسلطة ، وسياسة أمرائهم مع الخلفاء العباسيين ، ومشاركتهم لهم في بعض مظاهر سيادتهم الدينية والسياسية . ثم تحدثت عن استئثار سلاطين السلاجقة بالسلطة دون خلفاء بني العباس وعنيت بتوضيح محاولات خلفاء بني العباس لاستعادة سلطتهم في الدولة ومهدت لذلك بالتحدث عن علاقة الخلفاء بالسلاطين في عهد وحدة السلاجقة ، ثم انقسام السلاجقة على أنفسهم وقيام الحروب الأهلية بين أمرائهم وتفكك دولتهم إثر ذلك ، مما شجع الخلفاء على الاستفادة من ذلك الانقسام لاستعادة سلطتهم ونفوذهم .

وخصصت الباب الثاني لدراسة الوزارة في العهد البويهي ، فتحدثت عن تطور نظام الوزارة ، وبينت كيف أسندت الوزارة الى أكثر من وزير ، كما وضحت حرص الوزراء على التلقب بالألقاب . ثم تناولت أشهر وزراء بني بويه وأثرهم في سياسة الدولة .

أما الباب الثالث فتناولت فيه دراسة الوزارة في العهد السلجوقي فشرحت تطور نظام الوزارة في عهد سلاطين السلاجقة ويشمل مراسيم تعيين الوزير ورواتبه وألقابه ، وظهور منصب « نائب وزير » وعرضت لعلاقة وزير الخليفة العباسي مع وزير السلطان السلجوقي . كما بينت أثر تنافس وزراء سلاطين السلاجقة على وحدة الدولة السلجوقية وما ترتب على ذلك من نتائج . ثم تحدثت عن أشهر وزراء العهد السلجوقي ومهامهم في الدولة .

وخصصت الباب الرابع لتوضيح جهود الوزراء في العهدين البويهي والسلجوقي في التقدم الحضاري للدولة ، وبينت فيه أثر الوزراء في التنظيمات الادارية والمالية واهتمامهم بانعاش الحالة الاقتصادية ، وأثرهم في النهوض بالحركة العلمية والأدبية ، وعنايتهم بالمنشآت المدنية في الدولة .

بحث في أهم مصادر الكتاب

اعتمدت في اعداد هذا الكتاب على عدد وافر من المصادر المخطوطة والمطبوعة وسأقتصر على دراسة المصادر الأساسية . فمن الكتب المخطوطة التي رجعت اليها كتاب « التاجي في أخبار الدولة الديلمية » لأبي إسحاق ابراهيم بن هلال الصابي المتوفي سنة ٣٨٤ هـ/ ٩٩٤ م ، ولم يصلنا من هذا الكتاب سوى جزء صغير يحمل اسم « المنتزع من كتاب التاجي في أخبار الدولة الديلمية » وهو مخطوط مصور بمكتبة الجامعة العربية في القاهرة ، ويعتبر هذا الجزء أقدم وثيقة تاريخية تؤرخ لبني بويه . وقد أمدني هذا الكتاب بمعلومات هامة عن أصل بني بويه وظهورهم على مسرح الأحداث في الدولة الاسلامية .

ويأتي كتاب « أخبار الدول المنقطعة » لعلي بن ظافر الأزدي الخزرجي المتوفى سنة ٦١٣ هـ/ ١٢١٦ م في المرتبة الثانية من الأهمية بين الكتب المخطوطة بالنسبة لهذا البحث ، وقد اعتمدت عليه في بحث ما يتعلق بدور الوزير عون الدين يحيى ابن هبيرة في اعداد جيش للخلافة العباسية في عهد الخليفة المقتفي لأمر الله . وكان لكتاب « تاريخ الواصلين في أخبار الخلفاء والملوك والسلاطين » لجمال الدين بن محمد بن واصل المتوفي سنة ٦٩٧ هـ/ ١٢٩٨ م فائدة قيمة في دراسة نظام الوزارة في عهد سلاطين السلاجقة .

كما اعتمدت في دراستي تطور نظام الوزارة في العهدين البويهي والسلجوقي على كتاب « مرآة الزمان في تاريخ الأعيان » لسبط بن الجوزي المتوفي سنة ٦٥٤ هـ/

١٢٥٦م وكتاب « عيون التواريخ » لمحمد بن شاكر الكتبي المتوفي سنة ٧٦٤هـ/ ١٣٦٣ م وفـي هذين الكتابين تراجم مفصلة عن بعض الوزراء . ومع أن سبط ابن الجوزي والكتبي ينقلان كثيراً عن كتاب « المنتظم في تاريخ الملوك والأمم » لأبي الفرج بن الجوزي ، وعن كتاب « وفيات الأعيان » لأبن خلكان ، إلا أن كتابيهما ينفردان في بعض الأحيان بمعلومات أفادتني في هذا البحث . وهـذان الكتابـان مخطوطان بدار الكتب المصرية بالقاهرة .

ويعتبر كتاب « تجارب الأمم » لأبي علي أحمد بن يعقوب بن مسكويه المتوفي سنة ٤٢١ هـ/ ١٠٣٠ م أهم مصدر لدراسة تاريخ العهد البويهي السياسي والحضاري من سنة ٣٤٠هـ/ ٩٥١ م حتى سنة ٣٦٩ هـ/ ٩٧٩ م ، وقد أمدني بمعلومات قيمة في دراستي للنواحي السياسية والادارية والاقتصادية والفكرية في العهد البويهي ، إذ أن مسكويه يعتمد في كتابته عن هذه الحقبة على روايات شهود عيان لما وقع من أحداث ، ومن أهم من روى مسكويه عنهم الوزير أبي الفضل بن العميد ، هذا فضلاً عن أن مسكويه نفسه كان شاهد عيان للأحداث التي وقعت أثناء خدمته في الدولة البويهية ، كخازن لمكتبة الوزير أبي الفضل بن العميد ، ثم في خدمة الأمير بهاء الدولة[١] .

ويعتبر كتاب «ذيل تجارب الأمم» لأبي شجاع الروذراوري المتوفي سنة ٤٨٨ هـ / ١٠٩٥ م مكملا لدراسة التاريخ السياسي والحضاري للبويهيين حتى سنة ٣٨٩هـ / ٩٩٨م ، ويتضمن هذا الكتاب بين دفتيه معلومات هامة عن نظام الخلافة والوزارة والنظم الادارية والمالية في هذا العهد .

ومن المصادر ذات القيمة العلمية في دراسة العهد البويهي كتاب « التاريخ » لهلال بن الصابىء المتوفي سنة ٤٤٨ هـ/ ١٠٥٦ م ، ولا يوجد من هذا الكتاب سوى الجزء الثامن ، وهو يحتوي على حوادث خمس سنين أولها سنة ٣٨٩ هـ/ ٩٩٨ م

---

(١) ياقوت : معجم الأدباء ، جـ ٥ ص ١٧,٧ .

وآخرها سنة ٣٩٣ هـ/ ١٠٠٢ م وقد ألحق بكتاب « ذيل تجارب الأمم » .

كذلك كان لكتاب « تكملة تاريخ الطبري » لمحمد بن عبد الملك الهمذاني المتوفي سنة ٥٢١ هـ/ ١١٢٧ م أهمية كبيرة في دراسة أوائل العهد البويهي ، وبالرغم من أنه ينقل كثيراً عن مسكويه ، إلا أنه انفرد بمعلومات لم ترد في سواه . ويبدأ هذا الكتاب بخلافة المقتدر بالله سنة ٢٩٦ هـ/ ٩٠٨ م وينتهي الجزء الأول منه بأخبار سنة ٣٦٧ هـ/ ٩٧٧ ولا زال الباقي من هذا الكتاب مفقوداً حتى الآن ، وقد أفادني هذا الكتاب كثيراً في دراسة تطور نظام الوزارة في العهد البويهي .

ومن الكتب التي اعتمدت عليها في دراستي لسياسة بني بويه مع الخلفاء العباسيين كتاب « رسوم دار الخلافة » لهلال بن الصابىء ، وقد أمدني بمعلومات هامة عن معاملة أمراء بني بويه للخلفاء ومشاركتهم لهم في بعض مظاهر سيادتهم الدينية .

كذلك استفدت كثيراً من الكتب التي ألفت عن « الوزارة » اذ تعرفت من خلالها على ظهور منصب الوزارة في الدولة الاسلامية ، وأقسام هذا المنصب وشروطه ، وواجبات الوزير وأعماله ، وموقف الفقهاء من تعدد الوزراء . وأهم هذه الكتب ، « كتاب : « تحفة الوزراء » المنسوب لعبد الملك بن محمد الثعالبي المتوفي سنة ٤٢٩ هـ/ ١٠٣٧ م ، وكتاب « أدب الوزير » لعلي بن محمد بن حبيب الماوردي المتوفي سنة ٤٥٠ هـ/ ١٠٥٨ م ، ويمتاز الكتاب الأول بايراد بعض المعلومات المتعلقة بوزراء أوائل العهد البويهي . ويشترك مع هذين الكتابين في التحدث عن « الوزارة » من الناحية الفقهية كتاب « الأحكام السلطانية والولايات الدينية » للماوردي ، وكتاب « الأحكام السلطانية » لأبي يعلى محمد بن الحسين الفراء المتوفي سنة ٤٥٨ هـ/ ١٠٦٥ م » .

ومن الكتب التي تناولت « الوزارة » كتاب « الوزراء والكتاب » لمحمد بن عبدوس الجهشياري المتوفي سنة ٣٣١ هـ/ ٩٤٢ م ، وهذا الكتاب أرخ للوزراء من قيام الدولة العباسية سنة ١٣٢ هـ/ ٧٤٩ م حتى نهاية القرن الثالث الهجري « التاسع

الميلادي » إلا أن ما نشر منه ينتهي بوزارة الفضل بن سهل للخليفة العباسي المأمون (١٩٨ ـ ٢٠٢ هـ/ ٨١٣ ـ ٨١٧ م) وما زال الباقي من هذا الكتاب مفقوداً .

ومن الكتب التي أفادتني في دراسة تطور الوزارة في القرن الرابع الهجري ، كتاب « تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء » لهلال بن الصابىء المتوفي سنة ٤٤٨ هـ/ ١٠٥٦ م ويؤرخ هذا الكتاب لثلاثة وزراء من وزراء الخليفة المقتدر بالله العباسي ويعرض في أثناء ذلك لبعض الوزراء الذين كان لهم صلة بالوزير المترجم له . وقد استفاد الصابىء من عمله الرسمي في الدولة ، مما أتاح له الاطلاع على الوثائق الرسمية التي اعتمد عليها في تدوين كتابه .

وتتضمن النصوص الضائعة من هذا الكتاب[1] معلومات هامة عن بعض وزراء العهد البويهي ومراسيم تعيين الوزير .

وفي دراستي لأواخر العهد البويهي رجعت الى كتاب « المنتظم في تاريخ الملوك والأمم » لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي ، المتوفي سنة ٥٩٧ هـ/ ١٢٠٠ م وكتاب « الكامل في التاريخ لأبن الأثير المتوفي سنة ٦٣٠ هـ/ ١٢٣٢ م وكتاب « المختصر في أخبار البشر » لأبي الفداء المتوفي سنة ٧٣٢ هـ/ ١٣٣١ م وكتاب « العبر وديوان المبتدأ والخبر لأبن خلدون المتوفي سنة ٨٠٨ هـ/ ١٤٠٥ م وتتضمن هذه الكتب معلومات عن نظام الوزارة والخلافة في هذا العهد ، وعن موقف أمراء آل بويه من الخلفاء العباسيين ، كما تحتوي على معلومات مفصلة عن النزاع الذي دار بين أمراء آل بويه على السلطة في أواخر عهدهم .

ومن المصادر التي اعتمدت عليها في بحثي كتاب « راحة الصدور وآية السرور » لمحمد بن علي بن سليمان الراوندي ، بدأ تأليفه بالفارسية سنة ٥٩٩ هـ/ ١٢٠٢ م ويشتمل هذا الكتاب على تاريخ السلاجقة من وقت قيام دولتهم في بداية القرن الخامس الهجري الى وقت زوالها في سنة ٥٩٠ هـ/ ١١٩٤ م ، وتنحصر أهمية هذا

---

(١) جمع هذه النصوص وعلق عليها الأستاذ ميخائيل عواد . ونشرها في كتيب بعنوان « أقسام ضائعة من كتاب تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء » .

الكتاب فيما سجله المؤلف كشاهد عيان عن أحداث الفترة الواقعة بين عامي ٥٥٥ هـ / ١١٦٠ م و ٥٩٠ هـ / ١١٩٤ م .

ويأتي بعد ذلك كتاب « تاريخ دولة آل سلجوق » للفتح بن علي بن محمد البنداري الذي عاش في القرن السابع الهجري ، وهذا الكتاب اختصار لكتاب « نصرة الفترة وعصرة الفطرة » الذي ألفه عماد الدين محمد بن محمد بن حامد الأصفهاني المتوفي سنة ٥٩٧ هـ/ ١٢٠٠ م ، ويتضمن هذا الكتاب معلومات هامة عن أصل السلاجقة وقيام دولتهم ، ونزاعهم مع خلفاء بن العباس . كما يحتوي على تراجم لوزراء سلاطين السلاجقة هذا فضلاً عن ابرازه جهود بعض وزراء السلاجقة في النواحي الادارية والاقتصادية . والعلمية ، وخاصة ما يتعلق بنظام الاقطاع الذي قرر الوزير نظام الملك اتباعه في أراضي دولة السلاجقة .

ويعتبر كتاب « الفخري في الآداب السلطانية والدول الاسلامية » لمحمد بن علي بن طباطبا ، المتوفي سنة ٧٠٩ هـ/ ١٣٠٩ م من أهم الكتب التي احتوت على معلومات هامة عن وزراء بني العباس في مختلف عصورهم ، وقد اعتمدت عليه في دراستي تطور نظام الوزارة في العهد السلجوقي والتعريف بوزراء الخلافة العباسية ومهامهم في الدولة .

كذلك حفلت كتب التراجم بمعلومات وافية عن الوزراء ونظام الوزارة في عهد البويهيين وسلاطين السلاجقة ، وأهم هذه الكتب ، كتاب « معجم الأدباء » لياقوت الحموي المتوفي سنة ٦٢٦ هـ/١٢٢٨ م ، وكتاب « وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان » لأبن خلكان المتوفي سنة ٦٨١ هـ/ ١٢٨٢ م . ويتضمن هذان الكتابان فضلاً عن تراجم لبعض الوزراء معلومات هامة عن مراسيم تعيين الوزراء في ذلك العهد الذي تناولت بحثه .

وتأتي كتب الطبقات في المرتبة الثانية من الأهمية بعد كتب التراجم من حيث التعريف بالوزراء وجهودهم في تطور الدولة ، ومن هذه الكتب كتاب « طبقات الشافعية الكبرى » لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي المتوفى سنة ٧٧١ هـ/

١٣٧٠ م ، وكتاب « ذيل طبقات الحنابلة » لأبي الفرج عبد الرحمن بن رجب المتوفى سنة ٧٩٥ هـ/ ١٣٩٤م . وقد أورد الكتاب الأول تراجم للوزراء الشافعية كنظام الملك الطوسي وأبي شجاع الروذ راوري . كما عنى الثاني بالحديث عن الوزراء الحنابلة كعون الدين يحيى بن هبيرة وجلال الدين عبد الله بن يونس .

الباب الأول

الخلافة العبّاسيّة

في عهد أمراء بني بويه والسلاطين السلاجقة

سياسة بني بويه مع الخلفاء

استئثار السلاجقة بالسلطة دون الخلفاء

محاولات الخلفاء استعادة سلطتهم في الدولة



الباب الأول

الخلافة العباسية

في عهد أمراء بني بويه والسلاطين السلاجقة

سياسة بني بويه مع الخلفاء

كان لازدياد النفوذ التركي في الدولة العباسية أثر سيء على الادارة المركزية للدولة ، فقد أصبحت عاجزة تماماً عن ضبط أمور الأقاليم التابعة لها ، وبالتالي أخذ نفوذ الخلافة العباسية ينحسر شيئاً فشيئاً عن كثير من تلك الأقاليم . وفي أوائل القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي) أصبح معظم أقاليم الدولة العباسية يخضع لحكومات اقليمية مستقلة الى حد كبير ولا يربطها بالدولة العباسية إلا رباط شكلي يتمثل في ذكر اسم الخليفة العباسي في الخطبة ، وأصبحت رقعة الخلافة العباسية الفعلية تنحصر في بغداد وجزء صغير من منطقة السواد[1] ، في الوقت الذي وقعت فيه الخلافة العباسية ذاتها تحت نفوذ أسرة حاكمة جديدة برزت على مسرح الأحداث آنذاك ، وهي (الأسرة البويهية) ومن أشهر أفرادها الأخوة الثلاثة علي والحسن وأحمد أبناء أبي شجاع بويه بن فناخسرو ، وكان زعيماً لاحدى قبائل الديلم[2] .

ارتفع ذكر بني بويه ، واشتهر أمرهم على يد أكبر الأخوة الثلاثة علي بن بويه ، وكان قائداً في جيش الزعيم الديلمي ماكان بن كالي ، ثم انفصل عنه وانضم الى منافسه القوي مرداويج بن زيار الديلمي[3] . ويبدو أن مرداويج أراد أن يستفيد من

---

(١) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ١ ص ٣٦٦ ، الهمذاني : تكملة تاريخ الطبري ، جـ ١ ص ١٠١ ، ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٦ ، ص ٨٨ .

السواد : رستاق العراق وضياعها ، وسمي بذلك لكثرة النخيل والاشجار والمزروعات . (ياقوت : معجم البلدان ، جـ ٣ ص ٢٧٢) .

(٢) دائرة المعارفالاسلامية ، مادة بويه .

(٣) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ١ ، ص ٢٧٧ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ٨ ص ٢٦٧ ، أبو الفداء : المختصر في أخبار البشر ، جـ ٢ ص ٧٨ .

جهود بني بويه ، فولى علي بن بويه أعمال الكرج[1] ، فكانت هذه الولاية نقطة الانطلاق لاقامة دولة بني بويه[2] .

تمكن علي بن بويه بفضل مقدرته العسكرية والادارية ، وكرمه ، وحسن معاملته لأتباعه[3] من بناء جيش قوي[4] إنتزع به معظم بلاد فارس في خلال فترة قصيرة ، وأتخذ من مدينة شيراز قاعدة لحكمه[5] ، ولما توفى القائد مرداويج بن زيار ، وكان أكبر قواد الديلم آنذاك ، نجح علي بن بويه في استخلاص بلاد الجبل من أخيه وشمكير بن زيار[6] . ولما جاءت سنة ٣٢٥ هـ/ ٩٣٦ م أصبح نفوذ بني بويه يشمل بلاد فارس والري وأصبهان وبلاد الجبل[7] .

أراد علي بن بويه أن يكسب حكمه صفة شرعية ، فراسل الخليفة العباسي الراضي بالله (٣٢٢ ـ ٣٢٩ هـ/ ٩٣٣ ـ ٩٤٠ م) وطلب منه أن يضمنه ما تحت يديه من البلاد مقابل أن يدفع لخزينة الخلافة مبلغ ثمانية آلاف ألف درهم ، فوافق الخليفة وأرسل اليه الخلع والعهد واللواء ، ولكن علي بن بويه لم يدفع المبلغ المتفق عليه[8] .

لم يقنع بنو بويه بما وقع تحت أيديهم من بلاد ، بل تطلعوا الى الاستيلاء على العراق ، وشجعهم على ذلك الصراع العنيف الذي كان قائماً بين أمير الأمراء ، وبين

---

(١) الكرج : مدينة فارسية تقع بين أصبهان وهمذان (ياقوت : معجم البلدان ، جـ ٤ ص ٤٤٦) .

(٢) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ١ ص ٢٧٧ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ٨ ص ٢٦٧ .

(٣) الأربلي : خلاصة الذهب المسبوك ، ص ٢٤٦ .

(٤) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ١ ص ٥٧٨ ، ابن الأثير : الكامل جـ ٨ ص ٢٦٩ .

(٥) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ١ ص ٢٧٩ ـ ٢٨٣ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ٨ ، ص ٢٧٠ ـ ٢٧٦ ، ابن خلدون : العبر ، جـ ٣ ص ٣٩٦ .

(٦) الأصفهاني : تاريخ سني ملوك الأرض والأنبياء ، ص ١٧٦ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ٨ ص ٣١٢ .

(٧) الهمذاني : التكملة ، جـ ١ ص ١٠١ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ٨ ص ٣٢٣ ،
Malcolm, The History of Persia, Vol. I, P. 169.

(٨) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ١ ص ٣٠٠ ، ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٦ ص ٢٧١ .

منافسيه على السلطة في بغداد[1] . وفي نطاق هذا الصراع أتيحت الفرصة لبني بويه لتحقيق مطامعهم ، فاستولوا في سنة ٣٢٦ هـ/ ٩٣٧ م على مدينة الأهواز[2] ، كما نجح الجيش البويهي في دخول مدينة واسط بعد عدة محاولات[3] ، ومن واسط زحف الجيش البويهي الى بغداد في سنة ٣٣٤ هـ/ ٩٤٥ م[4] .

ويذكر الصولي أن الخليفة المتقي لله كان قد كتب لبني بويه يدعوهم لدخول بغداد وذلك أثناء نزاعه مع أمير الأمراء (توزون) ولهذا كان أحمد بن بويه يعرض كتاب الخليفة على الناس عند دخوله بغداد[5] وذلك - فيما يبدو - ليكسب تأييدهم ، وبالتالي ليضفي على حكمه ببغداد صفة شرعية .

كما أن الخليفة المستكفي بالله (٣٣٣ - ٣٣٤ هـ/ ٩٤٤ - ٩٤٥ م) رحب بالجيش البويهي لأنه وجد فيه خير منقذ للعراق من شبح المجاعة التي كانت تهدده نتيجة للصراع الذي نشب بين الأمراء وكبار القواد على منصب أمير الأمراء[6] .

خلف بنو بويه أمراء الأمراء في حكم العراق ، وأسسوا فيها امارة وراثية ، دامت مائة وثلاث عشرة سنة (٣٣٤ - ٤٤٧ هـ/ ٩٤٥ - ١٠٥٥ م) وبمعنى آخر جعل البويهيون امارة الأمراء وراثية في بيتهم ، ووقفاً على أفراد أسرتهم ، وقد أدى هذا الاجراء الى ايجاد نوع من الاستقرار السياسي للخلافة[7] . ويلاحظ أن أمراء بني بويه لم يحدثوا سياسة جديدة فيما يتعلق بالتنظيم العام للدولة ، وانما اتبعوا نفس

---

(١) لما عجز الوزراء في عهد الخليفة العباسي الراضي بالله (٣٢٢ - ٣٢٩/ ٩٣٣ - ٩٤٠م) عن ادارة الدولة بسبب ازدياد نفوذ القواد من الاتراك ، استدعى الخليفة الراضي بالله والي واسط والبصرة محمد بن رائق ، وأسند اليه كافة شئون الدولة ، ولقبه « أمير الأمراء » وأمر أن يخطب له على جميع المنابر ، وعلت مرتبته على مرتبة الوزير (محمد جمال الدين سرور : تاريخ الحضارة الاسلامية في الشرق ، ص ٤٢) .

(٢) الصولي : أخبار الراضي بالله والمتقي لله ، ص ٢٥٨ ، مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٣ ص ٥٠ .

(٣) الصولي : أخبار الراضي والمتقي ، ص ٢٥٨ ، مسكويه : تجارب الأمم جـ ٢ ص ٥٠ ، ٥١ ، ٨٤ ، الهمذاني : التكملة ، جـ ١ ص ١٨٤ .

(٤) مسكويه : تجارب الأمم جـ ٢ ص ٨٥ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ٨ ص ٤٤٩ .

(٥) الصولي : أخبار الراضي والمتقي ، ص ٢٦٣ - ٢٦٤ .

(٦) بروكلمان : تاريخ الشعوب الاسلامية ، ص ٢٤٥ .

(٧) احمد الشريف : العالم الاسلامي في العصر العباسي ، ص ٥٢١ .

السياسة التي وجدوها قائمة في بغداد ، وبخاصة في فترة امرة الأمراء السابقة لعهدهم مباشرة .

تمتع الأمراء البويهيون بميزات كثيرة دلت على قوتهم ، وعلى تميزهم عمن سبقهم من الأمراء والقواد ، وتمثل ذلك في التلقب بالألقاب ومشاركتهم الخلفاء في ضرب الطبول على أبواب قصورهم في أوقات الصلاة ، وعقد لوائين لبعض من تولى منهم الامارة على نسق ما كان يعمل لأولياء العهود .

يذكر كثير من المؤرخين أن الخلافة العباسية فقدت هيبتها ، وضعف شأنها في العهد البويهي ، وأن الخليفة أصبح عبارة عن رمز ديني ليس له من السلطة سوى الأسم فقط ، أما السلطة الفعلية في الدولة ، فكانت في يد الأمير البويهي[1] . وفي الحقيقة لم يكن بنو بويه هم السبب المباشر لضعف الخلافة العباسية ، وفقدانها لهيبتها ، فالأحداث التاريخية تثبت أن الخليفة العباسي والخلافة العباسية فقدا ما كان لهما من نفوذ وهيبة في عهد ازدياد نفوذ الأتراك قبل قيام الدولة البويهية ، حيث أصبح القواد الأتراك هم المسيطرون فعلاً على مقاليد الأمور في الدولة ، وبلغ من نفوذهم المتزايد أن الخلفاء الأربعة الذين تعاقبوا على الخلافة بعد المتوكل على الله في الفترة من ٢٤٧ هـ ـ ٨٦١ م الى ٢٥٦ هـ/ ٨٧٠ م وهم المنتصر بالله والمستعين بالله والمعتز بالله والمهتدي بالله ، فقدوا جميعاً حياتهم بسبب ذلك النفوذ المتزايد يوماً بعد يوم . وكانت النتيجة الحتمية لذلك هو أن الخليفة أصبح ألعوبة في يد القواد الأتراك ، كما كان عاجزاً تماماً عن عمل أي شيء يتعلق بالخلافة إلا بعد أخذ موافقتهم[2] .

أدى هذا الوضع السيء الى اضعاف السلطة المركزية للدولة العباسية سياسياً وادارياً ومالياً ، وبالتالي أخذت الولايات التابعة لهذه الدولة في الأنفصال عنها واحدة تلو الأخرى ، حتى اذا بويع الخليفة الراضي بالله بالخلافة في سنة ٣٢٢ هـ/

---

(١) البيروني : الآثار الباقية ، ص ١٣٢ ، ابن دحية : النبراس في تاريخ بني العباس ، ص ١٢١ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ٢ ص ٤٥٢ ، ابن الساعي : مختصر أخبار الخلفاء ، ص ٨٣ ، المقريزي : النزاع والتخاصم ص ٨١ .

(٢) الطبري : تاريخ الرسل والملوك ، جـ ١١ ص ٨٦ وما بعدها .

٩٣٣ م كانت رقعة الخلافة العباسية تنحصر في بغداد وجزء صغير من السواد[١] . ويمكن أن نتصور ما كانت عليه حالة الخلافة العباسية من ضعف وتفكك ، مما أورده بعض المؤرخين في حوادث سنة ٣٢٤ هـ/ ٩٣٥ م .

« وأما باقي الأعمال فكانت البصرة في يد ابن رائق ، وخوزستان والأهواز في يد ابن البريدي ، وفارس في يد عماد الدولة بن بويه وكرمان في يد علي بن الياس ، والري وأصبهان والجبل في يد ركن الدولة بن بويه ، ووشمكير أخو مرداويج ينازعه في هذه الأعمال ، والموصل وديار بكر ومضر وربيعة في يد ابن حمدان ، ومصر والشام في يد ابن طغج ، والمغرب وأفريقية في يد العبيديين والأندلس في يد عبد الرحمن الناصر ، وما وراء النهر في يد بني سامان ، وطبرستان في يد الديلم ، والبحرين واليمامة في يد أبي طاهر القرمطي[٢] .

ازدادت حالة الخلافة العباسية سوءاً في فترة إمرة الأمراء ، وفقد الخليفة العباسي نهائياً كل اختصاصاته كمصدر أول للسلطة في الدولة . هذا فضلاً عن كون الخليفة أصبح مكرهاً على متابعة تعليمات أمير الأمراء وتنفيذها كما ترد اليه[٣] .

وعلى هذا الأساس لم يكن بنو بويه سبباً مباشراً في اضعاف الخلافة وفي سلب الخليفة ماله من صلاحيات في ممارسة سلطاته المتعارف عليها ، وانما السبب الحقيقي هو ظروف الخلافة نفسها التي مرت بها خلال المائة عام التي سبقت العهد البويهي ، والتي اتفق المؤرخون المحدثون على اطلاق مسمى « عصر النفوذ التركي » عليها ، ولهذا فقد كانت أوضاع الخلافة العباسية في العهد البويهي أفضل كثيراً مما كانت عليه في عصر النفوذ التركي وذلك بفضل استقرار الحكم لبني بويه ، وتحملهم لعبء ادارة الدولة ، مما أبعد الخليفة عن المشاكل التي كان عرضة لها في الفترات السابقة نتيجة

---

(١) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ١ ص ٣٦٦ ، الهمذاني : التكملة ، جـ ١ ص ١٠١ ، ابن الجوزي : المنتظم جـ ٦ ص ٢٨٨ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ٢ ص ٣٢٣ .

(٢) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ١ ص ٣٥٠ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ٨ ص ٣٢٣ .

(٣) الصولي : أخبار الراضي والمتقي ، ص ٤١ .

لتنازع القواد ثم أمراء الأمراء بعدهم على السلطة ، حيث كان ذلك سبباً مباشراً لخلع الخليفة ، والاعتداء على شخصه ، كما حدث لمعظم خلفاء عصر النفوذ التركي .

ولما انتهى الصراع على السلطة ، وأصبح منصب أمير الأمراء وراثياً في الأسرة البويهية ، لم يعد هناك داع للاحتكاك بالخليفة ، فقد فوض الخليفة الى الأمير البويهي بصفة رسمية ادارة الدولة باسمه . زد على ذلك أن الأمير البويهي الذي كان يستمد الصفة الشرعية لحكمه من الخليفة ، كان أكثر احتراماً وتقديراً له ممن سبقه من القواد الذين كانوا يصلون الى السلطة رغماً عن الخليفة .

وكان الأمير البويهي الذي يصل الى كرسي الحكم في العراق يحضر بين يدي الخليفة العباسي ، فيقلده رسمياً أمور الدولة قائلاً :

« أفوض اليك ما وكّل الله تعالى الي من أمور الرعية في شرق الأرض وغربها ، وتدبيرها في جميع جهاتها سوى خاصتي وأسبابي ، وما وراء بابي ، فتول ذلك مستخيراً بالله تعالى » .

ثم يخلع عليه الخليفة ، ويلبسه التاج ، فيكسب الأمير البويهي بذلك الصفة الشرعية لحكمه[1] .

لم يتدخل أمراء بني بويه خلال حكمهم في اختيار الخليفة العباسي وفي عزله من منصب الخلافة سوى مرتين فقط ، كانت أولاهما في سنة ٣٣٤ هـ/ ٩٤٥ م أي عقب دخولهم بغداد مباشرة ، وكانت المرة الثانية في سنة ٣٨١ هـ/ ٩٩١ م . ففي سنة ٣٣٤ هـ/ ٩٤٥ م قبض الأمير البويهي معز الدولة احمد بن بويه على الخليفة آنذاك وهو المستكفي بالله ، وخلعه من الخلافة ، وبايع بالخلافة للمطيع لله(٣٣٤ - ٣٦٣ هـ/ ٩٤٥ - ٩٧٣ م) ، ويذكر المؤرخون عدة أسباب لذلك بعضها سياسية والبعض الآخر دينية . أما الأسباب السياسية فمفادها أن الخليفة المستكفي بالله كان

---

(١) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٧ ص ٩٩ ، ١١٣ ، ١٣٦ .

يراسل ناصر الدولة الحمداني أثناء القتال الدائر بينه وبين معز الدولة أحمد بن بويه ، ويخبره أولاً بأول بأسرار الجيش البويهي العسكرية[1] . أما الأسباب الدينية فهي أن الخليفة أهان رجلاً شيعياً كان يتولى الافتاء في حضرة الأمير معز الدولة ، فاستاء من ذلك معز الدولة لأنه كان شيعياً وكان رد الفعل المباشر عنده خلع الخليفة الذي لم يحترم مذهبه[2] .

أما المرة الثانية التي تدخل فيها البويهيون في اختيار الخليفة العباسي فكانت في سنة ٣٨١ هـ / ٩٩١ م، وذلك عندما خلع بهاء الدولة الخليفة الطائع لله(٣٦٣ هـ - ٣٨١ هـ / ٩٧٢ - ٩٩١ م) وبايع لأبي العباس أحمد بن إسحاق بالخلافة باسم (القادر بالله) ويورد لنا المؤرخون أسباباً متباينة ؛ فمنهم من يقول أن بهاء الدولة كان في ضائقة مالية ، فأغراه أبو الحسين بن المعلم الذي كان من أقرب الناس اليه ، ويتمتع بنفوذ كبير في دولته ، بالقبض على الخليفة والاستيلاء على أمواله ، لحل أزمته المالية[3] . ويقول البعض الآخر أن الخليفة الطائع لله قبض على أبي الحسين بن المعلم ، وكان من خواص بهاء الدولة ، فعظم ذلك على بهاء الدولة فقبض على الخليفة ، وخلعه ، واستولى على أمواله ، وعلى كل ما وجده في دار الخلافة[4] .

نجح بنو بويه في اقامة دولة قوية حملت اسمهم ، وامتد سلطانها على منطقة العراق (الى حدود الجزيرة العربية) ، وبلاد الجبل واقليم خوزستان ، واقليم فارس واقليم كرمان . وكانت هذه البلاد تحكم مباشرة من قبل الأمراء البويهيين مما يدل على قوتهم وعظمة نفوذهم . ولكي يدلل أمراء آل بويه على قوتهم وعظمة نفوذهم عملوا على الحصول على بعض الامتيازات من الخلفاء العباسيين ، وذلك تمييزاً لهم عمن سبقهم من الحكام .

---

(١) المسعودي : مروج الذهب ، جـ ٤ ص ٢٧٦ .

(٢) الذهبي : العبر في خبر من غبر ، جـ ٢ ص ٢٣٥ ، دول الاسلام ، جـ ١ ص ٢٠٧ .

(٣) أبو شجاع : ذيل تجارب الأمم ، ص ٢٠١ ، ابن الأثير : الكامل جـ ٩ ص ٢٩

(٤) الذهبي : دول الاسلام ، جـ ١ ص ٢٣٢ ، السيوطي : تاريخ الخلفاء ص ١٦٤ ، ابن العماد الحنبلي : شذرات الذهب ، جـ ٣ ص ٩٧ - ٩٨ .

جرت العادة أنه عند تعيين الخليفة لأمير ما أن يحضر ذلك الأمير الى مجلس الخليفة فيطوقه ويسوره يقلده سيفاً ، ويعقد له لواء مطعماً بالفضة ، ويكتب له عهداً بالامارة أو الولاية . إلا أنه حدث في عام ٣٦٧ هـ/ ٩٧٧ م أمر مخالف لذلك اذ حضر الأمير عضد الدولة البويهي الى دار الخلافة يصحبه عدد من الجند والأشراف والقضاة والأعيان ، وتم عقد الامارة له على النحو التالي :

« فخلع عليه الخليفة الخلع السلطانية ، وتوجه بتاج مرصع بالجوهر وطوقه وسوره ، وقلده سيفاً ، وعقد له لوائين بيده ، أحدهما مفضض على رسم الأمراء ، والآخر مذهب على رسم ولاة العهود ولم يعقد هذا اللواء الثاني لغيره قبله ممن يجري مجراه ، ولقبه تاج الملة مضافاً الى عضد الدولة ، وكتب له عهداً ، وقرىء العهد بحضرته ، ولم تجر العادة بذلك ، وانما كانت العهود تدفع الى الولاة بحضرة الخلفاء ، فإذا أخذه الرجل منهم قال له : هذا عهدي اليك فاعمل به »[1] .

ويبدو أن هاتين الميزتين وهما عقد لوائين لعضد الدولة وقراءة عهد امارته بحضرة الخليفة أصبحتا حقاً من حقوق الأمراء البويهيين الذين تعاقبوا على السلطة بعد الأمير عضد الدولة .

وكان من أهم مظاهر سيادة الخليفة العباسي الدينية أن يضرب الطبل أمام داره في أوقات الصلوات الخمس ايذانا بدخول وقت الصلاة[2] ولم يكن يسمح لأحد حتى لأولياء العهود بضرب الطبل أمام داره[3] ، حتى لا يشارك الخليفة في هذا المظهر من مظاهر سيادته .

وكان أمراء البويهيين يحاولون التمتع بميزة ضرب الطبول على أبواب دورهم أسوة بالخلفاء ، وقد حاول معز الدولة التمتع بهذه الميزة فأخفق[4] فلما ولى عضد

---

(١) الصابىء : رسوم دار الخلافة ، ص ٩٥ ، ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٧ ص ٨٧ .
(٢) الصابىء : رسوم دار الخلافة ، ص ١٣٦ ، ابن الجوزي : المنتظم جـ ٨ ص ٣٠ .
(٣) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٧ ص ٩٢ .
(٤) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٨ ص ٣٠ ، ابن الأثير : الكامل جـ ٩ ص ٣٠٩

الدولة أمور العراق ، طلب من الخليفة الطائع لله أن يمنحه حق ضرب الطبول أمام داره ، فأجاز له ذلك ثلاث مرات يومياً ، في وقت الصبح والمغرب والعشاء[1] . ويبدو أن الخليفة الطائع لله منح الأمير البويهي هذه الميزة لتحسين علاقته به بعد الخلاف الذي كان بينهما عند النزاع بين بني بويه والأتراك[2] .

أصبحت هذه الميزة (ضرب الطبول) بعد ذلك حقاً من حقوق الأمراء البويهيين الذين يتولون الحكم[3] ، فكان الطبل يضرب ثلاث مرات في اليوم أمام دار الأمراء : صمصام الدولة وشرف الدولة ، وبهاء الدولة[4] . ولكن عندما ولي سلطان الدولة الحكم في سنة ٤٠٨ هـ/ ١٠١٧ م أمر بضرب الطبل أمام داره خمس مرات في اليوم في أوقات الصلوات الخمس ، وذلك دون استئذان الخليفة[5] . ثم تكرر هذا الأمر في سنة ٤١٨ هـ/ ١٠٢٧ م في عهد الأمير جلال الدولة الذي أصر على أن يضرب الطبل أمام داره في أوقات الصلوات الخمس بالرغم من احتجاج الخليفة . ثم اضطر الخليفة الى الموافقة عندما غضب جلال الدولة ، واحتج بما فعله سلطان الدولة[6] .

وفي سنة ٣٦٨ هـ/ ٩٧٨ م أمر الخليفة الطائع لله بأن تقام الخطبة للأمير عضد الدولة على منابر بغداد بعد الخطبة للخليفة[7] ، ويذكر بعض المؤ رخين أنه لم يسبق أن خطب لأمير في حضرة الخليفة إلا لعضد الدولة[8] . ويعطينا الصابىء توضيحاً لذلك ، فيقول :

---

(١) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ٣٩٦ ، الصابىء : رسوم دار الخلافة ، ص ١٣٧ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ٨ ص ٦٨٩ ، محمد جمال الدين سرور : تاريخ الحضارة الاسلامية ، ص ٥٧ .

(٢) ابن دحية : النبراس في تاريخ بني العباس ، ص ١٢٦ .

(٣) الصابىء : رسوم دار الخلافة ، ص ١٣٧ .

(٤) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٨ ص ٣٠ ، الذهبي : دول الاسلام ، جـ ١ ص ٢٥٨ .

(٥) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٨ ص ٣٠ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ٩ ، ص ٣٠٩ ، أبو الفداء : المختصر ، جـ ٢ ص ١٥٠ .

(٦) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٨ ص ٣٠ ، ابن خلدون : العبر ، جـ ٣ ص ٤٤٥ ـ ٤٤٦ .

(٧) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٨ ص ٣٠ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ٨ ص ٦٨٩ ، الذهبي : تاريخ الاسلام (مخطوط) حـ ٢٠ ص ١٤٥ ابن كثير : البداية والنهاية ، جـ ١١ ص ٣٩٢ .

(٨) ابن الجوزي المنتظم ، جـ ٧ ص ٩٢ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ٨ ص ٦٨٩ ، العيني : السيف المهند ، ص ١٦٨ ، المقريزي : كتاب السلوك ، القسم الأول ، جـ ١ ص ٢٨ .

على منابر البلاد البعيدة الجارية في ولاياتهم »[1] .

حرص أمراء بني بويه منذ قيام دولتهم على التلقب بالألقاب[2] وربما كان ذلك محاكاة لخلفاء بني العباس مما يرفع من شأنهم في نظر الناس ، ففي سنة ٣٣٤ هـ/ ٩٤٥ م دخل الجيش البويهي بغداد بقيادة أحمد بن بويه ، وعند ذلك لقب الخليفة المستكفي بالله علي بن بويه بـ (عماد الدولة) ولقب الحسن بن بويه بـ (ركن الدولة) ولقب أحمد بن بويه بـ (معز الدولة) . وزيادة في تشريفهم أمر بأن تضرب ألقابهم وكناهم على الدنانير والدراهم[3] .

جرت العادة بعد ذلك أن يلقب الخليفة العباسي كل أمير من الأسرة البويهية يتولى السلطة أو يتولى حكم بعض الأقاليم التابعة للدولة البويهية ، ففي سنة ٣٥١ هـ / ٩٦٢ م لقب الخليفة المطيع لله الأمير أبا شجاع فناخسرو بن ركن الدولة بلقب (عضد الدولة)[4] ، وفي سنة ٣٥٥ هـ/ ٩٦٥ م لقب أبا منصور بويه بن ركن الدولة بـ (مؤ يد الدولة)[5] . كما لقب الخليفة الأمير بختيار بن أحمد بن بويه بلقب (عز الدولة)[6] . وفي سنة ٣٦٤ هـ/ ٩٧٤ م لقب الخليفة أبا الحسن علي بن ركن الدولة بـ (فخر الدولة)[7] .

ويبدو أن الخليفة العباسي ـ في البداية ـ كان هو الذي يختار اللقب للأمير البويهي ، وكان على الأخير قبوله ، وعدم الاعتراض عليه ، وذلك على اعتبار أن

---

(١) الصابىء : رسوم دار الخلافة ، ص ١٣٣ ـ ١٣٤ .

(٢) اللقب : هو ما يخاطب به الرجلُ الرجل سواء من ذكر عيوبه أو محاسنه (ابن الجوزي : شذور العقود (مخطوط) ص ١٨٠ ، القلقشندي : صبح الأعشى ، جـ ٥ ص ٤٤٠) .

(٣) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ٨٥ ، ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٦ ص ٣٤٠ ، الكتبي : عيون التواريخ (مخطوط) جـ ٨ ص ٢٦٠ .

(٤) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ١٩٢ .

(٥) نفس المصدر ، ص ٢٢١ .

(٦) الصابىء : رسوم دار الخلافة ، ص ١٣١ .

(٧) مسكويه : تجاوب الأمم ، جـ ٢ ص ٣٥٤ .

اللقب موهبة من مواهب الامام يمنحها لمن يشاء من أصحابه والعاملين معه[1] ، غير أن ذلك لم يدم طويلاً ، وأصبح من المألوف ابتداء من سنة ٣٦٩ هـ/ ٩٧٩ م أن يختار الأمير البويهي لنفسه ما يشاء من الألقاب ، ثم يحصل على موافقة الخليفة عليها . ففي سنة ٣٦٩ هـ/ ٩٧٩ م قدم الأمير عضد الدولة الى بغداد ، وطلب من الخليفة أن يزيد في لقبه (تاج الملة) فلم يمانع الخليفة ، ولقبه كما طلب[2] وبذلك أصبح عضد الدولة أول أمير بويهي تلقب بلقبين[3] .

ويبدو أن بني بويه قد جاوزوا حدهم في التلقب بألقاب لم تكن مألوفة أصلاً في مجتمع الدولة الاسلامية ، ولم يكن الخليفة العباس نفسه راضياً عن تلقب الأمير عضد الدولة بلقب (ملك الملوك)[4] . ولما طلب أبوكاليجار بن سلطان الدولة بأن يتلقب بـ (السلطان الأعظم مالك الأمم) عارضه العلماء وقالوا انه لا يجوز أن يتلقب بذلك اللقب لأن السلطان المعظم هو الخليفة ، وكذلك مالك الأمم ، فتلقب أبوكاليجار عند ذلك بـ (ملك الأمة)[5] .

وفي سنة ٤٢٩ هـ/ ١٠٣٧ م زيد في ألقاب جلال الدولة (شاهنشاه الأعظم ملك الملوك) وكان ذلك بموافقة الخليفة القائم بأمر الله ، وخطب لجلال الدولة بذلك على المنابر فنفرت العامه ، ورموا الخطباء بالآجر ، ووقعت فتنة شديدة . وعند ذلك رؤ ي الرجوع الى الفقهاء والقضاة لايجاد حل لهذا الاشكال ، فأفتى بعض الفقهاء والقضاة بجواز التلقب بذلك اللقب ، لأن المقصود به ملك ملوك الأرض[6] .

---

(١) القلقشندي : صبح الأعشى ، جـ٨ ص ٣٤١ .
(٢) الصابىء : رسوم دار الخلافة ، ص ١٣٢ ، ابن الجوزي : المنتظم جـ٧ ص ٩٨ .
(٣) الصابىء : رسوم دار الخلافة ، ص ٩٤ - ٩٥ .
(٤) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ٧ ص ١١٣ - ١١٤ ، ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ٣ ص ١٨ .
(٥) ابن كثير : البداية والنهاية ، جـ١٢ ص ٣٣ .
(٦) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ٨ ص ٩٧ ، ابن كثير : البداية والنهاية جـ١٢ ص ٤٣ .

وفي سنة ٤٤٠ هـ/ ١٠٤٨ م طلب الأمير أبو نصر خسرو فيروز ، الذي تولى الحكم بعد وفاة أبيه أبى كاليجار ، من الخليفة أن يلقبه بـ (الملك الرحيم) فامتنع الخليفة في أول الأمر ، وقال : « لا يجوز أن يلقب بأخص صفات الله » ثم وافق بعد ذلك رغم ارادته[1] .

---

(١) ابن الأثير : الكامل ، جـ ٩ ص ٥٤٨ .

استئثار السلاجقة بالسلطة دون الخلفاء

ينحدر السلاجقة من قبيلة « قنق » التركية ، وتمثل هذه القبيلة مع ثلاث وعشرين قبيلة أخرى مجموعة القبائل التركمانية المعروفة بـ « الغز »[1] وكانت منازل قبائل الغز في الصحراء الواسعة والسهوب الممتدة من الصين حتى شواطىء بحر الخزر[2] .

ولم يكن هذا الفرع من قبيلة الغز يحمل اسماً خاصاً به إلا عندما ظهر سلجوق ابن دقاق في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي) حيث نجح في توحيد أفراد هذا الفرع ، فنسبوا اليه وسموا بالسلاجقة[3] . وفي حوالي سنة ٣٧٥ هـ / ٩٨٥ م نزع السلاجقة من موطنهم الاصلي ، الى بلاد ما وراء النهر[4] .

اعتنق السلاجقة الاسلام بعد استقرارهم في بلاد ما وراء النهر[5] ويبدو أن مجاورتهم للسامانيين كان لها دور كبير في اعتناقهم الاسلام وفقاً للمذهب الحنفي[6] وكان سلجوق غيوراً على الاسلام ، فأخذ على عاتقه حماية المسلمين في المناطق المجاورة له من غارات القبائل التركية الغير مسلمة ، فذاع صيته ، وزاد أتباعه

---

(١) الحسيني : أخبار الدولة السلجوقية ، ص ٢ ـ ٣ ، العيني : السيف المهند ، ص ٢٠ ـ ٢٢ ، بارتولد : تاريخ الترك في آسيا الصغرى ص ١٠٦ .

(٢) فامبري : تاريخ بخاري ، ص ١٢٧ .

(٣) Encyclopedia Americana, Vol. 24, P. 543

Malcolm, The History of Persia, Vol. I, P. 256

Lewis, The Arabs in History, P. 147

(٤) الراوندي : راحة الصدور وآية السرور ، ص ١٤٥ ـ ١٤٧ .

(٥) الحسيني : أخبار الدولة السلجوقية ، ص ١ ـ ٢ ، ابن الأثير : الكامل جـ ٩ ص ٤٧٤ .

(٦) بارتولد : تاريخ الترك من آسيا الصغرى ص ١٠٨ ، بروكلمان : تاريخ الشعوب الاسلامية ، ص ٢٧٢

وأخذت قوته تتزايد بشكل ملحوظ يوماً بعد يوم[1] ، مما لفت نظر السلطان الغزنوي محمود بن سبكتكين ، فأخذ يعد العدة للتخلص من هذه القوة الجديدة ، ولكنه توفى ، وقام ولده السلطان مسعود بتنفيذ تلك المهمة .

أرسل السلطان مسعود جيشاً كبيراً لقتال السلاجقة ، فهزمه السلاجقة شر هزيمة[2] ، واستولوا على غنائم تقدر قيمتها بعشرة ملايين دينار[3] . وأضطر السلطان مسعود الى عقد صلح مع السلاجقة ، وذلك لكي يفرغ أولاً لتسوية مشاكله في الهند[4] ثم تجدد القتال بعد ذلك بين السلاجقة وبين السلطان مسعود الغزنوي ، فكان النصر في جانبهم واستولوا على نيسابور ومرو وسرخس[5] ، وانتشروا في انحاء خراسان ، وتلقب طغرلبك محمد بالسلطان المعظم ركن الدنيا والدين[6] .

وعلى أثر الانتصار الساحق الذي أحرزه السلاجقة على الغزنويين في سنة ٤٣١ هـ / ١٠٣٩ م في معركة « دندانقان » بين سرخس ومرو ، صفت خراسان للسلاجقة دون منازع[7] .

بعث السلاجقة الى الخليفة العباسي القائم بأمر الله (٤٢٢ هـ/ ٤٦٧ هـ/ ١٠٣٠ ـ ١٠٧٤ م) رسالة عقب انتصارهم على الغزنويين أظهروا فيها طاعتهم

« وأما أمراء الحضرة فلم تجر العادة بذكرهم على منابرها ، وانما كان يخطب لهم

---

(١) فامبري : تاريخ بخاري ، ص ١٢٨

(٢) البيهقي : تاريخه ، ص ٥١٨ ، الراوندي : راحة الصدور ، ص ١٥٦ .

(٣) الراوندى : راحة الصدور ، ص ١٥٦ ، وانظر أيضاً :
Osborn, IsLam under the Khalifs, PP. 318-320.

(٤) الراوندي : راحة الصدور ، ص ١٥٦ ـ ١٥٧ ، البيهقي : تاريخه ، ص ٥٢٨ .

(٥) الراوندى : راحة الصدور ، ص ١٥٧ ـ ١٥٨ .

(٦) البنداري : تاريخ دولة آل سلجوق ، ص ٦ ، الحسيني : أخبار الدولة السلجوقية ، ص ٥ ـ ٨ ، ابن العبري : مختصر الدول ، ص ٣١٩ .

(٧) الراوندي : راحة الصدور ، ص ١٦٢ ـ ١٦٣ ، البيهقي : تاريخه ، ص ٦٨٩ ـ ٦٩٠ .

للخلافة[1] ، فسر الخليفة بذلك ، وبالتالي أرسل الى طغرلبك رسولاً حمل اليه اعترافه بدولة السلاجقة[2] .

وهكذا توثقت علاقة السلاجقة بالخليفة العباسي ، وخاصة أن السلاجقة كانوا يعتنقون المذهب السني الذي يعد الخليفة العباسي رئيسه الأعلى[3] .

واصل السلاجقة بعد أن ضمنوا تأييد الخلافة ، سياستهم التوسعية في ايران من أجل القضاء على نفوذ الديلم فيها ، تمهيداً لمد نفوذهم الى العراق ، فاستولوا في سنة ٤٣٢ هـ/ ١٠٤٠ م على الري[4] ، وفي سنة ٤٣٣ هـ/ ١٠٤١ م دخلوا جرجان وطبرستان[5] وفي سنة ٤٤٣ هـ/ ١٠٥١ م استولى السلطان طغرلبك على أصبهان[6] ، واتخذها عاصمة له[7] ، وبعد ذلك بثلاث سنوات دخل اقليم أذربيجان في طاعة السلاجقة صلحاً[8] . وهكذا لم يحل عام ٤٤٧ هـ/ ١٠٥٥ م حتى بسط السلاجقة نفوذهم على البلاد الفارسية ، وأصبحت جيوشهم على أهبة الاستعداد لدخول العراق[9] .

وكان الوضع في بغداد في النصف الأول من القرن الخامس الهجري (الحادي عشر الميلادي) سيئاً جداً ، مما سهل مهمة السلاجقة في دخولها ، واقامة دولتهم بها على أنقاض الامارة البويهية ، فقد تجلى في أيام الخليفة القائم بأمر الله استئثار بني بويه بالسلطة ، وقيام النزاع والتنافس بين أمرائهم من جهة ، وبينهم وبين الجند من جهة أخرى[10] ، ففي سنة ٤٢٤ هـ/ ١٠٣٢ م ظهر التنافس بين جلال الدولة ،

---

(١) الراوندي : راحة الصدور ، ص ١٦٦ ، البنداري : آل سلجوق ، ص ٧ ـ ٨ .
(٢) الراوندي : راحة الصدور ، ص ١٦٨ ـ ١٦٩ ، ابن الجوزي : المنتظم جـ ٨ ص ١٦٦ .
(٣) محمد جمال الدين سرور : النفوذ الفاطمي في بلاد الشام والعراق ، ص ١٢٤ .
(٤) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٨ ص ١٠٧ .
(٥) ابن الأثير : الكامل ، جـ ٩ ص ٤٩٦ ، بان العبري ، مختصر الدول ، ص ٣٢٠ .
(٦) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٨ ص ١٥١ .
(٧) الذهبي : دول الاسلام ، جـ ١ ص ٢٦١ .
(٨) ابن الأثير : الكامل ، جـ ٩ ص ٥٩٨ .
(٩) ابن الأثير : الكامل ، جـ ٩ ص ٦٠٣ وما بعدها ، ابو الفداء : المختصر ، جـ ٢ ص ١٧٦ .
(١٠) محمد جمال الدين سرور ، سياسة الفاطميين الخارجية ، ص ١٧٩ .

وبين ابن أخيه أبي كاليجار ، وفي سنة ٤٢٦ هـ/ ١٠٣٤ م ثار الجند الأتراك على الأمير جلال الدولة ، ونهبوا داره وكتبه ودواوينه وخطبوا ببغداد لأبي كاليجار ـ وكان بالأهواز آنذاك ـ غير أنهم ما لبثوا أن اعتذروا لجلال الدولة ، وأعادوه الى الامارة[1] .

ولما توفى جلال الدولة في سنة ٤٣٥ هـ/ ١٠٤٣ م لم يتمكن ابنه الملك العزيز من الاحتفاظ بالحكم طويلاً ، حيث لم يقدم للجند ما طلبوه من مال ، فانتهز أبو كاليجار الفرصة ، وأخذ يستميل قواد الجند ، ويعدهم بالأموال ، فاستجابوا له ، وانفضوا من حول الملك العزيز ، وبالتالي دخل أبو كاليجار بغداد ، وخطب له بها في سنة ٤٣٦ هـ/ ١٠٤٤ م[2] .

وفي تلك الأثناء نجح الفاطميون في نشر دعوتهم في بعض البلاد التابعة للدولة العباسية ، ووجدت دعوتهم تأييداً لدى الديلم في فارس على يد الداعي الفاطمي المؤيد في الدين هبة الله الشيرازي الذي نجح في اقامة الدعوة الفاطمية في واسط[3] ، وخطب للخليفة المستنصر بالله الفاطمي في أحد مساجد مدينة الأهواز[4] . هذا فضلاً على نجاحه في اجتذاب الأمير البويهي أبي كاليجار الى هذه الدعوة[5] . ويبدو أن القصد من تقرب أبي كاليجار من الفاطميين كان لاتخاذهم وسيلة لارهاب العباسيين ، حتى لا يحاولوا الاستعانة بالسلاجقة[6] ، الذين كانوا يتوسعون غرباً على حساب الدولة البويهية .

لم يقف الخليفة العباسي القائم بأمر الله مكتوف اليد أمام الخطر الذي أخذ يهدد كيان دولته ، ومذهبه السني ، فبعث الى أبي كاليجار مطالباً بابعاد داعي الفاطميين

---

(١) ابن خلدون : العبر ، جـ ٣ ص ٤٤٨ ـ ٤٥٠ ،
Bowen, The Last Buwayhids, P. 229.

(٢) ابن الأثير : الكامل ، جـ ٩ ص ٥١٦ ، جمال الدين سرور ، سياسة الفاطميين الخارجية ، ص ١٧٩

(٣) سيرة المؤيد في الدين داعي الدعاة ، ص ١٣٦ .
Bowen, The Last Buwayhids, P. 232.

(٤) سيرة المؤيد ، ص ٥٥ ـ ٥٦ .

(٥) نفس المصدر ، ص ٤٣ ، جمال الدين سرور : سياسة الفاطميين الخارجية ، ص ١٨٠ .

(٦) جمال الدين سرور ، سياسة الفاطميين الخارجية ، ص ١٨٠ .

المؤ يد في الدين[١] ، وكان موجوداً اذ ذاك بشيراز ويهدده بالاستعانة بالسلاجقة ان لم يخرجه . فاضطر أبو كاليجار الى أن يطلب من المؤ يد في الدين الخروج من البلاد التابعة له ، فسار المؤ يد في الدين الى مصر[٢] .

كانت فتنة أبي الحارث أرسلان البساسيري في بغداد فرصة ثمينة للسلاجقة لتحقيق مطامعهم في العراق ، وكان البساسيري ، أحد كبار قواد بني بويه الأتراك[٣] ، يتمتع بنفوذ كبير في بغداد لدرجة أنه أصبح يخطب له على المنابر بالعراق والأهواز وكان الخليفة العباسي القائم بأمر الله لا يستطيع أن يبت في أي أمر من أمور الدولة إلا بعد موافقة البساسيري عليه[٤] .

وفي سنة ٤٤٦ هـ/ ١٠٥٤ م بدأ الخلاف بين الخليفة القائم بأمر الله وبين البساسيري وذلك عندما استولى أمير الموصل قريش بن بدران على مدينة الأنبار ، وخطب فيها للسلاجقة ونهب ما كان للبساسيري بها من أموال . وكان البساسيري يتوقع أن يغضب الخليفة لذلك الاعتداء ولكن حدث العكس ، فقد أيد الخليفة تصرف أمير الموصل ، واستقبل رسوليه وأكرمهما[٥] . فعد البساسيري هذا الموقف من الخليفة تحدياً له ، وأظهر عدم ارتياحه[٦]

انتهز الوزير أبو القاسم بن المسلمة ، وكبار رجال الدولة هذه الفرصة لافساد العلاقة بين البساسيري والخليفة ، وذلك للحد من نفوذ البساسيري المتزايد ، واتهمه الوزير بمكاتبة المستنصر بالله الفاطمي والعمل على نشر دعوته بالعراق[٧] ، وأنه يعمل على خلع الخليفة[٨] .

---

(١) سيرة المؤ يد في الدين ، ص ٥٦ .

(٢) نفس المصدر ، ص ٦٤ .

(٣) ابن ميسر : أخبار مصر ، جـ ٢ ص ١١ ، ابن دحية : النبراس ، ص ١٣٧ .

(٤) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٨ ص ١٦٣ ، ابن ظافر الأزدي : أخبار الدول المنقطعة (مخطوط) ص ١٥١ ، ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق ، ص ٨٧ ، المقريزي : اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الخلفا ، جـ ٢ ص ٢٣٢ .

(٥) ابن الأثير : الكامل ، جـ ٩ ص ٦٠١ ـ ٦٠٢ ، ابن خلدون : العبر ، جـ ٣ ص ٤٥٧ .

(٦) جمال الدين سرور ، سياسة الفاطميين الخارجية ، ص ١٨٦ .

(٧) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٨ ص ١٦٣ ، ابن ميسر : أخبار مصر ، جـ ٢ ص ١١ .

(٨) ابن ظافر الأزدي : أخبار الدول المنقطعة ، ص ١٥١ ، ابن القلانسي ذيل تاريخ دمشق ، ص ٨٧ .

ولما كان الأمير البويهي الملقب بالملك الرحيم ، غير قادر على التصدي للبساسيري فقد اضطر الخليفة العباسي الى الاستنجاد بالسلطان السلجوقي طغرلبك طالباً مساعدته ضد البساسيري[1] فانتهز السلطان طغرلبك . تلك الفرصة ، وسار بجيوشه الى بغداد ، فدخلها في سنة ٤٤٧ هـ/ ١٠٥٥ م[2] .

لما دخل السلاجقة بغداد سار البساسيري الى الرحبة ، وكتب للخليفة الفاطمي المستنصر بالله يعلن طاعته له ، ويطلب مساعدته ضد العباسيين والسلاجقة ، فرحب المستنصر بذلك وأرسل مساعدات مالية للبساسيري[3] ، ونجح المؤ يد في الدين هبة الله الشيرازي الذي حمل المعونات الفاطمية للبساسيري ، في ضم بعض الأمراء العرب الى صفوف البساسيري[4] . وبالرغم من أن السلاجقة تمكنوا من الحاق عدة هزائم بجيش البساسيري وحلفائه الا ان البساسيري انتهز فرصة انشغال السلطان طغرلبك في اخماد الثورة التي قامت ضده في بلاد الجبل[5] ودخل مدينة بغداد في شهر ذي القعدة سنة ٤٥٠ هـ/ ١٠٥٨ م ، وخطب بها للفاطميين لمدة عام كامل[6] .

لما دخل البساسيري وحلفاؤه بغداد ، طلب الخليفة القائم بأمر الله من الأمير قريش بن بدران الأمان ، فأمنه وأرسله مع أسرته الى حديثة عانه[7] مع ابن عمه محي الدين أبي الحارث مهارش العقيلي[8] وأخذ الخليفة يراسل السلطان طغرلبك يستغيث به ضد البساسيري[9] فلما قضى السلطان السلجوقي على الثورة التي قامت

---

(١) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٨ ص ١٦٣ ، البنداري : آل سلجوق ص ٩

(٢) ابن الجوزي : المنتظم ، جه ٨ ص ١٦٤ ، الحسيني : أخبار الدولة السلجوقية ، ص ١٩ .

(٣) الأزدي : أخبار الدول المنقطعة ، ص ١٥١ ، ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق ، ص ٨٧ .

(٤) سيرة المؤ يد في الدين ، ص ١٠٠ - ١٢١ .

(٥) ابن الأثير : الكامل ، جـ ٩ ص ٦٤٠ .

(٦) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٨ ص ١٩٢ ، ابن اياس : بدائع الزهور جـ ١ ص ١٥ ، المقريزي ، اتعاظ الحنفا جـ ٢ ص ٢٥٦ - ٢٥٧ .

(٧) حديثه عانه : بلدة مشهورة بين الرقة وهيت ، وهي مشرفة على الفرات (ياقوت : معجم البلدان ، جـ ٤ ص ٧٢) .

(٨) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٨ ص ١٩٣ - ١٩٤ ، الفارقي : تاريخه ، ص ١٥٧ .

(٩) البنداري : آل سلجوق ، ص ١٥ .

ضده ، عزم على المسير الى العراق لاعادة الخليفة الى مقر خلافته ، وبعث الى البساسيري وقريش بن بدران يطلب منهما اعادة الخليفة العباسي الى عاصمته ، وقال انه لن يدخل العراق ، ويقنع بذكر اسمه في الخطبة[1] فلم يوافق البساسيري ، فسار طغرلبك بجيشه الى العراق ، ولما قرب من بغداد خرج البساسيري منها لعدم قدرته على الوقوف في وجه الجيش السلجوقي لأنه لم يتلق معونات من الفاطميين تمكنه من الصمود ضد السلاجقة[2] .

حاول الأمير قريش بن بدران أن يحول دون عودة الخليفة الى بغداد ، وطلب من ابن عمه مهارش أن يرحل به الى البادية ، حتى يتمكنوا من الضغط على السلاجقة ويمنعوهم من دخول العراق . غير أن الأمير مهارش لم يستجب لقريش وأخبره بأن بينه وبين الخليفة عهود ومواثيق لا مخلص منها ، وبالتالي سار مهارش بالخليفة وأسرته الى بغداد ، فبعث طغرلبك وزيره عميد الملك الكندري ومعه الأمراء والحجاب لاستقبال الخليفة ، ثم خرج بنفسه وقابل الخليفة في النهروان ، وابدى اغتباطه بعودته الى مقر خلافته[3] . وبعد ذلك سير السلطان طغرلبك جيشاً لقتال البساسيري فقتل البساسيري ، وتشتت شمل أصحابه[4] .

توثقت علاقة السلاجقة بالخلافة العباسية قبل دخول السلطان طغرلبك بغداد بما يقارب ثمانية عشر عاماً ، وذلك حين كتب السلطان السلجوقي للخليفة العباسي القائم بأمر الله ، عقب اعلان قيام الدولة السلجوقية مباشرة ، ووضح في رسالته أن السلاجقة على الطاعة والولاء للخلافة العباسية ، وأنهم على أتم الاستعداد ليكونوا عبيداً للخليفة العباسي في القيام بادارة البلاد التي فتحوها[5] . وقد دفع هذا التجاوب الخليفة العباسي الى الاعتراف بدولة السلاجقة ، وكان اعترافه نابعاً من

---

(١) أبو الفداء : المختصر ، جـ ٢ ص ١٧٨ ، جمال الدين سرور ، سياسة الفاطميين الخارجية ، ص ٢٠٤ .

(٢) المقريزي : اتعاظ الحنفا جـ ٤ ، ص ٣٥٥ جمال الدين سرور ، سياسة الفاطميين الخارجية ، ص ٢٠٥ .

(٣) ابن الأثير : الكامل ، جـ ٩ ص ٦٤٦ ـ ٦٤٧ .

(٤) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٨ ص ٢٠٤ ، الأزدي : أخبار الدول المنقطعة ، ص ١٥٣ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ٩ ص ٦٤٩ .

(٥) الراوندي : راحة الصدور ، ص ١٦٦ ، البنداري : آل سلجوق ص ٧ ـ ٨ .

رضاه الشخصي عن السلاجقة ، ولم يكن مرده خوفاً من قوتهم .

أخذ الخليفة العباسي يواصل تأييده للسلاجقة في كل فتوحاتهم ويبعث اليهم بالخلع والألقاب . وعلى سبيل المثال لما سقطت مدينة نسا[1] في يد السلاجقة في سنة ٤٤٢ هـ/ ١٠٥٠ م أرسل الخليفة الى السلطان طغرلبك الخلع وأمر التقليد فبعث اليه السلطان بدوره هدايا نفيسة من الجواهر والطيب والثياب ، وصادف حضور رسل السلطان الى بغداد عيد الفطر في سنة ٤٤٣ هـ/ ١٠٥١ م فأمر الخليفة بالاحتفال بتلك المناسبة[2] ويذكر الراوندي أن الخليفة أمر أن يذكر اسم السلطان طغرلبك على منابر بغداد ، وأن ينقش اسمه على السكة ، ولقبه : السلطان ركن الدولة ، يمين أمير المؤمنين[3] .

مع كل هذا التجاوب والتقارب بين الخلافة وبين السلاجقة ، إلا أن سوء التفاهم سرعان ما قام بين السلطان السلجوقي وبين الخليفة القائم بأمر الله ، عقب دخول السلاجقة بغداد مباشرة ، وذلك لعدم التزام السلطان طغرلبك بعهوده مع الخليفة ، ولتسلطه التام على أزمة الأمور في بغداد بطريقة أثارت سخط الخليفة الذي كان مستبشراً بالعهد الجديد ، لدرجة أنه استقبل طغرلبك عند قدومه الى بغداد استقبال الفاتحين ، بالرغم من أنه جاء بناء على دعوة الخليفة[4] . وكان سبب ذلك الاختلاف المبكر بين الخليفة والسلطان هو أن الأخير قبض على الأمير البويهي الملك الرحيم وعلى أصحابه وفي نفس الوقت نهب الجند السلجوقي بعض أحياء مدينة بغداد ، فاعتبر الخليفة ذلك انتهاكاً للعهود والمواثيق التي أخذت على السلطان للخليفة وللأمير البويهي ولأمراء الجند في بغداد[5] .

عبر الخليفة عن استنكاره لما قام به السلطان السلجوقي في رسالة بعث بها اليه وطالبه فيها باطلاق سراح الملك الرحيم وأصحابه ، وهدده الخليفة بأنه سيغادر

---

(١) نسا : مدينة بخراسان بين سرخس ومرو (ياقوت : معجم البلدان ، جـ ٥ ص ٢٨٢) .

(٢) ابن خلدون : العبر ، جـ ٣ ص ٤٥٥ .

(٣) الراوندي : راحة الصدور ، ص ١٦٩

(٤) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٨ ص ١٦٤ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ٩ ص ٦١٠ .

(٥) ابن الأثير : الكامل ، جـ ٩ ص ٦١٠ ـ ٦١٣ ، أبو الفداء : المختصر جـ ٢ ص ١٧٣ .

بغداد اذا لم ينفذ ما ورد في الرسالة ، وجاء في رسالة الخليفة :

« فاني انما اخترتك واستدعيتك اعتقاداً مني أن تعظيم الأوامر الشريفة يزداد ، وحرمة الحريم تعظم ، وأرى الأمر بالضد »[١] .

ولما تسلم السلطان طغرلبك رسالة الخليفة أطلق سراح بعض أصحاب الأمير البويهي وأخذ جميع اقطاعات البويهيين ، وأمر بنهب أموال الأتراك البغداديين[٢] ، وأرسل الملك الرحيم معتقلاً الى الري ، فسجن في احدى القلاع حتى مات[٣] .

وفي نفس العام (٤٤٧ هـ/ ١٠٥٥ م) بعث السلطان طغرلبك الى الخليفة القائم بأمر الله يطلب منه مبلغاً كبيراً من المال ، فأنزعج الخليفة لذلك ، هذا فضلاً عن كونه غير قادر على تدبير ذلك المبلغ للسلطان . ولما لم يقدر السلطان ظروف الخليفة ، وافق الأخير على اطلاق يد أحد عمال السلطان في استخراج ما أراده من أموال ، على أن يستخدم الرفق في ذلك[٤] .

وفي سنة ٤٤٩ هـ/ ١٠٥٧ م قابل السلطان طغرلبك الخليفة القائم بأمر الله ، ففوضه تفويضاً كاملاً في حكم البلاد ، وتمثل هذا في قول الخليفة :

« أمير المؤمنين حامد لسعيك ، شاكر لفضلك ، آنس لقربك زائد الشغف بك ، وقد ولاك جميع ما ولاه الله تعالى من بلاده ورد اليك فيه مراعاة عباده ، فاتق الله فيما ولاك ، واعرف نعمه عليك ، وعبدك في ذلك ، واجتهد في عمارة البلاد ، واصلاح العباد ونشر العدل وكف الظلم »[٥] .

وكتب الخليفة للسلطان عهداً بتفويضه الحكم نيابة عنه[٦] .

ولما قضى السلطان طغرلبك على فتنة البساسيري ، وأعاد الخليفة القائم بأمر الله الى بغداد ، عمل على الاستفادة من ضعف الخلافة ، وأخذ يستأثر بجميع

---

(١) ابن الأثير : الكامل ، جـ ٩ ص ٦١٣ .
(٢) ابن الأثير : الكامل ، جـ ٩ ص ٦١٣ ، ابن خلدون : العبر ، جـ ٣ ص ٤٥٩ ـ ٤٦٠ .
(٣) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٨ ص ١٦٤ ، البنداري : آل سلجوق ، ص ١٠ .
(٤) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٨ ص ١٦٥ .
(٥) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٨ ص ١٨١ ـ ١٨٣ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ٩ ص ٦٣٤ .
(٦) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٨

السلطات في العراق حتى ما كان يتعلق منها بالخليفة ، وعمل على حمل موارد العراق المالية الى الخزانة السلجوقية ، ففي سنة ٤٥١ هـ/ ١٠٥٩ م ضَمَّن السلطان السلجوقي أبا علي بن فضلان مدينة واسط بمائتي ألف دينار[١] ، وفي السنة التالية ضَمَّن أبا الفتح المظفر ابن الحسين العميد بغداد وأعمالها بمائة ألف دينار عن سنة ٤٥٢ هـ/ ١٠٦٠ م ، ولسنتين بعدها بثلثمائة ألف دينار[٢] . وكان السلطان قد ضَمَّن قبل ذلك أبا سعد الأغرسابور بن المظفر مدينة البصرة[٣].

وقبل أن يعود السلطان السلجوقي الى الري (عاصمة السلاجقة آنذاك) ، أناب عنه في حكم العراق موظفاً سلجوقياً كان يطلق عليه العميد[٤] كما عين موظفاً آخر لحفظ الأمن في بغداد يعرف بالشُّحنة[٥]. وترك في خدمتهما فرقة من الجيش السلجوقي[٦] .

وهكذا أصبح الخليفة العباسي مجرداً تماماً من سلطاته ، حتى في داخل عاصمة الخلافة ، واستأثر نواب السلطان بالسلطة فيها وفي العراق بأجمعه .

لم يكتف السلطان السلجوقي بتركيز السلطة في يده ، وانما تجاوز ذلك كثيراً ، وتقدم يخطب ابنة الخليفة العباسي ، وذلك - فيما يبدو - وسيلة لتدعيم نفوذه السياسي ، برابطة أدبية قوية مع الخلافة العباسية[٧]، وكان ذلك تجاوزاً لتقاليد الخلافة ، ولم تجرِ به العادة من قبل[٨] ، فانزعج الخليفة القائم بأمر الله من ذلك ، وأستعفى من السلطان ، فلم يعفه ، فاشترط الخليفة صداقاً كبيراً للتعجيز وابطال

---

(١) نفس المصدر ، ص ٨

(٢) ابن الجوزي : المنتظم جـ ٨ ص ٢١٦ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٩ .

(٣) ابن الأثير : الكامل ، جـ . ١ ص ٨ .

(٤) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٨ ص ٢١٦ ، وانظر أيضاً : الحياة السياسية للخالدي ، ص ٢٥٤ .

(٥) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٩ ، ابن خلدون : العبر ، جـ ٣ ص ٤٧٧ .

(٦) ابن خلدون : العبر ، جـ ٣ ص ٤٧٣ .

(٧) احمد الشريف : العالم الاسلامي في العصر العباسي ، ص ٥٨٦ ، الخالدي : الحياة السياسية ، ص ١٨٤ - ١٨٥ .

(٨) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٨ ص ٢١٨ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٢٢ .

الزواج[1] ، فلجأ السلطان عند ذلك الى الشدة ، فأمر وزيره عميد الملك الكندري بأن يقبض الاقطاعات العائدة للخليفة ولا يترك له إلا ما كان باسم الخليفة القادر بالله سابقاً[2] كما أن الوزير الكندري أخذ أيضاً يضيق الخناق على عمال الخليفة . ويوقف أرزاقهم[3] . وعند ذلك وافق الخليفة على مضض على طلب السلطان ، وتم الزواج في سنة ٤٥٥ هـ/ ١٠٦٣ م[4] . وعبر الخليفة العباسي عن استيائه من معاملة السلطان الجائرة له بقوله في رسالة بعث بها للسلطان :

« ما رجونا من ركن الدين ما صنع ، وما توقعنا ما وقع ، وبين يديك الاقطاعات فاقطعها ، وقد ارتفعت الموانع فأمنعها »[5] .

ولما تم زواج السلطان من ابنة الخليفة ، أمر السلطان برفع الحجز عن أملاكه[6] .

وفي سنة ٥٣٤ هـ/ ١١٣٩ م تزوج السلطان مسعود ابنة الخليفة المقتفي لأمر الله[7] ولم تذكر لنا المصادر أن هذا الزواج سبب أية مشكلة بين الخليفة وبين السلطان السلجوقي ، إلا أنه من الواضح أن السلطان مسعود استغل الظروف التي بويع فيها المقتفي لأمر الله بالخلافة ، بعد مقتل الخليفتين المسترشد بالله والراشد بالله ، فطلب الزواج من ابنته ، فلم يعارضه المقتفي[8] .

ولما آلت سلطنة السلاجقة الى ألب أرسلان(٤٥٥ ـ ٤٦٥ هـ/١٠٦٣ ـ ١٠٧٢م بقيت الحال كما هي عليه من استئثار السلطان بالسلطة دون الخليفة ، ففي سنة ٤٥٨ هـ/ ١٠٦٥ م جمع السلطان ألب أرسلان أمراء دولته ، وأخذ عليهم العهود

---

(١) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ٨ ص ٢١٨ .
(٢) البنداري : آل سلجوق ، ص ١٨ ـ ٢٠ .
(٣) الراوندي : راحة الصدور ، ص ١٧٦ ـ ١٧٧ .
(٤) البنداري : آل سلجوق ، ص ٢٠ ، ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٨ ، ص ٢٢٤ .
(٥) البنداري : آل سلجوق ، ص ١٩ ـ ٢٠ .
(٦) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٨ ص ٢٢٤ .
(٧) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ١٠ ص ٨٥ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ١١ ص ٧٧ ،
Muir, The Caliphate, P. 586.
(٨) انظر ص ٥٩ ـ ٦٣ من هذا البحث للاطلاع على تفاصيل مقتل هذين الخليفتين ومبايعة المقتفي لأمر الله بالخلافة .

والمواثيق على أن يكون ابنه ملكشاه السلطان من بعده ، وأمرهم بالخطبة له في جميع البلاد التي يحكم فيها ، ففعل الأمراء ذلك[١] ، وبطبيعة الحال خطب لولي العهد السلجوقي في بغداد ، علماً بأنه لم يؤخذ رأي الخليفة في ذلك الاختيار وفي الخطبة ، ولم يبلغ رسمياً إلا في سنة ٤٦٤ هـ/ ١٠٧١ [٢] أي بعد ست سنوات من الخطبة لملكشاه .

وبلغ من استئثار السلطان ألب أرسلان بالسلطة أنه عين في سنة ٤٦٤ هـ/ ١٠٧١ م أبا العلاء محمد بن الحسين ، وزيراً وخلع عليه ، ولقبه بوزير الوزراء ، وأمر باقطاعه نصف اقطاع الوزير فخر الدولة بن جهير ، ثم أرسله الى بغداد لتولي مهام وزارة الخليفة ، وكان ذلك كله بدون علم الخليفة ، فاستاء لذلك ، واعتبره تدخلاً من السلطان في أمور الخلافة الخاصة ، ولهذا رفض استقبال أبي العلاء ، ولم يسمح له بمقابلته[٣] وكان الشُّحن الذين يعينهم السلاطين السلاجقة يتمتعون بنفوذ كبير في بغداد ولم يكن في استطاعة الخليفة العباسي الحد من نفوذهم ، فهم رغم وجودهم في عاصمة الخلافة ، لا يأتمرون إلا بأمر السلطان ، وكان الخليفة العباسي لا يملك إلا أن يخضع لنفوذهم ، أو يرفع الشكوى منهم في بعض الأحيان الى السلطان السلجوقي . وعلى سبيل المثال زاد استبداد شُحنة بغداد ويدعى ايتكين السليماني في سنة ٤٦٤ هـ/ ١١٧١ م وقتل ابنه أحد غلمان دار الخليفة ، ولم يستطع الخليفة أن يرد على ذلك العدوان ، فكتب الى السلطان يشكومن الشُّحنة ، ويطالب باخراجه من بغداد وتعيين غيره[٤] .

كذلك تعرض الخليفة العباسي في عهد السلطان ملكشاه (٤٦٥ ـ ٤٨٥ هـ/ ١٠٧٢ ـ ١٠٩٢ م) لكثيرمن الامتهان ، سواء من السلطان السلجوقي نفسه أومن نوابه والمقربين اليه ، وزاد تدخل السلطان ونوابه في أمور الخلافة ، وتجرأ بعضهم على مشاركته في بعض مظاهر سيادته الدينية . ففي سنة ٤٧١ هـ/ ١٠٧٨ م كتب

(١) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٥٠ ، ابن خلدون : العبر ، جـ ٣ ص ٤٦٩ .
(٢) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٧٠ .
(٣) البنداري : آل سلجوق ، ص ٤٣ .
(٤) البنداري : آل سلجوق ، ص ٤٢ ، ابن الأثير ، الكامل ، جـ ١٠ ص ٧٠

السلطان ملكشاه للخليفة المقتدي بأمر الله يطالب بعزل وزيره فخر الدولة بن جهير ، ويأمر الخليفة بعدم مراسلته أو مراجعته في ذلك الأمر ، وأن لا يكون في دار الخلافة غلمان أتراك للخاص ولا للخدم والأتباع[١] .

أخذ شُحنة بغداد سعد الدولة كوهرائين يتابع تنفيذ أوامر السلطان خاصة ما يتعلق منها بعزل الوزير ابن جهير ، فكان يرسل عدداً من جنوده لملازمة دار الخلافة ، وطلب تعجيل عزل الوزير ، وجرى بسبب ذلك نزاع طويل بلغ الى حد تهديد الخليفة نفسه ، ولم ينفع احتجاجه بأن وزيره هو عميد الدولة ، وأن والده فخر الدولة ينوب عنه فقط ، وكتب بذلك للسلطان ملكشاه غير أن جنود الشُّحنة قبضوا على رسول الخليفة ، وضربوه وانتزعوا منه رسائل الخليفة ، وذهب الشُّحنةِ نفسه الى دار الخلافة مطالباً بتسليم الوزير اليه . فلم يرَ الخليفة بداً من عزل وزيره وأطلع الشُّحنة على أمر العزل ، فانصرف[٢] .

وفي سنة ٤٧٣ هـ/ ١٠٨٠ م ازدادت معاملة عميد العراق أبي الفتح بن أبي الليث للخليفة العباسي سوءاً ، وأخذ يتدخل في أمور تتعلق بالخليفة ، فاضطر الخليفة الى أن ينفذ رسولاً الى السلطان ملكشاه ، شاكياً من العميد . ويقال أن السلطان أكرم رسول الخليفة ، وكتب الى العميد لكف يده عن جميع ما يتعلق بالخليفة[٣] . وكان شُحنة بغداد سعد الدولة كوهرائين قد طلب سابقاً من الخليفة العباسي أن يسمح له بضرب الطبول على باب داره في أوقات الصلاة ، فلم يوافق الخليفة على اعتبار أن في هذا مشاركة له في مظهر من مظاهر سيادته الدينية . فانتهز الشُّحنة النزاع الذي نشب بين السلطان وبين الخليفة في سنة ٤٧١ هـ/١٠٧٨ م وأخذ يضرب الطبول على باب داره مراغمة للخليفة[٤] .

ولم يكتف السلطان ملكشاه باستئثاره بالسلطة ، وبتجريد الخليفة من نفوذه بل

---

(١) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ٨ ص ٣١٧ .

(٢) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ٨ ص ٣١٨ .

(٣) القلقشندي : مآثر الانافة في معالم الخلافة ، جـ٢ ص ٢ ، ابن خلدون : العبر جـ٣ ص ٤٧٤ .

(٤) البنداري : آل سلجوق ، ص ٥١ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ١٠ ص ١١٢ .

تجاوز ذلك الى الاساءة له شخصياً ، وعزم على طرده من عاصمة الخلافة ونقل العاصمة الى أصبهان ، واقامة خليفة آخر بها .

يذكر السبكي أن الوزير نظام الملك الطوسي لاحظ تغير السلطان ملكشاه على الخليفة المقتدي بأمر الله ، وأن السلطان عزم أكثر من مرة على خلع المقتدي من الخلافة ولكن الوزير نظام الملك بدافع من تدينه ، كان يصد السلطان عن عزمه ، وكان يرسل للخليفة ينبهه ، ويحثه على كسب ود السلطان . وفي أواخر حكم ملكشاه ازدادت علاقته سوءاً بالخليفة ، فأشار نظام الملك على الخليفة أن يخطب ابنة السلطان ، وذلك لكي تتحسن علاقتهما ، ويحل الود محل الوحشة عن طريق رباط المصاهرة[1] ففعل الخليفة ذلك ، وتزوج ابنة السلطان ملكشاه في سنة ٤٨٠ هـ/ ١٠٨٧ م[2] وبعد عامين ارسلت ابنة السلطان الى ابيها تشكو من زوجها الخليفة فأرسل السلطان الى بغداد يطلب احضار ابنته ، وألح في ذلك فأرسلها الخليفة ومعها ابنها جعفر[3] .

وفي سنة ٤٨٥ هـ/ ١٠٩٢ م توجه السلطان ملكشاه الى بغداد عازماً على عزل الخليفة[4] . فلما وصل الى بغداد طلب من الخليفة المقتدي بأمر الله الخروج منها الى أي بلد شاء ، فاستاء الخليفة ، وطلب من السلطان أن يمهله شهراً كي يدبر أموره ويهيىء نفسه وأسرته للرحيل . فلم يوافق السلطان ، وأصر على أن يخرج الخليفة فوراً . وعند ذلك تدخل وزير السلطان تاج الملك أبو الغنائم ، وقال للسلطان :

« لو أن رجلاً من العوام أراد أن ينتقل من دار الى دار تكلف للخروج ، فكيف بمن يريد أن ينقل أهله ومن يتعلق به ، فيحسن أن تمهله عشرة أيام »[5] .

فوافق السلطان ملكشاه على امهال الخليفة عشرة أيام فقط ، يخرج بعدها من

---

(١) السبكي : طبقات الشافعية الكبرى ، جـ ٤ ص ٣٢٤ .

(٢) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٩ ص ٢ ـ ٣ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ١٦٠ .

(٣) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٩ ص ٤٦ ـ ٤٧ ، ابن الأثير : الكامل جـ ١٠ ص ١٧٥ .

(٤) السبكي : طبقات الشافعية ، جـ ٤ ص ٣٢٤ .

(٥) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٩ ص ٦٢ .

بغداد . ويشاء الله أن يتوفى السلطان ملكشاه قبل انتهاء العشرة أيام المقررة ، فيكتفي الخليفة شره[1] .

يعلل بعض المؤرخين هذا التصرف من السلطان ملكشاه بأن الخليفة رزق بولد من ابنته ، فطلب من الخليفة أن يجعل هذا الولد ولياً للعهد ، فلم يوافق الخليفة[2] . وقيل أن الخليفة كان قد بايع لولده المستظهر بالله بولاية العهد لأنه الأكبر ، فألزم السلطان الخليفة أن يخلعه ، ويجعل ابن ابنته ولي العهد ، ويسلم بغداد اليه ، ويخرج الى البصرة [3]، لتكون مقراً لخلافته [4].

ويذكر الراوندي أن السلطان ملكشاه كان عازماً على بناء دار للخلافة في أصبهان ، ويقيم فيها ابن ابنته من الخليفة اذا ولي الخلافة فأحس الخليفة المقتدي بأمر الله بذلك ، وخاصة أن زوجة السلطان كانت تخاطب جعفراً هذا في حضرة أبيه بعبارة : « يا أمير المؤمنين » [5].

وعلى الرغم من الضعف والانقسام اللذين دبا في جسم الدولة السلجوقية بعد وفاة السلطان ملكشاه في سنة ٤٨٥ هـ/ ١٠٩٢ م نتيجة للنزاع الذي نشب بين أولاده محمود وبركياروق وسنجر ومحمد على العرش ، إلا أنهم كانوا حريصين أشد الحرص على الاستئثار بالسلطة دون الخلفاء ، وتركيزها في أيديهم وانتهاز الفرص للتعبير عن نفوذهم بطريقة أو بأخرى ، وعلى سبيل المثال قدم السلطان بركياروق الى بغداد في سنة ٤٩٤ هـ/ ١١٠٠ م وكان ذلك في أثناء صراعه مع أخويه محمد وسنجر على السلطنة ، وكان في حالة يرثى لها من التعب والمرض والافلاس نتيجة لحروبه ضد أخويه ، وصادف وجوده ببغداد حلول عيد الأضحى ، ولما كان السلطان مريضاً ولا يستطيع حضور صلاة العيد ، فقد وافق الخليفة المستظهر بالله

---

(١) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٩ ص ٦١ ـ ٦٢ ، ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٥ ص ٢٨٨ .
(٢) الرواندي : راحة الصدور ، ص ٢١٦ ، السبكي : طبقات الشافعية ، جـ ٤ ص ٣٢٦ .
(٣) ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، جـ ٤ ص ٢٨٨ .
(٤) السبكي ، طبقات الشافعية ، جـ ٤ ص ٣٢٦ .
(٥) الراوندي : راحة الصدور ، ص ٢١٦ .

على أن يرسل اليه منبراً ، فخطب عليه باسمه في داخل داره[1] . ويبدو أن الخليفة قصد من هذا اشباع نزعة حب التسلط عند السلطان . هذا فضلاً عن أن السلطان طلب من الخليفة أن يقدم له بعض الأموال لتخفيف الضائقة المالية التي كان يعاني منها . وبعد مراسلات بين الطرفين ، لم يملك الخليفة إلا أن يقدم له مبلغ خمسين ألف دينار . وفي الوقت نفسه تسلط السلطان وأصحابه على الناس ونهبوا أموالهم[2] ، دون وضع أي اعتبار لحرمة الخليفة ، ومعاملته الطيبة للسلطان في وقت محنته .

وكان السلطان بركياروق ووزيره أبو المحاسن عبد الجليل الدهستاني قد تصرفا تصرفاً مماثلاً في السنة السابقة (٤٩٣ هـ/ ١٠٩٩ م) فبعث الخليفة وزيره عميد الدولة بن جهير يحمل خلعاً للسلطان ووزيره ، فقبض وزير السلطان على وزير الخليفة بأمر من السلطان ، وطالبه بدفع مبلغ كبير من المال لعجزه عن دفع مرتبات الجند ، فكتب الخليفة الى السلطان يستنكر القبض على وزيره ، غير أن استنكاره لم يجد ، وبقي الوزير معتقلاً حتى دفع مبلغ مائة وستين الف دينار[3] .

وليس أدل على استبداد سلاطين السلاجقة ، واستسلام الخليفة العباسي لرغباتهم مما حدث في سنة ٤٩٨ هـ/ ١١٠٤ م فقد توجه السلطان بركياروق الى بغداد ومرض في الطريق مرضاً شديداً ، فلما أحس بالوفاة بايع لولده ملكشاه البالغ من العمر اذ ذاك أقل من خمس سنوات ، وعين الأمير اياز أتابكا له . ثم توفى السلطان بركياروق قبل أن يصل الى بغداد ، فسار الأمير اياز الى بغداد وفي صحبته ملكشاه بن بركياروق . ونال موافقة الخليفة على الخطبة لملكشاه بالسلطنة على منابر بغداد[4] . وبعد شهر تقريباً وصل السلطان محمد بن ملكشاه الى بغداد وطالب بالخطبه له بالسلطنة ، فكان أن خطب له بالجانب الغربي من المدينة في نفس الوقت الذي كان يخطب فيه لأبن أخيه في الجانب الشرقي منها[5] .

---

(١) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٣٠٧ ، ابن ميسر : أخبار مصر ، جـ ٢ ص ١٣ .

(٢) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٣٠٧ .

(٣) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٩ ص ١١٢ ، سبط ابن الجوزي ، مرآة الزمان (مخطوط) جـ ١٢ ص ٢٣٧ أ .

(٤) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٩ ص ١٤٢ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٣٨٠ - ٣٨٢ .

(٥) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٣٨٦ ، ابن خلدون : العبر ، جـ ٣ ص ٤٩٣ .

محاولات الخلفاء استعادة سلطتهم في الدولة

على الرغم من أن سلاطين السلاجقة الأوائل استأثروا بالسلطة دون الخلفاء العباسيين ، إلا أن معاملتهم كانت أفضل كثيراً من معاملة بني بويه لهم ، فقد كان سلاطين السلاجقة يعملون على توسيع رقعة دولتهم ، فكان من الضروري لهم أن يكسبوا توسعهم على حساب الدويلات الضعيفة المجاورة صفة شرعية عن طريق اعتراف الخليفة العباسي بدولتهم وتأييده لهم(١) . زد على ذلك أن سلاطين السلاجقة المتحمسين للسنة كانوا حريصين على بقاء الخلافة العباسية ليسهل لهم القضاء على منافسيهم من أنصار المذهب الشيعي ، والحصول على تأييد العالم الاسلامي السني(٢) . ويذكر بعض المؤرخين أن تبجيل السلاجقة للخلافة لم يكن اطلاقاً لاعتبارات سياسية ، بل كان بدافع نبع من اعتقادهم بأنه الرئيس الروحي للعالم الاسلامي ، وخليفة الله في أرضه(٣) . وعلى هذا الأساس فقد كان اعتراف الخليفة العباسي بمن يتولى عرش السلاجقة أمراً أساسياً لاكساب حكمه الصفة الشرعية التي يحتاجها السلطان للحصول على تأييد الناس الأمر الذي يعينه على الوقوف في وجه منافسيه على السلطنة .

وهكذا كان كل أمير سلجوقي يصل الى السلطنة يعمل على أن يعترف الخليفة بسلطانه ، ويأمر بالدعاء له على المنابر ، لاشعار الناس بموافقة الخلافة على تعيينه . هذا فضلاً عن أن اعتراف الخليفة بالسلطان كان أمراً مهماً لتأييد الجند له والتفافهم حوله(٤) .

---

(١) أحمد الشريف : العالم الاسلامي في العصر العباسي ، ص ٥٨٥ .

(٢) نفس المصدر ، ص ٥٨٦ .

(٣) محمد جمال الدين سرور ، النفوذ الفاطمي في بلاد الشام والعراق ص ١٢٤ ، Arnold, The Caliphate, P. 80.

(٤) انظر حادثة انفضاض الجند من حول السلطان مسعود ، وانضمامهم الى أخيه طغرل (ا ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ١٠ ص ٣٥ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ١١ ص ١٣) .

وليس أدل على حرص كل من الخلافة العباسية ودولة السلاجقة على أن تكون العلاقة بينهما حسنة ومتينة من تلك المصاهرات التي ربطت بين عدد من الخلفاء العباسيين وسلاطين السلاجقة . ومن الواضح أن تلك المصاهرات كانت في أغلب الأحوال تحمل طابعاً سياسياً ، فالسلاجقة أرادوا أن تربطهم بالخلافة العباسية رابطة وثيقة ، وليس هناك أقوى من رابطة المصاهرة لتحقيق أغراضهم ، بالأضافة الى أنهم كانوا يؤملون أن يرزق الخليفة العباسي بولد من ابنة أحدهم ، فيصبح هذا الحفيد خليفة فيضمنون بذلك ولاء الخلافة التام لدولتهم ، أما الخلفاء العباسيون ، فيبدو أن هدفهم من تلك المصاهرات ، كان ضمان استمرار حماية الدولة السلجوقية القوية للخلافة من الأخطار الخارجية ، وحركات العصيان الداخلية ، مما يساعدهم على استعادة هيبتهم في نظر الناس ، وهذا ما حدث فعلاً كما جاء في قول ابن الأثير :[1] .

« فلما ملك السلجقية جددوا من هيبة الخلافة ما كان قد درس لا سيما في وزارة نظام الملك ، فانه أعاد الناموس والهيبة الى أحسن حالاتها » .

لم تأت سنة ٤٨٥ هـ/ ١٠٩٢ م حتى كان سلاطين السلاجقة قد بسطوا نفوذهم على جميع بلاد ما وراء النهر ومعظم البلاد الايرانية وسورية وفلسطين وآسيا الصغرى[2] . وكان لتأييد الخلافة المعنوي للسلاجقة أثر بارز في تلك الانتصارات ، فصار الخليفة العباسي يبعث رسائل التهنئة والتشجيع للسلطان السلجوقي ، إثر كل معركة يخوضها الجيش السلجوقي . وعلى سبيل المثال ورد في رسالة الخليفة القائم بأمر الله التي بعث بها للسلطان ألب أرسلان بعد انتصاره على الروم في سنة ٤٦٣ هـ/ ١٠٧٠ م في موقعة « ملاذ كرد » كثير من عبارات التأييد والتشجيع ، ولقب الخليفة السلطان ألب أرسلان بأرفع الألقاب :

« الولد السيد الأجل ، المؤيد المنصور المظفر ، السلطان الأعظم مالك العرب

---

(١) التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية ، ص ٥١ .
(٢) The New Encyclopedia Britanica, Vol. IX, P. 44.

والعجم ، سيد ملوك الأمم ، ضياء الدين ، غياث المسلمين ، ظهير الايمان ، كهف الأنام ، عضد الدولة القاهرة تاج الملة الباهرة ، سلطان ديار المسلمين ، برهان أمير المؤمنين »[1] .

على أن وفاة السلطان ملكشاه في سنة ٤٨٥ هـ/ ١٠٩٢ م كانت ايذاناً بانتهاء عصر قوة ووحدة السلاجقة ، وقام على إثر ذلك عصر جديد من الضعف والانقسام . وكان من أهم مظاهر العصر الجديد صراع أفراد البيت السلجوقي على السلطة دون وضع أي اعتبار للمصلحة العامة للدولة السلجوقية ، حتى جاء الوقت الذي لم تعد فيه الدولة تخضع لسلطان واحد ، بل أصبح هناك أكثر من سلطان في وقت واحد . وكان من الطبيعي أن يؤدي هذا النزاع على العرش الى صرف الأمراء السلاجقة المتناحرين عن متابعة السياسة المقررة للدولة السلجوقية وهي توسيع رقعة الدولة ، ونصرة الاسلام والمسلمين[2] . كما كان يفعل كل من طغرلبك وألب أرسلان وملكشاه ، وأصبح اهتمام أولئك الأمراء موجهاً الى القضاء على بعضهم البعض ، حتى يخلو الجو للمنتصر منهم ، مما أدى إلى اضعاف السلطة المركزية للدولة السلجوقية[3] .

أدى هذا الصراع والتنافس بين أفراد البيت السلجوقي الى اضعاف علاقة السلاطين بالخلفاء العباسيين ، وبالتالي اتخذت العلاقات السلجوقية العباسية طابعاً جديداً يختلف كل الاختلاف عن طابع العلاقات في عصر وحدة السلاجقة ، وقد انتهز الخليفة المسترشد بالله (٥١٢ ـ ٥٢٩ هـ/ ١١١٨ م ـ ١١٣٥ م) ومن أتى بعده من الخلفاء فرصة ضعف وانقسام السلاجقة ، فأخذوا يعملون على استعادة ما كان للخلافة من سلطة[4] وذلك عن طريق التخلص من النفوذ السلجوقي ، وساعد على ذلك عدم اتخاذ سلاطين السلاجقة مدينة بغداد عاصمة لهم في أية فترة من فترات

---

(١) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ٨ ص ٢٦٠ ـ ٢٦٥ ، الحسيني : أخبار الدولة السلجوقية ، ص ٥٣ .
(٢)بارتولد : تاريخ الترك في آسيا الصغرى ، ص ١٠٩
Hitti, History of the Arabs, P. 476.(٣)
Arnold, The Caliphate, P. 80. (٤)

حكمهم بحيث أصبح الخليفة العباسي بعيداً من تأثير النفوذ المباشر للسلطان السلجوقي .

تولى الخليفة المسترشد بالله زمام المبادرة لتحقيق هذا الهدف . وكان بداية النزاع الفعلي بين الخلافة العباسية والدولة السلجوقية في سنة ٥١٩ هـ/ ١١٢٥ م عندما لجأ والي الحلة دبيس بن مزيد بن صدقة(١) ، الى الأمير السلجوقي طغرل بن محمد بن ملكشاه وحسن له أن يطلب السلطنة والخطبة لنفسه من الخليفة المسترشد بالله فاستجاب طغرل لاغرائه ، وسار الاثنان بجيش كبير الى بغداد(٢) ، لتحقيق أهدافهما المتباينة حيث أن دبيسا كان يرمى الى الانتقام من الخليفة المسترشد بالله لما بينهما من عداء بينما كان هدف طغرل هو انتزاع منصب السلطان من أخيه محمود بن محمد بن ملكشاه بتأييد من الخليفة . ولما علم الخليفة المسترشد بالله بنوايا هذين الحليفين أخذ يعد قواته لحربهما(٣) ، وكان الخليفة المسترشد بالله قد أمر ببناء سور بغداد في سنة ٥١٧ هـ/ ١١٢٣ م ، وعمل أهل بغداد بأنفسهم في بنائه(٤) . وعندما قرب جيش طغرل ودبيس خرج الخليفة على رأس جيشه لصدهما عن بغداد ، ولكن طغرل مرض فجأة فاضطر الى الانسحاب دون أن يشتبك مع جيش الخلافة ، ولجأ الى عمه السلطان سنجر بن ملكشاه(٥) .

كان لموقف الخليفة المسترشد بالله من طغرل أثر بالغ في نفس السلطان محمود ، ولهذا كتب اليه يشكره ، ويعبر عن طاعته للخلافة ، كما تم الاتفاق بين الخليفة وبين السلطان محمود على الوقوف ضد طغرل والسلطان سنجر ، فيما اذا حاول التدخل ، على أن تكون السلطنة لمحمود وحده(٦) .

---

(١) كان هذا الوالي على خلاف دائم مع الخليفة المسترشد بالله ، وقد هاجم بغداد عدة مرات بجيشه ، ولكن المسترشد بالله تصدى له وهزمه عدة مرات ، وقتل عدداً كبيراً من جنده . ويقال أنه كان يظهر سب الصحابة ، وكان أصحابه لا يقيمون الصلاة ويجاهرون بفعل المحرمات (ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٩ ص ٢٣٦) .

(٢) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٦٢٦

(٣) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٩ ص ٢٤٣ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٦٢٦ .

(٤) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٦١٦ - ٦١٧ .

(٥) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٩ ص ٢٥٣ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ، ص ٦١٧ - ٦٢٨ .

(٦) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٩ ص ٢٥٤ .

ولما بلغت أنباء ذلك الاتفاق الى مسامع السلطان سنجر ، كتب الى السلطان محمود يشككه في نوايا الخليفة المسترشد بالله ، ويطلب منه عدم الانصياع له ، لأنه يهدف الى الايقاع بينهما ليتخلص منهما الواحد بعد الآخر . كما حرضه على التوجه بجيشه الى بغداد ، والاستيلاء على ما جمعه الخليفة من آلات الحرب ، ويقبض على الوزير ابن صدقه الذي نجح في ضم بعض أمراء الولايات الى صفوف الخليفة[1] . وقد استجاب السلطان محمود لطلبات عمه سنجر ، وعزم على السير الى بغداد[2] ، متناسياً ما سبق أن اتفق عليه مع الخليفة .

ولما علم الخليفة المسترشد بالله بما تم بين السلطان محمود وعمه سنجر ، وعزم محمود على السير الى بغداد ، كتب الى السلطان محمود يطلب منه عدم القدوم الى بغداد لقلة المسيرة فيها ، غير أن السلطان لم يستمع اليه[3] . وعند ذلك أخذ الخليفة يجمع العساكر والأسلحة استعداداً للقتال[4] .

وفي شهر ذي الحجة من عام ٥٢٠ هـ/ ١١٢٦ م زحف السلطان محمود بجيشه الى بغداد ، وفي نفس الوقت عبر الخليفة المسترشد بالله وجيشه الى الجانب الغربي منها ، فبعث اليه السلطان محمود يدعوه الى الصلح ، فرفض الخليفة . وفي شهر المحرم سنة ٥٢١ هـ/ ١١٢٧ م نهب بعض جند السلطان دار الخلافة ، فاستاء العامة لذلك ، وانضم بعضهم الى جيش الخلافة . أما الخليفة فأمر بحفر الخنادق للدفاع عن المدينة . وبعد مناوشات بين الطرفين ، اضطر الخليفة لقبول الصلح بسبب وصول عساكر اضافية كثيرة مدداً للسلطان محمود ، بقيادة عماد الدين زنكي ، حاكم البصرة من قبل السلاجقة[5] . ويذكر ابن الأثير أن جيش الخلافة بلغ عدده ثلاثين ألف فارس من أهل بغداد والسواد[6] .

---

(١) الحسيني : أخبار الدولة السلجوقية ، ص ٩٧ ـ ٩٨ ، ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٩ ص ٢٥٣ ـ ٢٥٥ .

(٢) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٩ ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥ .

(٣) ابن العمراني : الانباء في تاريخ الخلفاء ، ص ٢١٦ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٦٣٥ .

(٤) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٩ ص ٢٥٥ .

(٥) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٦٣٧ ـ ٦٣٨ ، ابن خلدون : العبر ، جـ ٣ ص ٥٠٤ ـ ٥٠٥ .

(٦) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٦٣٧ .

لم يتمكن السلطان محمود من دخول بغداد إلا بعد أن عقد صلحاً مع الخليفة المسترشد بالله ، ولا شك أن هذا يعتبر في حد ذاته نصراً معنوياً للخلافة العباسية .
وفي سنة ٥٢٥ هـ/ ١١٣٠ م توفى السلطان محمود فتجدد الصراع بين الأمراء السلاجقة للفوز بمنصب السلطان ، وكان على رأسهم داود بن محمود بن محمد بن ملكشاه وعماه مسعود وسلجوقشاه ، وقد أرسل كل من مسعود وداود الى الخليفة المسترشد بالله يطلب السلطنة والخطبة لنفسه ، ولكن الخليفة لم يستجب لهما ، وكتب للسلطان سنجر أن لا يأذن لأحد في الخطبة[١] . وبعد معارك عنيفة بين المتنافسين من الأمراء السلاجقة استقرت السلطنة في سنة ٥٢٦ هـ/ ١١٣١ م للسلطان طغرل بن السلطان محمد ، فكتب للخليفة المسترشد بالله يطلب تأييده لسلطنته ، فأرسل اليه الخليفة يشترط عليه دخول بغداد . ويبدو أن طغرل وجد في شرط الخليفة هذا تعد على سلطان السلاجقة ، فرفضه ، وبالتالي لم يعترف الخليفة به[٢] .

لم يقف الخليفة المسترشد بالله موقفاً سلبياً من الحرب التي دارت بين الأمراء السلاجقة ، وانما انتهز تلك الفرصة لتوسيع شقة الخلاف بينهم . وكان قد علم بأن السلطان سنجر في طريقه الى العراق لتقرير السلطنة للأمير طغرل الذي كان مقيماً لديه ، فعمد الخليفة الى سياسة التفرقة بينهما ، حيث عقد صلحاً مع الأميرين مسعود وسلجوقشاه الطامعين في السلطنة ، ضد السلطان سنجر وطغرل ، على أن يكون العراق بأجمعه للخليفة المسترشد بالله ، وتكون السلطنة لمسعود ، ويكون سلجوقشاه ولياً لعهده . وعلى إثر هذا الاتفاق قامت الحرب بين الفريقين المتنازعين من السلاجقة ، ولم يشترك جيش الخلافة فيها[٣] . وكان النصر للسلطان سنجر وطغرل ، وبالتالي نودِّي بالأخير سلطاناً للسلاجقة .

وفي سنة ٥٢٧ هـ/ ١١٣٢ م سار الأمير مسعود منافس طغرل على السلطنة الى

---

(١) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٦٧٤ .
(٢) البنداري : آل سلجوق ، ص ١٤٤ ـ ١٤٦ ، الحسيني : أخباز الدولة السلجوقية ، ص ١٠١ ـ ١٠٢ .
(٣) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٦٧٥ ـ ٦٧٦ .

بغداد ، فخلع عليه الخليفة وعقد له السلطنة ، وأمر بالخطبة له على المنابر[1] . وقد أكد الخليفة المسترشد بالله عند ترشيحه للسلطان مسعود هيبة الخلافة وسيادتها ، بقوله للسلطان الجديد :

« تلق هذه النعمة بشكرك وإتقِ الله في سرك وجهرك »[2] .

وهذا يدل على أن سلطنة مسعود لم تكن إلا هبة أنعم بها عليه الخليفة فتحتم عليه أن يقابلها بالشكر .

واصل الخليفة المسترشد بالله سياسته في استعادة نفوذ الخلافة العباسية ، وكان قد هزم في سنة ٥٢٦ هـ/ ١١٣١ م جيش دبيس بن صدقه وعماد الدين زنكي اللذين هاجما بغداد بتحريض من السلطان سنجر حاكم خراسان[3] . ولما استقرت السلطنة للسلطان مسعود في سنة ٥٢٧ هـ/ ١١٣٢ م عول الخليفة المسترشد بالله على الانتقام من عماد الدين زنكي حليف السلطان سنجر ، وكان قد أنفذ اليه رسولاً فقبض عليه عماد الدين وأهانه ، فأغضب ذلك الخليفة مما حمله على محاربته[4] .

حاصر الخليفة المسترشد بالله الموصل قرابة ثلاثة شهور[5] ، ولم تجد نفعاً عروض عماد الدين زنكي بدفع الأموال للخليفة مقابل أن يفك الحصار عن هذه المدينة . ولما أدرك الخليفة عدم جدوى الحصار عاد الى بغداد[6] .

ويظهر أن عماد الدين زنكي خشي مغبة خلافه مع الخلافة العباسية ، فأراد أن يصلح ما أفسده سابقاً بعدائه لها ، فأرسل في سنة ٥٢٨ هـ/ ١١٣٣ م الى الخليفة المسترشد بالله أحد قضاة الموصل ، ومعه التحف والهدايا والخيل والسلاح طالباً الصلح ، فوافق الخليفة[7] .

---

(١) ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق ، ص ٢٣٨ ، ابن خلدون : العبر ، جـ ٣ ص ٥٠٨ .

(٢) البنداري : آل سلجوق ، ص ١٥٨ ـ ١٦٠ ، الحسيني : أخبار الدولة السلجوقية ، ص ١٠١ ـ ١٠٢ .

(٣) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ١٠ ص ٢٦ ، ابن العبري : مختصر الدول ص ٣٥٣ .

(٤) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١١ ص ٥ .

(٥) ابن العمراني : الانباء ، ص ٢١٧ ـ ٢١٨ ، ابن الجوزي : المنتظم جـ ١٠ ص ٣٠ .

(٦) ابن العبري : مختصر الدول ، ص ٣٥٤ ، ابن خلدون : العبر ، جـ ٣ ص ٥٠٨ .

(٧) ابن العمراني : الانباء ، ص ٢١٨ .

وكانت موافقة الخليفة على الصلح مع عماد الدين زنكي أكبر دليل على حكمته وحنكته السياسية ، حيث أتاح له هذا الصلح التفرغ الكامل للسلاجقة فضلاً عن كونه استطاع أن يحول عداء زنكي الى صداقة وولاء .

لم تنته متاعب الخليفة المسترشد بالله مع السلاجقة ، فقد نقض السلطان مسعود اتفاقه مع الخليفة ، فكان رد الفعل المباشر لهذا هو قطع الخطبة له في بغداد ، كما أن السلطان مسعود ضعفت سلطته سنة ٥٢٨ هـ/ ١١٣٤ م بعد أن انضم معظم عسكره الى أخيه طغرل[1] . على أن الخليفة المسترشد بالله ما لبث أن دعا مسعود الى القدوم الى بغداد ليعيده الى منصبه ، فلبى مسعود دعوته[2] . وكان هدف الخليفة هو الاستفادة قدر الامكان من نزاع السلاجقة لاضعافهم ، ولهذا أخذ يحرض السلطان مسعود على السير لحرب أخيه طغرل . ولكن السلطان مسعود لم يجب طلبه[3] .

تجدد الخلاف بعد ذلك بين الخليفة المسترشد بالله وبين السلطان مسعود ، فقد اكتشف وزير الخليفة خطاباً أرسله طغرل الى بعض الأمراء الموالين له في بغداد ، فقبض الخليفة على أحدهم ، بينما لجأ الباقون الى السلطان مسعود ورفض أن يسلمهم للخليفة . فغضب الخليفة منه ، وأمره بالرحيل عن بغداد فخرج منها في شهر ذي الحجة من عام ٥٢٨ هـ/ ١١٣٤ م[4] . غير أن الخليفة علم بمسير طغرل على رأس جيشه الى العراق ، فاضطر الى مصالحة السلطان مسعود ليقفا سوياً في وجه عدوهما المشترك[5] . ثم جاءت الأخبار بوفاة طغرل وهو في طريقه الى بغداد ، فسار السلطان مسعود الى همذان ، وتولى الحكم بها في أول عام ٥٢٩ هـ/ ١١٣٥ م[6].

لما استقرت السلطنة لمسعود في همذان ، أخذ الأمراء الذين لجأوا اليه خوفاً من

---

(١) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ١٠ ص ٣٥ .
(٢) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ١٠ ص ٣٦ ، ابن العمراني : الأنباء ، ص ٢١٩ .
(٣) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١١ ص ١٩ .
(٤) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ١٠ ص ٣٦ .
(٥) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ١٠ ص ٤١ ، ابن العمراني : الأنباء ، ص ٢١٨ .
(٦) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١١ ص ١٩ ـ ٢٠ .

الخليفة ، يحرضونه على المسير لحرب الخليفة لأخضاعه للنفوذ السلجوقي ، فانصاع السلطان مسعود اليهم ، وأخذ يجهز جيشه لمهاجمة بغداد مما حمل الخليفة على قطع الخطبة له ، وأخذ يعد العدة لحربه[1] ، ثم خرج الخليفة المسترشد بالله من بغداد لقتال السلطان مسعود[2] ، ويذكر ابن الأثير أن جيش الخليفة المسترشد بالله كان سبعة آلاف جندي ، بينما لم يتجاوز جيش عدوه ألفاً وخمسمائة جندي ، إلا أن السلطان مسعود لجأ الى السياسة ، فأخذ يستميل أمراء الأطراف الذين كانوا على اتصال بالخليفة . ولكن تريث الخليفة في الطريق ساعد السلطان مسعود على استمالة أولئك الأمراء ، وضمهم الى جيشه[3] وكان الخليفة يعتقد أنه اذا خرج للقتال فسيكون الناس الى جانبه ضد السلاجقة[4] ، لكن الأمور لم تسر وفق ما خطط لها المسترشد بالله ، بل حدث العكس ، فلما التقت قواته بجيش السلطان مسعود ، غدر به الأمراء الأتراك وأتباعهم فانسحبوا من جيشه ، وانضموا الى جيش السلاجقة ، فانهزم جيش الخلافة ، ووقع الخليفه نفسه في الأسر[5] .

بعد انتهاء المعركة بعث السلطان مسعود الى بغداد من استولى على أملاك الخليفة ، فثارت العامة ، وقاتلوا شُحنة بغداد من قبل السلاجقة[6] .

ظل الخليفة المسترشد بالله معتقلاً في معسكر السلطان مسعود . وفي تلك الأثناء تلقى السلطان مسعود رسالة من عمه السلطان سنجر حاكم خراسان لامه فيها على محاربة الخليفة ، وأمره بأن يعتذر له ، ويقدم له فروض الطاعة والولاء . ففعل السلطان مسعود ذلك ، وعفا عنه الخليفة[7] . ثم ورد بعد ذلك رسول من السلطان

---

(١) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ١٠ ص ٤٣ ، ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق ، ص ٢٤٩ .
(٢) ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق ، ص ٢٤٩ .
(٣) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١١ ص ٢٥ .
(٤) ابن العمراني : الانباء في تاريخ الخلفاء ، ص ٢١٩ .
(٥) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ١٠ ص ٤٤ ـ ٤٥ ، ابن دحية : النبراس ، ص ١٥٠ ، ابن ظافر الأزدي : أخبار الدول المنقطعة ، ص ١٥٨ .
(٦) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١١ ص ٢٦ ، ابن خلدون : العبر ، جـ ٣ ص ٥٦٠ .
(٧) البنداري : آل سلجوق ، ص ١٦٢ ، ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ١٠ ص ٤٧ ـ ٤٨ .

سنجر الى السلطان مسعود يأمره باعادة الخليفة الى بغداد ، وكان بصحبة ذلك الرسول عسكر عظيم ، وفيه جماعة من الباطنية[١] ، فخرج السلطان مسعود لاستقباله ، وعند ذلك هاجم الباطنية المسترشد بالله ، وكان في خيمة منفردة عن المعسكر ، وقتلوه في شهر ذي القعدة من عام ٥٢٩ هـ/ ١١٣٤ م[٢] .

أرسل السلطان مسعود الى عمه سنجر يستشيره فيمن يتولى منصب الخلافة بعد مقتل الخليفة المسترشد بالله ، فكتب اليه قائلاً :

« لا تولِ إلا من يقع عليه رأي الوزير وصاحب المخزن وكاتب الانشاء ويضمنون ما يجري منه ، ويكون الجواب عليهم » .

وكان هؤلاء الثلاثة قد وقعوا في أسر السلطان مسعود مع الخليفة المسترشد بالله فأخلى السلطان سبيلهم ، وأبقاهم لديه ، فلما عرض عليهم رسالة السلطان سنجر اختاروا عبد الله بن المستظهر بالله ، وضمنوه ، فوافق السلطان على اختيارهم ، وطلب منهم اخفاء الأمر ، حتى يسير بنفسه الى بغداد[٣] .

وفي تلك الأثناء كان الناس ببغداد قد بايعوا أبا جعفر منصور بن المسترشد بالله بالخلافة ، ولقب بـ (الراشد بالله) وكان والده قد أخذ له البيعة بولاية العهد[٤] ، ولم يكن السلطان مسعود راغباً في خلافة الراشد بالله الذي سيواصل سياسة والده العدائية لحكم السلاجقة والسعي لتحرير الخلافة من نفوذهم ، ويتمثل هذا في قول السلطان مسعود :

---

(١) الباطنية : احدى فرق الشيعة ، وتدعى أيضاً الاسماعيلية ، وتقول هذه الفرقة باثبات الأمامة لاسماعيل بن جعفر الصادق ، ويرون أنه أحق بالامامه من أخيه موسى الكاظم ، ومن أهم مبادىء اتباع هذه الفرقة ايمانهم بالامامة ، وبأن للعقيدة ظاهراً وباطناً ، وللتنزيل معان ظاهرة يعرفها الناس ، وأخرى باطنة يعرفها الامام ، ولهذا سموا بالباطنية .

(٢) البنداري : آل سلجوق ، ص ١٦٢ ، ابن الجوزي : المنتظم : جـ ١٠ ص ٥٤٩ ابن الأثير : الكامل ، جـ ١١ ص ٢٧ .

(٣) الفارقي : نبذ من تاريخه (هامش ص ٢٥١ من ذيل تاريخ دمشق لأبن القلانسي) .

(٤) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ١٠ ص ٥٠ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ١١ ص ١٠ .

« لا أريد أن يجلس (في الخلافة) إلا من لا يداخل نفسه في غير أمور الدين ، ولا يجند ولا يجمع ولا يخرج علي ولا على أهل بيتي »[١] .

أرسل السلطان مسعود الى الراشد بالله بعد توليه الخلافة سنة ٥٣٠ هـ/ ١١٣٥م أحد أمرائه يطلب منه أن يدفع المبلغ الذي سبق أن تعهد والده المسترشد بالله بدفعه عند اجراء الصلح معه ، لكن الراشد رفض أداء ذلك المبلغ[٢] واستشار كبار رجال دولته في موقفه من السلطان ، فأشاروا عليه بمحاربته ، فمنع ذكر اسمه في الخطبة ، وأخذ يجمع العساكر استعداداً للقتال . ثم قوى جانب الخليفة الراشد بالله بانضمام عدد كبير من حكام الولايات اليه[٣] ، وأقام الخطبة للسلطان داود بن السلطان محمود[٤] .

ويذكر ابن العمراني أن جيش الخليفة وأنصاره بلغ ثلاثين ألف جندي فشجعه ذلك على الخروج لحرب السلاجقة للأخذ بثأر أبيه[٥] . فلما علم السلطان مسعود بعزم الخليفة ، سار بجيشه الى بغداد[٦] .

وصل السلطان مسعود الى بغداد ، قبل أن يخرج الخليفة لمحاربته ، وحاصرها قرابة خمسين يوماً ، وفي أثناء ذلك كتب للخليفة وأصحابه طالباً الصلح ، فرفض أصحاب الخليفة ، وأصروا على مواصلة القتال ، فلم يجد الخليفة بداً من موافقتهم على ذلك . وبعد فترة قصيرة وصل للسلطان امدادات عسكرية جديدة من واسط فأسقط في يد الخليفة وأصحابه ، ونتج عن هذا أن انسحب السلطان داود بجيشه من صفوف الخليفة ، وعاد الى أذربيجان[٧] . وفي الوقت نفسه حدث نزاع بين عماد الدين زنكي وبين حاكم أصبهان وحاكم قزوين ، فخشى عماد الدين منهما ،

---

(١) الفارقي : نبذ من تاريخه (هامش صفحة ٢٥١ من ذيل تاريخ دمشق لابن القلانسي) .
(٢) إبن الأثير : الكامل ، جـ ١١ ص ٣٥ .
(٣) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١١ ص ٣٦ .
(٤) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ١٠ ص ٥٥ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ١١ ص ٣٧ .
(٥) الأنباء في تاريخ الخلفاء ، ص ٢٢٢
(٦) الراوندي : راحة الصدور ، ص ٣٣١ .
(٧) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١١ ص ٤١ ، أبو الفداء ، المختصر ، جـ ٣ ص ١١ .

وانسحب بجيشه ، ففت ذلك في عضد أصحاب الخليفة ، وقيل أن السلطان مسعود كاتب عماد الدين زنكي سراً ، وحلف له أن يوليه بلاد الشام جميعها ، اذا تخلى عن الخليفة . وفي نفس الوقت كاتب الأمراء ، وتعهد لمن يقتل عماد الدين زنكي أن يعطيه ولاية الموصل ولما عرف زنكي ذلك أشار على الخليفة الراشد بالله بأن يرحل في صحبته الى الموصل ، فخرج الراشد معه ، ودخل السلطان مسعود بغداد في منتصف شهر ذي القعدة من عام ٥٣٠ هـ/ ١١٣٥ م[١] .

أخذ السلطان مسعود بعد دخوله بغداد ينفذ مخططه الذي يرمي الى خلع الخليفة الراشد بالله ، وتولية محمد بن المستظهر بالله الخلافة ، فدعا العلماء والفقهاء والقضاة والأعيان ، وحملهم على اقرار محضر بخلع الخليفة الراشد بالله ، وولى مكانه محمد بن المستظهر بالله ، ولقب بـ « المقتفي لأمر الله »[٢] أما الخليفة الراشد بالله فقد سار بعد انفضاض أنصاره عنه الى أصبهان حيث قتل بها في شهر رمضان من عام ٥٣٢ هـ/ ١١٣٧ م[٣] .

أساء السلطان مسعود من البداية معاملة الخليفة الجديد ، المقتفي لأمر الله فأستولى على جميع ما كان في دار الخلافة من خيل وبغال وأثاث هذا فضلاً عن الأموال[٤] ، واستحلف الخليفة على أن لا يشتري طيلة خلافته ، مملوكاً تركياً . ولهذا كان جميع غلمان المقتفي لأمر الله مدة خلافته اما من الأرمن أو من الروم[٥] ولما رحل السلطان مسعود من بغداد واجه الخليفة المقتفي لأمر الله مضايقات من نائبه وأتباعه بها .

ويذكر الحسيني[٦] أن أصحاب السلطان مسعود كانوا يتصرفون ببغداد تصرفات

---

(١) الحسيني : أخبار الدولة السلجوقية ، ص ١٠٨ ، ابن الجوزي : المنتظم جـ ١٠ ص ٥٩ ـ ٦٠ .

(٢) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ١٠ ص ٦٠ ، ابن دحية : النبراس ص ١٥٢ ـ ١٥٣ ، ابن خلدون : العبر ، جـ ٣ ص ٥١٢ .

(٣) ابن العمراني : الانباء ، ص ٢٢٣ ، ابن العبري ، مختصر الدول ، ص ٣٥٧ .

(٤) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ١٠ ص ٦٠ ـ ٦١ ، ابن العماد الحنبلي : شذرات الذهب ، جـ ٤ ص ١٧٣ .

(٥) البنداري : آل سلجوق ، ص ٢١٥ ، الحسيني ، أخبار الدولة السلجوقية ، ص ١٢٩ .

(٦) الحسيني : أخبار الدولة السلجوقية ، ص ١٢٩ .

سيئة بغير موافقة الخليفة ، كما أن نائب السلطان مسعود كان يتصرف تصرفات مخالفة للدين ، وكان الخليفة يكتب للسلطان شاكياً منه ، ولكن بدون جدوى .

هكذا كانت العلاقة بين الخليفة المقتفي لأمر الله وبين السلاجقة غير أن الخليفة لم يتعجل الثورة على ذلك الاستبداد ، بل استفاد من تجارب سلفيه المسترشد بالله والراشد بالله ، وأخلد للسكون انتظاراً للوقت المناسب ، والظروف الملائمة ، وهو مدرك تماماً أن الشجاعة وحدها لا تكفي لعلاج الموقف .

وفي سنة ٥٤١ هـ/ ١١٤٦ م تجدد النزاع بين الأمراء السلاجقة على السلطة ، وعاد الانقسام بين صفوفهم ، فانتهز الخليفة المقتفي لأمر الله تلك الفرصة ، وأخذ يعمل على تكوين جيش نظامي للخلافة ، وقد نجح في ذلك فعلاً ، بحيث أنه استعرض في سنة ٥٤٣ هـ/١١٤٨ م أفراد ذلك الجيش ، أي بعد عامين فقط من شروعه في تكوينه . كما أمر الخليفة بحفر الخنادق استعداداً للطوارىء[١] . ويذكر السيوطي أن سنة ٥٤٣ هـ/ ١١٤٨ م كانت البداية لانتعاش الخلافة العباسية ، وكان ذلك نتيجة لعجز السلطان مسعود عن اخضاع بعض أمراء الولايات الذين ثاروا عليه ، فأتاح ذلك الفرصة للخليفة المقتفي لأمر الله لاصلاح أوضاع الدولة[٢] .

ويصور لنا ابن القلانسي الخطوات التي اتبعها الخليفة العباسي لتقوية مركز الخلافة من الناحية العسكرية ، فيقول :

« خرج أمر الخلافة في سنة ٥٤٣ هـ بالشروع في عمارة سور بغداد وحفر الخنادق وتحصينها ، والزام الأماثل والتناء[٣] والتجار وأعيان الرعايا القيام بما ينفق على العمارات من أموالهم على سبيل القرض والمعونة »[٤] .

---

(١) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ١٠ ص ١٣٣ .

(٢) السيوطي : تاريخ الخلفاء ، ص ١٧٦

(٣) التناء : كبار المزارعين .

(٤) ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق ، ص ٣٠٢ .

ولما توفى السلطان مسعود في سنة ٥٤٧ هـ/ ١١٥٢ م تجدد الصراع بين الخلافة العباسية والدولة السلجوقية ، مما أدى الى تقلص النفوذ السلجوقي في العراق شيئاً فشيئاً ، ثم زال في النهاية . ويذكر ابن خلدون أن السلطان مسعود كان آخر سلطان سلجوقي له نفوذ في العراق[١] . وكان أول عمل عسكري قام به الخليفة المقتفي لأمر الله بعد وفاة السلطان مسعود هو الاستيلاء على ممتلكات شُحنة بغداد مسعود بلال ، الذي هرب الى تكريت[٢] ، عندما علم بوفاة السلطان مسعود . كذلك صادر الخليفة دور أصحاب السلطان ببغداد ، ثم جهز جيشه استعداداً لما قد يطرأ من قبل السلطان السلجوقي الجديد[٣] ، ولكي يضمن الخليفة أخلاص موظفيه وتعاونهم عزل كل من ولاه السلطان ، وعين موظفين عوضاً عنهم من قبله[٤] .

في تلك الأثناء كان « مسعود بلال » شُحنة بغداد السابق قد بسط نفوذه في تكريت والحلَّة ، وهزم جيش السلطان السلجوقي الجديد ملكشاه بن السلطان محمود ، فجهز الخليفة جيشاً ، وسيره لمحاربته مع وزيره عون الدين يحيى بن هبيرة ، ثم تبعه هو بنفسه على رأس جيش آخر . وقد نجح هذان الجيشان في اعادة الحلَّة والكوفة وواسط الى حظيرة الخلافة العباسية[٥] .

واصل الخليفة المقتفي لأمر الله جهوده لاستعادة هيبة واحترام الخلافة العباسية ، فدعم جيشه بعناصر من مماليكه الأرمن والروم وسماهم « الخيلية » كما زاد من احكامات سور بغداد وخنادقها ، ورتب الولاة في الولايات ، وبعث الجواسيس الى مختلف الولايات لموافاته بما يستجد من أمور في الوقت الذي كان فيه السلاجقة في شغل بالحروب فيما بينهم للظفر بالسلطنة[٦] .

العبر ، جـ ٣ ص ٥١٦ .

تكريت : بلدة مشهورة بين بغداد والموصل ، وهي أقرب الى بغداد وتقع على الضفة الغربية لنهر دجلة . (ياقوت : معجم البلدان ، ج ٢ ص ٣٨).

(٣) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ١٠ ص ١٤٧ ، ابن دحية : النبراس ، ص ١٥٧

(٤) السيوطي : تاريخ الخلفاء ، ص ١٧٦ .

(٥) البنداري : آل سلجوق ، ص ٢١٤ ـ ٢١٥ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ١١ ص ١٦٢ .

(٦) البنداري : آل سلجوق ، ص ٢١٥ .

بلغ من ضعف السلاجقة وقوة الخلافة العباسية أن السلطان ملكشاه الذي سار بجيشه الى العراق في سنة ٥٤٨ هـ/ ١١٥٣ م ـ كعادة من سبقه من السلاطين ـ اضطر الى الانسحاب من مدينة واسط عندما علم بمسيرة الخليفة المقتفي لأمر الله لحربه ولم يجرؤ على الاشتباك معه في قتال[١] . وكان موقف السلطان محمد شاه الذي انتزع العرش من أخيه ملكشاه في أواخر عام ٥٤٨ هـ/ ١١٥٣ م مماثلاً لموقف سلفه من الخلافة العباسية ، فقد اجتمع عنده الأمراء الذين منح الخليفة اقطاعاتهم لوزيره ابن هبيرة ، وحرضوه على محاربة الخليفة ، واستعادة هيبة السلاجقة ، ولكن دون فائدة[٢] .

في تلك الأثناء ثار أهل تكريت وعلى رأسهم « مسعود بلال » ، وملكوا عليهم الأمير السلجوقي أرسلان بن السلطان طغرل ، فسار الخليفة لحربهم في صفر سنة ٥٤٩ هـ/ ١١٥٤ م وتمكن من الحاق الهزيمة بهم[٣] ويبدو أن الخليفة المقتفي لأمر الله أراد أن يستفيد من انقسام أمراء البيت السلجوقي الى أكبر حد ممكن ، ولهذا أحضر في سنة ٥٥١ هـ/ ١١٥٦ م سليمان شاه بن محمد الذي كان ينزل ضيفاً عليه ، ومستجيراً به في نفس الوقت ، وولاه سلطاناً بعد أن استحلفه على التزام الطاعة والاخلاص للخليفة . وأتفق الطرفان على أن لا يتعرض السلطان سليمان شاه بأي حال من الأحوال للعراق التي ستكون تحت حكم الخليفة مباشرة ، بينما يكون للسلطان سليمان ما يفتحه من بلاد خراسان[٤]

ويذكر ابن الأثير أن سليمان شاه أرسل الى الخليفة المقتفي لأمر الله يستأذنه في دخول بغداد ، فأذن له الخليفة في القدوم[٥] .

كذلك عقد الخليفة المقتفي لأمر الله اتفاقاً مع الأمير السلجوقي ملكشاه بن

---

(١) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ١٠ ص ١٥٢ ـ ١٥٣ .
(٢) البنداري : آل سلجوق ، ص ٢١٦ .
(٣) البنداري : آل سلجوق ، ص ٢١٦ ـ ٢١٩ ، ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ١٠ ص ١٥٦ ـ ١٥٧ .
(٤) الراوندي : راحة الصدور ، ص ٣٨٢ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ١١ ، ص ٢٠٦ .
(٥) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١١ ص ٢٠٦ .

محمود أخي سليمان ، وكان حاكماً لخوزستان ، واستحلفه لسليمان شاه وجعله ولياً لعهده ، ثم أمدهما بالمال والسلاح ، وسيرهما الى همذان لمحاربة السلطان محمد شاه[1] .

غير أن السلطان محمد شاه تمكن من الانتصار على ابني عمه سليمان شاه وملكشاه ومن ثم أرسل الى الخليفة يطلب منه اقامة الخطبة له ببغداد ، فرفض الخليفة وبالتالي سار السلطان محمد شاه بجيشه من همذان الى العراق . وعندما علم الخليفة بذلك أخذ يعد العدة لقتاله ، فاستدعى الأمراء التابعين له وفرق السلاح على الجند ، ونصب المجانيق والعرادات ، ووزع المؤ ن على المحاربين[2] ، ورتب المدافعين على أسوار بغداد المحصنة تحصيناً قوياً[3] . ولم يصل الجيش السلجوقي الى بغداد في سنة ٥٥٢ هـ/ ١١٥٧ م إلا وكان الخليفة قد هيأ الرأي العام للمعركة ضد السلاجقة ، لدرجة أن العامة كانوا ضمن جيش الخلافة في قتاله ضد المهاجمين[4] .

فرض السلطان محمد شاه الحصار على مدينة بغداد لمدة تزيد على ثلاثة أشهر ولكن ذلك لم يؤ ثر في الروح المعنوية للمحاصرين بسبب الاستعداد العسكري الكبير الذي أعده الخليفة ، ولبذله المال والمؤ ن بسخاء للمحاربين[5] . ولم يكتف الخليفة بما بذله من جهد عسكري في الوقوف في وجه خصمه ، بل لجأ الى السياسة أيضاً لاضعافه ، فألب الأمراء الطامعين في السلطنة ، وعلى رأسهم ملكشاه ، وحرضهم على مهاجمة همذان عاصمة السلطان محمد شاه ، وعلى إثر ذلك هاجم ملكشاه همذان ودخلها ، وأعلن نفسه سلطاناً على السلاجقة[6] . عند ذلك لم يجد السلطان محمد شاه بداً من فك الحصار عن بغداد ، والانسحاب الى همذان[7] ،

---

(١) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١١ ص ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ابن خلدون : العبر ، جـ ٣ ص ٥١٩ .
(٢) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ١٠ ص ١٦٨ ، ١٦٩ ، ابن الأثير : الكامل جـ ١١ ص ٢١٢ - ٢١٣ .
(٣) البنداري : آل سلجوق ، ص ٢٢٦ .
(٤) ابن خلدون : العبر ، جـ ٣ ص ٥١٩ .
(٥) البنداري : آل سلجوق ، ص ٢٢٦ - ٢٣٣ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ١١ ص ٢١٣ - ٢١٤ .
(٦) البنداري : آل سلجوق ، ص ٢٦١ .
(٧) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ١٠ ص ١٧١ ، ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق ، ص ٣٤٣ .

ولم تكن لدى جيش الخلافة القوة الكافية لمطاردته[1] وكان هذا آخر حكم السلاجقة في العراق[2] .

وفي سنة ٥٥٢ هـ/ ١١٥٩ م توفي السلطان محمد شاه ، فاختلف أمراء السلاجقة على من يخلفه في السلطنة ، ثم استقر الرأي على بيعة سليمان شاه ، فتولى السلطنة في أول سنة ٥٥٥ هـ/ ١١٦٠ م[3] . وفي نفس هذا العام توفي الخليفة المقتفي لأمر الله بعد حياة حافلة بالنضال ضد تسلط السلاجقة واستبدادهم . وقد أجمع المؤرخون على شجاعته وحسن تدبيره ، وقدرته الفائقة على تصريف الأمور[4] . كما أنه كان أول خليفة عباسي حكم العراق دون تدخل من سلاطين السلاجقة[5] . ويقول السيوطي عنه :

« جدد معالم الامامة ، ومهد رسوم الخلافة ، وباشر الأمور بنفسه »[6] .

ويقول في موضع آخر :

« في أيام المقتفي عادت بغداد والعراق الى يد الخلفاء ، ولم يبق لهم منازع »[7] .

وكان الخليفة المقتفي لأمر الله حريصاً كل الحرص على تتبع ما يجري في البلاد ، حتى لا يفوته منها شيء ، ولهذا كان ينفق كثيراً من الأموال على أصحاب الأخبار لكي يكون على علم بكل صغيرة وكبيرة تتعلق بسياسة الدولة[8] . وقد نجح المقتفي لأمر الله في استعادة ما فقدته الخلافة العباسية من هيبة واحترام ، كما تمكن من تثبيت سلطتها ونفوذها على معظم أجزاء العراق .

---

(١) الراوندي : راحة الصدور ، ص ٣٨٥ .

(٢) القزاز : الحياة السياسية في العراق ، ص ٦١ ، محمد صالح : الحياة السياسية ، ص ٤١ .

(٣) الراوندي : راحة الصدور ، ص ٣٩٣ - ٣٩٤ .

(٤) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١١ ص ٥٦ ، ابن العبري : تاريخ مختصر الدول ، ص ٣٦٣ ، ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق ، ص ٣٣٢ ، الذهبي : دول الاسلام ، جـ ٢ ص ٧١ .

(٥) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١١ ص ٢٥٦ ، ابن العبري : مختصر الدول ص ٣٦٣ .

(٦) السيوطي : تاريخ الخلفاء ، ص ١٧٦ .

(٧) نفس المصدر ، ص ١٧٧ .

(٨) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١١ ص ٢٥٦ ، القلقشندي : مآثر الانافة ، جـ ٢ ص ٣٧ ، أبو الفداء : المختصر ، جـ ٣ ص ٣٧ .

خلف المستنجد بالله والده المقتفي لأمر الله في ربيع الأول من سنة ٥٥٥ هـ/ ١١٦٠ م فسار على نهج أبيه في ادارة الدولة ، وفي الوقوف في وجه تسلط السلاجقة واستبدادهم وكان أول عمل يقوم به الخليفة الجديد هو أنه كتب للسلطان السلجوقي سليمان شاه يطلب منه اقامة الخطبة له في سائر البلدان التابعة للسلاجقة ، فلم يمانع السلطان في ذلك ، وخطب للمستنجد بالله في جميع البلاد التي كانت تدين له بالطاعة[١] . ولكن السلطان سليمان شاه طمع فيما بعد ـ كغيره من سلاطين السلاجقة ـ في العراق متناسياً الاتفاق الذي أبرمه مع المقتفي لأمر الله ومؤداه أن العراق يجب أن يكون تابعاً للخليفة مباشرة . غير أن الخليفة المستنجد بالله لم يحقق رغبته ، كما أنه هو نفسه لم يجرؤ على فرض رغبته بالقوة ، وذلك لما كان للخلافة آنذاك من هيبة ، وفي ذلك يقول البنداري[٢] :

« ووقفت في أنفسهم من بغداد الهيبة ، ومن حصولها الخيبة فلم يقدم ملك اليها ، ولا سلطان عليها » .

وفي سنة ٥٥٦ هـ/ ١١٦١ م قبض قواد السلاجقة على السلطان سليمان شاه لانصرافه الى اللهو وأهمال شئون الدولة ، ونصبوا بدلاً منه أرسلان شاه بن طغرل[٣] ، وقد حاول هذا السلطان بدوره أن يعيد ما كان للسلاجقة من نفوذ وسلطة في بغداد ، فبعث أتابكة ايلدكز الى الخليفة المستنجد بالله ، يطلب الخطبة له ، ولكن الخليفة رفض طلبه[٤] .

ولما توفى الخليفة المستنجد بالله في سنة ٥٦٦ هـ/ ١١٧٠ م ، وخلفه ابنه المستضيء بأمر الله ، تجددت أطماع السلاجقة في العراق ، وبالتالي تجدد نزاع الخلافة معهم ، ومع أمراء جيوشهم والأتابكة ، الذين أخذوا في تأسيس امارات

---

(١) البنداري : آل سلجوق ، ص ٢٦٨ .

(٢) نفس المصدر ، ص ٢٦٨ .

(٣) الراوندي : راحة الصدور ، ص ٣٩٩ ، ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ١٠ ص ١٩٦ ـ ١٩٨ .

(٤) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١١ ص ٢٦٩ .

مستقلة لهم على حساب دولة السلاجقة المتداعية . وفي سنة ٥٦٦ هـ/ ١١٧٠ م أرسل الخليفة جيشاً لصد الأمير ابن سنكا ابن أخي الأمير شمله ، حاكم خوزستان ، الذي حاول الاستيلاء على واسط ، وما يتبعها من بلاد . وقد تمكن جيش الخلافة من الحاق الهزيمة بالجيش المهاجم[١] ، وقتل قائده ابن سنكا[٢] .

كان عهد الخليفة المستضيء بأمر الله يتميز بالهدوء والأمن والاستقرار[٣] ، قياساً لعهود من سبقه من الخلفاء المتأخرين . وقد توفى هذا الخليفة في شهر ذي القعدة من عام ٥٧٥ هـ/ ١١٧٩ م ، وخلفه ابنه أبو العباس أحمد ، ولقب بالناصر لدين الله .

أكمل الخليفة الناصر لدين الله نضال الخلافة العباسية ضد دولة السلاجقة ذلك النضال الذي بدأه المسترشد بالله ، وجنى ثماره الناصر لدين الله . وكان يعاصر هذا الخليفة من السلاجقة السلطان طغرل بن أرسلان شاه بن طغرل ، وكان نفوذه يشمل همذان والري وأصبهان وأذربيجان وتوابعها . ولما كان هذا السلطان قد تولى السلطنة وهو صغير السن ، لذلك كانت السلطة الفعلية في يد أتابكة نصرة الدين محمد البهلوان[٤] . وكانت علاقة هذا الأتابك بالخليفة الناصر لدين الله يسودها الود[٥] ، ولما توفى في سنة ٥٨٢ هـ/ ١١٩٠ م خلفه في الأتابكية أخوه مظفر الدين قزل أرسلان ، وكان موالياً كأخيه للخلافة . ولما تمكن السلطان طغرل من انتزاع السلطة من أتابكه مظفر الدين قزل ، كتب قزل الى الخليفة الناصر لدين الله يحذره من السلطان طغرل[٦] . غير أن السلطان ما لبث أن تنبه الى ما دبره هذا الأتابك مع الخليفة ، لذلك عول على أن يأخذ زمام المبادرة ، ويوجد سبباً جوهرياً للتحرش بالخليفة ، فكتب اليه يطلب منه اقامة الخطبة له في بغداد ، وتجديد عمارة دار

---

(١) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ١٠ ص ٢٣٥ ، ابن خلدون : العبر ، جـ ٣ ص ٥٢٧ .

(٢) ابن خلدون : العبر ، جـ ٣ ص ٥٢٧ .

(٣) ابن الجوزي : المصباح المضيء في خلافة المستضيء جـ ١ ص ٦٠٠ ـ ٦٠١ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ١١ ص ٤٥٩ .

(٤) الراوندي : راحة الصدور ، ص ٤٦٦ ، تاج الدين : منتخبات من كتاب التاريخ ، ص ٢٨٨ .

(٥) البنداري : آل سلجوق ، ص ٢٧٦ ـ ٢٧٨ ، الحسيني : أخبار الدولة السلجوقية ، ص ١٧١ ـ ١٧٢ .

(٦) البنداري : آل سلجوق ، ص ٢٧٧ ـ ٢٧٨ ، الحسيني : أخبار الدولة السلجوقية ، ص ١٧٦ ـ ١٧٨ .

السلطنة لينزل بها عند قدومه الى حاضرة الخلافة . فكان رد الخليفة هو هدم دار السلطنة ، واعادة رسول السلطان طغرل بدون جواب[1] . كما كتب الخليفة للأتابك قزل أرسلان يأمره أن يكون على أهبة الاستعداد للانضمام الى جيش الخلافة لقتال السلطان طغرل[2] .

وفي صفر سنة ٥٨٤ هـ/ ١١٩٢ م خرج جيش الخلافة بقيادة الوزير جلال الدين عبد الله بن يونس قاصداً همذان لنجدة الأتابك قزل أرسلان في حربه ضد السلطان طغرل وكان الأتفاق أن ينضم جيش قزل الى جيش الخلافة ، ومن ثم يسيران لمحاربة السلطان السلجوقي ، غير أن السلطان تنبه الى ذلك فأسرع ، واعترض جيش الخلافة قبل أن ينضم الى جيش قزل أرسلان في همذان ، وألحق به الهزيمة ، وأسر قائده الوزير عبد الله بن يونس[3] .

لم تؤثر هذه الهزيمة على نفسية الخليفة الناصر لدين الله ، بل يبدو أنها زادته حماساً لحرب السلاجقة ، فجهز جيشه من جديد بما يلزمه من العدد والأسلحة[4] وأسند قيادته للأمير مجاهد الدين خالص ، فخرج به الى همذان في نفس العام (٥٨٤ هـ/ ١١٩٥ م) وتمكن من دخولها بدون قتال ، لأن السلطان طغرل كان قد خرج منها عندما علم بقوة جيش الخلافة[5] .

ولما تمكن السلطان طغرل من اعداد جيش قوي سار به لاستعادة همذان[6] . لكنه مني بالهزيمة على يد الأتابك قزل أرسلان ، الذي استطاع أن يضم عدداً من أمراء العراق الى جيشه . وعند ذلك لم يجد طغرل بداً من طلب الصلح من الخليفة الناصر لدين الله ، وكان ذلك في سنة ٥٨٦ هـ/ ١١٩٤ م . وفي الوقت نفسه بعث ابنه ألب أرسلان الى الخليفة كرهينة[7] .

---

(١) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١١ ص ٥٦٠ ، ابن خلدون : العبر ، جـ ٣ ص ٥٢٩ .
(٢) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٢ ص ٢٤ ـ ٢٥ .
(٣) الراوندي : راحة الصدور ، ص ٤٨٠ ـ ٤٨١ ، الحسيني : أخبار الدولة السلجوقية ، ص ١٧٨ .
(٤) الحسيني : أخبار الدولة السلجوقية ، ص ١٧٨ .
(٥) نفس المصدر ، ص ١٧٨ ـ ١٧٩ .
(٦) البنداري : آل سلجوق ، ص ٢٧٨ .
(٧) الحسيني : أخبار الدولة السلجوقية ، ص ١٨٠ .

أما قزل أرسلان فانه تمكن فيما بعد من أسر السلطان طغـرل بعـد مهاجمتـه ، وخطب لنفسه بالسلطنة[١] ، بتأييد من الخليفة الناصر لدين الله[٢] . ولكن السلطنة كانت وبالاً عليه ، إذ أنه ما لبث أن قتل في سنة ٥٨٧ هـ/ ١١٩٥ م[٣] ، وخرج السلطان طغرل من سجنه في سنة ٥٨٨ هـ/ ١١٩٢ م ، واستعاد السلطنة بمساعدة بعض الأمراء الموالين له[٤] .

استقر رأي الخليفة الناصر لدين الله العباسي على الاستعانة بعلاء الدين تكش خوارزمشاه ضد السلطان طغرل . ويذكر ابن الأثير أن الخليفة النـاصر لدين الله أرسل الى خوارزمشاه شاكياً من السلطان طغـرل ، ويطلـب من خوارزمشـاه أن يساعده عليه ، وأرفق الرسالة بمنشور يقضي باقطاع خوارزمشاه كل البـلاد التـي كانت آنذاك تحت نفوذ السلاجقة[٥] فلبى خوارزمشاه رغبة الخليفة العباسي وسار على رأس جيشه لقتال السلطان طغرل ، والتقى به قريباً من الري ، وذلك في منتصف عام ٥٩٠ هـ/ ١١٩٣ م فدارت الدائرة على الجيش السلجوقي ، وقتل السلطـان طغرل[٦] .

وهكذا زالت الدولة السلجوقية ، ودخلت الدولة العبـاسية في فتـرة استقـلال حقيقي دام حتى سنة ٦٥٦ هـ/ ١٢٥٨ م حيث سقطت بغداد في أيدي المغول .

---

(١) ابن الأثير : الكامل ، جـ١٢ ص ٧٥ ـ ٧٦ ، ابن الوردي : تتمة المختصر في أخبار البشر ، جـ٢ ص ١٥٧ .
(٢) الراوندي : راحة الصدور ، ص ٥٠١ .
(٣) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٢ ص ٧٦ ، تاج الدين ، منتخبات من كتاب التاريخ ، ص ٣٠٢ .
(٤) البنداري : آل سلجوق ، ص ٢٧٨ ، الحسيني : أخبار الدولة السلجوقية ، ص ١٨١ ـ ١٨٣ .
(٥) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٢ ص ١٠٧ .
(٦) كتاب « انسان العيون » (مخطوط) ص ٥٣ ، ابن الساعي : الجامع المختصر ، جـ ٩ ص ٣٥ ، البنداري : آل سلجوق ، ص ٢٧٧ ـ ٢٧٨ .



الباب الثاني

الوزارة في العهد البويهي

نظام الوزارة في عهد أمراء البويهيين

تعيين الوزير - راتب الوزير - إسناد الوزارة إلى أكثر من وزير
حرص الوزراء على التلقب بالألقاب

أشهر وزراء بني بويه
وأثرهم في سياسة الدولة

الباب الثاني

الوزارة في العهد البويهي

نظام الوزارة في عهد أمراء البويهيين

مرت الوزارة العباسية قبل العهد البويهي بثلاث مراحل رئيسية كان لكل مرحلة منها سمات تميزها عن غيرها ، فكان للوزارة في العصر العباسي الأول دور كبير وفعال في ادارة الدولة العباسية ، وتوجيه سياستها وانعاش اقتصادها ، ولا غرو فمرتبة الوزارة وقتذاك تلي منصب الخلافة[1] ، فالخليفة في أغلب الأحيان كان يفوض وزيره في تسيير أمور الدولة ، وبذلك زادت سلطة الوزير .

وفي عصر ازدياد نفوذ الأتراك (٢٣٢ ـ ٣٢٤ هـ/ ٨٤٦ ـ ٩٣٥ م) حيث المرحلة الثانية لمنصب الوزارة ، لم يتمتع الوزراء بالسلطة والنفوذ اللذين تمتع بهما وزراء العصر العباسي الأول ، فقد ازداد النفوذ التركي في هذه المرحلة ، مما أدى الى اصطدام الوزراء بالقواد الأتراك الذين أرادوا أن يستأثروا بأمور الدولة بما في ذلك اختصاص الوزراء أنفسهم[2] ، حتى أن القائد التركي أتامش جعل من نفسه وزيراً للخليفة العباسي المستعين بالله[3] .

كما أن بعض وزراء عصر ازدياد النفوذ التركي تعرضوا لسخط القواد الأتراك ونقمتهم . وعلى سبيل المثال ، عزل الوزير أحمد بن الخصيب ، وزير الخليفة المستعين بالله لعدم تنفيذه رغبات قواد الأتراك[4] . كما أضطر عبد الله بن محمد بن يزداد ، وزير الخليفة المستعين بالله ، الى الهرب من حاضرة الخلافة خوفاً من بطش أولئك القواد[5] .

---

(١) الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ٢٢ ، أبو يعلى : الأحكام السلطانية ، ص ٢٩ .

(٢) المسعودي : مروج الذهب ، جـ ٤ ص ٨٤ .

(٣) الطبري : تاريخ الأمم والملوك ، جـ ١١ ص ٨٣ .

(٤) اليعقوبي : تاريخه ، جـ ٢ ص ٤٩٤ .

(٥) الطبري : تاريخ الأمم والملوك ، جـ ١١ ص ٨٦ .

مرت الوزارة العباسية بأسوأ حالاتها خلال عهد الخليفة المقتدر بالله (٢٩٥ - ٣٢٠ هـ/ ٩٠٧ - ٩٣١ م) لدرجة أن اثنى عشر وزيراً تولوا هذا المنصب بالتعاقب ، ولم يستطع واحد منهم أن يحتفظ به فترة طويلة ، هذا فضلاً عن أن بعضهم تولى الوزارة أكثر من مرة[١] .

أما في عهد امرة الأمراء ، وهي المرحلة الثالثة من المراحل التي مرت بها الوزارة العباسية ، فقد أدى ظهور منصب أمير الأمراء الى فقدان الوزارة آخر ما بقى لها من سلطة ، فحرم الوزراء من ممارسة اختصاصاتهم الادارية والمالية ، وتحولت تلك الاختصاصات الى أمير الأمراء وكاتبه[٢] ، ويصور ابن الأثير هذا الوضع الجديد بقوله[٣] .

« وبطلت الدواوين في ذلك الوقت ، وبطلت الوزارة ، فلم يكن الوزير ينظر في شيء من الأمور ، وانما كان ابن رائق وكاتبه ينظران في الأمور جميعها ، وكذلك كل من تولى إمرة الأمراء بعده » .

واقتصر عمل الوزير على المشاركة في المواكب والاحتفالات الرسمية[٤] وفي السنة الأخيرة من عهد امرة الأمراء زالت وزارة الخليفة العباسي منصباً وسلطة ، واكتفى الخليفة بكاتب يدير شئونه[٥] ، في حين تحول منصب الوزير بعد ذلك الى الأمير البويهي[٦] .

كان آخر وزراء الخلافة العباسية قبل استئثار بني بويه بالسلطة في العراق هو أبو الفرج محمد بن علي السامري ، يقول المسعودي عنه : « وهو آخر من خوطب

حسن ابراهيم حسن : تاريخ الاسلام ، جـ ٣ ص ٢٥٧ - ٢٥٨ . محمد جمال الدين سرور تاريخ الحضارة الاسلامية ، ص ٣٨ - ٤١ .

(٢) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ١ ص ٣٥١ - ٣٥٢ ، الهمذاني : تكملة تاريخ الطبري ، جـ ١ ص ٩٩ .

(٣) ابن الأثير : الكامل ، جـ ٨ ص ٣٢٣ .

(٤) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ١ ص ٣٥١ - ٣٥٢ ، الهمذاني : تكملة تاريخ الطبري ، جـ ١ ص ٩٩ .

(٥) ابن الأثير : الكامل ، جـ ٨ ص ٤٥٢ ، ابن العبري ، تاريخ مختصر الدول ، ص ٢٩١ .

(٦) ابن طباطبا : الفخري في الآداب السلطانية ، ص ٢١١ .

بالوزارة في أيام بني العباس الى وقتنا هذا »[1] أي سنة ٣٤٥ هـ ، وهي سنة وفاته[2] .

ويذكر مسكويه أن الخليفة المستكفي بالله عندما قبض على وزيره أبي الفرج السامري في شهر ربيع الثاني من سنة ٣٣٣ هـ/ ٩٤٤ م استكتب أبا أحمد الفضل بن عبد الرحمن « على خاص أموره »[3] . ويقرر أبن الأثير أن المستكفي بالله استكتب بعد عزله لوزيره أبي الفرج السامري[4] ، أبا عبد الله بن أبي سليمان ، ثم قبض عليه ، واستكتب أبا الفضل بن عبد الرحمن[5] .

ويتضح من هذه الروايات أن الخليفة المستكفي بالله لم يتخذ له وزيراً بعد السامري .

وفي أواخر العهد البويهي استفاد الخليفة العباسي القائم بأمر الله من الظروف السياسية السيئة التي مر بها أمراء آل بويه فأستعاد حقه في اتخاذ وزير له . ويذكر بعض المؤرخين أنه لما بويع القائم بأمر الله بالخلافة سنة ٤٢٢ هـ/ ١٠٣٠ م استوزر أبا طالب محمد بن أيوب[6] ، ثم استوزر بعده أبا القاسم علي بن الحسين بن أحمد بن المسلمه الملقب رئيس الرؤساء[7] . ويروي مؤرخون آخرون أن أبا القاسم بن المسلمة كان أول وزير للخليفة العباسي وقد أستوزره في عام ٤٣٧هـ/١٠٤٠ م[8] . وتؤكد روايات أخرى أن أبا القاسم بن المسلمة كان يتقلد الوزارة للقائم بأمر

---

(١) المسعودي : التنبيه والاشراف ، ص ٣٩٩ ، وورد نفس المعنى تقريباً في كتاب حسن المحاضرة للسيوطي ، جـ ٢ ص ١٩٨ .

(٢) المسعودي : التنبيه والاشراف ، ص ٣٤٦ .

(٣) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ٨٠

(٤) يذكر ابن الأثير هذا الوزير باسم أبي الفرج السرمرائي (الكامل ، جـ ٨ ص ٤٤٧)

(٥) ابن الأثير : الكامل ، جـ ٨ ص ٤٤٦ .

(٦) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٨ ص ٥٩ ، الأربلي : خلاصة الذهب المسبوك ، ص ٢٦٧ - ٢٦٩ ، ابن كثير : البداية والنهاية ، جـ ١٢ ص ٣٢ .

(٧) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٨ ص ٥٩ ، الأربلي : خلاصة الذهب المسبوك ص ٢٦٧ - ٢٦٨ .

(٨) البنداري : آل سلجوق ، ص ٨ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ٩ ص ٥٣٠ . السبكي : طبقات الشافعية ، جـ ٥ ص ٢٤٧ - ٢٤٨ ، السيوطي : حسن المحاضرة ، جـ ٢ ص ١٩٨ .

الله قبل دخول السلاجقة العراق ، وكان سبباً مباشراً لقيام حركة البساسيري[1] .

كان للوزارة في النصف الأول من العهد البويهي شأن كبير ، فقد شارك الوزراء مشاركة فعالة في ادارة أمور الدولة ، وكان أمراء بني بويه يعتمدون كثيراً على وزرائهم في تنفيذ سياستهم ادارياً وعسكرياً ، خاصة في فترة حكم عماد الدولة وأخويه ركن الدولة ومعز الدولة ، ثم في زمن عز الدولة بختيار وأبناء عمه عضد الدولة ومؤيد الدولة وفخر الدولة ، ومن هؤلاء الوزراء أبو محمد الحسن بن محمد المهلبي وأبو الفضل بن العميد والصاحب اسماعيل بن عباد .

استطاع هؤلاء الوزراء بما لديهم من كفاية ادارية وسياسية أن يكسبوا ثقة الأمراء البويهيين فضلاً عن ثقة الناس وتقديرهم ، فحفظوا بذلك مراكزهم الرفيعة ومارسوا أعمال الوزارة بحرية تامة في أغلب الأحيان . وكان لحسن علاقتهم بالأمراء البويهيين أثر كبير في رفع شأنهم ، وزيادة هيبتهم في نفوس الجند والرعية ، فيصف مسكوية الوزير أبا الفضل محمد بن الحسين بن العميد بقوله :

« كان لوفور عقل أبي الفضل بن العميد أنه كان يداري أمره مع صاحبه ومع عسكره ، ثم يسوس رعيته والممالك التي يراعيها ويدبر الجميع تدبيراً ملائماً لوقته »[2] .

ويقول في موضع آخر :

« فلما تولى ابن العميد (رحمه الله) وزارة ركن الدولة ، استقام الأمر وضبط أعمال الدولة ، واتبع العدل في ذلك ، وأقام هيبته في صدور الجند والرعية ، حتى كان يكفيه أن يرفع طرفه الى أحد مستنكراً فترتعد الفرائص ، وتضطرب الأعضاء ، وتسترخي المفاصل »[3] .

---

(١) ابن طباطبا : الفخري ، ص ٢١٥ ، الذهبي : المختصر المحتاج اليه من تاريخ بغداد ، ص ٢٠ - ٢١ (من المستدرك في التراجم) .

(٢) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ٣٠١ .

(٣) نفس المصدر السابق ، ص ٢٨٠ - ٢٨١ .

وكان للوزير الصاحب بن عباد الفضل في اعلاء شأن الوزارة في عهد الأميرين مؤ يد الدولة وفخر الدولة ، وبلغ من هيبته أن كبار موظفي الدولة كانوا يقفون بين يديه مطرقين ، لا يتكلم واحد منهم هيبة واعظاماً لموضعه(١) .

وهكذا كان حال الوزارة في عهد الوزيرين أبي محمد الحسن بن محمد المهلبي وأبي الفتح علي بن محمد بن العميد ، فكان الأول ذا كفاية في الأعمال الادارية ، وعلى دراية تامة باختصاصات الوزارة(٢) . أما الوزير أبو الفتح بن العميد فبلغ من ثقة الأمير ركن الدولة بمقدرته أن فوضه تفويضاً كاملاً في ادارة البلاد التابعة له ادارياً وعسكرياً(٣) ، فقام بهذه المهمة خير قيام ، وبلغ من علو منزلته أن كبار قواد الجيش كانوا يمشون أمامه اذا ركب ، ولا يأنف الواحد منهم من تقبيل الأرض بين يديه(٤) .

لم تستمر هذه الفعالية للوزارة طيلة العهد البويهي ، فعندما آل الحكم الى أبناء الأمير عضد الدولة ، ثم الى من خلفهم من أمراء ، أخذت الوزارة تعود ثانية الى ما كانت عليه من ضعف وانحلال قبل قيام العهد البويهي ، وبدأ الوزراء يفقدرون تدريجياً هيبتهم وتأثيرهم نتيجة للظروف التي صاحبت نزاع أفراد البيت البويهي على السلطة .

كان لتنافس كبار رجال الدولة على تولي منصب الوزير أثر سيء على الوزارة ، فقد أخذ كل واحد من الطامحين الى هذا المنصب يعمل بشتى السبل للوصول اليه قبل غيره ، مما جعل الوزراء عرضة للعزل والمصادرة نتيجة للمؤ امرات التي كان يدبرها منافسوهم للاطاحة بهم . وقد أحبط الأمير معز الدولة أول محاولة لتنافس كبار رجال الدولة على الوزارة ، وذلك بعد وفاة وزيره أبي جعفر الصيمري في سنة ٣٣٩ ـ / ٩٥٠ م حيث عرض عامل الاهواز ابو علي الطبري على الأمين معز

(١) ياقوت : معجم الأدباء ، جـ ٦ ص ٢٤٤ ـ ٢٤٥ .
(٢) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ١٢٤ .
(٣) نفس المصدر ، ص ٣٠١ .
(٤) نفس المصدر ، ص ٢٧١ ـ ٢٧٢ .

الدولة أن يدفع له مبلغاً كبيراً من المال ليوليه وزارته[1] ، فأخذ منه معز الدولة ثلاثمائة ألف دينار[2] ، وقيل مائة وثمانين ألف دينار[3] ، كدفعة أولى من المبلغ ثم عدل عنه واستوزر أبا محمد المهلبي[4] .

ولما آلت امارة البويهيين في العراق الى الأمير عز الدولة بختيار بن معز الدولة أخذ كاتباه أبو الفضل العباس بن الحسين الشيرازي وأبو الفرج محمد بن العباس بن فسانجس يتنافسان على الوزارة ، ونجح أبو الفضل الشيرازي في الحصول عليها في سنة ٣٥٧ هـ/ ٩٦٧ م بوساطة أحد المقربين للأمير البويهي ، ويدعى شيرزاد بن سرخاب (كاتب الفارسية) مقابل مبلغ من المال تعهد أبو الفضل بدفعه لشيرزاد في كل سنة[5] .

وبعد عامين من تولي أبي الفضل الشيرازي للوزارة ، تمكن منافسه أبو الفرج ابن فسانجس من انتزاع منصب الوزارة منه ، وذلك بعد أن تعهد للأمير عز الدولة باستخراج مبلغ تسعة ملايين درهم من أبي الفضل الشيرازي وموظفيه وعماله في الولايات[6] . وأخذ أبو الفضل الشيرازي يعمل وهو في السجن على استعادة منصبه ، وساعده في ذلك أنصاره ، ونجح في العودة الى الوزارة بعد أن قدم للأمير البويهي مبلغ سبعة ملايين درهم[7] .

تجدد التنافس على الوزارة بعد وفاة الصاحب بن عباد ، وزير الأمير البويهي فخر الدولة بن ركن الدولة ، وأخذ اثنان من كبار رجال الدولة ، وهما أبو العباس أحمد ابن ابراهيم الضبي ، وأبو علي الحسن بن أحمد بن حمولة يتنافسان على الفوز بمنصب الوزارة ، وكتب أبو علي بن حمولة للأمير فخر الدولة يطلب الوزارة مقابل ثمانية

---

(١) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ١٢٤ ، الهمذاني : التكملة ، جـ ٢ ص ١٦٣ .
(٢) الهمذاني : التكملة ، جـ ١ ص ١٦٣ .
(٣) ياقوت : معجم الأدباء ، جـ ٩ ص ١٢١ ـ ١٢٢ .
(٤) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ١٢٤ ، الهمذاني : التكملة ، جـ ١ ص ١٦٣ .
(٥) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ٢٣٧ ـ ٢٤١ .
(٦) نفس المصدر ، ص ٢٦٢ ـ ٢٦٣ .
(٧) نفس المصدر ، ص ٢٦٣ ـ ٢٦٤ .

ملايين درهم . وفي الوقت نفسه عرض أبو العباس الضبي أن يدفع مبلغ ستة ملايين درهم لنفس الغرض ، فرأى الأمير فخر الدولة أن يستفيد مادياً من هذا التنافس ، فأخذ من ابن حمولة ستة ملايين درهم وأخذ من منافسه الضبي أربعة ملايين درهم ووزع بينهما أعباء هذا المنصب[1] .

ولا شك أنه كان لهذا التنافس على الوزارة نتائج وخيمة على الدولة والرعية فمن الطبيعي أن من يتقلد هذا المنصب بالمال ، يعمل على استغلال منصبه لتحقيق أطماعه ، وعلى سبيل المثال عمد الوزير أبو الفضل الشيرازي في سنة ٣٥٧ هـ/ ٩٦٧ م الى مصادرة أموال الناس ليفي بتعهداته المالية للأمير البويهي وللكاتب الذي توسط له في الوزارة[2] ، حتى أنه وضع الجواسيس والسعاة للتجسس على الناس لمعرفة من يملك مالاً لكي يصادره[3] .

كما نهج وزيرا فخر الدولة أبو العباس الضبي وأبو علي بن حمولة نفس الطريقة ، فأخذا في مصادرة أموال الرعية ليستردا ما دفعاه من مال للأمير البويهي مقابل توليتهما الوزارة ، حتى قيل أنهما استخرجا من مدينة استراباذ[4] مبلغ عشرة ملايين درهم[5] .

وكان لسوء معاملة أمراء بني بويه لوزرائهم أثر كبير في اضعاف هيبة الوزارة والحط من شأن الوزراء ، فالوزير أبو محمد المهلبي تعرض لنقمة الأمير معز الدولة ، ففي سنة ٣٤١ هـ/ ٩٥٢ م ضربه هذا الأمير ضرباً مبرحاً[6] ، ويعلل مسكويه ذلك بهزيمة الجيش الذي قاده المهلبي لمحاربة والي عمان يوسف بن وجيه[7] . أما التنوخي فيزعم أن معز الدولة اتهم أبا محمد المهلبي بالتلاعب في المبلغ الذي خصصه لبناء

---

(١) أبو شجاع : ذيل تجارب الأمم ، ص ٢٦٣ - ٢٦٤ ، ياقوت : معجم الأدباء ، جـ ٢ ص ١١٧ - ١١٨ .
(٢) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ٢٣٦ - ٢٣٨ .
(٣) نفس المصدر ، ص ٣٠٨ .
(٤) استراباذ : بلدة كبيرة من أعمال طبرستان (ياقوت : معجم البلدان ، جـ ١ ص ١٧٤ - ١٧٥) .
(٥) أبو شجاع : ذيل تجارب الأمم ، ص ٢٦٤ ، ياقوت : معجم الأدباء جـ ٢ ص ١٢٠ .
(٦) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ١٤٣ - ١٤٥ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ٨ ص ٤٩٩ .
(٧) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ١٤٣ .

قصر له[1] . وعلى الرغم من أن أبا محمد المهلبي استمر في الوزارة ثلاثة عشر سنة إلا أن الأمير معز الدولة لم يرع له ما قام به من أعمال ، فصادر في سنة ٣٥٢هـ/ ٩٦٣م كل ما خلفه المهلبي لأولاده ، وقبض على أفراد أسرته وحبسهم ، فأثار ذلك استياء الناس واستنكارهم[2] .

كذلك قبض الأمير مؤيد الدولة على وزيره أبي الفتح بن العميد في سنة ٣٦٦ هـ / ٩٧٦م وصادر أمواله، ونكل به، حيث فقأ احدى عينيه وجدع أنفه وجز لحيته ، ثم قتله[3] . ويرجع بعض المؤرخين ما تعرض له هذا الوزير من مهانة إلى عدة أسباب منها : حقد الأميرين عضد الدولة ومؤيد الدولة على أبي الفتح بن العميد لما وصل إليه من مكانة رفيعة في عهد والدهم ركن الدولة ، حتى أنّه فوضه تفويضاً كاملاً في ادارة شئون دولته[4] . ومنها ان أبا الفتح بن العميد أتهم بعقد اتفاق سري مع الأمير عز الدولة بختيار مؤداه أن يلي أبو الفتح الوزارة ببغداد بعد وفاة الأمير ركن الدولة ، وأن يحضر معه جزءاً كبيراً من الجيش البويهي بالري ليكون في خدمة عز الدولة[5] . هذا فضلاً عن طمع الأمير مؤيد الدولة في ثروة أبي الفتح ابن العميد[6] .

وفي سنة ٣٦٧ هـ/ ٩٧٧ م بدأ الأمير عضد الدولة حكمه في العراق ، بمعاقبة الوزير محمد بن بقية ، فأمر بأن يشهر على جمل ، ويطاف به على الجند ثم يطرح بين أرجل الفيلة ، فقتلته شر قتله ، ثم صلب على شاطىء دجلة[7] . وكان سبب ذلك

---

(١) التنوخي : نشوار المحاضرة ، جـ١ ص ٧١ .

(٢) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ٢ ص ١٩٧ ـ ١٩٨ ، الصابىء : أقسام ضائعة من كتاب تاريخ الوزراء ، ص ٣٧ ـ ٣٩ .

(٣) ابن الأثير : الكامل ، جـ٨ ص ٦٧٥ ، ياقوت : معجم الأدباء ، جـ١٤ ص ١٩٤ ـ ١٩٥ .

(٤) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ٢ ص ٣٠٢ ، ياقوت : معجم الأدباء جـ ، ١٤ ، ص ١٩٢ .

(٥) مسكويه : تجارب الامم ، جـ ٢ ص ٣٥٣ ـ ٣٥٤ ، الهمداني : التكملة جـ ١ ص ٢٢٤ .

(٦) ياقوت : معجم الأدباء ، جـ١٤ ص ٢٠٨ .

(٧) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ٢ ص ٣٨٠ ، ابن الجوزي : المنتظم ، جـ٧ ص ٦١ ، ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٥ ص ١٢٠ .

وقوف ابن بقية في وجه عضد الدولة أثناء نزاعه مع الأمير عز الدولة بختيار في سنة ٣٦٤ هـ/ ٩٧٤ م حيث أخذ ابن بقية يؤلب حكام البصرة والأهواز والبطيحة ضد عضد الدولة[١] .

لم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل أصبح اعتداء الأمراء البويهيين على وزرائهم أمراً مألوفاً ، فذهب ضحية لهذه المعاملة الجائرة كل من الوزراء البويهيين نصر بن هارون[٢] ، وفخر الملك محمد بن خلف[٣] ، وأبو سعد بن باكويه[٤] ، وأبو محمد بن الساد[٥] ، وأبو سعد بن ماكولا[٦] ، وأبو القاسم بن ماكولا[٧] ، وأبو الفرج محمد بن العباس[٨] ، وأبو عبد الله بن عبد الرحيم[٩] .

كذلك أدى ازدياد نفوذ الجند البويهي من ديلم وأتراك الى الحد من نفوذ الوزراء واضعاف شأن الوزارة ، وقد انتهز الجند فرصة النزاع الذي نشب بين أفراد الأسرة البويهية على السلطة ، واستغلوه لتحقيق مصالحهم الشخصية المتمثلة في مطالباتهم بالمزيد من الأموال ، وكان من الطبيعي أن يتعرض الوزراء لاعتداءات الجند طالما أن الأمراء البويهيين أنفسهم كانوا ألعوبة في أيديهم . وكان كلما ازداد نفوذ الجند زادت تبعاً لذلك مطالباتهم المالية ، حتى أصبح دخل الدولة لا يفي بما يطلبونه من أموال[١٠]. ويذكر بعض المؤرخين أن دخل العراق في عهد الأمير البويهي مشرف الدولة كان أربعمائة ألف دينار بينما كانت مخصصات الجند فقط ستمائة ألف دينار ، مما أدى الى عجز الوزير أبي القاسم الحسين بن علي المغربي عن دفع مخصصات الجند

---

(١) مسكوية : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ٣٤٦ - ٣٤٧ .
(٢) ابن الأثير : الكامل ، جـ ٩ ص ٢٣ .
(٣) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٧ ص ٢٨٦ ، ابن كثير : البداية والنهاية ، جـ ١٢ ص ٥ .
(٤) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٨ ص ٢٧ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ٩ ص ٣٥٦ .
(٥) ابن كثير : البداية والنهاية ، جـ ١٢ ص ٢٥ .
(٦) ابن خلدون : العبر ، جـ ٣ ص ٤٤٧ .
(٧) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٨ ص ٩١ ، ٧٣ ، ابن كثير : البداية والنهاية ، جـ ١٢ ص ١٦ .
(٨) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٨ ص ١٣٢ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ٩ ص ٥٤٢ .
(٩) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٨ ص ١٦٦ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ٩ ص ٦١٥ .
(١٠) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ٢٧٩ .

كاملة فطلب من قوادهم أن يتعاونوا معه لايجاد حل لهذه المشكلة المالية . واقترح أن يتحمل هو مائة ألف دينار من العجز ، ويتنازلون هم بدورهم عن المائة ألف الأخرى ، فلم يستجيبوا له ، فلم يجد الوزير بداً من ترك الوزارة ، والخروج من بغداد خوفاً من بطش الجند[1] .

تعرض معظم وزراء العهد البويهي الذين تولوا مهام الوزارة في أواخر القرن الرابع الهجري لسخط الجند واعتداءاتهم ، وعلى سبيل المثال عزل الوزير سابور بن أردشير في سنة ٣٨١ هـ/ ٩٩١ م واعتقل بناء على طلب قواد الجند ، والحاحهم بحجة عدم صرفه أرزاقهم[2]. كما تعرض هذا الوزير لاعتداء الجند، في سنة ٣٨٣ هـ/ ٩٩٣ م وكان آنذاك يلي الوزارة للأمير بهاء الدولة للمرة الثانية ، فهاجم الجند داره ونهبوها ، ولم يوافقوا على عودته للوزارة إلا بعد أن قدم لهم ما طلبوه من أموال[3] .

وفي سنة ٤١٢ هـ/ ١٠٢١ م خرج الديلم عن طاعة الأمير مشرف الدولة وقبضوا على وزيره أبي غالب الحسن بن منصور ، وكان يرافقهم في مهمة في خوزستان ، وقتلوه[4] . وتعرضت الوزارة لأسوأ حالاتها في عهد الأمير جلال الدولة ، فولى هذا المنصب في العشر السنوات الأولى من حكمه عدد من الوزراء ، ولم يستطع معظمهم الاحتفاظ بمنصبه سوى بضعة أشهر بسبب ثورات الجند المتتالية ، وكان عزلهم نتيجة للنزاع بين الأمير جلال الدولة وجنده .

كذلك ثار الجند الأتراك سنة ٤٤٦ هـ/ ١٠٥٤ م على وزير الملك الرحيم ، آخر أمراء البويهيين ، بحجة تأخير الوزير بعض أرزاقهم ، فأختفى الوزير منهم وأخذ الجند في البحث عنه[5] ، ونادوا في البلد أن من وُجد الوزير في داره فقد حل دمه

---

(١) ابن الأثير : الكامل ، جـ ٩ ص ٣٣٥ ، ابن خلدون : العبر ، جـ ٣ ص ٤٤٥ .
(٢) أبو شجاع : ذيل تجارب الأمم ، ص ١٨٧ .
(٣) ابن الأثير : الكامل ، جـ ٩ ص ١٠٠ ، ابن خلدون : العبر ، جـ ٣ ص ٤٤١ .
(٤) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٨ ص ٣ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ٩ ص ٣٢٣ .
(٥) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٨ ص ١٥٩ ـ ١٦٠ ، ابن الأثير : الكامل جـ ٩ ص ٥٩٧ .

وماله ، ومن دل عليه فله مكافأة حسنة ، ثم أخذوا في السلب والنهب ، واحداث الفوضى في بغداد ، حتى تم عزل الوزير ، وصرف لهم المال المطلوب[1] .

تعيين الوزير :

كان من المتبع أن يختار الوزير من بين المثقفين ثقافة أدبية[2] وبالتحديد من طبقة الكتاب . ويبدو أن اختيار الوزير من هذه الطبقة بالذات يرجع الى أن الكاتب كان يتمتع ، بالاضافة الى ثقافته الأدبية بخبرات ادارية أتيحت له عن طريق تدرجه في أعمال دواوين الدولة المختلفة ، بحيث أصبح على دراية تامة بالشئون الادارية والمالية التي يرتكز عليها أساساً منصب الوزير .

ولم يكن الوزير يختار من طبقة الفقهاء والعلماء ، ويذكر الصابىء أن الخليفة المقتدر بالله (٢٩٥ ـ ٣٢٠ هـ/ ٩٠٧ ـ ٩٣٢ م) استشار علي بن عيسى فيمن يراه أهلا للوزارة ، فأشار عليه بأسنادها الى القاضي أبي عمر محمد بن يوسف ، فاعتقد الخليفة أن علي بن عيسى لم يخلص له النصح وقال :

« لعمري أن (القاضي) عالم ثقة إلا أنني لو فعلت ذلك لافتضحت عند ملوك الاسلام والكفر ، لأنني كنت بين أمرين أما أن تتصور مملكتي خالية من كاتب يصلح للوزارة ، فيصغر الأمر في نفوسهم ، أو أنني عدلت عن الوزراء الى أهل الطيالس ، فأنسب الى سوء الأختيار »[3] .

وكانت تجري بعض المراسم اذا ما استقر الرأي على اختيار شخص للوزارة ، ففي أوائل القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي) كان الشخص المرشح للوزارة يحضر الى دار الخلافة ، فيخطره الخليفة باختياره ليكون وزيراً له ، ثم يخلع عليه

---

(١) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٨ ص ١٥٩ ـ ١٦٠ .
(٢) محمد جمال الدين سرور : تاريخ الحضارة الاسلامية في الشرق ص ٣٨ .
(٣) الصابىء : تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء ، ص ٣٤٨ ، محمد جمال سرور : تاريخ الحضارة الأسلامية ، ص ٣٨ ، آدم متز : الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري ، جـ ١ ص ١٧٣ .

خلع الوزارة ، وهي القباء[1] والسيف والمنطقة[2] المحليين بالذهب ، ويخرج الوزير على فرس بمركب ذهب الى داره ، يرافقه الأمراء والحجاب والقواد وكبار رجال الدولة[3] . ثم يتحول الوزير الجديد الى الدار المخصصة للوزراء ، فيأتيه الناس بمختلف طبقاتهم للسلام والتهنئة[4] . فاذا بدأ بممارسة سلطاته ، كتب للأمراء والعمال خارج بغداد اشعاراً بتوليه الوزارة[5] .

واستمرت مراسم تقليد الوزراء التي كانت تجري قبل العهد البويهي كما هي تقريباً ، ولم يطرأ عليها أي تطور ، فقد أورد مسكويه التقليد الذي أجرى عند تعيين أبي الفضل العباس بن الحسين الشيرازي ، وزيراً للأمير البويهي عز الدولة بختيار في سنة ٣٥٧ هـ/ ٩٦٧ م ، وفيما يلي نصه : « وقلد أبا الفضل الوزارة ، وخلع عليه القباء والسيف والمنطقة المحليين بالذهب ، وحمله على فرس بمركب ذهب ، وأقطعه اقطاعاً بخمسين ألف دينار على رسم الوزراء ، وضم اليه عدداً كثيراً من الديلم على رسوم الوزراء »[6] .

كما أمدنا الصابىء[7] بوصف للمراسم التي أجريت في سنة ٣٣٩ هـ/ ٩٥٠ م عند تعيين الوزير أبي محمد الحسن بن محمد المهلبي ، فقال :

« حضر الجماعة المترشحون الخاطبون ، وكل منهم يعتقد أنه المختار المقلد ، وجلسوا في خركاه[8] ، ينتظرون الأذن ، ثم وصل القوم ووقفوا على مراتبهم ،

---

(١) القباء : نوع من الثياب ، وسمي بذلك لاجتماع أطرافه (ابن منظور : لسان العرب ، جـ ١٠ ص ١١٩) .
(٢) المنطقة : كل ما يشد به الانسان وسطه (الحزام) (لسان العرب ، جـ ١٠ ص ٣٥٥) .
(٣) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ٢٤٠ ، الصابىء : تاريخ الوزراء ، ص ٢٨ ، الهمذاني : التكملة ، جـ ١ ص ١٦٣ .
(٤) الصابىء : تاريخ الوزراء ، ص ٢٨ ، ٣٦ .
(٥) نفس المصدر ، ص ٣٦ .
(٦) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ٢٤٠ - ٢٤٢ .
(٧) الصابىء : أقسام ضائعة من تاريخ الوزراء ، ص ٣٥ - ٣٦ ، ياقوت : معجم الادباء ، جـ ٩ ص ١٢٢ - ١٢٣ .
(٨) خركاه : كلمة تركية تعني القبة أو الخيمة .

ودخل أبو محمد بعدهم ، وقام في أخرياتهم فلما تكامل الناس أسر معز الدولة الى أبي علي الحسن بن ابراهيم الخازن قولاً لم يسمع ، فمشى الى أبي محمد المهلبي ، وقبل يده ، وخاطبه بالأستاذية ، على ما كان أبو جعفر (الصيمري) يخاطب به ، وحمله الى الخزانه فخلع عليه القباء والسيف والمنطقة ثم خرج منصرفاً الى داره ، فقدم له شهري[1] ، بمركب ذهب وسار أبو محمد بن سبكتكين الحاجب بين يديه ، والقواد والناس في موكبه ، وذلك لثلاث بقين من جمادي الأولى سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة ، ثم جددت له الخلع من دار الخلافة بالسواد (شعار العباسيين) والسيف والمنطقة » .

يتضح لنا من هذا النص الذي أورده الصابىء عن مراسم تعيين الوزير المهلبي أن الأمير معز الدولة حدد يوماً معيناً لاختيار وزير له . ولكنه لم يشعر الشخص المرشح بذلك ، فلما حضر المتطلعون الى الوزارة من كبار رجال الدولة ، تم اختيار أبي محمد المهلبي لوزارة الأمير معز الدولة ومن ثم خُلع عليه خلع الوزارة المعتادة ، وهي القباء والسيف والمنطقة وخرج بصحبة القواد وأعيان الدولة الى مقر الخلافة ، وهناك خلع عليه الخليفة العباسي المطيع لله مرة ثانية ، كناية عن موافقته على اختياره وزيراً ومن ثم خرج المهلبي الى داره ، وبين يديه جميع قواد الجيش وحجاب دار الخلافة . ويبدو أنه كان من المتبع أيضاً أن يقرر الأمير البويهي في نفس الوقت الذي يتم فيه أختيار وزير له ، الراتب الذي سيمنح لذلك الوزير ، وأن يضم اليه عدداً من الجند ليكونوا في خدمته ، ويستعين بهم في تنفيذ أوامره ، فضلاً عن تعليمات الوزارة ، وهذا ما حدث عند تعيين أبي الفضل الشيرازي وزيراً للأمير عز الدولة بختيار ، يقول مسكويه[2] :

« . . . . . وأقطعه اقطاعاً بخمسين ألف دينار على رسم الوزراء وضم اليه عدداً كثيراً من الديلم على رسوم الوزراء » .

---

(١) شهري : نوع من الخيول (ابن منظور : لسان العرب ، جـ ٤ ص ٤٣٣)

(٢) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ٢٤١ ـ ٢٤٢ .

أما فيما يتعلق بالحاق عدد من الجند بخدمة الوزير البويهي ، فهذا لم يكن أمراً مستحدثاً في العهد البويهي ، فقد حدث مثله في عهد الخليفة المقتدر بالله حيث ضم الى وزيره علي بن محمد بن الفرات في سنة ٣٠٤ هـ/ ٩١٦ م عدداً من الجند « ليركبوا بركوبه ، ويكونوا معه في كل موضع يكون فيه »[١] .

راتب الوزير :

كان من الطبيعي أن يتقاضى الوزير راتباً شهرياً أسوة ببقية موظفي الدولة ، وبلغ راتب الوزير في أوائل القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي) خمسة آلاف دينار في الشهر ، وكان يعطي لكل ولد من أولاده مبلغ من المال في كل شهر قدره خمسمائة دينار[٢] . ثم رفع الخليفة المقتدر بالله راتب الوزير من خمسة آلاف دينار الى سبعة آلاف دينار[٣] . كما رفع أيضاً الراتب الشهري لأبناء الوزير الى ألف دينار[٤] ، ثم الى ألفي دينار في الشهر في سنة ٣١١ هـ/ ٩٢٣ م[٥] .

وفضلاً عن مرتب الوزير الشهري كان هناك مخصص سنوي وهو دخل الضياع العباسية التي كانت تمنح كاقطاع لكل من يتولى الوزارة ويقدر ايرادها بخمسين ألف دينار[٦] . هذا بالاضافة الى الهدايا التي كان يقدمها الخليفة لوزيره عند تعيينه[٧] .

ويبدو أن راتب الوزير نقص كثيراً في العهد البويهي ، وليس لدينا معلومات وافية عن هذا الراتب ، فقد روى أن الأمير عز الدولة بختيار أقطع أبا الفضل العباس بن الحسين الشيرازي عندما استوزره اقطاعاً ايراده خمسين ألف دينار[٨] .

---

(١) عريب : صلة تاريخ الطبري ، ص ٣٢ .
(٢) الصابىء : تاريخ الوزراء ، ص ٨٥ ، ٨٩ .
(٣) نفس المصدر ، ص ٣٧٨ .
(٤) نفس المصدر ، ص ٢٨٥ .
(٥) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ١ ص ٩٣ .
(٦) الصابىء : تاريخ الوزراء ، ص ٢٩ .
(٧) نفس المصدر ، ص ٢٨ ، ٢٩ ، ٢٨٥ ، ٣٣٧ .
(٨) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ٢٤١ ، الهمذاني : تكملة تاريخ الطبري جـ ١ ص ١٩٩ .

كما ورد في رواية أخرى أن الأمير عضد الدولة عين محمد بن بقية وزيراً لولده أبي الحسين في سنة ٣٦٤ هـ/ ٩٧٤ م ومنحه اقطاعاً دخله خمسمائة ألف درهم في السنة(١) . وكان الاقطاع يقوم مقام الراتب ، ويؤخذ من الوزير اذا عزل ويعطى لمن يخلفه في الوزارة(٢) ويبدو أن أمراء بني بويه ألغوا المخصصات التي كانت تصرف لأبناء الوزراء في الفترة السابقة لحكمهم .

وكان يصرف للوزير الى جانب الراتب السنوي مخصصات من الشمع والملح والثلج . وعلى سبيل المثال كان يصرف للوزير محمد بن بقية في كل يوم ألف رطل من الملح(٣) ، وألف رطل من الثلج(٤) ، وألف مَنّ من الشمع(٥) .

كذلك كان الأمراء البويهيون يقطعون وزراءهم كثيراً من الأراضي الزراعية والضياع كمنح وهدايا لتحسين حالتهم المالية . ويذكر الذهبي(٦) أن الأمير معز الدولة زاد في سنة ٣٤٥ هـ/ ٩٥٦ م في اقطاع وزيره أبي محمد الحسن بن محمد المهلبي . ولم يذكر الذهبي شيئاً عن مقدار تلك الزيادة .

وفي سنة ٣٦٤ هـ/ ٩٧٤ م أقطع الأمير عز الدولة بختيار أبا الفتح بن العميد وزير عمه ركن الدولة ، ضياعاً كثيرة في نواحي السواد ، فرتب أبو الفتح فيها نائباً له ، للأشراف على انتاجها وموافاته بثمنه(٧) ، وفي سنة ٣٧٠ هـ/ ٩٨٠ م أقطع

مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ٣٤٦ .

محمد جمال الدين سرور : تاريخ الحضارة الاسلامية في الشرق ، ص ١١٢ ، الدوري تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري ، ص ٢٩ .

(٣) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٧ ص ٦١ .

(٤) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، جـ ٤ ص ٦٦ .

(٥) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٧ ص ٦١ ، أبو المحاسن : النجوم الزاهرة جـ ٤ ص ٦٦ .

- المن : وحدة للوزن ، ويعادل رطلين .

(الفيروز آبادي : القاموس المحيط ، جـ ٤ ص ٢٧٢) .

(٦) الذهبي : تاريخ الاسلام (مخطوط) جـ ١٩ ، ص ٢٣٣ .

(٧) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ٣٥٤ ، الصابيء : أقسام ضائعة من تاريخ الوزراء ، ص ٥٠ - ٥١ .

الأمير عضد الدولة الصاحب اسماعيل بن عباد ، وزير أخيه مؤ يد الدولة ، ضياعا جليلة في نواحي فارس[1] .

ويلاحظ أن بعض وزراء العهد البويهي كانوا من الأثرياء قبل توليهم الوزارة ، ولهذا لم يكونوا في حاجة ماسة الى ما يصرف لهم من خزينة الدولة . وعلى سبيل المثال : أقام أبو الفضل الشيرازي ، قبل أن يلي الوزارة ، وليمة للأمير البويهي معز الدولة ، أنفق فيها ـ اذا صحت الرواية ـ مليوني درهم ووهب فيها كثيراً من الجواري والغلمان والضياع[2] وهذا دليل مادي على ثرائه .

كذلك كان والد الوزير أبي الفرج بن فسانجس من أصحاب النعم الوافرة بفارس وقدم الى بغداد مع الأمير معز الدولة في سنة ٣٣٤ هـ/ ٩٤٥ م ولما توفي أنتقلت ثروته الى ابنه أبي الفرج[3] .

ويروى أن الوزير الصاحب بن عباد كان ينفق منذ نشأته حتى وفاته من مال أبيه وجده[4] ، وهذا يعني أنه لم يكن يتقاضى مرتباً ، ورأينا فيما سبق أن أبا علي الحسن ابن أحمد بن حمولة . وأبا العباس الضبي قد دفعا سوياً عشرة ملايين درهم للأمير فخر الدولة حين أشركهما في الوزارة[5] ، وهذا يدل على أنهما كانا على جانب من الثراء قبل أن يليا وزارة الأمير فخر الدولة .

كما أن الوزير أبا غالب محمد بن علي الملقب بفخر الملك كان من أثرياء واسط قبل أن يلي الوزارة للأمير بهاء الدولة ، وكان والده صيرفياً بها . وقد حمل فخر الملك الى بهاء الدولة أموالاً كثيرة عند استدعائه لتقلد الوزارة[6] .

وليس هناك من شك أن بعض وزراء البويهيين استفادوا مالياً من مناصبهم ،

---

(١) أبو شجاع : ذيل تجارب الأمم ، ص ١١ ، ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٧ ص ١٠٣ .

(٢) الهمذاني : تكملة تاريخ الطبري ، جـ ١ ص ٢٠٥ .

(٣) نفس المصدر السابق ، ص ٢٠٥ .

(٤) ابن كثير : البداية والنهاية ، جـ ١١ ص ٣١٥ .

(٥) أبو شجاع : ذيل تجارب الأمم ، ص ٢٦٣ ـ ٢٦٤ ، ياقوت : معجم الأدباء ، جـ ٢ ص ١١٧ ـ ١١٨ .

(٦) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٧ ص ٢٨٦ .

وكونوا لهم ثروات طائلة ، أما عن طريق المصادرات التي كانـوا يتبعونهـا في ذلك الحين[1] أوعن طريق احتجاز مبالغ كبيرة من دخل الدولة لأنفسهم[2] ، وذلك ـ فيما يبدو ـ لتعويض الأموال التي قدموها ثمناً لاسناد الوزارة اليهم .

اسناد منصب الوزارة الى أكثر من وزير :

يذكر الماوردي أنه يجوز للخليفة أن يقلد وزارته لوزيرين في آن واحد ، شريطة أن يكونا وزيرا تنفيذ ، ولا يجوز له أن يقلد وزيري تفويض[3] لأنهما ربما تعارضا في العقد والحل والتقليد والعزل . أما اذا قلد الخليفة فعلاً وزيري تفويض ، فيجب أن يحدد لكل واحد منهما عملاً خاصاً به ، فيولي أحدهما وزارة المشرق ، ويسند الى الآخر وزارة المغرب أو أن يجعل لأحدهما شئون الحرب ، ويجعـل الثانـي مختصـاً بشئون الخراج[4] .

وهكذا يظهر لنا جواز اسناد الخليفة أو الحاكم وزارته الى شخصين في آن واحد ، إلا أنه لم تجر عادة أحد من خلفاء بني العباس باتخاذ وزيرين ، وكان الأمير عضد الدولة هو أول من استوزر وزيرين على اجتماع ، وهذا يعد تطوراً هاماً في نظـام الوزارة الاسلامية لم يكن معروفاً من قبل .

اقتدى بعض أمراء بني بويه بعضد الدولة واتخذوا وزيرين في آن واحد غير أن هذا التطور لم يصبح نظاماً وزارياً ثابتاً عند أمراء البويهيين بل أخذ به أربعة أمراء

---

(١) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ٢٣٧ ، ٣٠٨ ـ ٣٠٩ ، أبو شجاع : ذيل تجارب الأمم ، ص ٢٦٤ ، ياقوت : معجم الأدباء ، جـ ٢ ص ١٢٠

(٢) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ٣٥٧ ، ابن كثير : البداية والنهاية ، جـ ١١ ص ٢٨٥ ، ابن خلدون : العبر ، جـ ٣ ص ٤٣٠ .

(٣) تقسم كتب النظم الاسلامية الوزارة الى قسمين : وزارة تفويض ، وهي أن يكون بيد الوزير تدبير شئون الدولة والحل والعقد والتقليد والعزل ، ووزارة تنفيذ وهي أن يكون الوزير منفذاً لأوامر الخليفة وتعليماته أي أن يكون واسطة بين الخليفة والرعية فقط .

الماوردي : الوزارة ، ص ٦٥ ، ابن جماعة : تحرير الأحكام في تدبير أهل الاسلام ، ص ٣٦٦ العباسي : آثار الأول في ترتيب الدول ، ص ٦١ ـ ٦٢ .

(٤) الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ٢٧ ـ ٢٨ .

منهم فقط ، وهم عضد الدولة وصمصام الدولة وبهاء الدولة وفخر الدولة .

ويلاحظ كذلك أنه حتى في عهد هؤلاء الأمراء لم تكن القاعدة هي اتخاذ وزيرين بدليل أن كل واحد منهم اكتفى بوزير واحد في معظم سنوات حكمه[1] .

لم يكن هذا التطور الوزاري في صالح الدولة ، ولا في صالح الوزراء أنفسهم الذين اشتركوا في تولي مهام منصب الوزارة ، وسنرى هذا بكل وضوح من خلال تتبعنا لهذه الظاهرة ؛ ففي سنة ٣٦٩ هـ/ ٩٧٩ م استقر الأمير عضد الدولة في بغداد بعد أن نجح في توطيد حكمه ، وكان قد أشرك مع وزيره نصر بن هارون ، وزيراً آخر هو المطهر بن عبد الله[2] . ويبدو أن الأمير عضد الدولة أدرك أن اتساع رقعة البلاد التي تحت نفوذه تحتاج الى اشراف مباشر لضبط أمورها ، وبالتالي أبقى وزيره الأول نصر بن هارون في بلاد فارس لادارة أعمالها واستوزر المطهر بن عبد الله ، وأخذه برفقته الى بغداد[3] . وفي نفس العام سير عضد الدولة المطهر بن عبد الله لمحاربة الحسن بن عمران بن شاهين ، حاكم البطيحة ، فلم يوفق المطهر في تلك الحرب ، وبلغ من شدة حرصه على منصبه أن توهم أن فشله في القتال سيؤدي الى عزله من الوزارة ، ففضل أن يقتل نفسه حتى لا يترك فرصة لأعدائه للشماته به ، وبالفعل انفرد بنفسه في خيمة ، وقطع شرايين ذراعيه جميعاً ، فمات نتيجة لذلك ، وصفت الوزارة لنصر بن هارون حتى توفى عضد الدولة[4] .

وفي سنة ٣٧٥ هـ/ ٩٨٥ م اشترك أبو القاسم العلاء بن الحسن وأبو الحسن أحمد ابن محمد بن برمويه في تولي الوزارة للأمير صمصام الدولة بن عضد الدولة وكانت الوزارة أولاً لأبي القاسم العلاء بن الحسن ، وكان بينه وبين أبي الحسن بن برمويه

---

(١) محمد جمال الدين سرور : تاريخ الحضارة الاسلامية في الشرق ص ٦١ ، الزبيدي : العراق في العصر البويهي ، ص ٤٦ .

(٢) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ٤١٢ ، آدم متز : الحضارة الاسلامية ، جـ ١ ص ١٧٩ .

(٣) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ٤١٢ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ٨ ص ٧٠١ ـ ٧٠٢ .
Levy, The Social Structure Of Islam, P. 377.

(٤) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ٤١١ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ٨ ص ٧٠١ ـ ٧٠٢ .

صداقة متينة ، فأمل أبو الحسن أن يوليه أبو القاسم الكتابة للأمير صمصام الدولة ، ولكن لم يتحقق له ذلك ، فحقد على أبي القاسم ، وأخذ يعمل على منافسته في الوزارة . ولما كان أبو الحسن بن برمويه يتولى كتابة والدة صمصام الدولة ، فقد توسطت له عند ابنها حتى أشركه في الوزارة مع أبي القاسم العلاء بن الحسن ، وخلع عليهما ، وسوى بينهما في الرتبة والمخاطبة ، وتقرر أن يكون اسم أبي القاسم متقدماً في المراسلات لأقدميته في الوزارة ، ولكن لم يتم له ذلك ، واستطاع أبو الحسن بن برمويه بما له من مكانة لدى والدة صمصام الدولة أن يقدم اسمه على اسم منافسه أبي القاسم[1] ويبدو أن تنافس هذين الوزيرين أدى الى حدوث ارتباك في أعمال الدولة ، ويقول أبو شجاع[2] في هذا : « وصار الأمر سخيفاً بهذا الرأي الضعيف » .

كما أن الوزير أبا القاسم عندما شاهد قوة مركز منافسه أبي الحسن وشدة عداوته له ، ووقوف والدة صمصام الدولة الى جانبه ، صمم على الانتقام من الاثنين ، ورأى أن ذلك لن يتم إلا باسقاط صمصام الدولة من الامارة وبالتالي اتصل بأحد كبار قواد الديلم ، ويدعى أسفار بن كردويه ، وأخذ يغريه على الخروج عن طاعة صمصام الدولة ، فاستجاب القائد لاغرائه[3] ، وخاصة أنه كان بينه وبين قائد ديلمي آخر هو زيار بن شهراكويه عداء كما يتضح لنا من قول أبي شجاع :

« كان قد تردد بين صمصام الدولة وبين زيار بن شهر اكويه أسرار اطلع عليها أبو القاسم بحكم امتزاجه بالخدمة ، وخرج بها الى أسفار وخاض فيها الغمرات ، وأشعر قلبه وحشة أخرجته عن أنس الطاعة »[4] .

أخذ الوزير أبو القاسم وشريكه القائد أسفار يتحينان الفرصة للقضاء على حكم صمصام الدولة ، وتصادف أن مرض صمصام الدولة ، فاتصل أسفار بكبار قواد

---

(١) أبو شجاع : ذيل تجارب الأمم ، ص ١٠٢ ـ ١٠٤ .
(٢) أبو شجاع : ذيل تجارب الأمم ، ص ١٠٤
(٣) نفس المصدر ، ص ١٠٤
(٤) نفس المصدر ، ص ١٠٤

الجيش ، وأقنعهم بخلع صمصام الدولة ، واقامة أخيه أبي نصر (بهاء الدولة) مكانه على أن يكون نائباً لأخيه شرف الدولة ، ووعدهم بالأموال وأخذ عليهم العهود والمواثيق .

ولما شفي صمصام الدولة من مرضه ، وعلم بما دبره أبو القاسم وأسفار ، اتصل بأحد كبار قواد الجيش ، وأستماله الى جانبه .

وهكذا انقسم الجيش الى فريقين أحدهما يؤ يد بهاء الدولة وعلى رأسه الوزير أبو القاسم العلاء بن الحسن ، والآخر يؤ يد صمصام الدولة ، وعلى رأسه الوزير الآخر أبو الحسن أحمد بن برمويه ، شريك أبي القاسم في الوزارة ، وقامت الحرب بين الفريقين ، وكانت النتيجة لصالح صمصام الدولة وأنصاره[1] .

وفي سنة ٣٨٢ هـ/ ٩٩٢ م استوزر الأمير بهاء الدولة أبا نصر سابور بن أردشير ، وأبا منصور محمد بن الحسن بن صالحان ، وكانا يتناوبان القيام بأعمال الوزارة[2] . كما كانا يتناوبان تقديم أسم أحدهما على الآخر في المكاتبات[3] .

لم تصف الوزارة لأبي نصر سابور ، ولأبي منصور بن صالحان ، ففي السنة التالية لتوليهما الوزارة (٣٨٣ هـ/ ٩٩٣ م) شغب الديلم لتأخر مرتباتهم فأختفى منهم الوزير أبو نصر ، بينما أستعفى الوزير الآخر أبو منصور بن صالحان ، بحجة عدم قدرته على تحمل مهام الوزارة في تلك الظروف[4] .

وكانت آخر نوبة أسند فيها البويهيون الوزارة الى وزيرين في سنة ٣٨٥ هـ/ ٩٩٥ م عقب وفاة الصاحب بن عباد ، وزير الأمير فخر الدولة حيث تولى الوزارة لهذا الأمير وزيران هما أبو العباس أحمد بن ابراهيم الضبي ، وأبو علي الحسن بن أحمد بن حمولة . وقد أشرك الأمير فخر الدولة بينهما في الوزارة ، وقرر أن

---

(١) أبو شجاع : ذيل تجارب الأمم ، ص ١٠٤ ـ ١٠٦
(٢) أبو شجاع : ذيل تجارب الأمم ، ص ٢٤٦ ، ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٧ ص ١٦٩ .
(٣) أبو شجاع : ذيل تجارب الأمم ، ص ٢٤٦ .
(٤) أبو شجاع : ذيل تجارب الأمم ، ص ٢٥٠ ـ ٢٥١ ، ابن الأثير : الكامل جـ ٩ ص ١٠٠ .

يجلسا في دست واحد ، ويكون التوقيع والختم مناوبة بينهما ، لكل منهما يوم[1] .

وكان كل واحد من هذين الوزيرين يحقد على الآخر ويعمل على التخلص منه بكل وسيلة ، ويحدثنا أبو شجاع عن هذا الوضع بقوله[2] :

« والوزيران يومئذ أبو العباس الضبي المتلقب بالكافي الأوحد وأبو علي بن حمولة المتلقب بأوحد الكفاءة ، وبينهما أشد عداوة ، فبسط أبو علي بن حموله يده في اطلاق الأموال واستمالة الرجال ، فمالت قلوب الجند اليه ، ووقعت أهواؤهم عليه ، وامتنع أبو العباس الضبي عن مثل ذلك ، إلا أنه معظم لمنزلته المتأثلة وقدمه المتقدمة » .

استمر أبو العباس الضبي وأبو علي بن حمولة في تولي مهام الوزارة بعد وفاة الأمير فخر الدولة في سنة ٣٨٧ هـ/ ٩٩٧ م لابنه مجد الدولة . ثم تطلب الأمر خروج أحدهما على رأس جيش لمحاربة أحد الخارجين على الدولة ، ولما كان كل واحد منهما لا يرغب في الخروج للقتال ، حتى لا يستقل الآخر بالوزارة ، فقد أجريت القرعة بينهما ، وخرج ابن حمولة بناء على ذلك الى الحرب . احتاج الجيش البويهي فيما بعد الى مدد عسكري من الري ، فبعث ابن حمولة الى أبي العباس الضبي من أجل ذلك ، ولكن أبا العباس تهاون في أرسال الامدادات حتى يظهر عجز منافسه ، مما ترتب عليه هزيمة الجيش البويهي . ولما عاد ابن حمولة الى الري ، قبض عليه أبو العباس الضبي ، وسجنه في احدى القلاع ، ثم أنفذ اليه من قتله ، وانفرد بالوزارة[3] .

يتضح مما تقدم أن تجربة اسناد الوزارة الى وزيرين لم تكن ناجحة بل على العكس كان لها آثار سيئة ، نذكر من بينها تلك الحروب التي نشبت بين الأخوة الثلاثة صمصام الدولة وشرف الدولة وبهاء الدولة نتيجة لتنافس وزيري صمصام

---

(١) أبو شجاع : ذيل تجارب الأمم ، ص ٢٦٣ ـ ٢٦٤ ، ياقوت : معجم الأدباء ، جـ ٢ ص ١١٧ ـ ١١٨ .
(٢) أبو شجاع : ذيل تجارب الأمم ، ص ٢٩٧ .
(٣) أبو شجاع : ذيل تجارب الأمم ، ص ٢٩٩ ، ياقوت : معجم الأدباء جـ ٢ ص ١٢١ ـ ١٢٢ .

الدولة أبي القاسم العلاء بن الحسن وأبي الحسن أحمد بن برمويه ، ورغبة كل واحد منهما في التخلص من الآخر بأي ثمن . ليس هذا فحسب بل ان الأمير صمصام الدولة نفسه فقد بصره في أثناء تلك الحروب[1] ، وكان يقول :

« ما أعماني إلا العلاء لأنه أمضى في حكم سلطان قد مات »[2] .

ويلاحظ أن الأمراء عضد الدولة وصمصام الدولة وبهاء الدولة وفخر الدولة أسند كل واحد منهم الوزارة الى شخصين مرة واحدة فقط خلال سنوات حكمه ، ولم يحدث أن كرر واحد منهم هذه التجربة ، وهذا دليل على عدم نجاحها . هذا فضلاً عن أن الأمراء البويهيين الذين تعاقبوا على السلطة بعد وفاة الأمير فخر الدولة لم يستوزروا إلا وزيراً واحداً ، ويبدو أن هذا كان لاقتناعهم بعدم جدوى تكرار تجربة ثبت فشلها .

حرص الوزراء على التلقب بالألقاب :

أخذ الخلفاء العباسيون منذ قيام دولتهم يمنحون الألقاب لكبار رجال الدولة ، وعلى رأسهم الوزراء ، وذلك تعبيراً عن تقديرهم لهم ، ورفعاً لمنزلتهم أمام الناس[3] .

يقول البيروني في هذا الصدد :

« وكذلك وزراء الخلافة ، قد لقبوا بالأذواء ، كذي اليمنيين وذي الرئاستين ، وذي الكفايتين ، وذي السيفين وذي القلمين ، وأمثال ذلك »[4] .

أما في العصر البويهي فتميزت ألقاب التشريف بطابع جديد ، حيث عرفت الألقاب المضافة الى « الدين » و« الدولة » و« الملة » وما شابه ذلك[5] .

---

(١) أبو شجاع : ذيل تجارب الأمم ، ص ١٤٩ ـ ١٥٠ ، ابن الأثير : الكامل جـ ٩ ص ٦١ .

(٢) ابن الأثير : الكامل ، جـ ٩ ص ٦١ .

(٣) ابن وهب : البرهان في وجوه البيان ، ص ١٢٢ .

(٤) البيروني : الآثار الباقية ، ص ١٣٤ .

(٥) حسن الباشا : الألقاب الاسلامية في التاريخ والوثائق والآثار ، ص ٦٢ .

كان أول وزير عباسي يتخذ لقباً هو أبو سلمة الخلال ، تلقب بـ (وزير آل محمد)[١] . كما لقب الخليفة المأمون وزيره الفضل بن سهل (ذا الرياستين) ولقب الحسن بن سهل حين استوزره (ذا الكفايتين) وتلقب صاعد بن مخلد في أيام المعتمد على الله بـ (ذي الوزارتين) اشارة الى توليه وزارة المعتمد ووزارة أخيه الموفق في آن واحد ، كما تلقب اسماعيل بن بلبل ، وزير الخليفة المعتضد بالله بـ (الناصر لدين الله)[٢] وسار الخليفة المكتفي بالله على نهج أسلافه ، فلقب وزيره القاسم بن عبيد الله (ولي الدولة) وكان هذا أول لقب يضاف الى الدولة . ولقب الخليفة المقتدر بالله وزيره الحسين بن القاسم بن عبيد الله (عميد الدولة)[٣] .

سار أمراء بني بويه على نهج الخلفاء العباسيين في منح الألقاب لوزرائهم ، لكنهم غالوا في ذلك حتى أصبح الوزير البويهي يحمل في بعض الأحيان ثلاثة أو أربعة ألقاب في آن واحد . ويتحدث الصابىء عن هذا الافراط في بذل الألقاب فيقول :

« فأما الألقاب فقد خرجت عما يحاط به ويوصف أو يأتي عليه حصر »[٤] .

ويشارك البيرونيَ الصابىء في هذا الوصف فيقول :

« وتشبه بهم (أي بالخلفاء العباسيين) آل بويه لما كانت الدولة منتقلة اليهم . . . . وبالغوا فيه ، وأستغرقهم الكذب فسموا وزراءهم بكافي الكفاه ، والكافي الأوحد ، وأوحد الكفاة »[٥] .

---

(١) الصابىء : رسوم دار الخلافة ، ص ١٢٩ ، المسعودي : مروج الذهب جـ ٣ ص ٢٧١ ، الجهشياري : الوزراء والكتاب ، ص ٨٤ ، كتاب العيون والحدائق جـ ٣ ص ١٩٥ ، ابن العمراني : الأنباء في تاريخ الخلفاء ، ص ٦١ .

(٢) الصابىء : رسوم دار الخلافة ، ص ١٣٠ ، حسن الباشا : الألقاب الاسلامية ، ص ٦٠ .

(٣) الصابىء : رسوم دار الخلافة ، ص ١٣٠ ، البيروني : الآثار الباقية ص ١٣٣ ، القلقشندي ، صبح الأعشى ، جـ ٥ ص ٤٤١ .

(٤) الصابىء : تاريخ الوزراء ، ص ١٦٩ .

(٥) البيروني : الآثار الباقية ، ص ١٣٤ .

وكان من الطبيعي أن يكون هناك مبررات لمنح الوزراء الألقاب ، منها مكافأة الوزراء على ما كانوا يقدمونه للدولة من خدمات ، لأرضائهم من ناحية ثم لاعلاء شأنهم أمام الناس وكبار موظفي الدولة من ناحية أخرى . ففي سنة ٣٦٤ هـ/ ٩٧٤م لُقب الوزير أبو الفتح بن العميد ، وزير الأمير ركن الدولة بـ (ذي الكفايتين) كفاية السيف وكفاية القلم ، لما بذله من جهد كبير في سبيل أرجاع امارة العراق الى الأمير عز الدولة بختيار ، بعد أن انتزعها منه ابن عمه الأمير عضد الدولة[١] .

كما لقب أيضاً في هذا العام محمد بن بقية ، وزير الأمير عز الدولة بختيار بلقب (نصير الدولة)[٢] . ومن المحتمل أن هذا اللقب كان مكافأة له على جهوده في نزاع الأمير عز الدولة مع ابن عمه عضد الدولة حول امارة العراق حيث نجح ابن بقية في استمالة حكام البصرة والأهواز والبطيحة الى صفوف الأمير عز الدولة ، مما ساعد على عودة عضد الدولة الى فارس ، واستعادة بختيار للامارة[٣] .

كذلك لقب الأمير مؤ يد الدولة وزيره الصاحب اسماعيل بن عباد بلقب (كافي الكفاة) لكفايته كما ورد في بعض الروايات[٤] أو لما أحرزه من نصر حربي في توسيع نفوذ آل بويه ، حتى أنه ـ كما يقال ـ فتح خمسين قلعة وضمها الى حوزة البويهيين[٥] .

تجلت ظاهرة تعدد ألقاب الوزراء البويهيين منذ بداية القرن الخامس الهجري (الحادي عشر الميلادي) وهي فترة النزاع المستمر بين أمراء آل بويه على السلطة ، ذلك النزاع الذي أصبح سمة بارزة للأربعين سنة الأخيرة من العهد البويهي ، حيث أخذ الأمراء يغدقون الألقاب على وزرائهم كسباً لودهم وضماناً لعدم انضمامهم الى

---

(١) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ٣٥٤ ، ياقوت : معجم الأدباء ، جـ ١٤ ص ٢٠٠ .
(٢) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ٣٥٥ ، الكتبي : عيون التواريخ جـ ٩ ص ١٥٩ .
(٣) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ٣٤٧ ، ٣٥٢ .
(٤) الطوسي : سياست نامه ، ص ١٩٧ ، ياقوت : معجم الأدباء ، جـ ٦ ص ١٧٣ .
(٥) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٧ ص ١٨٠ ، ياقوت : معجم الأدباء جـ ٦ ص ٢٥١ ، ابن كثير : البداية والنهاية ، جـ ١١ ص ٣١٥ ، أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، جـ ٤ ص ١٧٠ .

خصومهم مما يزيد في اضعاف مراكزهم . يقول الصابي في هذا الصدد :

« فأما عصرنا هذا فقد اختلفت الرسوم ، وانقلبت الأعيان فيه وقلت المراعاة لما كانت موكولة به ، وصارت ملوكه المدبرون للأمر يخاطبون وزراءهم بمولاى الأجل وزير الوزراء أدام الله علوه »[1] .

ويضيف الصابىء في موضع آخر : « لا جرم أن الرتب قد نزلت لما تساوت وسقطت لما توازت ، ولم يبق لها طلاوة يشار اليها ، ولا حلاوة يحافظ عليها ، حتى لقد بلغني عن مولانا الخليفة القائم بأمر الله أطال الله بقاءه أنه قال : لم تبق رتبة لمستحق »[2] .

ومن الوزراء الذين تلقبوا بعدة ألقاب أبو غالب الحسن بن منصور وزير الأمير البويهي مشرف الدولة ، وكان يحمل ثلاثة ألقاب هي : (ذو السعادتين[3] وزير الوزراء ، نجاح الملوك)[4] . كما تلقب أبو سعد عبد الواحد بن أحمد بن ماكولا وزير الأمير جلال الدولة بأربعة ألقاب ، هي : « علم الدين ، سعد الدولة أمين الملة ، شرف الملك)[5] . أما الوزير محمد باشاذ ، وزير الأمير أبي كاليجار فقد منحه الأمير البويهي خمسة ألقاب هي : (معز الدين ، فلك الدولة ، سيد الأمة ، وزير الوزراء ، عماد الملك)[6] .

ويبدو أن الوزراء في العهد البويهي كانوا يخاطبون في المراسلات الموجهة اليهم باسم « مولانا » وذلك بالاضافة الى ما كانوا يحملونه من ألقاب . ويذكر الصابىء أن الخليفة القادر بالله منع مخاطبة الوزراء بـ « مولانا » بعد وفاة الوزير أبي غالب فخر الملك في سنة ٤٠٧ هـ/ ١٠١٦ م ، فلما قدم الوزير أبو محمد الحسن بن سهلان الى

---

(١) الصابىء : تاريخ الوزراء ، ص ١٦٨ .
(٢) نفس المصدر ، ص ١٦٩ .
(٣) ابن كثير : البداية والنهاية ، جـ ١٢ ص ١١
(٤) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٨ ص ٣ .
(٥) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٨ ص ٢١ ، ابن كثير : البداية والنهاية ، جـ ١٢ ص ١٨ .
(٦) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٨ ص ٣٧ ، ابن كثير : البداية والنهاية جـ ١٢ ص ٢٥ .

بغداد خاطبه كاتب الخليفة بـ « سيدنا » فاستاء الوزير أبو محمد من ذلك ، وأعتبر هذا اقلالاً من شأنه ، وألح في أن يخاطب بما كان يخاطب به سلفه الوزير فخر الملك . وبعد مدة كتب اليه كاتب الخليفة بـ « الحضرة العالية الوزيريه » فأستنكر ذلك أيضاً ، وقال : « هذا فرار من « مولانا » ولا أقنع به »[1] .

ومن المحتمل أن يكون لقب « الصاحب » أطلق أيضاً على الوزراء البويهيين الذين تولوا مهام الوزارة بعد وفاة الوزير الصاحب اسماعيل بن عباد . ويذكر بعض المؤ رخين في حديثهم عن الصاحب بن عباد أنه أول من لُقب بـ « الصاحب » من الوزراء ، وبقي هذا اللقب علماً عليه ، ثم سمي به كل من ولي الوزارة بعده[2] .

لُقب الصاحب بن عباد بهذا اللقب لمصاحبته الوزير أبي الفضل بن العميد[3] ، وقيل أيضاً أنه لقب بالصاحب لأنه كان يصحب الأمير البويهي مؤ يد الدولة بن ركن الدولة ، فلما آلت الامارة الى مؤ يد الدولة استوزره ، وسماه « الصاحب »[4] .



---

(١) الصابيء : تاريخ الوزراء ، ص ١٧٠ ـ ١٧١

(٢) ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ١ ص ٢٢٩ ، ابن كثير : البداية والنهاية ، جـ ١١ ص ٣١٦ ، الكتبي : عيون التواريخ ، جـ ٩ ص ٣٩٩ .

(٣) ابن كثير : البداية والنهاية ، جـ ١١ ص ٣١٦ ، أبو الفداء : المختصر ، جـ ٢ ص ١٣٠ .

(٤) ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ١ ص ٢٢٩ ، الصفدي : الوافي بالوفيات جـ ٢ ص ٣٨٢ .

أشهر وزراء بني بويه وأثرهم في سياسة الدولة

ولي منصب الوزارة في العهد البويهي عدد كبير من الوزراء ، حظي بعضهم بشهرة واسعة ، ومكانة رفيعة ، وأسهم بعضهم في توسيع نفوذ البويهيين . ومن أولئك الوزراء أبو محمد المهلبي وأبو الفضل بن العميد والصاحب بن عباد - وقد استطاع هؤلاء الوزراء أن يستمروا في مناصبهم مدة طويلة بفضل ما كانوا يتمتعون به من كفاية ادارية وعسكرية ، بالاضافة الى ثقافتهم العالية التي أكسبتهم احترام الناس وتقديرهم .

تولى أبو الفضل بن العميد وزارة الأمير ركن الدولة في سنة ٣٢٨ هـ/ ٩٣٩ م وبقي وزيراً حتى توفي في سنة ٣٥٩ هـ/ ٩٦٩ م أي لمدة تزيد على ثلاثين عاماً . كما أن الصاحب بن عباد ولي الوزارة في سنة ٣٦٦ هـ/ ٩٧٦ م وظل في منصبه حتى توفي في سنة ٣٨٥ هـ/ ٩٩٥ م أي حوالي عشرين سنة تقريباً .

برزت الصفة الحربية في كثير من وزراء البويهيين ، فكان الوزير يقوم بقيادة الجيوش في المعارك ، بالاضافة الى قيامه بالأعمال الادارية والمالية . ولم يسبق أن توفرت هذه الصفة في وزراء العباسيين - قبل العهد البويهي - فيما عدا الحسن بن مخلد ، وزير الخليفة ، المعتضد بالله[١] .

وكان الوزراء الأوائل لأمراء بني بويه وفي مقدمتهم أبو محمد المهلبي وأبو الفضل ابن العميد والصاحب بن عباد يتولون قيادة الجيوش البويهية . ويصف مسكويه كفاية أبي الفضل بن العميد الحربية بقوله :

---

(١) آدم متز : الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري ، جـ١ ص ١٧٦ الى ١٧٧ .

« . . . أسد في الشجاعة لا يصطلى بناره ولا يدخل في غباره ولا يبارزه بطل مع ثبات جأش وحضور رأي ، وعلم بمواضع الفرص ، وبصر بسياسة العساكر والجيوش ، ومعرفة بمكايد الحروب »[1] .

كذلك كان الصاحب بن عباد يتميز بكفايته الحربية[2] ، حتى أنه فتح في خلال وزارته خمسين قلعة[3] ، أما الوزير أبو محمد المهلبي ، فكان يلي قيادة الجيش البويهي في عهد الأمير معز الدولة ، وقام بقيادة عدة حملات عسكرية ضد عمران بن شاهين ، حاكم البطيحة ، ويوسف بن وجيه ، والي عمان[4] . وقد توفى هذا الوزير سنة ٣٥٢ هـ/ ٩٦٣ م وهو يقود الجيش البويهي لقتال ذلك الوالي[5] .

استطاع وزراء البويهيين الأوائل أن يقيموا علاقات يسودها الود والاحترام والتفاهم بينهم وبين عناصر الجند ، وقد ساعدهم على ذلك قوة وتماسك أمراء البويهيين آنذاك . هذا فضلاً عن أنهم كانوا يجمعون في أيديهم مقاليد الأمور الادارية والعسكرية أي أنهم كانوا وزراءً وقواداً في آن واحد ، وقد مكنهم هذا من القيام بأعباء منصب الوزراء على وجه مرض .

أبو محمد المهلبي[6] : وزير الأمير معز الدولة . قام بأعمال الوزارة لمعز الدولة حين غاب وزيره أبو جعفر الصيمري ، وبذلك أتيحت له الفرصة للالمام بالأعمال الادارية، والتعرف على رسوم الوزارة، ولما توفي أبو جعفر الصيمري في سنة ٣٣٩ هـ /

---

(١) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ٢٧٩ .

(٢) محمد جمال الدين سرور ، تاريخ الحضارة الاسلامية ، ص ٦٤ .

(٣) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٧ ص ١٨٠ ، ابن كثير : البداية والنهاية ، جـ ١١ ص ٣١٥ .

(٤) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ١٢٩ - ١٣١ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ٨ ص ٤٨٩ - ٤٩١ .

(٥) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ١٩٦ - ١٩٧ .

(٦) الحسن بن محمد بن هارون ، من ولد المهلب بن أبي صفرة ، كان يعمل في عام ٣٢٦ هـ/ ٩٣٧ م وكيلاً لأبي زكريا يحيى بن سعيد السوسي ، أحد أعيان مدينة الأهواز ، ثم التحق بخدمة الأمير معز الدولة أحمد بن بويه ، وقدم معه الى بغداد في سنة ٣٣٤ هـ/ ٩٤٥ م .

الثعالبي : يتيمة الدهر ، جـ ٢ ص ٨ ، ابن الجوزي : المنتظم جـ ٧ ص ٩ ، العيني : عقد الجمان (مخطوط) القسم الأول ، جـ ١٩ ص ١٥٠ ، الذهبي : تاريخ الاسلام (مخطوط) جـ ٢٠ ص ١٠١ مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ١ ص ٣٨٢ .

٩٥٠ م عهد الأمير معز الدولة الى أبي محمد المهلبي بأعمال الوزارة ، ريثما يتم اختيار وزير له . وقد تطلع آنذاك عدد من كبار رجال الدولة لهذا المنصب ، لكن الأمير معز الدولة البويهي أختار أبا محمد[١] . ويعلل مسكويه سبب أختياره بمعرفته برسوم الوزارة واجادته للغة الفارسية[٢] . وهذا ـ بدون شك ـ سهل عليه التعامل مع الديلم .

كان أبو محمد المهلبي يتميز بوقاره وجديته[٣] ، وله هيبة في نفوس من يعملون معه[٤] . هذا فضلاً عن كونه أديباً مبرزاً وشاعراً بليغاً[٥] . ويعده ابن النديم من الشعراء المقلين[٦] . ومن مصنفاته : ديوان رسائله وتوقيعاته وكتاب ديوان شعره[٧] . وكتاب عن البلاد والممالك والطرق والمسالك المؤدية اليها[٨] .

أسهم الوزير أبو محمد المهلبي في ادارة أمور العراق في العهد البويهي وقام باصلاحات ادارية ومالية في الدولة . هذا فضلاً عن كونه قائداً عسكرياً قاد معظم الجيوش التي خرجت لقتال أعداء الدولة أثناء وزارته[٩] .

أبو الفضل بن العميد[١٠]: ولي وزارة الأمير ركن بن بويه بالري سنة ٣٢٨ هـ/

---

(١) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ١٢٤ ، ابن الدمياطي : المستفاد من ذيل تاريخ بغداد ، جـ ٣ ص ٣٢ ، العيني : عقد الجمان ، القسم الأول ، جـ ١٩ ص ١٥٠ ، ياقوت : معجم الأدباء ، جـ ٩ ص ١٢٠ ـ ١٢٢ .

(٢) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ١٢٤ ـ ١٢٥ .

(٣) الثعالبي : يتيمة الدهر ، جـ ٢ ص ٨ ، ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٥ ص ١٢٤ .

(٤) ياقوت : معجم الأدباء ، جـ ٩ ص ١٣٣ .

(٥) ابن النديم : الفهرست، ص ١٩٤، الثعالبي : يتيمة الدهر ، جـ ٢ ص ٨ .

(٦) ابن النديم : الفهرست ، ص ١٩٤ . (٧) نفس المصدر ، ص ١٩٤ .

(٨) ياقوت : معجم الأدباء، جـ ١ص ١١، ٣٥ . (٩) مسكويه : تجارب الأمم، جـ ٢ص ١٢٩، وما بعدها :

(١٠) محمد بن الحسين بن محمد العميد ، والعميد لقب والده ، وقد ورد ذكر آل العميد لأول مرة في سنة ٣٢١ هـ/ ٩٣٣ م وذلك في سياق الحديث عن ظهور بني بويه ، وكان العميد آنذاك وزيراً لوشمكير بن زيار حاكم الري ، وقد توثقت عرى الصداقة بين العميد وبين علي بن بويه ، وبالتالي ساعد العميد علي بن بويه في تمكينه من ولاية الكرج ، فكان ذلك نقطة الانطلاق لبنى بويه ، وبداية تأسيس دولتهم .

مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ١ ص ٢٧٧ ـ ٢٧٨ ، ابن خلكان :. وفيات الأعيان ، جـ ٥ ص ١٠٣ ، الصفدي : الوافي بالوفيات ، جـ ٢ ص ٣٨١ ، الكتبي : عيون التواريخ (مخطوط) جـ ٩ ص ٧ .

٩٣٩ م عقب وفاة الوزير أبي علي القمي[١] ، وظل يلي ابن العميد الوزارة حتى توفي سنة ٣٦٠ هـ/ ٩٧٠ م أي لفترة تزيد على ثلاثين عاماً ، وهذه أطول فترة يحتفظ فيها وزير بمنصبه في ذلك العهد . وكان يضرب المثل بأبي الفضل بن العميد في البلاغة والفصاحة والبراعة[٢] ، حتى أنه كان يسمى بـ « الجاحظ الثاني »[٣] . وبلغ من تمكنه في اللغة وانشاء الرسائل أن قيل آنذاك : « بدئت الكتابة بعبد الحميد ، وختمت بابن العميد »[٤] .

ويصف مسكويه قدرات أبي الفضل بن العميد العلمية بقوله : « كان أكتب أهل عصره، وأجمعهم لآلات الكتابة ، حفظاً للغة والغريب ، وتوسعاً في النحو والعروض ، واهتداء الى الاشتقاق والاستعارات ، وحفظاً للدواوين من شعراء الجاهلية والاسلام »[٥] .

هذا فضلاً عن تمكن أبي الفضل بن العميد من علوم الهندسة والمنطق والفلسفة والالهيات منها خاصة[٦] . كما كان له معرفة تامة بعلمي التفسير والفقه ، وله ذاكرة قوية ومقدرة على الحفظ[٧] . ويبدو أنه كان لأبي الفضل بن العميد اهتمام خاص بالشعر ، حيث حفظ منه ـ كما يذكر ابن الأثير ـ[٨] ما لم يحفظ غيره . أما من الناحية الادارية ، فكان أبو الفضل بن العميد من أعظم وزراء العهد البويهي وأبعدهم أثراً في سياسة الدولة ، وتدبير أمورها ، وأكثرهم فهماً لما تحتاج اليه الوزارة من صبر وحكمة ومرونة وتواضع[٩] .

---

(١) ابن الأثير : الكامل ، جـ ٨ ص ٣٦٥ ، ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٥ ص ١٠٤ .

(٢) الثعالبي : يتيمة الدهر ، جـ ٣ ص ٤ ، ابن خلكان : وفيات الأعيان جـ ٥ ص ١٠٤ .

(٣) ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٥ ص ١٠٤ ، الصفدي : الوافي بالوفيات ، جـ ٢ ص ٣٨٢ .

(٤) الثعالبي : يتيمة الدهر ، جـ ٣ ص ٤ ، ابن خلكان : وفيات الأعيان جـ ٥ ص ١٠٤ ، نيكلسن : تاريخ الأدب العباسي ، ص ٣٧ .

(٥) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ٢٧٥ .

(٦) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ٢٧٧ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ٨ ص ٦٠٦ ، ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٥ ص ١٠٤ ، Amedroz, The Vizier Abu-L-Fadl ibn al-Amid, PP. 339-40.

(٧) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ٢٧٦ ـ ٢٧٧ ، Amedroz, op. cit. , P. 339.

(٨) ابن الأثير : الكامل ، جـ ٨ ص ٦٠٦ .

(٩) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ٣٠١ .

أظهر أبو الفضل محمد بن العميد أثناء تقلده الوزارة مهارة كبيرة في ادارة أعمال الدولة فهابه الناس وأحترموه ، حتى أنه كان يكفيه أن يرفع الطرف الى أحدهم عن طريق الأنكار ، فترتعد الفرائص ، وتضطرب الأعضاء وتسترخي المفاصل [1].

كما كان ابن العميد متفوقاً في الأعمال العسكرية ، وعلى معرفة تامة بأمور الحرب ، وقيادة الجيوش [2]. ومما ساعده على التفوق في المجال العسكري قدرته على فهم نفسية الجند الذين كانوا يعملون تحت قيادته ، كما يظهر من خلال شرح أبي الفضل بن العميد لأبنه أبي الفتح للطرق الصحيحة التي يجب أن يتبعها القائد في سياسة جنده ، ويذكر مسكويه أنه سمع أبا الفضل بن العميد كثيراً يشرح لابنه أبي الفتح : « صورة الديلم في الحسد والجشع ، وأنه ما ملكهم قط إلا بترك الزينة ، وبذل ما لا يبطرهم ، ولا يخرجهم الى التحاسد ، ولا يتكبر عليهم ، ولا يكون إلا في مرتبة أوسطهم حالاً » [3].

توفى أبو الفضل بن العميد في سنة ٣٦٠ هـ/ ٩٧٠ م أثناء قيادته لاحدى الحملات الحربية ضد حسنويه بن الحسين الكردي [4].

أبو الفتح بن العميد [5] : خلف والده أبا الفضل في وزارة الأمير ركن الدولة بن بويه ، ثم ولي الوزارة لأبنه مؤ يد الدولة ، حاكم الري وأصفهان وأعمالهما [6].

كان أبو الفتح أديباً فاضلاً بليغاً [7] ويصفه الثعالبي بقوله : « كان نجيباً لطيفاً سخياً ، رفيع الهمة ، كامل المروءة، وقد تأنق أبوه في تهذيبه ، وجالس به أدباء

---

(١) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ٢٨٠ ـ ٢٨١ ، محمد جمال الدين سرور : تاريخ الحضارة الاسلامية في الشرق ، ص ٦٢ ـ ٦٣ .

(٢) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ٢٧٩ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ٨ ص ٦٠٦ .

(٣) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ٢٧٢ .

(٤) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ٢٧٢ ـ ٢٧٣ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ٨ ص ٦٠٦ .

(٥) هو علي بن محمد بن الحسين بن محمد العميد .

(٦) ياقوت : معجم الأدباء ، جـ ١٤ ص ١٩٢ ، الكتبي ، عيون التواريخ جـ ٩ ص ١٤٢ .

(٧) الثعالبي : يتيمة الدهر ، جـ ٣ ص ٢٥ ، ياقوت : معجم الأدباء ، جـ ١٤ ص ١٩٢ ، التوحيدي : الامتاع والمؤانسة جـ ٣ ص ٦٦ .

عصره ، وفضلاء وقته »[1] . كما وصفه ياقوت الحموي بقوله : « كان شاباً ذكياً متحركاً ، حسن الشعر مليح الكتابة ، كثير المحاسن ، لم يظهر كل ما في نفسه لقصر أيامه ، واشتعال دولته وطفوها بسرعة »[2] .

ومن المآخذ التي أخذها عليه مسكويه افراطه في الزينة ، والاسراف في اقامة الولائم والدعوات ، واغداق الصلات والخلع على قواد الديلم والأتراك[3] . ولهذا كان موكب أبي الفتح بن العميد يضم كبار قواد الجيش ، وكانوا لا يأنفون من المسير أمامه ، وتقبيل الأرض بين يديه[4] وكان هذا لا يرضي والده أبا الفضل ، ويذكر مسكويه أن أبا الفتح رافق والده عند خروجه لقتال حسنويه الكردي ، وفي الطريق لم ير أبو الفضل في موكبه أحداً من القواد ، فسأل مسكويه ، وكان بصحبته ، عن السبب ، فأخبره أن جميع القواد والحجاب ومن يجري مجراهم ، انضموا الى موكب ابنه أبي الفتح فسار بهم الى الصيد . فاستاء أبو الفضل لذلك ، وأصدر أمراً بأن لا يخرج أحد مع ابنه ، ولكن لم يلتفت أحد لكلامه ، لشدة ميلهم لأبي الفتح[5] . وبلغ من حب كبار رجال الدولة لهذا الوزير أنه اذا كان في دار الامارة ثم خرج منها ، تبعه الجميع ، وخلت دار الامارة حتى لا يبقى فيها إلا المستخدمون من الأتباع والحاشية[6] .

قام أبو الفتح بن العميد بدور هام في ازالة الخلاف بين الأمير ركن الدولة وأبنه عضد الدولة ، نتيجة لتعدي عضد الدولة على ابن عمه عز الدولة بختيار بن معز الدولة ، وانتزاعه امارة العراق منه[7] فخشي عضد الدولة أن يموت والده ركن

---

(١) الثعالبي : يتيمة الدهر ، جـ ٣ ص ٢٥ .
(٢) ياقوت : معجم الأدباء ، جـ ١٤ ص ٢١٣ .
(٣) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ٣٠٢ .
(٤) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ٢٧١ ـ ٢٧٢ ، ياقوت : معجم الأدباء جـ ١٤ ص ٢٠٧ .
(٥) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ٢٧٢ ـ ٢٧٣ .
(٦) نفس المصدر ، ٣٠٢ ـ ٣٠٣ .
(٧) انظر : مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ٣٤٠ وما بعدها .

الدولة ، وهو غير راض عنه ، فتخرج الامارة من يده ، فطلب من وزير أبيه ، أبي الفتح بن العميد في سنة ٣٦٥ هـ/ ٩٧٥ م أن يتوسط بينه وبين والده لانهاء الخلاف بينهما . وقد نجح أبو الفتح بما له من مكانة رفيعة لدى الأمير ركن الدولة من اقناعه بتصفية خلافه مع أبنه عضد الدولة ، والصفح عنه ، والمبايعة له بالعهد من بعده ، لما في ذلك من خير وصلاح للدولة ، وللقضاء على ما قد يحدث من نزاع بعد وفاته بين أبنائه حول الامارة ، فعقد اجتماعاً بمدينة أصبهان ، حضره الأمير ركن الدولة وجميع أبنائه ، وكبار القواد والأمراء ورجال الحاشية ، أعلن فيه ركن الدولة أن ابنه عضد الدولة ولي عهده وخليفته على ممالكه ، وأن مؤ يد الدولة وفخر الدولة نائبان عنه في الأعمال التي رتبهما فيها[1] .

وقد استطاع أبو الفتح بن العميد بهذا الاجتماع أن يجمع شمل أفراد البيت البويهي ، ويزيل الخلاف بينهم .

وفي سنة ٣٦٦ هـ/ ٩٧٦م قبض الأمير مؤ يد الدولة على وزيره أبي الفتح بن العميد وأساء معاملته ، واستصفى جميع أمواله ، ثم أنفذه الى احدى القلاع ، فسجن فيها عدة أيام ثم قتل[2] .

محمد بن بقية[3] : وزير الأمير البويهي عز الدولة بختيار بن معز الدولة ، كان يعمل في عهد الأمير معز الدولة ضامناً لمدينة تكريت وأعمالها[4] ، ثم تقلد بعد وفاته الاشراف على مطبخ الأمير عز الدولة بختيار[5] ، ومن ثم أخذ ابن بقية يعمل على

---

(١) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ٣٦١ - ٣٦٤ ، ابن الأثير : الكامل جـ ٨ ص ٦٦٩ - ٦٧٠ .

(٢) ابن الأثير : الكامل ، جـ ٨ ص ٦٧٢ ، ياقوت : معجم الأدباء ، جـ ١٤ ص ١٩٤ - ١٩٥ .

(٣) أبو طاهر محمد بن محمد بن بقية ، وهو من أهل بلدة « أوانا » وكان والده مزارعاً بها .
مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ٢٨٥ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ٨ ص ٦٢٨

- أوانا : بلدة زراعية من نواحي دجيل بغداد ، وعلى بعد عشرة فراسخ منها من جهة تكريت . (ياقوت : معجم البلدان ، جـ ١ ص ٢٧٤)

(٤) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ٢٨٥ .

(٥) نفس المصدر ، ص ٢٨٦ .

توثيق علاقته بهذا الأمير عن طريق الهدايا الثمينة التي كان يقدمها له ، حتى بلغ من علو مكانته لدى الأمير البويهي ، أنه أصبح من المتعذر الأتصال به إلا عن طريق ابن بقية وبوساطته [١].

أدى هذا النفوذ الذي تمتع به ابن بقية الى الاصطدام بالوزير أبي الفضل الشيرازي فانتهز أعداء هذا الوزير الفرصة ، وأخذوا يلتفون حول ابن بقية ويدفعونه الى طلب الوزارة ، مع أنه كان غير مؤهل لها ، وساعدهم في ذلك حاجب الخليفة القائد سبكتكين [٢] . وهكذا وصل ابن بقية الى منصب الوزارة مع أنه لم تكن له دراية بالأعمال الادارية ، ولا يحظى بتقدير الناس واحترامهم لضعف شأنه [٣] .

ومع اتفاق المؤرخين والكتاب على أن ابن بقية كان لا يستحق الوزارة إلا أن بعضهم وصفه بالكرم والسماحة وسعة الصدر [٤]، وأن كرمه كان يغطي عيوبه [٥] .

كان لأبن بقية نفوذ كبير أثناء وزارته ، وقد استطاع أن يكسب ولاء الجند البويهي له بما كان يبذله لهم من أموال على شكل هدايا وصلات وولائم ومن ثم استخدمهم لتحقيق مصالحه الشخصية ، فاستولى على أموال الدولة ، ورتب للأمير البويهي عز الدولة بختيار مبلغاً محدداً من المال لنفقاته ، فاذا طالبه الأمير بأكثر من ذلك حرض الجند على الشغب عليه . وقد حاول الأمير عز الدولة أن يضع حداً لنفوذ وزيره ، لكنه فشل في ذلك لتعصب الجند له [٦] . ولما انتزع الأمير عضد الدولة

---

(١) نفس المصدر ، ص ٢٨٦ .

(٢) نفس المصدر ، ص ٣١١ .

(٣) الثعالبي : تحفة الوزراء ، ص ٥١ ، ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٧ ص ٦١ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ٨ ص ٦٢٨ ، ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٤ ص ٢٠٤ .

(٤) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٧ ص ٦١ ، ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٤ ص ٢٠٣ ، الذهبي : العبر في خبر من غبر ، جـ ٢ ص ٢٤٦ .

(٥) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٧ ص ٦١ .

(٦) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ٣٥٦ ـ ٣٥٧ ، ابن خلدون : العبر ، جـ ٣ ص ٤٣ .

امارة العراق من ابن عمه عز الدولة بختيار في سنة ٣٦٤ هـ/ ٩٧٤ م ، قدم له ابن بقية مساعدات كثيرة خلال اقامته ببغداد فكافأه عضد الدولة بأن عينه وزيراً لابنه أبي الحسين ، وعرض عليه ما يشاء أن يتقلده من أعمال ، فاختار ابن بقية واسط وتكريت وعكبرا[1] وأوانا ، فعينه عضد الدولة ضامناً لتلك الأعمال[2] .

ويبدو أن ابن بقية كان يطمع أن يوليه عضد الدولة وزارته هو لا وزارة ابنه ، مما جعله ينقم على عضد الدولة ، ويعمل فور وصوله الى واسط على تأليب حكام مدن العراق ضده ، مما أضعف موقف عضد الدولة[3] .

ولما تجدد النزاع بين الأميرين عضد الدولة وعز الدولة بختيار بعد وفاة الأمير ركن الدولة سنة ٣٦٦ هـ/ ٩٧٦ م قبض عز الدولة بختيار على ابن بقية بحجة أنه كان السبب في الهزائم التي لحقت به في تلك الحرب[4]. وفي نفس الوقت أرسل عضد الدولة الى ابن عمه بختيار يطلب منه انفاذ ابن بقية اليه ، ويعوضه عنه بما يريده من مال ، وكان غرض عضد الدولة هو الانتقام من ابن بقية لموقفه العدائي منه في سنة ٣٦٤ ـ/ ٩٧٤ م . فخشي بختيار أن يعفو عضد الدولة عن ابن بقية ، فيساعده عليه ، فعمد عندئذ الى سمل عينيه ، وأرسله اليه في شهر ربيع الأول من عام ٣٦٧ هـ/ ٩٧٧ م[5] . فلما استقرت الأمور لعضد الدولة ببغداد أمر بأن يلقى بأبن بقية تحت أرجل الفيلة ، فقتلته ، ثم أمر بصلب جثته على أحد الجسور ببغداد[6] .

---

(١) عكبرا : بليدة من نواحي دجيل على بعد عشرة فراسخ من بغداد . (ياقوت : معجم البلدان جـ ٤ ص ١٤٢) .
(٢) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ٣٤٥ ـ ٣٤٦ .
(٣) نفس المصدر ، ص ٣٤٦ ـ ٣٤٧ .
(٤) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ٣٧١ ، ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٤ ص ٢٠٣ .
(٥) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ٣٧٧ ، ابن خلدون : العبر جـ ٣ ، ص ٤٣١ .
(٦) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ٣٨٠ ، ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٧ ص ٦١ ، ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٤ ص ٢٠٤ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ٨ ص ٦٨٩ .

نصر بن هارون : أبو منصور ، وزير الأمير عضد الدولة ، وكان نصرانياً[١] . ولما استقر الحكم بالعراق لهذا الأمير إتخذ المطهر بن عبد الله وزيراً ثانياً ، وأشركه مع نصر بن هارون في الوزارة . ثم انفرد نصر بن هارون بالوزارة بعد وفاة المطهر بن عبد الله سنة ٣٦٩ هـ/ ٩٧٩ م[٢] .

أناب الأمير عضد الدولة وزيره نصر بن هارون في القيام بأعمال فارس فبقى كذلك حتى توفي الأمير عضد الدولة سنة ٣٧٢ هـ/ ٩٨٢ م وكان أبو الريان أحمد بن محمد ينوب عن هذا الوزير في ديوان عضد الدولة ببغداد[٣] .

لما ولى صمصام الدولة الامارة بعد وفاة عضد الدولة كتب لنصر بن هارون يستدعيه الى بغداد ليلي الوزارة[٤] ، غير أن الأمير شرف الدولة بن عضد الدولة خرج عن طاعة أخيه صمصام الدولة ، وسار الى شيراز وأستولى عليها ، وقبض على نصر ابن هارون وقتله[٥] . ويقال أن شرف الدولة نكل بنصر بن هارون حتى توفى .

ويعلل بعض المؤرخين قتل شرف الدولة لوزير أبيه نصر بن هارون بأن الأخير كان يسيء معاملة شرف الدولة في حياة أبيه[٦] . وقيل أن أصحاب شرف الدولة كانوا يحقدون على نصر بن هارون ، لمكانته الرفيعة في الدولة ، فأخذوا يوغرون صدر شرف الدولة عليه عندما استولى على فارس ، فاستجاب شرف الدولة لهم وقتله[٧] .

كان الوزير نصر بن هارون ذا كفاية ادارية ، وله معرفة كبيرة بصناعة الكتابة ،

---

(١) ابن الأثير : الكامل ، جـ ٩ ص ٢٣ ، ابن كثير : البداية والنهاية ، جـ ١١ ص ٢٩٥ .
(٢) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ٤١٢ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ٨ ص ٧٠٢ .
(٣) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ٤١٢ .
(٤) أبو شجاع : ذيل تجارب الأمم ، ص ٧٨ .
(٥) أبو شجاع : ذيل تجارب الأمم ، ص ٨٠ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ٩ ص ٢٣ .
(٦) أبو شجاع : ذيل تجارب الأمم ، ص ٨١ .
(٧) أبو شجاع : ذيل تجارب الأمم ، ص ٨٢ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ٩ ص ٢٣ .

وعلم الحساب ، ويلقبه مسكويه بـ « شيخ الكتاب »[1] ومما يجدر ذكره أن نصر بن هارون يعد أول وزير غير مسلم يلي الوزارة في الدولة الاسلامية[2] .

الصاحب بن عباد[3] : كان في أول أمره من صغار الكتاب العاملين في خدمة الوزير أبي الفضل بن العميد ، ثم أصبح كاتباً للأمير مؤ يد الدولة بن ركن الدولة[4]. ويذكر بعض المؤرخين أن الأمير مؤيد الدولة، قدم الري في سنة ٣٦٦ هـ/ ٩٧٦، م ليخلف والده ركن الدولة في الامارة ، وحضر معه كاتبه الصاحب بن عباد ، فخشي الوزير أبو الفتح بن العميد أن ينافسه الصاحب في الوزارة لمكانته الرفيعة لدى مؤ يد الدولة ، ولكفايته الادارية ، فأشار على مؤ يد الدولة أن يعيد الصاحب الى أصفهان للأشراف على شئونها ، وفي الوقت نفسه حرض الجند على الصاحب فهموا بقتله ، فاضطر مؤ يد الدولة الى إعادة الصاحب الى أصفهان ، فسار الصاحب اليها بعد أن خلع عليه مؤ يد الدولة خلع الوزارة[5] .

وبعد فترة وجيزة قتل أبو الفتح بن العميد ، فقدم الصاحب بن عباد الى الري وتولى الوزارة خلفاً له[6] .

كان للصاحب بن عباد الفضل في وصول الأمير فخر الدولة الى الامارة ، ففي سنة ٣٧٣ هـ/ ٩٨٣ م توفي الأمير مؤ يد الدولة ، وكان فخر الدولة إذ ذاك ملتجئاً لدى السامانيين خوفاً من أخيه عضد الدولة لخلاف كان بينهما ، فأشار الصاحب على

---

(١) أبو شجاع : ذيل تجارب الأمم ، ص ٨٢ .

(٢) مسكويه : تجارب الأمم ، ص ٣٤٦ .

(٣) آدم متز : الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري ، ص ١٧٩ ـ ١٨٠ .

(٤) أبو القاسم اسماعيل بن عباد بن عباس ، من أهل الطالقان (بلده بين قزوين وأبهر) ولد سنة ٣٢٦ هـ/ ٩٣٧ ،وكان أبوه عباد من أهل العلم والفضل ، وعمل في أول حياته معلماً باحدى قرى الطالقان .

الحميري : الروض العطار (مخطوط) ص ٢١١ ، ياقوت : معجم الأدباء ، جـ ٦ ص ٢٥٧ ، ١٧٠ ـ ١٧٢ ، الأصفهاني : رسالة الارشاد في أحوال الصاحب بن عباد ، ص ٤ .

(٥) ياقوت : معجم الأدباء ، جـ ٦ ص ١٧٢ ، محمد جمال الدين سرور ، تاريخ الحضارة ، ص ٢٢٠ .

(٦) الهمذاني : تكملة تاريخ الطبري ، جـ ١ ص ٢٢٩ ، ياقوت : معجم الادباء ، جـ ٦ ص ١٩٤ ، ٢٠٥ ـ ٢٠٦ .

(٧) ياقوت : معجم الأدباء ، جـ ٦ ص ١٧٣ ، ابن كثير : البداية والنهاية ، جـ ١١ ص ٣١٦ .

كبار رجال الدولة باستدعاء فخر الدولة ، ليتولى الامارة خلفاً لأخيه لكونه أكبر أولاد ركن الدولة ، وحاكم تلك البلاد قبل مؤ يد الدولة ، هذا فضلاً عن كونه مؤ هلاً للامارة والحكم ، فأستجابوا لطلبه ، وعند ذلك أناب الصاحب أحد أبناء ركن الدولة في الامارة ، واستدعى فخر الدولة ، فقدم الى الري وتولى حكمها[1] .

ويبدو أن الصاحب أراد أن يعرف نوايا فخر الدولة نحوه ، فطلب منه أن يعفيه من الوزارة ، فلم يعفه[2] ، وقال له : « لك في هذه الدولة من إرث الوزارة ما لنا من إرث الامارة ، فسبيل كل منا أن يحتفظ بحقه »[3] .

كان الصاحب بن عباد يتطلع الى تقلد الوزارة ببغداد ، وظل يترقب الفرص لتحقيق غايته ، فلما توفي الأمير البويهي شرف الدولة ، سنة ٣٧٩ هـ/ ٨٩ م بعث الصاحب الى الأمير فخر الدولة من يطمعه في الاستيلاء على بلاد العراق ، ويسهل عليه فتحها وأحجم هو نفسه عن ابداء رأيه خوفاً من العواقب . فلما سأله فخر الدولة عن رأيه قال له : « الأمر لشاهنشاه ، وما يذكر من جلالة تلك الممالك مشهور لأخفاء به ، وسعادته غالبه ، فاذا هم بأمر خدمته فيه ، وبلغته أقصى مراميه »[4] فعزم فخر الدولة حينئذ على المسير الى العراق ، فلما علم بهاء الدولة بنبأ وصوله الى الأهواز ، سار لمحاربته ، والتقى الجيشان في معركة بالقرب من خوزستان ، كان النصر فيها لبهاء الدولة [5]. وبذلك لم تتحقق رغبة الصاحب بن عباد في ولاية الوزارة ببغداد .

ويعد الوزير الصاحب من أفضل وزراء البويهيين[6] ، وقد منحه الأميران مؤ يد

---

(١) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٧ ص ١٢١ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ٩ ص ٢٦ .

(٢) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٧ ص ١٢١ ، أبو شجاع : ذيل تجارب الأمم ص ٩٤ ـ ٩٥ ، ياقوت : معجم الأدباء ، جـ ٦ ص ١٧٤ .

(٣) الثعالبي : يتيمة الدهر ، جـ ٣ ص ٣١ ، ياقوت : معجم الأدباء جـ ٦ ص ١٧٤ .

(٤) أبو شجاع : ذيل تجارب الأمم ، ص ١٦٣ ـ ١٦٤ ، محمد جمال الدين سرور : تاريخ الحضارة ، ص ٦٣ ـ ٦٤

(٥) أبو شجاع : ذيل تجارب الأمم ، ص ١٦٩ ـ ١٧٠ ، محمد جمال الدين سرور ، تاريخ الحضارة ، ص ٦٤ .

(٦) الطوسي : سياست نامة ، ص ١٩٧ ، ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٧ ص ١٨١ .

الدولة ثم فخر الدولة سلطة مطلقة في ادارة شئون البلاد التابعة لهما ، وكانا يحترمانه ، وينفذان أوامره حتى ولو كانت تتعارض مع رغباتهما[1] .

نجح الصاحب بن عباد في ضبط أمور الدولة ، وقام بتدبير شئونها من النواحي الادارية والعسكرية خير قيام[2] . وقد ساعده على ذلك ما كان يتمتع به من خبرة ادارية وكفاية حربية ، وما كان له من هيبة واحترام في نفوس كبار رجال الدولة حتى قيل أن قواد بني بويه وحكامهم كانوا يقفون ببابه ومن يؤ ذن له في الدخول عليه ، يظن أنه قد بلغ الآمال ، ونال الفوز بالدنيا والآخرة ، فرحاً وشرفاً وتعظيماً ، فاذا دخل عليه في مجلسه قبل الأرض عند وقوع بصره عليه ثلاث مرات أو أربعاً ، الى أن يقرب منه ، فيجلس من كانت رتبته الجلوس الى أن يقضي كل واحد منهم غرضه ، ثم يقبل الأرض مراراً وينصرف[3] . كما رفع الصاحب بن عباد من شأن الوزارة ، وحفظ لها هيبتها وحشمتها فظلت الأنظمة الادارية التي استحدثها نافذة في عهد من خلفه من الوزراء[4] .

وبلغ من علو مكانة الصاحب بن عباد وتأثيره في سياسة الدولة أن الأمير عضد الدولة كان يقول لجلسائه أنه لا يحسد أحداً من الملوك إلا أخاه مؤ يد الدولة لتولي الصاحب بن عباد وزارته[5] .

وكان الأمير عضد الدولة يخرج بنفسه لاستقبال الصاحب اذا قدم اليه ، كما فعل في سنة ٣٧٠ هـ/ ٩٨٠ م حينما خرج على رأس كبار رجال دولته الى خارج مدينة بغداد لتلقي الصاحب بن عباد واكرامه[6] .

---

(١) ياقوت : معجم الأدباء ، جـ ٦ ص ١٧٣ ـ ١٧٤ ، ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ١ ص ٢٢٩ .
(٢) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٧ ص ١٢٢ ، ابن كثير : البداية والنهاية ، جـ ١١ ص ٣١٥ .
(٣) ياقوت : معجم الأدباء ، جـ ٦ ص ٢٤٥ ـ ٢٤٦ ، محمد جمال الدين سرور : تاريخ الحضارة ، ص ٦٤ .
(٤) ياقوت : معجم الأدباء ، جـ ٦ ص ٢٤٩ .
(٥) الأصفهاني : كتاب محاسن أصفهان ، ص ١٤ .
(٦) أبو شجاع : ذيل تجارب الأمم ، ص ١٠ ، ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٧ ص ١٠٣ .

كذلك كان هذا الوزير على جانب عظيم من العلم والأدب والفضيلة ومكارم الأخلاق [١] ، ويصفه الفارقي بقوله : « كان الصابى [٢] وابن عباد قلائد الدهر وفرائد العصر ، وكان الله سبحانه أدبهما وخصهما بالفضل والأدب والشعر والرسائل » [٣] .

استفاد الصاحب بن عباد كثيراً من كثرة مخالطته للعلماء ورجال الأدب ، وكان كثير الاحسان اليهم [٤] ، حتى أنه كان يصرف في كل عام ما يزيد على مائة ألف دينار في أعمال الخير والصدقات [٥] . وكان يبعث في كل سنة الى بغداد خمسة آلاف دينار تفرق على الفقهاء والأدباء [٦] . وكانت صدقاته في رمضان خاصة تعادل صدقاته في العام كله [٧] .

دأب هذا الوزير على عقد مجالس لأهل العلم والأدب ، وكان يحسن معاملة جلسائه ويتبسط معهم ، ويقول لهم : « نحن بالنهار سلطان ، وبالليل اخوان » [٨] وكان ذلك مما حببه الى قلوب الناس . وبلغ من حب الصاحب لرجال العلم أنه أنفق عليهم كل أمواله [٩] .

توفي الوزير الصاحب بن عباد في سنة ٣٨٥ هـ/ ٩٩٥ م بعد أن ولي الوزارة لمدة عشرين عاماً تقريباً ، فأغلقت مدينة الري لموته ، وحضر الأمير فخر الدولة وكبار

---

(١) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٧ ص ١٨٠ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ٩ ص ١٠٠ ، ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ١ ص ٢٢٨ .

(٢) الصابى : أبو اسحاق ابراهيم بن هلال بن ابراهيم ، شاعر بليغ عالم بالهندسة ، غير أنه كان يميل أكثر الى صناعة الكتابة والبلاغة والشعر ، توفي في سنة ٣٨٥ هـ/ ٩٩٥ م (ابن النديم : الفهرست ص ١٩٣) .

(٣) تاريخ الفارقي ، ص ٧٠

(٤) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، جـ ٤ ص ١٧٠ .

(٥) ياقوت : معجم الأدباء، جـ ٦ ص ٢٤٨ ، ٢٤٩ .

(٦) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٧ ص ١٨٠ .

(٧) الصفدي : الوافي بالوفيات ، جـ ٩ ص ١٢٩ .

(٨) ياقوت : معجم الأدباء ، جـ ٦ ص ١٨٦ ، الكتبي : عيون التواريخ ، جـ ٩ ص ٤٠٠ .

(٩) ياقوت : معجم الأدباء ، جـ ٦ ص ٢٨٠ .

رجال دولته لتشييع جنازته ، ومشى الأمير فخر الدولة أمام نعشه ، ثم جلس لاستقبال المعزين فيه عدة أيام[1] .

أبو منصور بن صالحان[2] ولي الوزارة للأميرين شرف الدولة وبهاء الدولة . قدم الى بغداد في سنة ٣٧٧ هـ/ ٩٨٧ م ليلي وزارة الأمير شرف الدولة ، فاستقبله الناس . كما خرج الأمير شرف الدولة بنفسه لاستقباله[3] ، وكان أبو منصور خيراً متديناً[4] عادلاً كريماً ، متمكناً من عمله ، ويروي أبو شجاع عن الصابى قائلاً :

« ما رأينا وزيراً دبر من المهالك ما دبره ، فان مملكة شرف الدولة أحاطت بما بين الحد من كرمان طولاً الى ديار ربيعة وبكر ، وعرضاً الى الأحساء والرقة والرحبة وحلوان »[5].

وكان لأبي منصور بن صالحان مجلس خاص بأهل العلم[6]، وكان كثير الاحسان على العلماء والشعراء[7] .

ويذكر ابن الجوزي[8] أن هذا الوزير كان يكثر التقليد والعزل ، ولا يترك عاملاً يقيم في ناحية ما لمدة تزيد عن عام ، حتى لا يتيح له فرصة للاستقرار في وظيفته ، مما قد يدفعه الى التلاعب واستغلال منصبه .

ولما توفي الأمير شرف الدولة سنة ٣٧٩ هـ/ ٩٨٩ م ، وخلفه الأمير بهاء الدولة أقر أبا منصور بن صالحان في الوزارة ،ثم عزله وقبض عليه في سنة ٣٨١ هـ/٩٩١ م

---

(١) ابن خلكان وفيات الأعيان ، جـ ١ ص ٢٣٢ ، ابن العمراني : الانباء في تاريخ الخلفاء ، ص ١٨٤ ، الصفدي : الوافي بالوفيات ، جـ ٩ ص ١٢٧ ، الكتبي : عيون التواريخ ، جـ ٩ ص ٤٠٥ .

(٢) هو محمد بن الحسن بن صالحان .

(٣) أبو شجاع : ذيل تجارب الأمم ، ص ١٣٧ ، ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٧ ص ١٣٥ .

(٤) أبو شجاع : ذيل تجارب الأمم ، ص ١٣٨ ، ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٧ ص ١٣٥ ، الذهبي تاريخ الاسلام ، جـ ٢٠ ص ١٥٢ .

(٥) أبو شجاع : ذيل تجارب الأمم ، ص ١٣٨ .

(٦) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٨ ص ٢٣ .

(٧) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٨ ص ٢٣ ، ابن كثير ، البداية والنهاية جـ ١٢ ص ١٩ .

(٨) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٧ ص ١٣٥ .

بتحريض من أبي الحسن المعلم الذي كان له نفوذ كبير لدى الأمير البويهي[1] .

وفي سنة ٣٨٢ هـ/ ٩٩٢ م أعيد أبو منصور الى الوزارة ، واشترك معه فيها أبو نصر سابور بن أردشير[2] ، غير أن أبا منصور استعفى من الوزارة في السنة التالية خوفاً من الجند الذين ثاروا . للمطالبة بصرف أرزاقهم المتأخرة[3] .

أبو نصر سابور بن أردشير[4] : ولي وزارة الأمير بهاء الدولة ثلاث مرات ، في سنة ٣٨٠ هـ/ ٩٩٠ م وفي سنة ٣٨٢ هـ/ ٩٩٢ م بالاشتراك مع أبي منصور بن صالحان ، ثم في سنة ٣٨٦ هـ/ ٩٩٦ م[5] . ولما شخص الأمير بهاء الدولة الى فارس أنابه عنه في حُكم بغداد[6]. ويبدو أن أبا نصر ابن أردشير قد ولي وزارة الأمير شرف الدولة في خلال عامي ٣٧٥ هـ/ ٩٨٥ م و٣٧٦ هـ/ ٩٨٦ م بصفة مؤقتة ، كما يتضح ذلك مما ذكره أبو شجاع في أحداث هذين العامين ، حيث يقول : « واستدعي أبو منصور محمد بن الحسن بن صالحان ، وعول على أبي نصر بن أردشير في مراعاة الأمور الى أن يصل أبو منصور »[7] . ثم يقول في أحداث سنة ٣٧٧ هـ/ ٩٨٧ م : « وفيها ورد الأمير أبو منصور . . . وانتظمت الأمور على يديه »[8] .

وكان هذا الوزير عفيفاً حسن النية ، إلا أنه كان يكثر الولاية والعزل[9] .

---

(١) أبو شجاع : ذيل تجارب الأمم ، ص ١٨١ ـ ١٨٢ .

(٢) أبو شجاع : ذيل تجارب الأمم ، ص ٢٤٦ ، ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٧ ص ١٦٩ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ٩ ص ٩٤ .

(٣) أبو شجاع : ذيل تجارب الأمم ، ص ٢٥٠ ـ ٢٥١ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ٩ ص ١٠٠ .

(٤) ولد بشيراز سنة ٣٣٦ هـ/ ٩٤٧ م ، ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٢ ص ١٠٠ ، الكتبي : عيون التواريخ ، جـ ١٠ ص ١٧٥ .

(٥) أبو شجاع : ذيل تجارب الأمم ، ص ١٣٨ ، ٢٥٢ ، ٢٧٤ ، ابن الأثير : الكامل جـ ٩ ص ٧٧ ، ٩٤ ، ١٢٨ .

(٦) أبو شجاع ، ذيل تجارب الأمم ، ص ٣١٠ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ٩ ص ١٦٢ .

(٧) أبو شجاع : ذيل تجارب الأمم ، ص ١٢٣ .

(٨) نفس المصدر ، ص ١٣٧ .

(٩) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٨ ص ٢٢ ـ ٢٣ .

ويصف ابن خلكان أبا نصر سابور بن أردشير بقوله :

كان من أكابر الوزراء ، وأماثل الرؤساء ، جمعت فيه الكفاية والدراية وكان بابه محط الشعراء[1] .

توفى أبو نصر في سنة ٤١٦ هـ/ ١٠٢٥ م ، وكان عمره اذ ذاك يقارب الثمانين عاماً[2] .

الوزير أبو غالب فخر الملك[3]: ولي الوزارة للأمير بهاء الدولة ، ويعد من أعظم وزراء البويهيين[4] . وهو من أهل واسط ، وكان أبوه صيرفياً بها . ثم تنقلت الأحوال بفخر الملك حتى ولي وزارة الأمير بهاء الدولة[5] . وقد تمتع هذا الوزير بنفوذ واسع في الدولة أثناء وزارته[6]. وذلك لكفايته وحزمه ، وحسن ادارته[7] . كما كان على جانب كبير من الثراء عندما ولي الوزارة[8] . ويذكر ابن الجوزي أنه بعد توليه مهام هذا المنصب مباشرة أعطى كل واحد من صغار حاشية الأمير البويهي مائة دينار ودستا من الثياب ، وكانوا يزيدون على الخمسين ، وأعطى حراس دار الأمير من السودان كل واحد عشرين ديناراً ، وكانوا يزيدون على الخمسين[9] . وفي سنة ٤٠١ هـ/ ١٠١٠ م ولى الأمير بهاء الدولة وزيره فخر الملك الاشراف على العراق نيابة عنه[10]، وبذلك جمع فخر الملك بين وظيفتي الوزير والحاكم الاداري .

---

(١) ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٢ ص ٣٥٤ .

(٢) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٨ ص ٢٢ ، ابن خلكان ، وفيات الأعيان جـ ٢ ص ٣٥٦ .

(٣) هو أبو غالب محمد بن علي بن خلف ، ولقبه فخر الملك .

(٤) ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٥ ص ١٢٤ ، ابن خلدون : العبر ، جـ ٣ ص ٤٤٢ .

(٥) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٧ ص ٢٨٦ ، ابن خلكان : وفيات الأعيان جـ ٥ ص ١٢٤ ، الذهبي : العبر في خبر من غبر ، جـ ٣ ص ٢٩٧ ، ابن كثير : البداية والنهاية ، جـ ١٢ ص ٥ .

(٦) سيرة المؤيد في الدين داعي الدعاة ، ص ١٥ .

(٧) ابن الأثير : الكامل ، جـ ٩ ص ٢٦٠ .

(٨) ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٥ ص ١٢٤ .

(٩) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٧ ص ٢٨٦ .

(١٠) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٧ ص ٢٥٢ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ٩ ص ٢٢٤ ، أبو الفداء : المختصر ، جـ ٢ ص ١٤٤ .

أسهم الوزير فخر الملك في القضاء على بعض الصعاب التي واجهت آل بويه في وزارته ، فسار في سنة ٤٠٠ هـ/ ١٠٠٩ م الى مدينة سابور خواست [١] ، مقر حكم بدر بن حسنويه الكردي ، وأستولى عليها وأخذ ما عثر عليه في قلعتها من أموال بدر ابن حسنويه، وقيل كان بها أربعون ألف بدرة دراهم ، وأربعمائة بدرة ذهباً سوى الجواهر النفيسة والأسلحة والملبوسات [٢] . كما قضى فخر الملك على غارات أعراب خفاجة الذين طالما أوقعوا بالحجاج ونهبوهم ، وقتلوا وأسروا كثيراً منهم [٣] .

ظل هذا الوزير حاكماً على العراق بعد وفاة الأمير بهاء الدولة ، نيابة عن ابنه سلطان الدولة ، ثم قبض عليه سلطان الدولة في سنة ٤٠٦ هـ/ ١٠١٥ م واستولى على أمواله وممتلكاته ، ثم قتله في سنة ٤٠٧هـ/ ١٠١٦ م [٤] بعد أن حكم العراق قرابة خمس سنوات ونصف [٥] . ويروي بعض المؤرخين أن بعض المقربين الى فخر الملك قتل رجلاً ظلماً ، فأستغاثت به زوجة المقتول فلم ينصفها ، فلقيته مرة ، وقالت له : « يا فخر الملك القصص التي كنت أرفعها اليك ، ولا تلتفت اليها قد صرت أرفعها الى الله تعالى ، وأنا منتظرة خروج التوقيع من جهته » فلما قبض عليه قال : « لا شك أن توقيعها قد خرج » [٦] .

أبو محمد بن سهلان [٧] : ولي الوزارة للأمير سلطان الدولة في سنة ٤٠٧ هـ/

---

(١) سابور خواست : بلدة بين خوزستان وأصبهان (ياقوت : معجم البلدان ، جـ ٣ ص ١٦٧ .
(٢) ابن الأثير : الكامل ، جـ ٩ ص ٢١٤ ـ ٢١٦ .
(٣) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٧ ص ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ابن الأثير : الكامل جـ ٩ ص ٢٣٦ ، ٢٤٥ .
(٤) ابن الأثير : الكامل ، جـ ٩ ص ٢٦٠ ، ابن خلكان : وفيات الأعيان جـ ٥ ص ١٢٦ ابن كثير : البداية والنهاية ، جـ ١٢ ص ٥ ، أبو الفداء : المختصر ، جـ ٢ ص ١٤٤ .
(٥) ابن الأثير : الكامل ٢ جـ ٩ ص ٢٦٠ .
(٦) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٧ ص ٢٨٦ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ٩ ص ٢٦٠ ـ ٢٦١ ، ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٥ ص ١٢٦ .
(٧) الحسن بن الفضل بن سهلان ، ولقبه عميد أصحاب الجيوش . ولد سنة ٣٦١ هـ/ ٩٧١ م برامهرمز ، وهي مدينة مشهورة بخوزستان (المنتظم جـ ٧ ص ٢٨٣ ، الكامل ، جـ ٩ ص ٢٦١ ، معجم البلدان ، جـ ٣ ص ١٨) .

١٠١٦ م ، وبعد عامين عينه هذا الأمير نائباً عنه في حكم العراق[١] ، فوجه اهتمامه الى اخضاع قبيلة بني أسد التي كانت مثار ازعاج للأمراء البويهيين[٢] . وعندما وصل الى بغداد كانت أمورها مضطربة بسبب الفتنة التي ثارت وقتذاك بين السنة والشيعة ، وازدياد عبث العيارين واللصوص ، وتسلطهم على الناس فقام الوزير ابن سهلان باخماد تلك الفتنة ، وأقر الأمن في حاضرة الخلافة ، وأبعد منها عدداً من مثيري تلك الاضطرابات[٣] . وفي نفس العام (٤٠٩ هـ/ ١٠١٨ م) ، حدث صدام بين الديلم والأتراك ببغداد فأتهم الأمير سلطان الدولة وزيره ابن سهلان بأنه كان وراء ذلك ، وأمره بالقدوم اليه ، فخشى ابن سهلان من الأمير البويهي ، وخرج الى الموصل . ومنها سار الى البطيحة ، حيث ظل مقيماً بها حتى تيسر له ازالة ما بينه وبين سلطان الدولة من خلاف ، ثم لم يلبث هذا الأمير أن عزله من الوزارة[٤] .

عاد ابن سهلان لوزارة الأمير سلطان الدولة في سنة ٤١١ هـ/ ١٠٢٠ م ، ويذكر ابن الجوزي أن سلطان الدولة بالغ في اكرامه لدرجة أنه سمح له بضرب الطبل على باب داره في أوقات الصلاة[٥]، ثم سيره سلطان الدولة على رأس جيش لمحاربة أخيه مشرف الدولة الذي خرج عن طاعته ، واستولى على العراق ، فكان النصر حليف مشرف الدولة ، ووقع الوزير ابن سهلان أسيراً في يده فسمل مشرف الدولة عينيه ، وأودعه السجن[٦] ، فبقى مسجوناً حتى سنة ٤١٤ هـ/ ١٠٢٣ م ثم قتل[٧] . وقيل أنه توفى في السجن[٨].

---

(١) ابن الأثير : الكامل ، جـ ٩ ص ٢٦١ ، ٣٠٦ .
(٢) نفس المصدر ، ص ٣٠٦ .
(٣) نفس المصدر ، ص ٣٠٧
(٤) نفس المصدر : ص ٣٠٨ .
(٥) ابن الأثير : الكامل ، جـ ٩ ص ٣٠٨ .
(٦) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٧ ص ٣٠٠ - ٣٠١ .
(٧) ابن الأثير : الكامل ، جـ ٩ ص ٣١٨ ، ابن خلدون : العبر ، جـ ٣ ص ٤٤٤ .
(٨) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٨ ص ١٣ ، ابن كثير : البداية والنهاية ، جـ ١٢ ص ١٦ .
(٩) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، جـ ٤ ص ٢٥٩ .



الباب الثالث

الوزارة في العهد السّلجُوقي

تطوّر نظام الوزارة في سلاطين السّلاجقة

مراسيم تعيين الوزير - راتب الوزير وألقابه - نائب الوزير

أشهر وزراء العهد السّلجُوقي ومهامهم في الدّولة

الباب الثالث

الوزارة في العهد السلجوقي

تطوّر نظام الوزارة في سلاطين السلاجقة

تأثر منصب الوزارة الى حد كبير بالظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها الدولة الاسلامية ، ففي الوقت الذي قوي فيه نفوذ هذه الدولة علا شأن الوزارة ، ومارس الوزراء أعمالهم بحرية كبيرة ، ومن ثم ظهرت آثارهم في ادارة شئونها ، كما حظوا بقدر كبير من الهيبة والاحترام . ولما تطرق الضعف والانحلال الى جسم هذه الدولة ، تضاءلت سلطة الوزراء ، وصاروا عرضة للعزل والمصادرة .

مرت الوزارة في العهد البويهي بهذا الوضع ، فتجلت سلطة الوزراء في ادارة أمور الدولة في أوائل هذا العهد ، ثم فقدت الوزارة هيبتها واحترامها عندما انقسم الأمراء البويهيون على أنفسهم .

أما في العهد السلجوقي فقد ترتب على وجود وزير للسلطان ووزير للخليفة حدوث احتكاك بينهما ، وكان وزير السلطان أكثر نفوذاً وسلطة من وزير الخليفة العباسي لأنه كان يستمد نفوذه من قوة السلطان السلجوقي صاحب النفوذ الفعلي وقتذاك[1] . وكان لوزير الخليفة العباسي نفوذ قوي فيما يتعلق بسياسة الخلافة العباسية مما أدى الى عدم توثق الصلة بينهما .

بلغ من نفوذ الوزير السلجوقي أن جاهر بعدائه لوزير الخليفة ، وأخذ يتدخل في تعيينه وعزله ، بل كان أحياناً يقبض عليه ويرغمه على أداء بعض الأموال مقابل اطلاق سراحه . وبدأ أول تدخل من الوزير السلجوقي في عزل وزير الخليفة سنة

---

(١) أحمد الشريف : العالم الاسلامي في العصر العباسي ، ص ٥٨٠ .

٤٥٣ هـ/ ١٠٦١ م حيث استدعى الخليفة القائم بأمر الله أبا الفتح منصور بن أحمد ابن دارست لتولي وزارته، فلما علم عميد الملك الكندري وزير السلطان السلجوقي طغرلبك بذلك كتب الى الخليفة يخبره بعدم رغبة السلطان في تعيين ابن دارست وزيراً له ، بحجة أنه غير كفء للوزارة . غير أن الخليفة القائم بأمر الله لم يعر عميد الملك انتباها ، واستوزر ابن دارست عند وصوله الى بغداد[١] .

ويبدو أن الوزير السلجوقي عميد الملك أراد أن يستفيد من سوء التفاهم الذي كان قائماً إذ ذاك بين الخليفة القائم بأمر الله وبين السلطان طغرلبك حول خطبة السلطان لابنه الخليفة ، لكي يتدخل في وزارة الخلافة معتقداً أن الخليفة سيوافق على طلبه حتى لا تزداد حدة التوتر بينه وبين السلطان .

وفي سنة ٤٧١ هـ/١٠٧٨م عزل الخليفة المقتدي بأمر الله وزيره أبا نصر محمد بن محمد بن جهير ، الملقب فخر الدولة ، بناء على طلب الوزير السلجوقي نظام الملك الحسن بن علي الطوسي[٢] . ويذكر بعض المؤ رخين أن السبب في ذلك يرجع الى حدوث فتنة بين الحنابلة والشافعية في بغداد ، نتج عنها مقتل عدد من الشافعية في المدرسة النظامية ، فاتهم نظام الملك الوزير فخر الدولة بن جهير بتدبير تلك الفتنة ، وكتب للخليفة مطالباً بعزله[٣] ، كما كتب لشحنة بغداد يأمره بالقبض على بني جهير وأتباعهم . فلما علم بنوجهير بذلك ، سار عميد الدولة بن جهير الى الوزير نظام الملك ، وأصلح الحال معه ، فكتب نظام الملك للخليفة وشحنة بغداد يبدي موافقته على اعادة فخر الدولة الى الوزارة[٤] .

كذلك عزل الخليفة المقتدي بأمر الله وزيره أبا شجاع محمد بن الحسين الروذراوري سنة ٤٨٤هـ/ ١٠٩١ م لعدة أسباب منها : اختلاف الوزير أبي شجاع

---

(١) البنداري : تاريخ دولة آل سلجوق ، ص ٢١ ـ ٢٢

(٢) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ١٠٩ ـ ١١٠ ، ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٥ ص ١٢٨ ، ابن كثير : البداية والنهاية ، جـ ١٢ ص ١١٩ .

(٣) البنداري : آل سلجوق ، ص ٥١ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ١٠٩ ـ ١١٠ .

(٤) البنداري : آل سلجوق ، ص ٥١ ، ابن خلكان : وفيات الأعيان جـ ٥ ص ١٢٨ .

مع أبي سعد بن سمحا اليهودي ، وكيل السلطان ملكشاه ووزيره نظام الملك ، لأن أبا شجاع ألزم أهل الذمة بلبس الغيار[1] . ومن هذه الأسباب أيضاً أن نظام الملك سعى في عزل أبي شجاع لكي يولي أحد أبنائه وزارة الخليفة[2] .

ومن المحتمل أن السبب الحقيقي ، لعزل أبي شجاع كان عدم رغبة نظام الملك في بقاء هذا الوزير لما أظهره من كفاية عظيمة في الوزارة . هذا فضلاً عن التزام أبي شجاع عدم المحاباة في الدين ، ووقوفه بشدة في وجه أطماع رجال الديوان وقادة الجيش[3] ، وعلى رأسهم شحنة بغداد سعد الدولة كوهرائين الذي سار بنفسه الى أصفهان شاكياً من أبي شجاع[4] .

وفي سنة ٤٩٣ هـ/ ١٠٩٩ م بعث مؤ يد الملك بن نظام الملك وزير السلطان السلجوقي محمد بن ملكشاه ، الى الخليفة المستظهر بالله ، يطلب عزل وزيره عميد الدولة بن جهير ، فعزله الخليفة[5] ولم يذكر ابن الأثير وابن خلدون السبب الذي حمل الوزير السلجوقي على طلب عزل وزير الخليفة .

كان للتنافس على وزارة السلطان السلجوقي أثر سيء على وحدة الدولة السلجوقية وقد تجلى هذا التنافس بعد وفاة السلطان طغرلبك ، وذلك بين عميد الملك منصور بن محمد الكندري وبين نظام الملك الطوسي ، وزير ألب أرسلان ، فعمل كل منهما على التخلص من منافسه ، والفوز بمنصب وزير السلطان ألب أرسلان . ويذكر بعض المؤ رخين أنه عندما دخل السلطان ألب أرسلان مدينة الري أخذ عميد الملك الكندري يتقرب الى نظام الملك ، ويقدم له الهدايا ، ثم زاره ولما انصرف سار أكثر قواد الجيش في خدمته ، فأثار ذلك غيرة نظام الملك فأخذ يخوف السلطان ألب أرسلان من التفاف القواد حول عميد الملك ، فأمر السلطان بالقبض

---

(١) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ١٨٦ ، ابن خلدون : العبر ، جـ ٣ ص ٤٧٥ .

(٢) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، جـ ٥ ص ١٣٢ .

(٣) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٩ ص ٥٦ ، البنداري : آل سلجوق ص ٧٢ .

(٤) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ، ص ١٨٦ ، ابن خلدون : العبر ، جـ ٣ ص ٤٧٦ .

(٥) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ، ص ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ابن خلدون : العبر ، جـ ٣ ص ٤٨٤ .

عليه ، وسيره معتقلاً الى مدينة مرو الروذ ، فبقي في سجنها عاماً ثم قتل[1] .

ويروى في سبب التخلص من عميد الملك الكندري أنه كان شديد التعصب على الشافعية ، حتى أنه أمر بلعنهم مع الرافضة على منابر خراسان[2] . ولما كان نظام الملك شافعي المذهب ، لهذا لم يتردد حين أتيحت له الفرصة في العمل على اقصاء عميد الملك والتخلص منه .

تجدد التنافس على الوزارة في السنوات الأخيرة من حكم السلطان ملكشاه (٤٦٥ هـ ـ ٤٨٥ هـ/ ١٠٧٢ ـ ١٠٩٢ م) فأخذ تاج الملك أبو الغنائم ، وزير تركان خاتون ، زوجة السلطان ملكشاه يعمل على اقصاء نظام الملك من الوزارة ليحل محله . ويذكر الراوندي أن تركان خاتون كان لها تأثير كبير على زوجها السلطان ملكشاه ، وكانت تخطط لتجعل وزيرها تاج الملك وزيراً للسلطان رغبة في أن يصبح ولدها محمود ولياً للعهد ، بينما كان نظام الملك يرى أن من مصلحة الدولة أن يكون بركياروق ، الأبن الأكبر للسلطان ملكشاه ، هو ولي العهد ، مما جعل تركان خاتون تحقد على نظام الملك ، وبالتالي تعمل على الاساءة الى سمعته لدى زوجها ، حتى تغير قلب السلطان على نظام الملك[3] .

كما أخذ تاج الملك نفسه يعمل بدوره في السعاية بنظام الملك لدى السلطان[4] ، وساعده كبار موظفي الديوان الحاقدين على الأسرة النظامية[5] .

ولما قتل الوزير نظام الملك في سنة ٤٨٥ هـ/ ١٠٩٢ م بيد رجل ديلمي[6] ،

---

(١) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٨ ص ٣٩ ، الراوندي : راحة الصدور ، ص ١٧٨ ـ ١٨٦ ، البنداري : آل سلجوق ، ص ٢٨ .

(٢) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٣٣ ، ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٥ ص ١٣٨ .

(٣) الراوندي : راحة الصدور ، ص ٢٠٧ ـ ٢٠٩ .

(٤) البنداري : آل سلجوق ، ص ٥٨ ، السبكي : طبقات الشافعية الكبرى جـ ٥ ص ٣٢٩ .

(٥) البنداري : آل سلجوق ، ص ٥٨ ـ ٥٩ .

(٦) الراوندي : راحة الصدور ، ص ٢٠٩ ، ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٩ ص ٢٦٧ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٢٠٤ ، ٢١٦ .

استوزر السلطان ملكشاه تاج الملك أبا الغنائم[1] ، وقيل أن السلطان توفي قبل أن يلي تاج الملك الوزارة[2] .

اتهم أبناء نظام الملك وأنصاره الوزير تاج الملك أبا الغنائم بتدبير مقتل والدهم نظام الملك[3] ، وأخذوا يدبرون للانتقام منه ، فلما توفي السلطان ملكشاه في نفس العام (٤٨٥ هـ/ ١٠٩٢ م) بويع ابنه محمود بالسلطنة واتخذت تركان خاتون تاج الملك أبا الغنائم وزيراً له ، فثار النظامية عليه ، وأخرجوا بركياروق بن ملكشاه من السجن - وكانت تركان خاتون قد أمرت بالقبض عليه عند وفاة السلطان ملكشاه حتى لا ينافس ابنها على السلطنة[4] ، ونادوا ببركياروق سلطاناً ، وساروا به الى الري ، وجمعوا حوله العساكر استعداداً لقتال تركان خاتون وابنها ومن انضم اليهما من الجند[5] . ثم سار بركياروق بجيشه الى أصفهان ، وحاصرها ، وفي أثناء الحصار توفي السلطان محمود فاستقرت السلطة لبركياروق ، وقبض النظامية على تاج الملك أبي الغنائم وقتلوه شر قتله[6] .

كان تنافس أبناء نظام الملك على الوزارة في عهد السلطان بركياروق سبباً في انقسام السلاجقة ، وقيام المنازعات بين أبناء السلطان ملكشاه فعمد السلطان بركياروق الى مكافئة النظامية على مساندتهم له في توليته السلطنة ، فاتخذ عز الملك الحسن بن نظام الملك وزيراً ، ثم عزله بعد فترة قصيرة لأنه لم يكن مؤهلاً للوزارة ، واستوزر بدلاً منه أخاه مؤيد الملك عبيد الله بن نظام الملك[7] .

---

(١) ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٢ ص ١٣١ ، اليافعي : مرآة الجنان ، جـ ٣ ص ١٣٨ .

(٢) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٢١٠ ، السبكي : طبقات الشافعية ، جـ ٥ ص ٣٢٩ .

(٣) البنداري : آل سلجوق ، ص ٧٦ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٢١٥

(٤) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٢١٤ - ٢١٥ .

(٥) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٩ ص ٦٣ ، البنداري : آل سلجوق ، ص ٧٦ ، الحسيني : أخبار الدولة السلجوقية ، ص ٧٥ .

(٦) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٩ ص ٧٤ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٢١٦ ، ليافعي مرآة الجنان ، جـ ٣ ص ١٣٨ ، ابن كثير : البداية والنهاية ، جـ ١٢ ص ١٤٤ .

(٧) البنداري : آل سلجوق ، ص ٧٧ - ٧٨ .

وكان فخر الملك بن نظام الملك يتطلع أيضاً الى وزارة السلطان بركياروق ، فلما علم بتنكر والدة السلطان لأخيه[1] ، أراد أن يستفيد من ذلك ، فأرسل للسلطان ووالدته يطلب الوزارة ، وتعهد بدفع مبلغ كبير من المال لقاء ذلك ، فأجيب الى طلبه ، وعُزل أخوه مؤيد الملك من الوزارة وقبض عليه ، وخلفه فخر الملك في سنة ٤٨٨ هـ/ ١٠٩٥ م[2] .

على أن مؤيد الملك بن نظام الملك ما لبث بعد خروجه من الاعتقال أن عمل على الانتقام من السلطان بركياروق ووالدته زبيدة خاتون ، فسار في سنة ٤٩٢ هـ/ ١٠٩٨ م الى الأمير السلجوقي إنَر ، حاكم بلاد الجبال ، وأقنعه بالخروج على طاعة السلطان ، وخوفه من مجد الملك البلاساني ، كاتب زبيدة خاتون[3] . فسار إنَر على رأس جيش كبير الى الري ، وطالب السلطان بتسليم مجد الملك اليه ، فعزم السلطان بركياروق على الخروج لمحاربته ، لكن إنَر أغتيل في تلك الأثناء[4] ، ثم استقر رأي مؤيد الملك بن نظام الملك على المسير الى محمد بن ملكشاه حيث أشار عليه بطلب السلطنة وانتزاعها من أخيه بركياروق ، فاستجاب لاغرائه ، وقطع خطبة بركياروق من بلاد أرّان وأعمالها[5] ، وأقام الخطبة لنفسه ، واستوزر مؤيد الملك[6] .

---

(١) أراد السلطان بركياروق احضار والدته زبيدة خاتون من أصفهان الى همذان فأشار عليه مؤيد الملك بابقائها في أصفهان ، فنمى ذلك الى زبيدة خاتون فحقدت على مؤيد الملك ، وأخذت تعمل على اقصائه من الوزارة ، وساعدها كاتبها أبو الفضل مجد الملك البلاساني الذي كان يطمع في الوصول الى درجة كبيرة من النفوذ في الدولة ، وكان يخشى أن يقف مؤيد الملك حائلاً دون ذلك .

(ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٢٥٢) ولما علم مجد الملك بتعطش فخر الملك الى الوزارة ، أطمعه في منصب أخيه مؤيد الملك ، وساعده حتى أصبح وزيراً (البنداري : آل سلجوق ص ٧٩ ـ ٨٠) .

(٢) الراوندي : راحة الصدور ، ص ٢٢٠ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٢٥٢ ـ ٢٥٣ .

(٣) كان فخر الملك بن نظام الملك « خالياً من الكفاية والفضل والأدب » فاستأثر مجد الملك البلاساني بتدبير أمور الدولة دون فخر الملك وأصبح بمثابة الوزير للسلطان بركياروق .

(البنداري : آل سلجوق ، ص ٨٠) .

(٤) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٢٨١ ـ ٢٨٢ .

(٥) أرّان : ولاية واسعة تضم بلاداً كثيرة ، وهي مجاورة لأذربيجان من الشمال والغرب ، وقيل أن أرّان من أصقاع أرمينية (ياقوت : معجم البلدان ، جـ ١ ص ١٣٦) .

(٦) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٩ ص ١٠٩ ، البنداري : آل سلجوق ، ص ٨٠ ، الحسيني : أخبار الدولة السلجوقية ، ص ٧٦ ـ ٧٨ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٢٨٨ ، سبط بن الجوزي : مرآة الزمان ، جـ ١٢ صفحة ٢٣٣ أ .

أدرك السلطان بركياروق أنه لن يستطيع التصدي لقوات أخيه محمد فخرج من الري الى أصبهان ، ومنها الى خوزستان ، وانضم اليه في الطريق عز الملك منصور ابن نظام الملك على رأس جيش كبير[1] . ويبدو أن عز الملك كان يطمع في أن يسترد منصب الوزارة بعد مقتل مجد الملك البلاساني الذي كان يتمتع بنفوذ كبير لدى السلطان بركياروق .

لما دخل السلطان محمد مدينة الري قبض الوزير مؤ يد الملك على زبيدة خاتون ، والدة السلطان بركياروق ، وقتلها[2] ، انتقاماً منها لدورها في عزله من الوزارة في سنة ٤٨٨ هـ/ ١٠٩٥ م ، ثم وقع مؤ يد الملك نفسه أسيراً في احدى المعارك التي دارت بين الأخوين محمد وبركياروق، فقتله بركياروق في سنة ٤٩٤ هـ/ ١١٠٠ م[3] ، ويذكر الراوندي أن الطمع في الوزارة لم يفارق مؤ يد الملك حتى عندما كان في سجن السلطان بركياروق ، حيث أخذ يراسله من السجن ، عارضاً عليه أن يعفو عنه ويوليه الوزارة ، مقابل مبلغ مائة ألف دينار ، فوافق السلطان بركياروق واستطاع مؤ يد الملك تجهيز المال في خلال أسبوع ، لكن السلطان بركياروق عدل عن اتخاذه وزيراً بسبب ما بلغه من المشاكل التي سببها له ، فثار غضبه عليه وقتله[4] .

وهكذا أدى التنافس على الوزارة السلجوقية بين النظامية ومنافسيهم من جهة ، ثم بين النظامية أنفسهم من جهة ثانية الى قيام صراع عنيف بين أمراء السلاجقة على السلطنة ، فالمعارك التي نشبت بين ابني ملكشاه بركياروق ومحمود عقب وفاة ملكشاه مباشرة ، كانت نتيجة لتنافس نظام الملك وتاج الملك أبي الغنائم على وزارة

---

(١) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٢٨٨ .

(٢) البنداري : آل سلجوق ، ص ٨١ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٢٨٨ الحسيني : أخبار الدولة السلجوقية ، ص ٧٧ .

(٣) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٩ ص ١٢٩ ، البنداري : آل سلجوق ، ص ٨١ - ٨٢ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٣٠٣ - ٣٠٤ .

(٤) الراوندي : راحة الصدور ، ص ٢٧٧ - ٢٧٨ .

ملكشاه . كما أن المعارك التي دارت رحاها بين السلطانين بركياروق وأخيه محمد في الفترة من ٤٩٢ هـ/ ١٠٩٨ م الى ٤٩٨ هـ/ ١١٠٤ م كانت بسبب تنافس أبناء نظام الملك : مؤيد الملك وفخر الملك وعز الملك على منصب وزير السلطان .

مراسيم تعيين الوزير :

لم يحدث في العهد السلجوقي تغيير في النظام الذي كان يتبع في العهد البويهي عند تعيين الوزراء ، وقد تضمنت كتب التاريخ والتراجم معلومات وافية عن تعيين الوزراء في العهد السلجوقي مما يعطينا صورة واضحة عن مراسيم تقليدهم الوزارة .

كان الخليفة العباسي يختار وزيره بناء على معرفته للشخص المرشح للوزارة وثقته فيه نتيجة لما قدمه من خدمات للدولة تثبت كفايته لهذا المنصب . وعلى سبيل المثال استوزر الخليفة المقتفي لأمر الله عون الدين يحيى بن هبيرة بناء على ما بذله ابن هبيرة من جهد أثناء توليه ديوان الزمام ، ولما قدمه من آراء صائبة للخليفة بشأن علاقة الخلافة العباسية بالسلطنة السلجوقية[١] ، وفي بعض الأحيان كان الخليفة يستشير المقربين اليه فيمن يرونه أهلاً لتولي وزارته ، فيشيرون عليه بتولية شخص معين لخبرته الادارية وأمانته ، فيقبل الخليفة تزكيتهم ، ويسند وزارته الى ذلك الشخص ، وهذا ما حدث عندما أستوزر الخليفة القائم بأمر الله أبا الفتح منصور ابن أحمد بن دارست سنة ٤٥٣ هـ/ ١٠٦١ م[٢] . وقد يحدث أن يرشح السلطان السلجوقي شخصاً معيناً ليكون وزيراً للخليفة ، فيوافق الخليفة على ترشيح السلطان أو يرفضه كما حدث عندما رفض الخليفة القائم بأمر الله ترشيح السلطان ألب ارسلان لأبي العلاء محمد بن الحسين في سنة ٤٦٤ هـ/ ١٠٧١ م[٣] ، بينما قبل الخليفة المسترشد بالله في سنة ٥١٦ هـ/١١٢٢ م ترشيح السلطان محمود بن محمد بن

---

(١) الحسيني : أخبار الدولة السلجوقية ، ص ١٢٠ ، ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٦ ص ٢٣١ ـ ٢٣٢ .

(٢) البنداري : تاريخ دولة آل سلجوق ، ص ٢١

(٣) المصدر السابق ، ص ٤٢ .

ملكشاه لأحمد بن نظام الملك ، واستوزره الخليفة فعلاً[1] .

اذا استقر رأي الخليفة على اسناد منصب الوزارة الى شخص معين ، أمر باستدعائه الى دار الخلافة ، وفي اليوم المقرر لاجراء مراسيم التعيين يحضر الشخص المرشح الى دار الخلافة ومعه كبار رجال الدولة مثل قاضي القضاة ، وصاحب المخزن وكاتب الانشاء ، وحاجب دار الخلافة فيبلغ الخليفة الشخص المرشح مشافهة باختياره وزيراً له[2] ، ويخلع عليه خلع الوزارة ، وتشمل جبة وعمامة وسيفاً ومركباً وفرساً ، ويسلم اليه العهد بالوزارة . ثم يركب الوزير من دار الخلافة الى مقر الوزارة ، والناس بين يديه ، ومن بينهم كبار رجال الدولة ، وعندما يجلس في دست الوزارة يقرأ كاتب الانشاء عهد الخليفة له بالوزارة[3] . ويختتم الحفل بقراءة ما تيسر من القرآن ، وانشاد ما نظمه الشعراء لهذه المناسبة من مدائح[4] .

وكان على الوزير الجديد اذا وصل الى الديوان ، وجلس في دست الوزارة أن يبادر الى كتابة رسالة للخليفة تتضمن الدعاء والثناء له اشعاراً بتسلمه مهام منصبه[5] .

وكان الخليفة في بعض الأحيان يسند الوزارة الى شخص معين ، ولا يخلع عليه خلع الوزارة ، ولا يكتب له عهداً بها ، كما حدث عندما استوزر الخليفة المسترشد بالله في سنة ٥١٢ هـ/ ١١١٨ م عضد الدولة أبا شجاع بن نظام الدين بن الحسين بن أبي شجاع[6] . ومن المحتمل أن يكون الخليفة اتبع هذه الخطة في تعيين هذا الوزير

---

(١) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٦٠٢ .

(٢) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ١٠ ص ١٢٥ ، سبط بن الجوزي : مرآة الزمان ، جـ ١٢ ص ٢٥٩ ب .

(٣) ابن الدبيثي : المختصر المحتاج اليه ، ص ٣٩ ـ ٤٠ ، ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٦ ص ٢٣٣ ، ابن رجب : ذيل طبقات الحنابلة جـ ١ ص ٢٥٣ .

(٤) ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٦ ص ٢٣٣ ، ابن رجب : ذيل طبقات الحنابلة جـ ١ ص ٢٥٣ .

(٥) ابن الدبيثي : المختصر المحتاج اليه ، ص ٢٩ (من المستدرك في التراجم) .

(٦) الأزدي : أخبار الدول المنقطعة (مخطوط) ص ٢٥٩ .

لعدم اقتناعه بكفاءته[1] .

كان الخليفة العباسي اذا ما أراد أن يزيد من تكريم من يختاره للوزارة أو لنيابة الوزارة ، أصدر توقيعاً موجزاً ، يثني فيه على الشخص المرشح ويشيد فيه بصفاته الحميدة ليرفع من شأنه أمام الناس . ويذكر ابن طباطبا أن الخليفة الناصر لدين الله لما استوزر وزيره مؤ يد الدين محمد بن برز القمي ، خرج من حضرته مكتوب لطيف بخط الخليفة نفسه فقرىء على الحضور ، فكان فيه :

« بسم الله الرحمن الرحيم ، محمد بن برز القمي ، نائبنا في البلاد والعباد ، فمن أطاعه فقد أطاعنا ، ومن أطاعنا فقد أطاع الله ، ومن أطاع الله أدخله الجنة ، ومن عصاه فقد عصانا ، ومن عصانا فقد عصى الله ومن عصى الله أدخله النار »[2] .

وكانت اجراءات تعيين نائب الوزير لا تختلف كثيراً عما كان يتبع عند تعيين الوزير غير أن الخليفة كان ينيب عنه من يتولى تقليد نائب الوزير وتسليمه العهد ومنحه الخلع[3] .

راتب الوزير :

كان من الطبيعي أن يتقاضى الوزير في العهد السلجوقي راتباً منتظماً سواءً كان وزيراً للخليفة العباسي أو وزيراً للسلطان السلجوقي على اعتبار أنه يتقلد منصباً من مناصب الدولة . وهكذا كان الحال في العهد البويهي . غير أن المصادر التي بين أيدينا لا تقدم لنا من المعلومات ما يساعد على اعطاء صورة واضحة عن راتب الوزير ونفقاته . وكان بعض الذين تولوا هذا المنصب في العهد السلجوقي من الأثرياء ولم

---

(١) كان عضد الدولة صغير السن عندما استوزره الخليفة المسترشد بالله ، اذ كان عمره آنذاك تسع عشرة سنة ونصف ، وقد استوزره الخليفة مجاملة لوالده الحسين بن أبي شجاع ، وزير السلطان السلجوقي محمود بن محمد بن ملكشاه .

(الأزدي : أخبار الدول المنقطعة ، ص ١٥٩ ، سبط بن الجوزي : مرآة الزمان ، جـ ١٢ ص ٢٨٨ أ) .

(٢) ابن طباطبا : الفخري ، ص ١١٠ .

(٣) الأيوبي : مضمار الحقائق ، ص ٢٠٥ .

يكن الراتب الشهري دافعاً لهم للتطلع الى الوزارة ، فالوزير أبو الفتح منصور بن أحمد بن دارست ، وزير الخليفة القائم بأمر الله ، كان من كبار التجار في شيراز ، ولم يتقاض مرتباً أثناء وزارته للخليفة[1]. وكان الوزير ظهير الدين أبو شجاع الروذراوري يملك حين تولى الوزارة في سنة ٤٧٦ هـ/ ١٠٨٣ م مبلغ ستمائة ألف دينار[2] .

كذلك كان أولاد الوزير نظام الملك الطوسي الذين تعاقبوا في وزارة سلاطين السلاجقة أثرياء ، ولم يكن يهمهم أن يتقاضوا مرتبات من خزينة الدولة بقدر حرصهم على تقلد المنصب ، ويذكر الراوندي أن فخر الملك بن نظام الملك قدم للسلطان بركياروق عند توليه الوزارة هدية عظيمة من التحف والآلات والخيام والطبول والأسلحة والأدوات المرصعة بالجواهر ، والخيول العربية الفارهة ، والصقور المدربة على الصيد والدروع الجميلة[3] . كما أن والده نظام الملك كان ينفق في كل سنة على الفقهاء والقراء والمتصوفين ستمائة ألف دينار[4] ، وقيل سبعمائة ألف دينار[5] .

ونستدل مما ذكره ابن الأثير والقزويني عند تحدثهما عن الوزير السلجوقي نظام الملك الطوسي أنه كان يتقاضى مرتباً سنوياً قدره عشر دخل الدولة السلجوقية[6] . ويبدو أن هذا المرتب كان يصرف لمن جاء بعده من الوزراء أسوة به . هذا فضلاً عن

---

(١) البنداري : آل سلجوق ، ص ٢١ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ١٤

(٢) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٩ ص ٩٠ ، سبط بن الجوزي : مرآة الزمان ، جـ ١٢ ص ٢٢٣ ب ، ابن كثير : البداية والنهاية ، جـ ١٢ ص ١٥٠ .

(٣) الراوندي : راحة الصدور ، ص ٢٢٠ .

(٤) ابن الأزرق : بدائع السلك وطبائع الملك ، جـ ١ ص ٤١١ ، النهروالي : الاعلام بأعلام بيت الله الحرام ، ص ١٧٦ .

(٥) الحسيني : أخبار الدولة السلجوقية ، ص ٦٧ .

(٦) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ١٣١ ، القزويني : آثار البلاد وأخبار العباد ص ٤١٢ . وانظر أيضاً : العراق في العهد السلجوقي لحسين أمين ، ص ١٩٣ ، العالم الاسلامي في العصر العباسي ، ص ٥٨٠ - ٥٨١ ، تاريخ التمدن الاسلامي لجرجي زيدان ، جـ ٢ ص ١٤٠ .

الاقطاعات التي كان يقطعها سلاطين السلاجقة لوزرائهم . ويذكر ابن الأثير أن السلطان ملكشاه أقطع وزيره نظام الملك في سنة ٤٦٥ هـ/ ١٠٧٢ م اقطاعات جديدة كان من جملتها مدينة طوس[١] .

أما عن راتب وزير الخليفة العباسي فقد زاد زيادة ملحوظة في العهد السلجوقي ، فبينما كان راتب الوزير البويهي خمسين ألف دينار في العام أصبح راتب وزير الخليفة في عهد سلاطين السلاجقة مائة ألف دينار[٢] .

وكان راتب نائب الوزير ينقص كثيراً عن راتب الوزير ، ويذكر الأيوبي أن من يلي نيابة الوزارة كان يمنح اقطاعاً حاصله عشرة آلاف دينار في السنة[٣] .

ويبدو أن السبب في هذا التباين الكبير بين راتب الوزير ، وراتب نائب الوزير يرجع الى أن عمل نائب الوزير لم يكن مقصوراً على نيابة الوزارة بل كان في الغالب مسئولاً عن احدى الوظائف الكبرى في الدولة ويتقاضى راتباً عنها . وسنرى فيما بعد أن معظم نواب الوزراء كانوا من بين قضاة القضاة وكتاب الانشاء ونقباء النقباء وما الى ذلك .

كان للوزير ونائبه الى جانب الراتب المحدد لهما دخول أخرى تأتي على شكل هبات أو اقطاعات ، فمنح الخليفة المقتدي بأمر الله وزيره ظهير الدين أبا شجاع الروذراوري في سنة ٤٧٧ هـ/ ١٠٨٤ م اقطاعاً ببضعة عشر ألف دينار[٤] . وفي سنة ٥١٣ هـ/ ١١١٩ م أقطع السلطان سنجر وزير الخليفة جلال الدين بن صدقة اقطاعاً يدر عشرة آلاف دينار في السنة[٥] .

ولما نجح الخليفة المقتفي لأمر الله في استعادة سلطته في العراق أقطع وزيره عون

---

(١) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٨٠ .

(٢) ابن واصل : تاريخ الواصلين (مخطوط) جـ ١ ص ٣ ، ابن طباطبا : الفخري ، ص ٢٢٧ .

(٣) الأيوبي : مضمار الحقائق وسر الخلائق ، ص ٢٠٦ .

(٤) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٩ ص ١٠ .

(٥) نفس المصدر ، ص ٢٠٦ .

الدين يحيى بن هبيرة جميع ما كان لوزير السلطان السلجوقي وعماله في بلاد العراق من اقطاعات[1] . كما أقطع الخليفة المستضىء بنور الله في سنة ٥٦٦ هـ/ ١١٧٠ م وزيره عضد الدولة أبا الفرج بن رئيس الرؤساء « الحِلَّة » وأعمالها[2] .

لقب الوزير

استمر خلفاء بني العباس في العهد السلجوقي في تلقيب وزرائهم كسابق عهدهم في عهد بني بويه . وكذلك فعل سلاطين السلاجقة غير أنه كان هناك فروق واضحة بين العهدين البويهي والسلجوقي بالنسبة للألقاب وتتمثل فيما يأتي :

١ ـ **كان للألقاب في العهد السلجوقي احترامها ، فهي مصونة ، ولا تمنح إلا لمن** يستحقها فعلاً[3] من كبار رجال الدولة ، وفي مقدمتهم الوزراء ، وكان الخلفاء والسلاطين لا يسرفون في بذل الألقاب[4] .

٢ ـ **يرجع تعدد الألقاب في العهد السلجوقي** الى عاملين ، أولهما أن بعض الوزراء كان يحمل لقباً قبل أن يلي الوزارة ، فلما ولي هذا المنصب لقبه الخليفة لقباً ثانياً كالمتبع في تقليد الوزراء اذ ذاك . أما العامل الثاني في تعدد الألقاب ، فيرجع الى حرص الخلفاء والسلاطين على منح الوزراء الذين يبذلون جهداً كبيراً في خدمة الدولة ألقاباً تقديراً لكفايتهم . وقد ظهر تعدد ألقاب وزراء الخلافة العباسية بشكل واضح في عهد نزاع الخلافة مع السلطنة السلجوقية للتخلص من نفوذها .

٣ ـ تجلت في الألقاب ظاهرة الاضافة الى الدين بالنسبة لوزراء الخلفاء العباسيين ، كظهير الدين ، وجلال الدين ، وعون الدين ، أما بالنسبة لوزارة سلاطين السلاجقة فكان يضاف الى ألقابهم الملك ، مثل نظام الملك وعميد الملك وفخر الملك ومؤيد الملك وتاج الملك ويذكر السيوطي أن أول تلقيب أضيف الى

---

(١) البنداري ، آل سلجوق ، ص ٢١٥ .

(٢) جمال الدين بن واصل : تاريخ الواصلين (مخطوط) جـ ١ ص ٣١ .

(٣) أبو شامه : كتاب الروضتين ، جـ ١ ص ٢٤ .

(٤) الطوسي : سياست نامه ، ص ١٨٨ .

الدين كان في سنة ٤٧٦ هـ/ ١٠٨٣ م عندما استوزر الخليفة العباسي المقتدي بأمر الله أبا شجاع محمد بن الحسين الروذ راوري ولقبه (ظهير الدين)[١] .

أما التلقيب بالاضافة الى الملك فبدأ منذ عهد السلطان السلجوقي طغرلبك ، وكان عميد الملك منصور بن محمد الكندري أول من تلقب بذلك .

ويعتبر الوزير السلجوقي نظام الملك الطوسي أول وزير تلقب بأكثر من لقب في العهد السلجوقي ، ويرجع هذا ـ بلا شك ـ الى اخلاص نظام الملك في عمله ، ومكافأة له على جهوده التي بذلها في ادارة الدولة السلجوقية ، اذ كان اليد الموجهة لها في عهد السلطانين ألب أرسلان وابنه ملكشاه .

كان لقب هذا الوزير في عهد السلطان ألب ارسلان هو : « نظام الملك خواجة بزرك »[٢] ثم زاد الخليفة القائم بأمر الله في تكريم نظام الملك فلقبه بـ « قوام الدين والدولة ، رضى أمير المؤمنين »[٣] . ولما ولي ملكشاه السلطنة زاد في ألقاب نظام الملك لقب : « أتابك الجيوش »[٤] .

ويأتي الوزير السلجوقي أحمد بن نظام الملك في المرتبة الثانية بعد والده نظام الملك في التلقب بأكثر من لقب ، فكان يلقب قبل اسناد الوزارة اليه « ضياء الملك »[٥] فلما استوزره السلطان محمد بن ملكشاه في سنة ٥٠٠ هـ/ ١١٠٦ م منحه ثلاثة ألقاب هي : « قوام الدين ، نظام الملك ، صدر الاسلام »[٦] . ويبدو أن السلطان محمد منح أحمد بن نظام الملك هذه الألقاب الثلاثة وفاء لحق والده نظام الملك ، وتقديراً لاخلاصه في خدمة دولة السلاجقة ، كما يظهر من النص التالي : « استشار السلطان في من يجعله وزيراً ، فذكر له جماعة ، فقال السلطان ان آبائي

---

(١) السيوطي : تاريخ الخلفاء ، ص ١٧٠ .
(٢) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٨ ص ٤٣٥ ، ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق ، ص ١٢١ .
(٣) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٨ ص ٢٣٥ ، البنداري : آل سلجوق ، ص ٥٢ ـ ٥٣ .
(٤) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٨٠ ، ابن كثير : البداية والنهاية ، جـ ١٢ ص ١٠٦ .
(٥) البنداري : آل سلجوق، ص ٨٨ .
(٦) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٤٣٧ .

رأوا على نظام الملك البركة ، وله عليهم الحق الكثير ، وأولاده أغذياء نعمتنا ، ولا معدل عنهم »[1] .

وكان عبد الجليل بن محمد الدهستاني آخر وزير في العهد السلجوقي يتلقب بأكثر من لقب ، فلما استوزره الخليفة العباسي المستظهر بالله في سنة ٤٩٤ هـ/ ١١٠٠ م منحه لقب « نظام الدين »[2] ثم منحه السلطان بركياروق لقب « جلال الدولة » حين ولاه وزارته[3] . أما بقية الوزراء السلاجقة فكان كل منهم يحمل لقباً واحداً .

تجلت ظاهرة تعدد ألقاب وزراء الخلفاء العباسيين بشكل واضح أثناء فترة نزاع الخلافة العباسية مع السلطنة السلجوقية ، أما قبل ذلك فلم يتلقب بأكثر من لقب سوى الوزير محمد بن محمد بن محمد بن جهير ، وكان يتلقب بـ « عميد الدولة ، شرف الدين »[4] وقيل بل كان يتلقب بلقب واحد ، هو « عميد الدولة »[5] .

لما ولي الخليفة المسترشد بالله الخلافة أخذ يمنح الألقاب لوزرائه ، ويبدو أن الخليفة قصد من ذلك دفعهم لبذل جهد أكبر في تنفيذ سياسة الخلافة التي انطوت على التخلص من نفوذ سلاطين السلاجقة ، واستعادة هيبة الخلافة وسلطتها .

كان الحسين بن أبي شجاع محمد بن الحسين ، وزير الخليفة المسترشد بالله يقيم بأصفهان وينوب عنه في وزارة الخليفة ببغداد ابنه أبو شجاع محمد ، فلقب الخليفة وزيره الحسين « نظام الدين » ولقب ابنه أبا شجاع « عضد الدين » ، شمس الدولة »[6] ولما استوزر المسترشد بالله أبا علي الحسن بن علي بن صدقة ، منحه عدة ألقاب هي : « جلال الدين سيد الوزراء ، صدر الشرق والغرب ، صفي أمير

---

(١) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٤٣٧ .
(٢) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٩ ، ص ١٢٠ .
(٣) سبط بن الجوزي : مرآة الزمان ، جـ ١٢ ص ٢٣٧ ب .
(٤) سبط بن الجوزي : مرآة الزمان ، جـ ١٢ ص ٢٤٠ أ ، السيوطي : حسن المحاضرة ، جـ ٢ ص ١٩٨ .
(٥) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٩ ص ١١٨ ، ابن كثير : البداية والنهاية ، جـ ١٢ ص ٩٩ .
(٦) ابن العمراني : الانباء في تاريخ الخلفاء ، ص ٢١٠

المؤمنين »[١] وقيل : « جلال الدين ، صدر الوزراء ، صفي أمير المؤمنين »[٢] هذا فضلاً عن لقبه السابق « عميد الدولة »[٣] .

وفي سنة ٥٢٢ هـ/ ١١٢٨ م ولي أبو القاسم علي بن طراد بن محمد الزينبي وزارة الخليفة المسترشد بالله ، فلقب بأربعة ألقاب ، هي : « معز الاسلام ، عضد الأمام ، سيد الوزراء ، صدر الشرق والغرب »[٤] وكان أبو القاسم الزينبي يتلقب قبل أن يلي الوزارة بـ : « الرضا ذي الفخرين »[٥] .

وكان الوزير يحيى بن هبيرة ، وزير الخليفة والمقتفي لأمر الله ، أكثر وزراء الدولة العباسية ألقاباً ، فلُقب قبل أن يلي الوزارة بـ « جلال الدين »[٦] فلما تولى الوزارة سنة ٥٤٤ هـ/ ١١٤٩ م لقبه الخليفة المقتفي لأمر الله بـ « عون الدين »[٧] ثم منحه الخليفة في سنة ٥٤٩ هـ/ ١١٥٤ لقبين آخرين ، هما : « سلطان العراق » و « ملك الجيوش » وكان ذلك تقديراً للجهود التي بذلها هذا الوزير في قيادة جيش الخليفة ضد أمراء السلاجقة الذين هاجموا بغداد عقب وفاة السلطان مسعود[٨] هذا فضلاً عن عدد آخر من الألقاب ، منها : شرف الأنام ، معز الدولة ، مجير الملة ، سيد الوزراء ، ظهير أمير المؤمنين[١٠] .

وكان أبو جعفر محمد بن أبي الفتح بن البلدي آخر وزير عباسي في العهد السلجوقي يتلقب بأكثر من لقب ، فحين ولي الوزارة في سنة ٥٦٣ هـ/ ١١٦٧ م

---

(١) ابن طباطبا : الفخري ، ص ٢٢١ .
(٢) ابن العمراني : الانباء في تاريخ الخلفاء ، ص ٢١٠ .
(٣) نفس المصدر ص ١٢٠ .
(٤) نفس المصدر ، ص ٢١٠ .
(٥) نفس المصدر ، ص ٢١٦ .
(٦) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ١٠ ص ١٠٩ .
(٧) ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٦ ص ٢٣٣ .
(٨) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ١٠ ص ١٣٧ ، ابن الدمياطي : المستفاد من ذيل تاريخ بغداد جـ ٨ ص ٨٠ ، ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٦ ص ٢٣٣ .
(٩) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ١٠ ص ١٥٧ ، ابن الأثير : الكامل جـ ١١ ص ١٩٦ .
(١٠) ابن رجب : ذيل طبقات الحنابلة ، جـ ١ ص ٢٥٣ .

لقبه الخليفة المستنجد بالله بخمسة ألقاب ، هي : « شرف الدين ، جلال الاسلام معز الدولة ، سيد الوزراء ، صدر الشرق والغرب »[1] .

لم تكن الألقاب مقصورة على وزراء الخلافة بل تلقب بها أيضاً من تولى نيابة الوزارة ، فتلقب العلاء بن الحسن بن موصلايا بـ « أمين الدولة »[2] وتلقب محمد بن عبد الكريم بن الأنباري بـ « سيد الدولة »[3] كما تلقب علي بن الحسن بن علي بن صدقة بـ « شرف الدولة »[4] وتلقب يحيى بن عبد الله بن محمد بن المعمر بـ « زعيم الدين »[5] .

ظهور منصب نائب وزير :

ظهر هذا المنصب في بعض فترات العصر العباسي ، ففي سنة ٣٢٥ هـ/ ٩٣٦ م استوزر الخليفة الراضي بالله أبا الفتح الفضل بن جعفر بن الفرات ، عامل الخراج بمصر والشام ، فأناب أبو الفتح عنه في وزارة الخليفة ببغداد أبا بكر عبد الله بن علي النفري ، وبقي النفري نائبا للوزير حتى توفي ابو الفتح بن الفرات في سنة ٣٢٧ هـ / ٩٣٨ م[6] . ولما تولى والي البصرة أبو عبد الله أحمد بن محمد بن يعقوب البريدي وزارة الخليفة الراضي بالله في نفس العام أناب عنه أيضاً عبد الله بن علي النفري[7] . كما أناب هذا الوزير حين أسندت اليه الوزارة للمرة الثانية للخليفة المتقي لله أبا جعفر محمد بن يحيى بن شيرزاد[8] .

وفي أوائل العهد البويهي كان أبو محمد الحسن بن محمد المهلبي ينوب في الوزارة

---

(١) ابن كثير : البداية والنهاية ، جـ ١٢ ص ٢٥٤ .

(٢) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٣٦٢ ، أبو الفداء : المختصر ، جـ ٢ ص ٢١٧ .

(٣) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١١ ص ٢٩٧ ، أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، جـ ٧ ص ٣٦٤ .

(٤) ياقوت : معجم الأدباء ، جـ ١٣ ص ٤٨ ـ ٤٩ .

(٥) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١١ ص ٤٢٦ .

(٦) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ١ ص ٣٦٨ ، ٤٠٩ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ٨ ص ٣٥٥ .

(٧) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ١ ص ٤٠٩ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ٨ ص ٣٥٥ .

(٨) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ٢٣ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ٨ ص ٣٧٩ .

للأمير معز الدولة أثناء غياب وزيره أبي جعفر الصيمري عن بغداد[1] . ولما خرج الوزير أبو محمد الحسن المهلبي في سنة ٣٥٢ هـ/ ٩٦٣ م لمحاربة صاحب عُمان يوسف بن وجيه ، استخلف في الوزارة ببغداد أبا الفضل العباس بن الحسين الشيرازي ، وأبا الفرج محمد بن العباس بن فسانجس[2] ، وبقي الشيرازي وابن فسانجس يقومان بأعمال الوزارة بعد وفاة أبي محمد المهلبي دون أن يتسمى أحدهما بـ « وزير »[3] .

ظهر منصب « نائب الوزير » بشكل واضح في العهد السلجوقي ، وألف الناس وجوده بحيث أصبح مظهراً من مظاهر تطور الوزارة في ذلك العهد . وفي الحقيقة لم يكن لنيابة الوزارة هذه منصب ثابت ضمن وظائف الدولة الكبرى كمنصب الوزير ، وكاتب الانشاء ، وصاحب المخزن ، وقاضي القضاة ونقيب النقباء وما الى ذلك ، وانما كان منصباً مؤقتاً ، وكان الخليفة العباسي أو السلطان السلجوقي يعمدان الى تعيين « نائب للوزير » في فترات محددة ، وخاصة في الفترات التي تلي عزل أحد الوزراء حتى لا تتعطل أعمال الديوان الادارية والمالية ، فاذا تم اختيار وزير جديد سرعان ما يعزل « نائب الوزير »[4] . وفي بعض الأحيان كان الخليفة أو السلطان لا يثق في وزيره ، فيلجأ الى تعيين نائب له ممن يثق فيه فيحد بذلك من نفوذ الوزير . وهذا ما فعله السلطان محمد بن ملكشاه اذ كان لا يثق في وزيره خطير الملك الميبذي ، فاستدعى أنو شروان بن خالد القاشاني ، وولاه نيابة الوزارة لخطير الملك ، واعتقد الوزير أن نائب الوزارة ينقل للسلطان أخباره ، ومن ثم عمل على التخلص منه[5] . وفي أحيان أخرى كان الوزير نفسه يعين نائباً عنه في الوزارة ، اما لغيابه عن حاضرة الخلافة أو لانشغاله في قيادة الجيوش لمحاربة أعداء الدولة . وقد يلجأ الوزير الى اقامة نائب له اذا أيقن أنه لا يستطيع بمفرده القيام بأعمال الوزارة ،

---

(١) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ١١٦ ، ابن الأثير ، الكامل ، جـ ٨ ص ٤٨٥ .

(٢) ياقوت : معجم الأدباء ، جـ ٩ ص ١٤٧ .

(٣) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ١٩٨ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ٨ ص ٥٤٧ .

(٤) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٩ ص ٢١٨ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ١٣٠ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ .

(٥) البنداري : آل سلجوق ، ص ٩٩ .

ففي سنة ٣٨١ هـ/ ١٠٨٨ م سار الوزير ظهير الدين محمد بن الحسين الروذ راوري لأداء مناسك الحج ، وأناب عنه في وزارة الخليفة المقتدي بأمر الله ابنه ربيب الدولة الحسين بن محمد ، ونقيب النقباء طراد بن محمدالزينبي[١] . كذلك أدى انشغال الوزراء في عهد الخليفتين المسترشد بالله والمقتفي لأمر الله في قيادة الجيوش الى اقامة من ينوب عنهم في أعمال الوزارة ، فأناب أبو علي الحسن بن علي بن صدقة ، وزير الخليفة المسترشد بالله ابنه عليا في الوزارة[٢] . كما أناب عون الدين يحيى بن هبيرة ، وزير الخليفة المقتفي لأمر الله ، عنه ابنه شرف الدين محمد بن يحيى بن هبيرة[٣] .

وكان من الجائز أن يعين الوزير نائبين له في الوزارة ، فأناب الوزير ظهير الدين الروذ راوري عند مسيره للحج ابنه ربيب الدولة وطراد بن محمدالزينبي[٤] . كما أن أبا الحسن علي بن محمد الدامغاني ، قاضي القضاة ، كان يتولى نيابة الوزارة للخليفة المستظهر بالله ، ويشاركه في هذا العمل أبو الحسين بن رضوان[٥] .

كان يراعى فيمن يتولى نيابة الوزارة أن يكون من بين كبار موظفي الديوان ككاتب الانشاء أو قاضي القضاة أو نقيب النقباء ومن يجري مجراهم ، وذلك اضافة الى عمله الأساسي ، وكانت نيابة الوزارة تعتبر عملاً مؤقتاً دعت الحاجة اليه ، ولهذا لم يكن لعزل نائب الوزير من نيابة الوزارة تأثير على وظيفته الأساسية في الدولة .

ومن أشهر من تولى نيابة الوزارة من كبار موظفي الدولة أبو سعد العلاء بن الحسن بن موصلايا ، وكان كاتباً للانشاء[٦] ، وأبو الحسن علي بن محمد الدامغاني ،

---

(١) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ١٦٨ .
(٢) ياقوت : معجم الأدباء ، جـ ٣ ص ٤٨ ـ ٤٩ .
(٣) الكتبي : فوات الوفيات ، جـ ١ ص ٤٢٠ ، ابن طباطبا : الفخري ، ص ٢٣٠ .
(٤) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ١٦٨ .
(٥) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٩ ص ١٤٩ ، سبط بن الجوزي : مرآة الزمان جـ ١٢ ص ٢٥٥ أ ، ابن كثير : البداية والنهاية ، جـ ١٢ ص ١٦٧ .
(٦) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٩ ص ١٤١ ، ابن ميسر : أخبار مصر ، جـ ٢ ص ٩٩ .

وكان قاضياً للقضاة[١] ، وطراد بن محمد الزينبي ، نقيب النقباء[٢] وصدقة بن محمد بن أحمد بن صدقة ، وكان يلي حجابة الخليفة[٣] ، وعز الدين أحمد بن حامد الأصفهاني ، رئيس ديوان الاستيفاء في الدولة السلجوقية[٤] .

---

(١) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٩ ص ٢١٨ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٤٣٨ .
(٢) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ١٦٨ .
(٣) ابن الساعي : الجامع المختصر ، جـ ٩ ص ٦٠ ، الأيوبي : مضمار الحقائق وسر الخلائق ، ص ١٠٥ .
(٤) البنداري : آل سلجوق ، ص ١١٨ .

أشهر وزراء العهد السلجوقي ومهامهم في الدولة

تولى مهام الوزارة في العهد السلجوقي عدد كبير من الوزراء ، كان لبعضهم أثر فعال في سياسة الدولة ، سواء بالنسبة للسلطنة السلجوقية أو بالنسبة للخلافة العباسية . وكان حال وزارة الخلافة العباسية ـ بوجه عام ـ أفضل كثيراً من حال الوزارة السلجوقية ، فقد انتعشت وزارة الخلافة واستعادت كثيراً من هيبتها واحترامها ، بحيث أصبح الوزير العباسي في وضع يسمح له بممارسة أعباء الوزارة على الرغم من الضغوط التي كان يتعرض لها من حين لآخر من وزراء سلاطين السلاجقة . ويرجع نهوض وزارة الخلفاء العباسيين وانتعاشها الى أن معظم من تولى مهامها كانت تتوافر فيه المقومات الأساسية للوزير كقوة الشخصية ، والخبرة الادارية ، والنزاهة والاخلاص في العمل ، وتجلت قوة وزارة الخلافة وعلا شأن الوزراء في فترة النزاع بين الخلافة والسلطنة السلجوقية ، حيث لعب وزراء الخلافة دوراً هاماً في مناهضة النفوذ السلجوقي في العراق ، وقيادة جيش الخلافة . وبلغ من قوة الوزير العباسي أنه عندما عزم السلطان سنجر على المسير الى بغداد ، كتب اليه الوزير جلال الدين بن صدقة ، قائلاً : « والله لئن تحركت لأقطعن جميع ما وراءك عنك ، وأقطعك عنه ، ولئن سرت فرسخاً لأسيرن اليك فرسخين »[1] .

أما بالنسبة للوزارة السلجوقية فقد آل هذا المنصب بعد وفاة الوزير نظام الملك الطوسي الى وزراء كان معظمهم غير مؤهلين للوزارة وذلك بحكم الظروف العصيبة التي مرت بها الدولة السلجوقية نتيجة لقيام الحروب بين أمراء السلاجقة ، فكان وزراء سلاطين السلاجقة عرضة للمصادرة والسجن والتعذيب والقتل ، حتى

---

(١) ابن طباطبا : الفخري ، ص ٢٢ .

أن عماد الدين الأصفهاني نوّه بسلامة الوزير السلجوقي تاج الدين بن دارست الفارسي لنجاته من المكاره بعد عزله من الوزارة ، فقال :

« وحفظ السلطان حرمة الوزير تاج الدين ، فانصرف بجاهه وماله وحرمته وحشمته ونعمته ، ولم ير وزير للسلجوقية صرف ولم ينكب في نفسه أو في ماله سواه »[١] .

وصار السلطان السلجوقي يختار لوزارته من يعتقد أنه سيستفيد من ماله أو عصبيته لتحقيق أغراضه الشخصية ، لا بدافع من تحقيق المصلحة العليا للدولة . وعلى سبيل المثال ، استوزر السلطان بركياروق في سنة ٤٨٦ هـ/ ١٠٩٣ م عز الملك الحسن بن نظام الملك ارضاء للنظامية الذين كان لهم الفضل في توليته السلطنة[٢] ، مع أن عز الملك لم يكن كفئاً للوزارة[٣] . كما استوزر السلطان بركياروق في سنة ٤٨٨ هـ/ ١٠٩٥ م فخر الملك بن نظام الملك لأنه قدم له مبلغاً كبيراً من المال[٤] . وكان فخر الملك : « خالياً من الكفاية والفضل والأدب »[٥] ونهج السلطان محمد بن ملكشاه على نهج أخيه بركياروق ، فاستوزر في سنة ٤٩٢ هـ/ ١٠٩٨ م مؤيد الملك ابن نظام الملك ليساعده في جمع العساكر الموالية للنظامية لانتزاع منصب السلطان من أخيه بركياروق[٦] .

ومما زاد في ضعف الوزارة السلجوقية وانحلالها وقوف كبار رجال الدولة في وجه الوزير المخلص الذي يقوم بمهام الوزارة بدقة وأمانة . ولقي الوزير سعد الملك سعد ابن محمد الآبي حتفه بتدبير من بعض كبار رجال الدولة السلجوقية الذين اتهموه

---

(١) البنداري : آل سلجوق، ص ١٩٨ .
(٢) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٢١٩ .
(٣) البنداري : آل سلجوق ، ص ٧٧ .
(٤) الراوندي : راحة الصدور ، ص ٢٢٠ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٢٥٢ ـ ٢٥٣ .
(٥) البنداري : آل سلجوق ، ص ٧٩ ـ ٨٠ .
(٦) البنداري : آل سلجوق ، ص ٨٠ .

بالالحاد والكفر[١] ، مع أنه كان رجلاً خيراً ، نزيهاً متمكناً من أعمال الوزارة[٢] . وواجه الوزير السلجوقي كمال الدين محمد بن علي الخازن الرازي نفس المصير المؤلم[٣] .

ومن وزراء السلاجقة : ـ

عميد الملك الكندري[٤] : أول وزير في الدولة السلجوقية[٥] . وقيل في سبب توليه الوزارة أن السلطان طغرلبك لما قدم نيسابور أخذ يبحث عن رجل يتولى الكتابة له ، على أن يكون متقناً للغتين العربية والفارسية ، فلما علم أن عميد الملك على دراية بهما استدعاه وولاه وزارته[٦] .

كان الوزير عميد الملك الكندري يتميز بفصاحته وسرعة بديهته ، واجادته نظم الشعر[٧] . كما علت منزلته في الدولة السلجوقية ، وصارت له هيبة في نفوس كبار موظفيها وعمالها[٨] .

ومن أهم الأعمال آلتي قام بها هذا الوزير ، أنه لما بلغه خبر وفاة السلطان طغرلبك بالري سنة ٤٥٥ هـ/ ١٠٦٣ م عاد مسرعاً الى الري خشية حدوث فتنة بين أفراد الجيش ، ثم أخرج جميع ما كان يملكه السلطان من أموال وغيرها ، ووزعه على

---

(١) البنداري : آل سلجوق ، ص ٨٤ ـ ٨٥ .

(٢) البنداري : آل سلجوق ، ص ٨٥ ، الحسيني : أخبار الدولة السلجوقية ص ٨٣ .

(٣) الراوندي : راحة الصدور ، ص ٣٣٣ ـ ٣٣٤ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ١١ ص ٦٤ .

(٤) أبو نصر محمد بن منصور بن محمد ، كان والده من دهاقين كندر ، وهي قرية من نواحي نيسابور ، وتلقى تعليمه بمدينة نيسابور ، وقيل أنه بدأ عمله في الدولة السلجوقية في ديوان الرسائل ، ثم تولى الحجابة . انظر : الحسيني : أخبار الدولة السلجوقية ، ص ٢٣ ، ياقوت : معجم البلدان ، جـ ٤ ص ٤٨٢ .

(٥) البنداري : آل سلجوق ، ص ٩ ، ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٥ ص ١٣٨ ، القزويني : آثار البلاد وأخبار العباد ، ص ٤٤٧ .

(٦) البنداري : آل سلجوق ، ص ٢٩ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٣١ .

(٧) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٣٢ ، ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٥ ص ١٣٨ ، ابن كثير : البداية والنهاية ، جـ ١٢ ص ٩٣ .

(٨) ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٥ ص ١٣٨ .

الجيش ضماناً لتأييده[1] . ونفذ وصية السلطان طغرلبك بتولية ابن أخيه سليمان بن داود السلطنة ، فأستقرت الأحوال . ولما رأى عميد الملك أن الناس يميلون الى ألب أرسلان بن داود ، حاكم خراسان ، خطب له بالري ، وبعده لأخيه سليمان ، خشية أن يحدث انقسام في الدولة[2] .

ومما يؤ خذ على عميد الملك أنه كان شديد التعصب على الشافعية ، حتى أنه أمر بلعنهم مع الرافضة ، على منابر خراسان[3] ، وروى أنه أمر بلعن جميع المذاهب يوم الجمعة على المنابر ، فشق ذلك على المسلمين[4] .

وانتهت حياة هذا الوزير بالقبض عليه في السنة التالية لتولية ألب أرسلان السلطنة (٤٥٦ هـ/ ١٠٦٣ م) وانفاذه الى مرو الروذ ، حيث زج به في السجن ثم قتل بعد ذلك[5] .

نظام الملك الطوسي[6] : بدأ حياته العملية بالخدمة في الدواوين بخراسان ثم بغزنه[7] ، ثم انتقل الى بلخ وتولى كتابة واليها أبي علي بن شاذان ، فظهرت كفايته

---

(١) البنداري : آل سلجوق ، ص ٢٥ .

(٢) البنداري : آل سلجوق ، ص ٢٥ ، ابن الأثير: الكامل ، جـ ١٠ ص ٢٩ .

(٣) ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٥ ص ١٣٨ ، ابن الأثير : الكامل جـ ١٠ ص ٣٣ .

(٤) القزويني : آثار البلاد وأخبار العباد ، ص ٤٤٧ .

(٥) الراوندي : راحة الصدور ، ص ١٨٦ ـ ١٨٧ ، ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٨ ص ٢٣٩ ، أبو الفداء : المختصر ، جـ ٢ ص ١٨٤ .

ويذكر الراوندي أن الجلاد عندما جاء ليقتل عميد الملك طلب أن ينقل منه رسالة لنظام الملك ، قال فيها : « لقد ابتدعت بدعة سيئة ، ووضعت قاعدة خبيثة بقتل الوزراء وأني لأرجو أن تتبع فيك وفي أعقابك هذه السنة التي اتبعتها معي » .

(الراوندي : راحة الصدور ، ص ١٨٧) .

(٦) الحسن بن علي بن اسحاق ، ولد سنة ٤٠٨ هـ/ ١٠١٧ م وكان من أولاد الدهاقين بطوس ، وقد اشتغل في بداية حياته بدراسة الفقه والحديث ، وحفظ القرآن في صغره ، ودرس الفقه على المذهب الشافعي . وقيل أن هذا الوزير قضى الأربعين سنة الأولى من حياته في طلب العلم ، فطاف جميع البلاد الواقعة بين مصر وتركستان وما وراء نهر جيجون .

ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٢٠٧ ، السبكي : طبقات الشافعية ، جـ ٤ ص ٣١٢ ، ابن كثير : البداية والنهاية ، جـ ١٢ ص ١٤٠ ، ابن الأزرق : بدائع السلك في طبائع الملك ، جـ ١ ص ٤١٤ .

(٧) السبكي : طبقات الشافعية ، جـ ٤ ص ٣١٢ .

وأمانته[١] . وتذكر بعض المصادر أن والي بلخ ، كان يصادر أموال نظام الملك كل سنة ، فهرب نظام الملك ، ودخل في خدمة الملك داود بن ميكائيل ، والد السلطان ألب أرسلان[٢] . ويقال أن الملك داود سلم نظام الملك الى ولده ألب أرسلان ، وقال له : « هذا حسن الطوسي ، فتسلمه واتخذه والداً ولا تخالفه »[٣] .

ولي نظام الملك الوزارة للسلطان ألب أرسلان ، ثم لأبنه ملكشاه من بعده وبلغت الدولة السلجوقية في وزارته أقصى اتساعها ومجدها وعظمتها ، وكان نظام الملك يشرف بنفسه على سياسة الدولة[٤] . ويذكر البنداري أن جميع ما وصلت اليه الدولة السلجوقية من رخاء وتوسع وانتصارات كان بفضل نظام الملك وحسن تدبيره[٥] .

علت منزلة نظام الملك وزادت هيبته في عهد السلطان ملكشاه الذي فوضه تفويضاً تاماً في ادارة دولته ، فأصبح لا يجري أي أمر في الدولة إلا عن طريقه[٦] . وكان يتمتع ببعد نظر وبصيرة ثاقبة ، ويزن الأمور بمقياس العقل والتروي مما جعله موضع ثقة السلطان ملكشاه ومحل تقديره . ويروى أنه لما آلت السلطنة الى ملكشاه ، ثار عليه عمه قاورد بك حاكم كرمان ، فحاربه ملكشاه وأسره ، فلما أحضر قاورد بك بين يدي ملكشاه أخبره بأن أمراءه هم الذين كاتبوه ، وحرضوه على الثورة ، وقدم لملكشاه الرسائل التي وصلت اليه منهم ، فأخذها ملكشاه ، وناولها لنظام الملك ، فأخذها نظام الملك وأحرقها فوراً ، فاطمأن الأمراء الذين حرضوا قاورد بك على الثورة ، ودانوا بالطاعة[٧] .

---

(١) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٩ ص ٦٤ ، ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٢ ص ١٢٨ .

(٢) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٩ ص ٦٤ ، ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٢ ص ١٢٨ .

(٣) ابن الأثير : التاريخ الباهر ، ص ٩ ، الكامل ، جـ ١٠ ص ٢٠٧ ـ ٢٠٨ .

(٤) عبد النعيم حسنين : دولة السلاجقة ، ص ٦٩ ـ ٧٠ ،
Malcolm, The History of Persia, Vol. 1, P. 215;
Hitti, History of the Arabs, P. 474.

(٥) البنداري : آل سلجوق ، ص ٥٢ ـ ٥٣ .

(٦) ابن الأثير : التاريخ الباهر ، ص ١٠ ، أبو شامه : الروضتين ، جـ ١ ص ٢٦ ، ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٥ ص ٢٨٤ ، أبو المحاسن النجوم الزاهرة ، جـ ٥ ص ١٣٥ .

(٧) ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٥ ص ٢٨٤ ، أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، جـ ٥ ص ١٣٥ .

ويعطينا ابن الأثير مثالاً آخر على بعد نظر نظام الملك وحسن تدبيره ، فيذكر أن السلطان ملكشاه استعرض جيشه في سنة ٤٧٣ هـ/ ١٠٨٠ م وأسقط منه سبعة آلاف جندي ، لم يعجبه حالهم ، فاعترض نظام الملك على ذلك الأجراء ، وقال للسلطان : « ان هؤلاء ليس فيهم كاتب ولا تاجر ولا خياط ، ولا من له صنعة غير الجندية ، فاذا أسقطوا لا نأمن من أن يقيموا منهم رجلاً ، ويقولوا هذا السلطان ، فيكون لنا منهم شغل ، ويخرج عن أيدينا أضعاف ما لهم من الجاري الى أن نظفر بهم » فلم يقبل السلطان ملكشاه قوله ، فسار أولئك الجند الى تكش أخي السلطان ببوشنج[1] ، فقوى بهم ، واستولى على عدة مدن منها مرو الروذ ومرو الشاهجان وترمذ ، ثم توجه تكش الى نيسابور طامعاً في ملك خراسان ، فسار اليه ملكشاه ، وحاربه ، وأعاده الى الطاعة[2] .

كان مجلس نظام الملك عامراً بالعلماء والفقهاء والقراء ، وله صدقات ووقوف كثيرة للصرف عليهم ، وبلغ من عنايته بهم أنه كان يقضي جزءاً كبيراً من وقته معهم ، حتى كانوا يشغلونه في بعض الأحيان عن أمور الدولة[3] .

توفي الوزير نظام الملك في سنة ٤٨٥ هـ/ ١٠٩٢ م مقتولاً بيد رجل ديلمي تزيا بزي الصوفية[4] . وقد اختلف المؤرخون في أسباب مقتله ، فقال بعضهم ان ملكشاه سئم طول حياة نظام الملك ، وطمع في ممتلكاته الواسعة[5] . وقال البعض الآخر أن عثمان بن نظام الملك ، حاكم مرو ، اعتدى على شُحنة مرو ، وكان من المقربين الى السلطان ملكشاه ، فلما تخلص الشُحنة من السجن ، سار الى السلطان

---

(١) بوشنج : بلدة خصيبة على بعد عشرة فراسخ من مدينة هراة بخراسان (ياقوت : معجم البلدان ، جـ ١ ص ٥٠٨) .

(٢) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ١١٨ - ١١٩ .

(٣) ابن الجوزي : المنتظم جـ ٩ ص ٦٥ ، ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٢ ص ١٢٨ - ١٢٩ . ابن كثير : البداية والنهاية ، جـ ١٢ ص ١٤٠ ، الذهبي : العبر في خبر من غبر ، جـ ٣ ص ٣٠٧ .

(٤) الراوندي : راحة الصدور ، ص ٢٠٩ ، ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٩ ص ٦٧ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٢٠٤ ، ٢١٦ ، ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٢ ص ١٣١ .

(٥) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٩ ص ٦٦ - ٦٧ ، ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٢ ص ١٣٠ .

ملكشاه مستغيثاً ، فأدى ذلك الى حدوث سوء تفاهم بين السلطان ملكشاه ونظام الملك ، فأرسل السلطان الى نظام الملك معاتباً ، وقال في جملة عتابه : « ان كنت شريكي في الملك فعرفني ، وان كنت وزيري فاسلك ما يسلكه الوزراء ، وإلا أطبقت دواتك وعزلتك » .

فقال نظام الملك لرسول السلطان : « قل للسلطان عني ان كنت ما تعلم أنني شريكك فاعلم ، واذكر ما فعلت معك حين خرج عليك أعمامك واخوتك ، ونازعوك في الملك ، وكادوا يقهرونك فتوليت ردهم بنفسي ، وقمت المقام الذي تعلمه ، حتى صفى لك الملك والسلطنة . . » فلما علم السلطان بما قاله نظام الملك ، غضب ودس له من قتله[1] .

ويذكر السبكي أن الحسن بن الصباح ، زعيم الباطنية ، هو الذي دس لنظام الملك أحد أتباعه ، فقتله ، لوقوف نظام الملك في وجه الباطنية في خراسان[2] . ويبدو أن هذا السبب أقرب الى الصحة .

فخر الدولة بن جهير[3] : كان يلي وزارة الأمير نصر الدولة أحمد بن مروان ، حاكم ديار بكر ، ثم تولى وزارة ابنه نظام الدين نصر بن أحمد[4] ويذكر بعض المؤرخين أن فخر الدولة كان يتمتع بنفوذ كبير في دولة بني مروان[5] ، مما دفعه ـ فيما

---

(١) ابن الأثير : التاريخ الباهر ، ص ١٠ ـ ١١ ، ابن العبري : تاريخ مختصر الدول ، ص ٣٣٥ ـ ٣٣٦ وورد نفس المعنى تقريباً في المنتظم لأبن الجوزي ، جـ ٩ ص ٦٧ .

(٢) السبكي : طبقات الشافعية ، جـ ٤ ص ٣٢٣ ـ ٣٢٤ .

(٣) أبو نصر محمد بن محمد بن جهير ، ولد بالموصل سنة ٣٩٨ هـ/ ١٠٠٧ م . وكانت أول وظيفة يعمل بها هي الاشراف على أملاك احدى نساء الأمير قراوش بن المقلد العقيلي ، ثم انتقل الى خدمة الأمير بركة بن المقلد ، فبقي بها فترة من الزمن ، ثم سار الى حلب ، وتولى وزارة أميرها معز الدولة ثمال بن صالح بن مرداس .

(ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ١٨٢ ـ ١٨٣ ، ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٥ ص ١٣١ . الحمداني : الخبر عن دولة بني عقيل بالموصل ، ص ١٨ ب ، أبو الفداء : المختصر ، جـ ١٢ ص ١٩٩ ـ ٢٠٠) .

(٤) الفارقي : تاريخه ، ص ١٧٧ ـ ١٧٨ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ١٨٢ ـ ١٨٣ .

(٥) البنداري : آل سلجوق ، ص ٢٢ ، ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٥ ص ١٢٧ .

يبدو- الى التطلع الى وزارة الخليفة العباسي ، فأخذ يراسل الخليفة القائم بأمر الله من أجل ذلك[1] .

ولما عزل الخليفة القائم بأمر الله وزيره أبا الفتح منصور بن أحمد بن دارست في سنة ٤٥٤ هـ/ ١٠٦٢ م بعث الى نظام الدين بن مروان يستدعي فخر الدولة بن جهير ليلي الوزارة له ، فسيره نظام الدين الى بغداد ومعه التحف والهدايا للخليفة ، وعند وصوله الى بغداد استوزره القائم بأمر الله[2] .

وفي سنة ٤٦٠ هـ/ ١٠٦٧ م عزل فخر الدولة من وزارة الخليفة القائم بأمر الله وأمر الخليفة باخراجه من بغداد ، فسار فخر الدولة الى نور الدولة دبيس بن مزيد والي الفلوجه[3] ، وأقام عنده معززاً مكرماً[4] . ثم أعيد فخر الدولة الى الوزارة في سنة ٤٦١ هـ/ ١٠٦٨ م بشفاعة دبيس بن مزيد[5] .

كان للوزير فخر الدولة منزلة كبيرة في نفوس الناس ، ويذكر ابن طباطبا أن أهل بغداد فرحوا أشد الفرح بعودة فخر الدولة الى الوزارة[6] ، كما يذكر البنداري أن أهل الكرخ عندما مر بهم فخر الدولة عائداً من الفلوجة ، نثروا عليه أكياس الدراهم والدنانير تعبيراً عن فرحتهم بعودته للوزارة[7] .

ولما ولي المقتدي بأمر الله الخلافة سنة ٤٦٧ هـ/ ١٠٧٤ م أقر فخر الدولة بن جهير على وزارته ، بناء على وصية من الخليفة القائم بأمر الله[8] ، وبعد أربع سنوات

---

(١) البنداري : آل سلجوق ، ص ٢٣ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٢٣ ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٥ ص ١٢٧ .

(٢) الفارقي : تاريخه ، ص ١٨١ .

(٣) الفلوجة : قرية كبيرة من قرى سواد بغداد (ياقوت : معجم البلدان ، جـ ٤ ص ٢٧٥) .

(٤) البنداري : آل سلجوق ، ص ٣٣ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٥٧ .
ويذكر ابن الجوزي أن الخليفة عزل فخر الدولة لأنه كان يدخل عليه من غير استئذان . (المنتظم جـ ٨ ص ٢٤٩) .

(٥) البنداري : آل سلجوق ، ص ٣٤ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٥٨ .

(٦) ابن طباطبا : الفخري ، ص ٢١٥ ، ويدلل ابن طباطبا على فرح أهل بغداد بعودة فخر الدولة أن سقاء ذبح ثوراً لم يكن يملك غيره ، وتصدق بلحمه .

(٧) البنداري : آل سلجوق ، ص ٣٤ .

(٨) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٩٧ .

عزل فخر الدولة بن جهير من الوزارة للمرة الثانية تلبية لطلب الوزير السلجوقي نظام الملك ، الذي اتهمه بتدبير الفتنة التي قامت بين الحنابلة والشافعية ببغداد ، وقتل فيها جماعة من طلاب المدرسة النظامية[١] . وعلى إثر ذلك لزم فخر الدولة داره ، وخلفه ابنه عميد الدولة في وزارة الخليفة[٢] .

وفي سنة ٤٧٦ هـ/ ١٠٨٣ م استدعى السلطان ملكشاه فخر الدولة ، وعقد له على ديار بكر ، وسيره على رأس جيش كبير لانتزاعها من بني مروان وسمح السلطان لفخر الدولة بأن يخطب لنفسه بها ، وينقش اسمه على السكة فسار فخر الدولة الى ديار بكر واستولى عليها[٣] . ويروى أن فخر الدولة عندما رأى اختلال دولة بني مروان اتصل بنظام الملك ، ووصف له ما يوجد بديار بكر من ذخائر وأموال ، وضمن له الاستيلاء عليها دون عناء ، فتحدث نظام الملك مع السلطان ملكشاه في ذلك ، فوافق على توجيه فخر الدولة للاستيلاء عليها[٤] وانتهت حياة فخر الدولة بن جهير بوفاته سنة ٤٨٣ هـ/ ١٠٩٠ م . بمدينة الموصل[٥] .

ظهير الدين أبو شجاع الروذ راوري[٦] : ولي أبو شجاع الوزارة للمرة الأولى في سنة ٤٧١ هـ/ ١٠٧٨ م ، خلفاً للوزير فخر الدولة بن جهير ثم عزل في السنة

---

(١) البنداري : آل سلجوق ، ص ٥١ ، ابن الأثير : الكامل : جـ ١٠ ص ١٠٩ ـ ١١٠ ، ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٥ ص ١٢٨ .

(٢) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ١١٠ ـ ١١١ .

(٣) الفارقي : تاريخه ، ص ٢٠٨ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ١٢٩ ، ابن خلكان : وفيات الأعيان جـ ٥ ص ١٢٨ ، ابن كثير : البداية والنهاية ، جـ ١٢ ص ١٢٤ .

(٤) تاريخ الفارقي : ص ١٠٨

(٥) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٩ ص ٥٤ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ١٨٣ .

(٦) محمد بن الحسين بن محمد ، ولد سنة ٤٣٧ هـ/ ١٠٤٥ م ، وهو من أهل روذ راور (كورة قرب نهاوند من أعمال الجبال) وكان والده أبو يعلى كاتباً للأمير هزار سب بن بنكير ، والي خوزستان والبصرة وواسط من قبل السلاجقة ، ويروى أن الخليفة القائم بأمر الله عزم على استيزار أبي يعلى سنة ٤٦٠ هـ/ ١٠٦٧ م واستدعاه من أجل ذلك ، فمات أبو يعلى وهو في طريقه الى بغداد (البنداري : آل سلجوق ، ص ٣٤ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ، ص ٥٧ ، ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٥ ص ١٣٤ ـ ١٣٥ ، السبكي : طبقات الشافعية ، جـ ٤ ص ١٣٦ ـ ١٣٧) .

التالية بعد أن أصلح بنو جهير حالهم مع الوزير نظام الملك[1] . وتذكر رواية أخرى أن أبا شجاع ولي إذ ذاك نيابة الوزارة لا الوزارة[2] .

لما عاد بنو جهير الى الوزارة بعث السلطان ملكشاه الى الخليفة يطلب اخراج أبي شجاع من بغداد ، فسير الخليفة أبا شجاع الى أصبهان ، ومعه رسول يحمل رسالة بخط الخليفة لنظام الملك ذكر فيها الخليفة منزلة أبي شجاع لديه وفضله ودينه ، وطلب من نظام الملك عدم الاستماع لأعداء أبي شجاع . ولما اطلع نظام الملك على رسالة الخليفة ، أعاد أبا شجاع الى بغداد[3] .

ويبدو أن طلب ابعاد أبي شجاع من بغداد كان بتدبير بني جهير ، خوفاً من منافسته لهم في الوزارة ، خاصة وأنه كان يتمتع بتقدير واحترام الخليفة . وقد صدق حدس بني جهير فقد عُزل عميد الدولة في سنة ٤٧٦ هـ/ ١٠٨٣ م ، وخلفه أبو شجاع في الوزارة[4] .

كان الوزير أبو شجاع رجلاً ديناً خيراً ، كثير البر والصدقات[5] نجح في ضبط أمور الدولة أثناء وزارته ، وحفظ للخلافة هيبتها واحترامها[6] . وكان شديداً في تطبيق قوانين الشرع[7] ، ولم يترك فرصة للموظفين والعمال لاستغلال وظائفهم والاعتداء على أموال الناس[8] ، فعم الأمن ، وزاد الرخاء ، وانخفضت الأسعار[9] .

---

(١) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ١٠٩ ـ ١١٠
(٢) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٨ ص ٣١٩ .
(٣) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ١٢٢ ، السبكي : طبقات الشافعية ، جـ ٤ ص ١٣٧ .
(٤) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٩ ص ٦ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٤٧ .
(٥) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٩ ص ٩٠ ـ ٩١ ، سبط بن الجوزي : مرآة الزمان ، جـ ١٢ ص ٢٢٣ ب ، ابن كثير : البداية والنهاية جـ ١٢ ص ١٥٠ ـ ١٥١ .
(٦) ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٥ ص ١٣٥ ـ ١٣٦ ، سبط بن الجوزي : مراة الزمان جـ ١٢ ص ٢٢٤ ب .
(٧) سبط بن الجوزي : مرآة الزمان ، جـ ١٢ ص ٢٢٤ ب .
(٨) السبكي : طبقات الشافعية ، جـ ٤ ص ١٣٨ .
(٩) ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٥ ص ١٣٥ ـ ١٣٦ .

ويصف ابن خلكان حالة الخلافة في عهده ، فيقول نقلاً عن ابن الهمذاني : « كانت أيامه (أبـو شجـاع) أوفى الأيام سعـادة للدولتـين[1] وأعظمهـا بركة على الرعية ، وأعمها أمناً ، وأشملها رخصاً ، وأكملها صحة ، لم يغارها[2] بؤس ، ولم تشبها[3] مخافة ، وقامت للخلافة في نظره من الحشمة والاحترام ما أعادت سالف الأيام »[4] .

ظل أبو شجاع يلي وزارة الخليفة المقتدي بأمر الله حتى عام ٤٨٤ هـ/ ١٠٩١ م ثم عزل منها ، وجاءه أمر العزل وهو في الديوان ، فانصرف وهو ينشد[5] :

تولاهـا وليس له عدو وفارقهـا وليس له صديق .

ويذكر بعض المؤرخين عدة أسباب لعزل الوزير أبي شجاع ، منها أنـه كان يعارض طلبات رجال الديوان والجيش التي تتنافى مع الشرع[6] . ومنهـا أنـه كان شديداً على أهل الذمة ، وقد ألزمهم بلبس الغيار[7] .

ولما عزل أبو شجاع من الوزارة خرج الى الجامع ماشياً ، ومعه جماعة من العلماء والزهاد[8] ، فالتف الناس حوله يصافحونه ، ويدعون له ، فقيل للخليفة ان أبا شجاع أراد بهذا ، التشنيع عليه ، فصدر أمر الخليفة بأن يلزم أبو شجاع داره ، ولا يخرج منها ، فبنى أبو شجاع في دهليز داره مسجـداً يصلي فيه . ثم وردت أوامـر

---

(١) يقصد بالدولتين هنا : الخلافة العباسية والدولة السلجوقية .

(٢) يغارها أي يصيبها (الفيروز آبادي : القاموس المحيط ، جـ ٢ ص ١٠٩) .

(٣) تشبها : أي تخالطها (الفيروز آبادي : القاموس المحيط ، جـ ١ ص ٩٣) .

(٤) ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٥ ص ١٣٥ ـ ١٣٦ .

(٥) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٩ ص ٥٦ ، البنداري : آل سلجوق ص ٧٢ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ١٨٧ ، السبكي : طبقات الشافعية ، جـ ٤ ص ١٣٩ ، ابن طباطبا : الفخري ، ص ٢١٨ .

(٦) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٩ ص ٥٦ .

(٧) البنداري : آل سلجوق ، ص ٧٢ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ، ص ١٨٦ . ويذكر ابن الجوزي أنه خرج الأمر بالزام أهل الذمة لبس الغيار والزنار والدرهم الرصاص المعلق في أعناقهم ، مكتوب عليه ذمي . وأن تلبس النساء مثل هذا الدرهم في حلوقهن ، وشدد الوزير (أبو شجاع) على هذا (المنتظم ، جـ ٩ ص ٥٥) .

(٨) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٩ ص ٥٦ .

الوزير نظام الملك باخراج أبي شجاع من بغداد الى بلده روذ راور ، فسار اليها ، وأقام بها مدة[1] ، ثم توجه منها الى الحج ، وأقام بالمدينة المنورة حتى توفي عام ٤٨٨ هـ / ١٠٩٥ م[2] .

عميد الدولة بن جهير[3] : كان يعمل في عهد الخليفة القائم بأمر الله في احدى الوظائف الادارية في ديوان الخلافة[4] ، وكان في نفس الوقت يشرف على اقطاع الخليفة[5] ، كما كان مبعوثاً شخصياً للخليفة العباسي الى سلاطين السلاجقة[6] ، فأعجب به الوزير نظام الملك الطوسي ، وزوجه ابنته[7] (٤٦٢ هـ/ ١٠٦٩ م) ، فكانت هذه المصاهرة خير عون لبني جهير أثناء توليهم وزارة خلفاء بني العباس[8] .

ولي عميد الدولة الوزارة للخليفة المقتدي بأمر الله سنة ٤٧٢ هـ/ ١٠٧٩ م بناء على توصية من نظام الملك[9] . وكان في بادىء الأمر ينوب عن أبيه فخر الدولة في الوزارة[10]. فلما ألح السلطان السلجوقي ملكشاه ووزيره نظام الملك في المطالبة بعزل فخر الدولة ، كتب لهما الخليفة بأن فخر الدولة لم يكن وزيراً له ، وانما كان ينوب عن ابنه عميد الدولة الذي سار الى الري في مهمة[11].

بقي عميد الدوةوزيرا للخليفة المقتدي بأمرالله حتى عام ٤٧٦ هـ / ١٠٨٣م

---

(١) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٩ ص ٩٣ ، البنداري : آل سلجوق ، ص ٧٣ ، سبط ابن الجوزي : مرآة الزمان ، جـ ١٢ ص ٢٢٤ .

(٢) ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٥ ص ١٣٥ ، السبكي : طبقات الشافعية ، جـ ٤ ص ١٣٩ .

(٣) أبو منصور محمد بن محمد بن محمد بن جهير .

(٤) كان اسم هذه الوظيفة ـ كما ذكر البنداري ـ الانهاء والمطالعة (آل سلجوق ، ص ٣٥) .

(٥) البنداري : آل سلجوق ، ص ٣٥ .

(٦) ابن طباطبا : الفخري ، ص ٢١٦ .

(٧) البنداري : آل سلجوق ، ص ٣٥ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ، ص ٦١ ، ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٥ ص ١٣٢ .

(٨) البنداري : آل سلجوق ، ص ٣٥ .

(٩) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ١١٠ ـ ١١١ ، ابن كثير : البداية والنهاية ، جـ ١٢ ص ١١٩ ، ابن خلدون : العبر ، جـ ٣ ص ٤٧٣ .

(١٠) ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٥ ص ١٢٨ .

(١١) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٢ ص ٣١٧ ـ ٣١٨ .

ثم عزل ، وخلفه أبو شجاع الروذ راوري ، فخرج عميد الدولة مع والده وأسرته من بغداد ، وساروا الى الري ، حيث عقد لأبيه فخر الدولة على ديار بكر[1] . أما هو فقد سيره السلطان ملكشاه على رأس جيش كبير لفتح الموصل ، ونجح عميد الدولة في اعادة الموصل الى حظيرة الدولة السلجوقية بدون قتال[2].

وفي سنة ٤٨٤ هـ/ ١٠٩١ م ولي عميد الدولة بن جهير الوزارة للمرة الثانية بوساطة الوزير نظام الملك[3]، ويروى أن هذا الوزير وكبار أمراء السلاجقة ساروا الى عميد الدولة ، وهنأوه بالوزارة[4].

ولما تولى المستظهر بالله الخلافة في سنة ٤٨٧ هـ/ ١٠٩٤ م ، أقر عميد الدولة في الوزارة ، وفوضه في تدبير أمور دولته[5] ، فظل يلي وزارته حتى عام ٤٩٣ هـ/ ١٠٩٩ م ، ثم قبض عليه الخليفة ، وسجنه ، فتوفي في محبسه[6]. وكان عزل هذا الوزير بتدبير من الوزير السلجوقي مؤ يد الملك بن نظام الملك[7].

كان عميد الدولة بن جهير من أكفأ وزراء الخلافة العباسية في العهد السلجوقي ، ويصفه المؤ رخون بأنه كان حسن التدبير ، كافياً في المهمات ، كثير الصدقات واسع المعروف ، وخاصة على العلماء[8] ويذكر ابن خلكان أن الوزير نظام الملك كان معجباً بعميد الدولة ، وكان يستشيره في أهم أمور الدولة ، ويقدمه

---

(١) تاريخ الفارقي ، ص ٢٠٨ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ١٢٩ .

(٢) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ١٣٦ .

(٣) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٩ ص ٦١ ، ابن طباطبا : الفخري ، ص ٢١٦ .

(٤) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٩ ص ٥٧ ، البنداري : آل سلجوق ، ص ٧٣ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ١٨٧ .

(٥) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٩ ص ٨٢ ، سبط بن الجوزي : مرآة الزمان ، جـ ١٢ ص ٢١٦ أ ، ابن كثير : البداية والنهاية ، جـ ١٢ ص ١٤٧ .

(٦) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٩ ص ٨٢ ، ١١٤ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٢٩٩ ، ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، جـ ٥ ص ١٣٢ ، ابن طباطبا : الفخري ، ص ٢١٧ .

(٧) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٢٩٨ ـ ٢٩٩ .

(٨) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٩ ص ١١٨ ، سبط بن الجوزي : مرآة الزمان ، جـ ١٢ ص ٢٤٠ أ .

على أكفأ الموظفين في الادارة السلجوقية[1] . كما كان هذا الوزير من المهتمين بالأدب والحديث والفقه ، ودرس مختلف أنواع العلوم[2] .

سعد الملك الآبي[3] : كان يعمل في أول الأمر مع الوزير تاج الملك أبي الغنائم ، ثم ولي ديوان الاستيفاء في وزارة مؤ يد الملك بن نظام الملك ، وولي الوزارة إثر ذلك للسلطان محمد بن ملكشاه[4] .

يعد هذا الوزير من أكفأ وزراء سلاطين السلاجقة ، ومن أكثرهم نزاهة واخلاصاً ، وفهماً للأعمال الادارية[5] . وقد لعب دوراً بارزاً في نزاع السلطان محمد مع أخيه السلطان بركياروق ، ونجح في جمع العساكر حول السلطان محمد[6] ، فحفظ له السلطان تلك الخدمة ، وزاد في إقطاعه ، وفوضه في تدبير دولته[7] .

كذلك نجح الوزير سعد الملك في قيادة عدة حملات ضد الباطنية ، وفتح بحسن تدبيره ، قلعتين من قلاعهم الحصينة ، وهما : قلعة « شاهدز »[8] وقلعة « خان لنجان » بالقرب من أصفهان[9] .

أثار النفوذ الكبير الذي تمتع به الوزير سعد الملك حقد كبار موظفي الدولة عليه ، فعملوا على عزله من الوزارة ، وكان حاكم أصفهان من قبل السلطان محمد ويدعى عبد الله الخطيبي على رأس أعداء هذا الوزير ، بسبب عزمه على عزله من

---

(١) ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٥ ص ١٣١ .

(٢) سبط بن الجوزي : مرآة الزمان ، جـ ١٢ ص ٢٤٠ أ .

(٣) أبو المحاسن سعد بن محمد الآبي ، نسبة الى قرية آبه احدى قرى أصبهان (معجم البلدان ، جـ ١ ص ٥٠) .

(٤) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٤٣٧ .

(٥) البنداري : آل سلجوق ، ص ٨٥ ، الحسيني : أخبار الدولة السلجوقية ، ص ٨٣ .

(٦) البنداري : آل سلجوق ، ص ٨٣ .

(٧) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٤٣٧ .

(٨) شاهدز : قلعة حصينة على جبل أصفهان ، كان يتحصن بها زعيم الباطنية أحمد بن عبد الملك بن عطاش ، ومنها كانت تخرج غارات الباطنية على المناطق المجاورة .

(البنداري : آل سلجوق ، ص ٨٣ ، ياقوت : معجم البلدان ، جـ ٣ ص ٣١٦) .

(٩) البنداري : آل سلجوق ، ص ٨٣ ـ ٨٤ .

منصبه لعدم كفايته ، فخشي الخطيبي أن يحرم من عمله ، فاتهم الوزير بالميل الى مذهب الباطنية ، وساعده في ذلك بعض خواص السلطان ، فقبض السلطان على وزيره ، وكان لدى الوزير سعد الملك ما يثبت اتصال الخطيبي بزعيم الباطنية ، ومع ذلك لم ينج من القتل[١] . ويروى أن السبب في قتله يرجع الى اتهام السلطان محمد له بتدبير مؤامرة ضده ، باتفاق مع أخيه السلطان سنجر[٢] .

كمال الملك السميرمي[٣] : عمل في أول الأمر ضمن موظفي كاتب كهرخاتون زوجة السلطان محمد بن ملكشاه ، ثم ناب عنه في كتابتها ، واستطاع أن ينظم ديوانها من حيث المرتبات وعدد الوظائف ، فارتاحت كهرخاتون له ، وولته كتابتها ، ثم توسطت له لدى السلطان فولاه ديوان (اشراف المملكة) فارتفعت منزلته بذلك[٤] . ولما توفي ربيب الدولة بن أبي شجاع ، وزير السلطان محمود بن محمد بن ملكشاه ، في سنة ٥١٢ هـ/ ١١١٨ م ، ولي كمال الملك الوزارة خلفاً له[٥] .

كانت الحرب في تلك الأثناء قائمة بين السلطان محمود وعمه سنجر بن ملكشاه فعمل كمال الملك على ازالة الخلاف بينهما ، وقال للسلطان محمود : « هذا عمك ، وهو في مقام والدك ، والكبير في البيت ، والرأي موافقته »[٦] وتعهد بالاصلاح بينهما ، فوافق السلطان محمود ، وسار كمال الملك الى السلطان سنجر ، وأقنعه بقبول الصلح وانهاء الحرب ، فاستجاب له السلطان سنجر ، وبالتالي اجتمع

---

(١) البنداري : آل سلجوق ، ص ٨٤ ـ ٨٥

(٢) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، جـ ٥ ص ١٩٤ .

(٣) أبو طالب علي بن أحمد ، من مدينة قرب أصفهان ، يقال لها سميرم . وكانت هذه المدينة ضمن اقطاع كهرا خاتون ، زوجة السلطان محمد ، وكان والد كمال الملك مشرفاً على زراعة هذه المدينة وجبايتها ، فكان ذلك سبباً في اتصال كمال الملك بكاتب زوجة السلطان ، والعمل معه ، فتحسنت أحواله .

(البنداري : آل سلجوق ، ص ١٠١) .

(٤) البنداري : آل سلجوق ، ص ١٠١ .

(٥) البنداري : آل سلجوق ، ص ١١٥ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٥٦٠ .

(٦) الحسيني : أخبار الدولة السلجوقية ، ص ٨٨ .

السلطان سنجر بابن أخيه محمود ، وتم الصلح بينهما ، ثم عاد السلطان سنجر بجيشه الى خراسان[1] .

يصف عماد الدين الأصفهاني الوزير كمال الملك السميرمي بالحزم والشهامة والفضل وغزارة العلم ، والتمكن من قواعد الوزارة وقوانينها ، مما ساعده في تنظيم شئون دولة السلطان محمود والنهوض بها ، خاصة وأن السلطان محمود منحه سلطة كبيرة في تنفيذ ما يراه صالحاً للدولة[2] .

قُتل الوزير كمال المُلك السميرمي في سنة ٥١٥ هـ/ ١١٢١ م ، وكان آنذاك مع السلطان محمود ببغداد ، حيث وثب عليه جماعة من الباطنية ، وقتلوه[3] . ويروى أن هذا الوزير قتل بيد أحد غلمان الوزير السلجوقي مؤ يد الدين الطغرائي[4] وكان كمال الملك قد اتهم هذا الوزير بالالحاد ، فقتل نتيجة لذلك ، مما أثار حقد غلمانه على كمال الملك ، فعزموا على قتله انتقاماً لسيدهم ، وتم لهم ذلك سنة ٥١٥ هـ/ ١١٢١ م[5] .

جلال الدين بن صدقة[6] : ولي الوزارة سنة ٥١٣ هـ/ ١١١٩ م للخليفة المسترشد بالله ، وعُزل عنها في سنة ٥١٦ هـ/ ١١٢٢ م . ويبدو أنه كان لهذا الوزير دور كبير في صد الغارات التي كان يشنها والي الحِلَّة دبيس بن صدقة على بغداد ، فلما تقرر الصلح بين هذا الوالي وبين الخليفة المسترشد بالله ، اشترط دبيس على الخليفة أن يعزل وزيره ابن صدقة مقابل عودته الى طاعة الخلافة فاستجاب له الخليفة ، وعزل هذا الوزير[7] .

---

(١) البنداري : آل سلجوق ، ص ١١٧ - ١١٨ ، الحسيني : أخبار الدولة السلجوقية ، ص ٨٨ - ٨٩ .

(٢) البنداري : آل سلجوق ، ص ١١٩ - ١٢٠ .

(٣) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٩ ص ٢٤٠ ، البنداري : آل سلجوق ص ١٢٣ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٦٠١ - ٦٠٢ .

(٤) سبط بن الجوزي : مرآة الزمان ، جـ ١٢ ص ٢٩٩ ب .

(٥) ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٢ ص ١٨٩ .

(٦) أبو علي الحسن بن علي بن صدقة ، وهو أول من تولى الوزارة من بني صدقه للخلفاء العباسيين (ياقوت : معجم الأدباء ، جـ ١٣ ص ٤٩) .

(٧) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٩ ص ٢٣٣ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٥٩٨ - ٥٩٩ .

ويذكر ابن طباطبا أن عزل جلال الدين بن صدقة ، كان تحقيقاً لرغبة الوزير السلجوقي عثمان بن نظام الملك[1] ، الذي كان يرغب في تولية أخيه أحمد الوزارة للخليفة المسترشد بالله . فولي أحمد بن نظام الملك وزارة الخليفة فعلاً بطلب من السلطان السلجوقي ووزيره[2] . ولم يكتف الوزير السلجوقي بذلك ، بل طلب من الخليفة أن يخرج جلال الدين بن صدقة من بغداد حتى تخلو الوزارة لأخيه فلم يجد الخليفة بداً من اخراج وزيره المعزول من حاضرة الخلافة[3] .

ولما عزل السلطان محمود وزيره عثمان بن نظام الملك في سنة ٥١٧ هـ/ ١١٢٣ م بادر الخليفة الى عزل أخيه أحمد بن نظام الملك ، وكتب الى جلال الدين بن صدقة يستدعيه للعودة الى الوزارة[4] قائلاً : « أجب يا جلال الدين داعي التوفيق مع من حضر من الأصحاب لتعود في هذه الساعة الى مستقر عزك مكرماً »[5] . وهذا يدل على أن الخليفة المسترشد بالله كان مكرهاً على عزل ابن صدقة من وزارته في السنة السابقة .

ظل جلال الدين بن صدقة يلي وزارة الخليفة المسترشد بالله حتى توفي في سنة ٥٢٢ هـ/ ١١٢٨ م ، وقد قام بدور هام في مناهضة النفوذ السلجوقي في العراق ، فقاد جيشاً لمحاربة السلطان طغرل في سنة ٥١٩ هـ/ ١١٢٥ م الذي قصد بغداد وأرغمه على العودة[6] فلما تولى السلطان محمود السلطنة ، حذره السلطان سنجر من الوزير ابن صدقة ، ونصحه بالقبض عليه اذا أراد أن يستقر له الحكم[7] .

ولما عزم السلطان سنجر على المسير الى بغداد ، وقف الوزير ابن صدقة في

---

(١) ابن طباطبا : الفخري ، ص ٢٢١ .

(٢) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٩ ص ٢٣٤ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٦٠٢ .

(٣) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٩ ص ٢٣٤ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٦٠٢ ، سبط بن الجوزي : مرآة الزمان ، جـ ١٢ ص ٣٠٥ أ

(٤) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٩ ص ٢٤٥ ـ ٢٤٦ ، ابن الأثير : الكامل جـ ١٠ ص ٦١٤ ـ ٦١٥ .

(٥) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٩ ص ٢٤٦ .

(٦) نفس المصدر ، ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥ .

(٧) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٩ ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥ .

وجهه ، وكتب اليه يمنعه من القدوم اليها ، ويهدده بالحرب ان فعل ذلك[1] . ولما مرض هذا الوزير سنة ٥٢٢ هـ/ ١١٢٨ م عاده الخليفة المسترشد بالله لما كان له من منزلة رفيعة لديه ، وتوفي في نفس العام[2] .

شرف الدين بن طراد الزينبي[3] : وهو أول هاشمي يلي الوزارة لخلفاء بني العباس[4] . ولي نيابة الوزارة في سنة ٥١٦ هـ/ ١١٢٢ م أثناء وزارة أحمد بن نظام الملك للخليفة المسترشد بالله ، بالاضافة الى عمله كنقيب للنقباء[5] . وكان يلازم مجلس الوزير ، ويأمر وينهي[6] .

ولما توفي الوزير جلال الدين بن صدقة في سنة ٥٢٢ هـ/ ١١٢٨ م ولي شرف الدين نيابة الوزارة ، وبعد فترة وجيزة خلع عليه الخليفة المسترشد بالله وولاه الوزارة[7] . ويذكر ابن طباطبا أن الخليفة المسترشد بالله خاطب شرف الدين عندما ولاه وزارته قائلاً : « كل من ردت اليه الوزارة شرف بها إلا أنت فان الوزارة شرفت بك »[8] .

وفي سنة ٥٢٦ هـ/ ١١٣١ م عزل الخليفة وزيره شرف الدين ، وقبض عليه[9] ، وأمر بنهب داره وصادره بعد ذلك على ثلاثين ألف دينار[10]، وقيل على

---

(١) ابن طباطبا : الفخري ، ص ٢٢٢ .

(٢) نفس المصدر ، ص ٢٢٢ .

(٣) أبو القاسم علي بن طراد بن محمد بن علي الزينبي ، كان والده طراد نقيباً للعباسيين بالبصرة ، ثم انتقل الى بغداد ، وتولى نقابة النقباء بها ، وناب عن الوزارة في عهد الخليفة المقتدي بأمر الله ، ولما توفي خلفه ولده شرف الدين في نقابة النقباء .
(ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٩ ص ١٠٦ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ١٦٨) .

(٤) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٦٥٣ ، ابن كثير : البداية والنهاية ، جـ ١٢ ص ٢٠٠ .

(٥) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٩ ص ٣٤ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٦٠٢ .

(٦) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٩ ص ٢٣٤ .

(٧) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ١٠ ص ٩ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٦٥٣ .

(٨) ابن طباطبا : الفخري ، ص ٢٢٣ .

(٩) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ١٠ ص ٢٧ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٦٨٥ ، ابن طباطبا : الفخري ، ص ٢٢٣ .

(١٠) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ١٠ ص ٢٧ .

مائتي ألف دينار[١] . ولم يشر المؤرخون الى أسباب ذلك . ثم أعاد الخليفة شرف الدين الزينبي الى الوزارة في سنة ٥٢٨ هـ/ ١١٣٣ م[٢] .

لعب هذا الوزير دوراً هاماً في الأحداث التي تلت مقتل الخليفة المسترشد بالله سنة ٥٢٩ هـ/ ١١٣٤ م اذ كان هو وبعض كبار موظفي ديوان الخلافة أسرى في يد السلطان مسعود ، فاستشارهم السلطان فيمن يتولى منصب الخلافة ، فأشاروا عليه بمبايعة محمد بن المستظهر بالله خليفة ، وكان صهراً للوزير شرف الدين الزينبي فوافق السلطان[٣] ، وسار الى بغداد ، وهناك جمع الوزير الزينبي القضاة والفقهاء وهددهم بأن يفتوا بخلع الراشد بالله ، وكتب محضراً جرد فيه الخليفة الراشد بالله من مزايا الأمامة الصحيحة ، فأفتى أحد القضاة بخلعه ، وبالتالي أخذت البيعة لمحمد ابن المستظهر بالله[٤] .

ويذكر ابن العمراني أن السلطان مسعود لما قدم بغداد ووجد الخليفة الراشد بالله قد سار الى الموصل ، ساءه ذلك ، وعزم على أن يذهب اليه في الموصل لمصالحته واعادته الى بغداد ، لكن الوزير شرف الدين الزينبي رده عن عزمه وجمع القضاة والشهود وألزمهم أن يشهدوا أن الخليفة الراشد بالله كان يشرب النبيذ ، فشهد القضاة بذلك خوفاً من الوزير ، ثم استدعى الوزير صهره ابن المستظهر بالله ، وبايعه خليفة[٥] .

كان من الطبيعي أن يقف الزينبي ، وهو صهر الأمير العباسي الذي رشح للخلافة ضد الخليفة الراشد بالله ، أملاً في أن يعاد الى منصب الوزارة الذي سيبقى بعيداً عنه طالما بقي الراشد بالله خليفة هذا فضلاً عما يصل اليه من نفوذ في الدولة على يد صهره اذا ولي الخلافة .

---

(١) ابن العمراني : الانباء في تاريخ الخلفاء ، ص ٢١٧ .
(٢) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ١٠ ص ٣٤ ، ابن كثير ، البداية والنهاية ، جـ ١٢ ص ٢٠٦ .
(٣) نبذ من تاريخ الفارقي (هامش صفحة ٢٥١ من كتاب ذيل تاريخ دمشق لأبن القلانسي) .
(٤) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ١٠ ص ٦٠ ، ابن دحية . النبراس في تاريخ بني العباس ص ١٥٢ - ١٥٣ ، أبو الفداء : المختصر جـ ٣ ص ١١ ، السيوطي : تاريخ الخلفاء ، ص ١٧٥ .
(٥) ابن العمراني : الانباء في تاريخ الخلفاء ، ص ٢٢٢ .

ولما تولى محمد بن المستظهر بالله الخلافة في سنة ٥٣٠ هـ/ ١١٣٥ م وتلقب بالمقتفي لأمر الله استوزر شرف الدين بن طراد الزينبي ، فتمتع بسلطة واسعة في وزارته حتى أن الخليفة كان لا يستطيع أن يبت في أمر من أمور الخلافة إلا بمشورته ، وبلغ من نفوذه أنه عندما عين الخليفة بعض الموظفين والعمال سنة ٥٣٤ هـ / ١١٣٩م دونو أخذ رأيه ، استاء الوزير من ذلك ، وانقطع عن العمل حتى صالحه الخليفة[١] . ولما ازداد تدخل هذا الوزير في شئون الخليفة لم يستطع الخليفة عزله ، بل لجأ الى السلطان السلجوقي مسعود يشكو له من تصرفاته فأصدر السلطان أمراً بعزل الوزير الزينبي من الوزارة[٢] .

كان شرف الدين الزينبي فقيهاً بارعاً في مذهب الامام أبي حنيفة ، وكان يتمتع بمنزلة رفيعة لدى الناس[٣] . هذا فضلاً عما كان يتصف به من حلم وكرم مع معرفة واسعة بقوانين الوزارة ومتطلباتها[٤] .

بقي شرف الدين الزينبي بعد عزله ملازماً داره حتى توفي سنة ٥٣٨ هـ / ١١٤٣م[٥] .

كمال الدين الخازن[٦] : كان من أفضل من ولي الوزارة لسلاطين السلاجقة سيرة وتدبيراً[٧] ، ولي الوزارة في سنة ٥٣٣ هـ/ ١١٣٨ م للسلطان مسعود ، فأخذ يعمل على اصلاح أوضاع الدولة ، واقرار العدل ، وازالة الظلم[٨] . ونجح في ذلك ، يقول البنداري عنه : « وأحي معالم للملك قد دثرت ، ونظم عقوداً

---

(١) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ١٠ ص ٨٥ .

(٢) نفس المصدر ، ص ٨٥ .

(٣) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، جـ ٥ ص ٢٧٤ .

(٤) ابن طباطبا : الفخري ، ص ٢٢٢ - ٢٢٣ .

(٥) ابن طباطبا : الفخري ، ص ٢٢٦ .

(٦) محمد بن علي الخازن الرازي ، من أكابر وأعيان مدينة الري . (ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ١٠ ص ٧٨) .

(٧) الحسيني : أخبار الدولة السلجوقية ، ص ١٢٢ .

(٨) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ١٠ ص ٧٨ ، البنداري : آل سلجوق ص ١٧٠ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ١١ ص ٦٤ .

للمصالح انتثرت ، وابتدأ بكسر الجبارين ، وجبر المنكسرين »[1] . كان مما ساعد هذا الوزير على القيام بكثير من الاصلاحات أثناء وزارته شجاعته وجرأته في تنفيذ الأحكام ، فضلاً عن عدله[2] . ويذكر ابن الجوزي أن الوزير كمال الدين الخازن لما ألغى الضرائب والمكوس التي كانت تثقل كاهل الرعية ، دخل عليه رجلان يعرضان عليه أن يدفعا له مائة ألف دينار مقابل أن يفوضهما في استخلاص الضرائب والمكوس الملغاة ، فرفع أمرهما الى السلطان ، وشهر بهما في البلد مسودي الوجوه ، ثم أودعهما السجن[3] .

نجح الوزير كمال الدين في ضبط واصلاح الحالة المالية للدولة السلجوقية ، فانتظم دخل الدولة ، وصارت الأموال تحمل الى خزينة السلطان بانتظام من أماكن معينة[4] . واستطاع بذكائه كشف المساوىء المالية التي كانت تتم دون علم السلطان[5] ، ومنع الأمراء من التدخل في ادارة الدولة ، وقرر للجيش ما يحتاج اليه من نفقات[6] .

أثار اخلاص هذا الوزير حفيظة الأمراء وكبار الموظفين الذين حد من نفوذهم ، فأخذوا يتآمرون للتخلص منه قبل أن يستفحل نفوذه فاتصلوا بالأتابك قراسنقر ، حاكم أذربيجان ، وأقنعوه بأن الوزير أثار السلطان مسعود عليه ، فأنفذ قراسنقر الى السلطان مسعود يطلب منه التخلص من وزيره ، ويهدده بالخروج عن طاعته اذا لم يتم ذلك ، فأشار الموظفون الحاقدون على الوزير على السلطان بقتله تلافياً للفتنة فاستمع لمشورتهم[7] .

---

(١) البنداري : آل سلجوق ، ص ١٧٠ .

(٢) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١١ ص ٦٤ .

(٣) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ١١ ص ٧٩ .

(٤) البنداري : آل سلجوق ، ص ١٧٠ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ١١ ص ٦٤ .

(٥) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١١ ص ٦٤ .

(٦) الراوندي : راحة الصدور ، ص ٣٣٣ .

(٧) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١١ ص ٦٤ ، الراوندي : راحة الصدور ص ٣٣٣ - ٣٣٤ .

عون الدين بن هبيرة[1] : عمل ابن هبيرة في ديوان الخلافة ، وتدرج في الوظائف حتى ولي الوزارة في سنة ٥٤٤ هـ/ ١١٤٩ م للخليفة المقتفي لأمر الله[2] .

أورد المؤ رخون عدة أسباب لتولي ابن هبيرة الوزارة ، منها أن الخليفة المقتفي لأمر الله كان معجباً بكفايته وشهامته واخلاصه في أداء عمله[3] ، ومنها أن الخليفة أمر ابن هبيرة ـ وكان يتولى ديوان الزمام ـ أن يكتب للسلطان السلجوقي مسعود شكوى في شحنة بغداد الذي لم يكن على وفاق مع الخليفة ، فكتب ابن هبيرة رسالة طويلة للسلطان السلجوقي ذكر فيها ما عرف عن سلاطين السلاجقة من حسن الطاعة ، والتأدب مع الخلفاء ، والحرص على الذب عنهم ممن يحاول النيل منهم ، وأشار الى شكوى الخليفة من الشحنة . فكان لرسالته أبلغ الأثر في نفس السلطان ، فكتب للخليفة يعتذر ويستنكر ما فعله الشُحنة ، كما أوقف الشُحنة عند حده . فسر الخليفة من ابن هبيرة ، وزاد تقديره له ، فولاه وزارته[4] .

ومن المرجح أن السبب في اسناد الوزارة اليه يرجع الى مشورته على الخليفة المقتفي لأمر الله بألا يؤ دى أي مبلغ من المال لمحمد شاه بن السلطان محمود ، مقابل رفع حصاره عن بغداد ، لأن هذا سيكون حافزاً للسلاجقة للمطالبة بالمزيد ، وأشار بصرف المبلغ المطلوب ، وقدره ثلاثين ألف دينار ، في اعداد جيش للخلافة من

---

(١) أبو المظفر عون الدين يحيى بن هبيرة بن محمد بن هبيرة ، ولد بقرية من قرى بغداد تسمى الدور سنة ٤٩٩ هـ/ ١١٠٥ م وكان والده أكارا « حراثاً » بها ، وكان يحث ولده على طلب العلم ، فرحل في صباه الى بغداد ، وجالس الفقهاء والأدباء ، وقرأ القرآن بالروايات المختلفة ، وسمع الحديث وتعمق في دراسة الفقه والأدب بصفة خاصة ، وصحب أبا عبد الله محمد بن يحيى الزبيدي الزاهد ، وانتفع بعلمه وزهده حتى أن الزبيدي كان يطوف بأسواق بغداد يعظ الناس ، وزمام جمله في يد ابن هبيرة .

(ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ١٠ ص ٢١٤ ، ابن الدبيثي : المختصر المحتاج اليه ، ص ١٢٨ ، ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٦ ص ٢٣٠ ـ ٢٣٩ ، ابن الدمياطي ، المستفاد من ذيل تاريخ بغداد ، جـ ٨ ص ٨٠ ، ابن رجب : ذيل طبقات الحنابلة ، ج ١ ص ٢٥١) .

(٢) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ١٠ ص ٢١٤ ، ابن الدبيثي : المختصر المحتاج اليه ، ص ١٢٨ ، ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٦ ص ٢٣٠ .

(٣) ابن رجب : ذيل طبقات الحنابلة ، جـ ١ ص ٢٥٣ .

(٤) ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٦ ص ٢٣١ ـ ٢٣٢ .

الترك والأكراد وأهل بغداد وأعمال العراق لصد قوات محمد شاه . فقبل الخليفة رأي ابن هبيرة ، وفوضه في اعداد هذا الجيش ، فلم تمض أيام قليلة حتى اجتمع عسكر كثير ، فخرج به ابن هبيرة لقتال محمد شاه وأصحابه ، فهزمهم ، فلما أيقن الخليفة بحسن رأي ابن هبيرة استدعاه وولاه الوزارة سنة ٥٤٤ هـ/ ١١٤٩ م[١] .

ظل ابن هبيرة وزيراً للمقتفي لأمر الله ، حتى توفي هذا الخليفة سنة ٥٥٥ هـ/ ١١٦٠ م وخلفه المستنجد بالله ، فأقر ابن هبيرة في الوزارة . ويذكر ابن كثير أن الخليفة المستنجد بالله ، وعد ابن هبيرة بأن يظل محتفظاً بمنصبه حتى وفاته[٢] .

قام هذا الوزير بدور كبير في تخلص الخلافة العباسية من النفوذ السلجوقي واستعادة سلطة الخلفاء العباسيين في الدولة ، وقد استطاع بمساعدة الجيش الذي أعده تخليص العراق وجميع أعماله من سيطرة السلاجقة[٣] . يصف المؤ رخون ابن هبيرة بأنه كان عالماً فاضلاً ، ذا رأي صائب ، يقرب أهل العلم من الفقهاء والمحدثين والأدباء ، ويبالغ في اكرامهم[٤] ، وكان ينفق عليهم وعلى الفقراء كل ما يدخل عليه من مال ، حتى قيل أنه لم تجب عليه زكاة قط[٥] .

توفي الوزير ابن هبيرة في سنة ٥٦٠ هـ/ ١١٦٤ م ، وكان يوم وفاته يوماً مشهوداً ، فحضر جنازته خلق كثير ، وأغلقت الأسواق ، ودفن في المدرسة التي بناها بباب البصرة[٦] .

---

(١) الأزدي : أخبار الدول المنقطعة ، ص ١٦٢ ، البنداري : آل سلجوق ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣ .
(٢) ابن كثير : البداية والنهاية ، جـ ١٢ ص ٢٤١ .
(٣) الأزدي : أخبار الدول المنقطعة ، ص ١٦٢ ، ابن رجب : ذيل طبقات الحنابلة ، جـ ١ ص ٢٥٧ ، ابن كثير : البداية والنهاية ، جـ ١٢ ص ٢٥١ ، السيوطي : حسن المحاضرة ، جـ ٢ ص ١٩٩ ، على جواد الطاهر : خلفاء بني العباس ووزرائهم ، مجلة الاستاذ مجلد ٨ ص ١٢٨ .
(٤) ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٦ ص ٣٣٣ ابن الدمياطي : المستفاد من ذيل تاريخ بغداد ، جـ ٨ ص ٨٠ ، ابن رجب : ذيل طبقات الحنابلة ، جـ ١ ص ٢٥٦ .
(٥) ابن رجب : ذيل طبقات الحنابلة ، جـ ١ ص ٢٥٦ ، ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ١٠ ص ٢١٥ .
(٦) ابن الدبيثي : المختصر المحتاج اليه ، ص ١٢٨ ، ابن كثير : البداية والنهاية ، جـ ١٢ ص ٢٥١ .

شرف الدين بن البلدي[1] : كان والياً على مدينة واسط ، فأظهر في ولايته لها مقدرة وكفاية عظيمتين ، مما جعل الخليفة المستنجد بالله يستدعيه الى بغداد في سنة ٥٦٣ هـ/ ١١٦٧ م ويوليه وزارته[2] .

كان بين هذا الوزير وبين أستاذ دار الخليفة[3] عضد الدين محمد بن عبد الله بن رئيس الرؤساء عداء شديد ، فقد تمتع أستاذ الدار بنفوذ كبير في الدولة ، وصار يتدخل في شئون الخلافة تدخلاً سافراً ، فأمر الخليفة المستنجد بالله وزيره ابن البلدي بايقافه عند حده وكف أيدي أصحابه ، ففعل الوزير ذلك ، ونجح في الحد من نفوذ وتسلط أستاذ الدار وأصحابه[4] . فلما توفي الخليفة المستنجد بالله في سنة ٥٦٦ هـ/ ١١٧٠ م ، وخلفه المستضيء بأمر الله كان أستاذ الدار هو القائم بأمر البيعة للخليفة الجديد ، وساعده في ذلك الأمير قطب الدين قايماز ، وكان أكبر الأمراء حينذاك في بغداد ، فشرطا على الخليفة الجديد أن يكون عضد الدين وزيراً ، وابنه كمال الدين أستاذاً للدار خلفاً له ، وقطب الدين قايماز أميراً للجيش ، فوافق الخليفة[5] ، ولما جاء الوزير ابن البلدي الى دار الخلافة للعزاء والبيعة ، قبض عليه عضد الدين ، وأخذه الى موضع آخر ، ثم قتله[6] .

ويتفق ابن الدبيثي مع ابن الأثير في أن قتل الوزير ابن البلدي يرجع الى سوء معاملته لأستاذ الدار ، ولمكروه ناله منه ومن أقاربه ، فلما أتيحت له الفرصة أقتص

---

(١) أبو جعفر أحمد بن محمد بن سعيد المعروف بابن البلدي .

(٢) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١١ ص ٣٣٢ ، ابن الدبيثي : المختصر المحتاج اليه ص ٣٩ (من المستدرك في التراجم) .

(٣) أستاذ الدار : كان هو المسئول عن دار الخليفة ونفقاتها ، ونفقات ما فيها من الحاشية والغلمان ، وهو الذي يحمل أوامر الخليفة (أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، جـ ٥ ص ٢٦٧ ، مصطفى جواد : نظم الدولة العباسية في أواخر عهودها ، مجلة الاعتدال ، السنة الثانية ، العدد التاسع ، ص ٣٩٩) .

(٤) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١١ ص ٢٣٢ ـ ٣٣٣ ، ٣٦١ .

(٥) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١١ ص ٣٦١ .

(٦) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ١٠ ص ٢٣٣ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ١١ ص ٣٦٢ ، ابن الدبيثي : المختصر المحتاج اليه ، ص ٤٠ ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٤ ص ٤٧٠ .

منه[١] . ويذكر ابن الأثير أنه لما نهبت دار الوزير ابن البلدي بعد قتله ، عثر بها على أوامر من الخليفة للوزير تتضمن القبض على أستاذ الدار عضد الدين وعلى قطب الدين قايماز ، ورسالة من ابن البلدي يراجع الخليفة في ذلك ، ويطلب عدم القبض عليهما ، فأيقن عضد الدين وقطب الدين قايماز من براءة الوزير ، وندما على قتله[٢] . وكانا يعتقدان أن ابن البلدي كان يحرض الخليفة على التخلص منهما[٣] .

مؤيد الدين بن القصاب[٤] : عمل في أول الأمر في احدى الوظائف بولاية خوزستان ، ثم قدم الى بغداد ، وتولى نيابة الوزارة للخليفة الناصر لدين الله ، وفي سنة ٥٩٠ هـ/ ١١٩٣ م خلع عليه الخليفة ، وولاه الوزارة[٥] .

كان هذا الوزير قوي النفس ، عالي الهمة ، متمكناً من رياستي السيف والقلم[٦] . وقد اشتغل بطلب العلم والأدب منذ صغره ، وبرع في علمي الحساب والهندسة ، وألم بقوانين الوزارة وقواعدها[٧] .

ولما كان هذا الوزير قد عمل أولاً في خوزستان ، وكان على معرفة تامة بجميع أحوالها الادارية والعسكرية ، هذا فضلاً عن وجود أصدقاء ومعارف له بها ، فقد أشار على الخليفة الناصر لدين الله أن يرسله لفتحها وانتزاعها من يد واليها من قبل السلاجقة . وتصادف أن والي خوزستان توفي ، واختلف أولاده من بعده ، فكتب بعضهم الى مؤ يد الدين بن القصاب يستنجده ضد أخوته ، فاقتنع الخليفة بمشورة وزيره وسيره على رأس جيش كبير الى خوزستان ، فحارب واليها ، واستولى على

---

(١) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٣٣٢ ـ ٣٣٣ ، ابن الدبيثي : المختصر المحتاج اليه ، ص ٤٠ .

(٢) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١١ ص ٣٦٢ .

(٣) نفس المصدر ، ص ٣٦١ .

(٤) أبو المظفر محمد بن علي بن القصاب ، أصله من شيراز ، وكان والده يبيع اللحم في بعض أسواق بغداد ، فلقب بالقصاب (ابن كثير : البداية والنهاية ، جـ ١٣ ص ١٢) .

(٥) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٢ ص ١٠٨ ـ ١٠٩ ، ابن الدبيثي : المختصر المحتاج اليه ، ص ٢٩ ، من المستدرك في التراجم .

(٦) ابن طباطبا : الفخري ، ص ٢٣٦ .

(٧) نفس المصدر ، ص ١٣٦ .

أهم المدن والقلاع فيها[1] ، ثم واصل زحفه الى همذان « قاعدة السلاجقة » واستولى عليها وعلى عدد من المدن مثل ساوه وآوه[2] والري ، وأعادها الى حظيرة الخلافة[3] .

وكان الوزير مؤ يد الدين بن القصاب عازماً على مواصلة زحفه لاعادة سلطة الخلافة العباسية ونفوذها في تلك النواحي ، فعاجلته الوفاة هناك في سنة ٥٩١ هـ/ ١١٩٤ م[4] .

---

(١) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٢ ص ١٠٨ ـ ١٠٩ ، ابن طباطبا : الفخري ، ص ٢٣٦ .

(٢) ساوه : مدينة تقع في منتصف المسافة بين الري وهمذان ، وبقربها تقع مدينة آوه (ياقوت : معجم البلدان ، جـ ٣ ص ١٧٩) .

(٣) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٢ ص ١١١ ـ ١١٢ ، وورد نفس المعنى تقريباً في الفخري لابن طباطبا ، ص ٢٣٦ ، ابن كثير : البداية والنهاية ، جـ ١٣ ص ١٢ ، أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، جـ ٦ ص ١٣٩ .

(٤) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٢ ص ١١٢ ، ابن طباطبا : الفخري ص ٢٣٦ .

الباب الرابع

جهود وزراء العهدين البويهي والسلجوقي

في التقدم الحضاري للدولة

الوزراء وأثرهم في التنظيمات الإدارية والمالية

اهتمام الوزراء بإنعاش الحالة الاقتصادية

أثر الوزراء في النهوض بالحركة العلمية والأدبية

عناية الوزراء بالمنشآت المدنية


al-maktabeh
www.
.com
مكتبة
المهتدين

الباب الرابع

جهود وزراء العهدين البويهي والسلجوقي

في التقدم الحضاري للدولة

الوزراء وأثرهم في التنظيمات الإدارية والمالية

لم تقتصر جهود وزراء العهدين البويهي والسلجوقي على النواحي السياسية والعسكرية فقط ، بل تجاوزت ذلك الى النواحي الادارية والمالية والاقتصادية والعلمية ، فأسهم الوزراء في تطورها وتقدمها ، غير أن دور الوزراء في السياسة والشئون العسكرية حظي بقدر كبير من عناية المؤ رخين واهتمامهم ، في الوقت الذي لم تحظ فيه النواحي الأخرى سوى بنزر يسير من المعلومات ذكر بعضها عرضاً في ثنايا التراجم لبعض الوزراء ، وتم التوصل لبعضها الآخر بتتبع أعمال الخلفاء والأمراء والسلاطين .

كان من أهم اختصاصات الوزراء الاشراف على الأعمال الادارية والمالية للدولة[1] ، فكان من سلطة الوزراء تعيين الولاة وعزلهم والاشراف على دخل الدولة ومصروفاتها[2] ، وعلى هذا الأساس كان بقاء الوزير في منصبه يتوقف على مدى نجاحه في اختيار الموظفين والعمال الأكفاء ومراقبة أعمالهم بدقة ثم الموازنة بين دخل الدولة وخرجها . وكان بعض الوزراء يعمد عند توليه الوزارة الى عزل الموظفين السابقين ، واختيار غيرهم ممن يعتقد أنهم سيتعاونون معه في القيام بأعمال الدولة الادارية على الوجه المطلوب[3] . ويرجع السبب في عزل معظم الوزراء قبل العهد البويهي في عهد الخليفة المقتدر بالله (٢٩٥ ـ ٣٢٠ هـ/ ٩٠٧ ـ ٩٣١ م) الى

---

(١) الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ٢٧ ، مقدمة ابن خلدون ، ص ٢٣٨ .

(٢) الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ٢٧ ، الطوسي : سياست نامه ، ص ١٥٨ .

(٣) الصابىء : تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء ، ص ٣٤ ، ٣٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، Zahrani, The Office of Chief Amir, P. 57.

عجزهم عن ايجاد حل ناجع للأزمات المالية التي مرت بها الدولة العباسية آنذاك[1] .

بذل وزراء العهدين البويهي والسلجوقي جهوداً طيبة في تنظيم أعمال الدولة الادارية والمالية ، وبرزت هذه الجهود بوضوح في عصر قوة ووحدة أمراء آل بويه وسلاطين السلاجقة ، ولما اندلعت الحروب بين أفراد البيت البويهي والسلجوقي شغل الوزراء بما ترتب على تلك الحروب من مشاكل ، عن الاهتمام بادارة مالية الدولة مما ترتب عليه تناقص ايراداتها وفساد ادارتها ، وكان لذلك أثر بالغ في تقويض حكم أمراء آل بويه وسلاطين السلاجقة .

ولي الوزارة في العهد البويهي عدد من الوزراء الأكفاء الذين كانت لهم دراية كبيرة بالأعمال الادارية والمالية ، ومنهم أبو محمد الحسن بن محمد المهلبي وأبو الفضل ابن العميد والصاحب بن عباد وفخر الملك، وقد قام هؤلاء الوزراء بدور كبير في التنظيم الاداري ، والمالي للدولة ، وكان باستطاعتهم القيام بمزيد من الاصلاحات المالية والادارية لو ترك لهم أمراء آل بويه حرية العمل . ويذكر مسكويه أن الوزير أبا الفضل بن العميد كان خبيراً في ادارة الممالك وعمارة البلاد واثراء خزينة الدولة[2] ، غير أن الأمير البويهي ركن الدولة كان كغيره من القواد المتغلبين لا يفكر في الاصلاح بقدر ما يفكر في جمع المال وادخاره لتوزيعه على الجند من حين لآخر ليضمن بقاءهم في طاعته وكان لا يستمع لمشورة وزيره ابن العميد الذي كان يطمع في تحسين أوضاع الدولة ، خوفاً من أن تستنفذ الاصلاحات المطلوبة ما يوجد بخزائنه من أموال[3] .

كان جل اهتمام الوزراء قبل أن يلي أبو الفضل بن العميد هذا المنصب هو تدبير ما يحتاج اليه الأمير البويهي من نفقات يومية سواء أكانت عن طريق المصادرة والاحتيال على الناس ، أو عن طريق الاقتراض وفي بعض الأحيان كان يتعذر على الوزير تدبير

---

(١) Zahrani, op. cit., P. 48.

(٢) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ٢٧٩ .

(٣) نفس المصدر ، ص ٢٨١ .

المال الكافي لتلبية طلبات الأمير وحاشيته وجنوده ، فيؤدي هذا الوضع الى ايجاد مشاكل لا حصر لها مع الجند الذين كانوا يتجمعون يومياً بالديوان للمطالبة بصرف المتأخر من أرزاقهم ، حتى أن الوزير وكبار موظفيه كانوا يخرجون الى الصحراء ليجدوا متسعاً من الوقت للتفكير في الوسائل التي تمكنهم من جمع المال المطلوب للنفقات اليومية . فلما ولي أبو الفضل بن العميد الوزارة ، قضى على هذه المشكلة المالية ونظم شئون الدولة ، وضبط أعمالها ، ورتب للأمير البويهي وحاشيته وجنوده ما يحتاجون اليه من مصروفات ، فلم يعد الجند في حاجة الى التجمع في ديوان الامارة ، واثارة المشاكل للوزير وموظفيه[١] . ويذكر مسكويه ، وهو شاهد عيان ، أن الوزير أبا الفضل كان يركب من دار الأمير البويهي الى الديوان فلا يلقاه سوى كتابه فقط مما ساعده على تخصيص جزء من وقته لنشاط آخر وهو العناية بالعلم وأهله[٢] .

أظهر أبو الفضل بن العميد مهارة كبيرة في ادارة البلاد التابعة لحكم الأمير ركن الدولة (الري ، همذان وأصبهان) وضبط أمورها[٣] ، فكان يتفقد بنفسه أعمال هذه البلاد المالية والادارية ، حتى أنه كان يخرج مرتين في العام لجمع نصيب خزانة الدولة من الأعمال التابعة لها ، وكان نصيبها من دخل أرجان فقط يقدر بألف ألف درهم في العام[٤] . وكذلك كان للوزير أبي الفضل بن العميد دور كبير في الاصلاحات الادارية والمالية التي تمت في عهد الأمير عضد الدولة بن ركن الدولة ، حيث كان يتولى بنفسه إعداد هذا الأمير للحكم ، فعلمه القواعد اللازمة لادارة الدولة وسياسة الملك ، وحفظ له عضد الدولة ذلك الصنيع حتى أنه كان يعترف بأن جميع الاصلاحات الداخلية التي تمت في عهده في مختلف أنحاء الدولة كانت بفضل ما تلقاه من توجيه وتعليم على يد أبي الفضل بن العميد[٥] .

---

(١) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ٢٨٠ ، ٢٨١ .

(٢) نفس المصدر ، ص ٢٨٠ .

(٣) جمال الدين سرور : تاريخ الحضارة الاسلامية ، ص ٦٢ - ٦٣ .

(٤) البغدادي : خزانة الأدب ، جـ ٢ ص ١٤٢ .

(٥) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ٢٨٢ ، حسن ابراهيم حسن : تاريخ الاسلام جـ ٣ ص ٢٥٨ .

أسهم الوزير أبو محمد الحسن بن محمد المهلبي بخبرته في شئون الدولـة ، في تطوير نظمها الادارية والمالية ، مستفيداً بما اكتسبه من تجارب خلال عمله في ديوان الأمير البويهي كموظف ثم كنائب للوزير أبي جعفر الصيمري في حالة غيابه ، فلما تولى الوزارة أظهر كفاية عظيمة ، وقام بتنظيم أكبر ديوان في الدولة[1] ، وهو ديوان الخراج . كما جدد في النظم الادارية للدولة ، وقام بتعمير الأراضي الزراعية التي تمثل جزءاً هاماً من دخل الدولة[2] .

كذلك عكف أبو محمـد المهلبـي على دراسـة النـاحية المالية للدولـة من دخـل ومصروفات وتعرف على النواحي التي لم تكن خزانة الدولة تستـوفي نصيبهـا من دخلها ، وبالتالي وضع الترتيبات اللازمة التي تكفل استخلاص حق الدولة من تلك النواحي[3] ، ولما وجد أن الأمر يتطلب أن يخرج بنفسه لتفقد أعمال الدولة المالية في الجهات التابعة لها خرج الى الأهواز ، واجتمع بعمال الخراج فيها ، وحاسبهم على أعمالهم ، وكشف تلاعبهم ، وأجبرهم على دفع نصيب خزانة الدولـة كامـلاً عن الأعمال التي ضمنوها[4] . ثم سار من الأهواز الى البصرة لنفس الغـرض وحقـق نجاحاً مالياً فيها يفوق ما حققه في الأهواز[5] .

وكان من الأسباب المباشرة لتطرق الفساد الى النظـام المالي في العهـد البويهـي بالعراق استيلاء بعض الولاة على جزء من الأراضي الزراعية العائدة للدولة ، فلما تولى أبو الفضل العباس بن الحسين الشيرازي وزارة الأمير عز الدولة بختيار تمكن من استرجاع الأراضي التي استولى عليها أبو الفتح بن شاهين أخو عمران بن شاهين ، حاكم البطيحة ، واسترجع كذلك الأراضي التي غلب عليها أبـو عبـد الله الأيسر المعروف بالجب . ثم سار هذا الوزير الى الأهواز ، واجتمع بمتولي ضمانها ، ويدعى

---

(١) محمد جمال الدين سرور : تاريخ الحضارة الاسلامية ، ص ٦٢ .

(٢) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ١٢٤ - ١٢٥ .

(٣) نفس المصدر ، ص ١٢٤ - ١٢٥ .

(٤) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ١٢٥ .

(٥) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ١٢٥ .

آزاذر ويه وكتابه وحاسبهم على أعمالهم لشكه في وجود تلاعب في دخل أعمال الأهواز[1] .

وجه الوزير الصاحب اسماعيل بن عباد اهتمامه الى تنظيم الشئون المالية والادارية في البلاد التابعة لحكم الأمير البويهي مؤ يد الدولة بن ركن الدولة ثم لأخيه فخر الدولة من بعده ، وهي الري وأصبهان وهمذان ، ويبدو أنه وجد أن ما يدفعه العمال والضمناء كان أقل بكثير من الاستحقاق الفعلي قياساً بما كان يحصل عليه أولئك الضمناء والعمال من ضمانهم وتوليهم للأراضي التابعة لحكومة الري ، لذلك عكف الصاحب على عمل حساب دقيق بدخل كل ناحية ، كما جمع العمال والضمناء ، وعرض عليهم دخل كل ناحية ، ونصيب خزانة الدولة منه ، ثم عمل مزاداً علنياً على ضمان النواحي بينهم ، فكان ينادي على النواحي كما ينادي على الأمتعة في الأسواق[2] . وبهذا تمكن الوزير الصاحب بن عباد من استخلاص نصيب حكومة الري الفعلي من دخل النواحي التابعة لها .

كذلك أسهم الوزير الحسين بن أحمد بن سعدان ، وزير الأمير صمصام الدولة بدوره في تنظيم مالية الدولة بالعراق ، وتحسين مواردها ، فلجأ الى فرض ضريبة جديدة على أصحاب الدخول الكبيرة من الموظفين ، وتقدر بعشر دخلهم واستعان بالمتحصل منها في دفع المرتبات والأرزاق الشهرية للغلمان المكلفين برعاية خيول الأمير البويهي[3] .

وقد أضطر بعض الوزراء الى فرض ضرائب لسد العجز المالي في خزينة الدولة ، منها ما فرضه الوزير أبو نصر سابور بن أردشير على صناعة الثياب الابريسميات والقطنيات ، وتعادل عشر أثمانها .

ولما ثار تجار تلك المنسوجات على هذه الضريبة ، ألغى الوزير سابور ضريبة

---

(١) نفس المصدر ، ص ٢٤٢ .

(٢) أبو شجاع : ذيل تجارب الأمم ، ص ١٦٣ .

(٣) أبو شجاع : ذيل تجارب الأمم ، ص ٨٥ ، الدوري : تاريخ العراق الاقتصادي ، ص ٢٠٦ .

الملبوسات القطنية ، وأبقي ضريبة الملبوسات الابريسم ، وعمل ديواناً خاصاً بها ، ورتب موظفين لجبايتها ، ولمراقبة جميع ما تنتجه المناسج والختم عليه ، ومعرفة ما يباع منه فعلاً[1] .

ولما تولى أبو منصور محمد بن الحسن بن صالحان وزارة الأمير البويهي شرف الدولة طالب العمال بالقيام بما تقتضيه المصلحة العامة في أعمالهم وكلفهم باصلاح الأراضي الحكومية التي ضمنوها من الدولة[2] . كما اتبع خطة ادارية جديدة لضبط أعمال الولايات التابعة للدولة ، فكان لا يترك العامل يقيم في ناحية ما أكثر من سنة[3] حتى لا يترك للموظف فرصة للاستقرار في وظيفته مما قد يدفعه الى التلاعب واستغلال منصبه . وقد اتبع نفس هذه السياسة الادارية الوزير سابور بن أردشير حيث كان لا يسمح لعماله بالبقاء في أعمالهم فترة طويلة خوفاً عليهم « من الأشر والبطر »[4] .

أما عن اهتمام الوزراء في العهد السلجوقي بالتنظيمات الادارية فيبرز في هذا المجال دور الوزير السلجوقي نظام الملك الطوسي ، فكان اليد الموجهة لادارة الدولة في عهد السلطان ألب أرسلان ، واتسعت سلطته في عهد السلطان ملكشاه[5] ، فأشرف بنفسه على رسم سياسة الدولة الداخلية والخارجية ، مستفيداً من فهمه ومعرفته لنظم الادارة ، وقد تضمن كتاب « سياست نامه » الذي ألفه هذا الوزير الآراء والنظريات الادارية التي تعتبر أساساً لنظام الحكم وادارة الدول والممالك[6] .

---

(١) الصابيء : تاريخه ، جـ ٨ ص ٣٣٦ ، الدوري : تاريخ العراق الاقتصادي ، ص ٢٠٥ .

(٢) أبو شجاع : ذيل تجارب الأمم ، ص ١٣٧ .

(٣) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٧ ص ١٣٥ .

(٤) ابن كثير : البداية والنهاية ، جـ ١٢ ص ١٩ .

(٥) أبو شامة : الروضتين ، جـ ١ ص ٢٦ ، ابن الأثير : التاريخ الباهر ص ١٠ ، ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٢ ص ١٢٨ ، السبكي : طبقات الشافعية ، جـ ٤ ص ٣١٧ .

(٦) عبد النعيم حسنين : دولة السلاجقة ، ص ٧٠ ـ ٧١ ، بروكلمان : تاريخ الشعوب الاسلامية ، ص ٢٨٠ .
Hitti, History of the Arabs P. 477.

يظهر من خلال كتاب « سياست نامه » أهم الطرق الادارية التي اتبعها الوزير نظام الملك في ادارته للدولة السلجوقية ، ويأتي في مقدمتها وقوفه بشده ضد تدخل أصدقاء السلطان المقربين في شئون الدولة ، حتى لا يتسبب ذلك في اضطراب ادارتها[1] . كذلك كان يهتم بشكل خاص بالبريد الذي كان رجاله يوافون الحكومة بكافة أخبار البلاد الخاضعة لها[2] . هذا فضلاً عن حرصه الشديد على ارسال المخبرين الى جميع الأطراف في هيئة التجار والسياح والمتصوفة والدراويش والعقارين[3] ليتنسموا الأخبار ، ويرسلونها للسلطان أولاً بأول حتى لا يخفى على السلطان شيء من أمور مملكته[4] . وقد نجح نظام الملك في أحباط عدد من المؤ امرات ضد الحكومة المركزية بفضل ما كان يصل اليه عن طريق أولئك المخبرين[5] .

كما عمل نظام الملك على الحد من استغلال الموظفين والعمال لسلطاتهم حتى لا يرهقوا الرعية بالرسوم والضرائب الباهظة[6] وكان يغير الولاة والعمال مرة كل سنتين أو ثلاث ضماناً لعدم تلاعبهم في أعمالهم[7] .

ولما ألغى السلطان ألب أرسلان وظيفة « صاحب البريد » ووظيفة « صاحب الخبر »[8] رتب وزيره نظام الملك في كل مدينة رجلاً نزيهاً لمراقبة الوالي والقاضي والمحتسب ومن يجري مجراهم من الموظفين وموافاته بأخبارهم أولاً بأول[9] .

كذلك كان نظام الملك يدقق في اختيار الموظفين ، فيختار من كان منهم أغزر

---

(١) نظام الملك : سياست نامه ، ص ٢٣٤ .
(٢) نفس المصدر ، ص ١٠٢ .
(٣) العقارين : باعة العقاقير الطبية .
(٤) سياست نامه ، ص ١٠٧ .
(٥) نفس المصدر ، ص ١٠٧ .
(٦) نفس المصدر ، ص ٥١ ـ ٥٢ .
(٧) نفس المصدر ، ص ٦٩ .
(٨) نفس المصدر ، ص ١٠٢ ، البنداري : آل سلجوق ، ص ٦٢ ـ ٦٣ .
(٩) سياست نامه ، ص ٧٧ .

علماً وأزهد نفساً وأعف يداً وأقل طمعاً[1] . وكان يختار لوظيفتي « صاحب البريد » و « صاحب الخبر » أناساً لا يرقى الشك اليهم لحساسية هذا العمل ، ويتم تعيينهم من قبل السلطان نفسه[2] .

وكان نظام الملك يصرف مرتبات مجزية لموظفي الدولة ، خشية أن يضطر الموظف الى الاختلاس من مال الدولة ، أو يستغل منصبه ويتسلط على أموال الرعية[3] . كما كان حريصاً على مراجعة حسابات الدولة في نهاية كل عام لمعرفة الدخل والمنصرف والموازنة بينهما[4] ولكي يضمن هذا الوزير تنفيذ خطته الادارية بدقة استعان بعدد من كبار موظفي الدولة المخلصين والأكفاء ، وكون منهم ما يشبه المجلس الاستشاري[5] ، مهمته ـ فيما يبدو ـ دراسة ما يعرض عليه من أمور هامة ووضع الحلول الملائمة لها ، ومن ثم متابعة تنفيذها بدقة .

كانت شئون دولة السلاجقة قبل تولي نظام الملك الوزارة غير منظمة ، فتطرق الخلل الى ادارة الولايات التابعة لها ، وساءت الحالة المالية فيها نتيجة لخراب أراضيها ، ولعدم قيام المشرفين عليها بما تحتاج اليه من عمارة واصلاح ، فلما جاء نظام الملك الى الوزارة نظم شئون تلك الولايات ، وعمر أراضيها ، وأقر سلطة الدولة في النواحي التي كادت أن تخرج من حظيرتها[6] .

كذلك قام الوزير السلجوقي كمال الدين محمد بن الحسين الخازن الرازي باصلاحات مالية هامة ، منها الغاء المكوس والضرائب التي أثقلت كاهل الأهالي[7] ، واتخذ اجراءات شديدة ضد من يحاول استغلال الرعية[8] . وكانت

---

(١) سياست نامة ، ص ٧٠ .

(٢) نفس المصدر ، ص ٩٥ .

(٣) نفس المصدر ، ص ٧٠ .

(٤) نفس المصدر ، ص ٣٠٤ .

(٥) الحسيني : أخبار الدولة السلجوقية ، ص ٦٨ ـ ٦٩ .

(٦) البنداري : آل سلجوق ، ص ٥٥ .

(٧) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ١٠ ص ٧٩ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ١١ ص ٦٤ .

(٨) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ١٠ ص ٧٩ .

خزانة السلطان السلجوقي اذ ذاك تعاني عجزاً مالياً نتيجة للتلاعب الذي كان يقوم به الموظفون ، فلما ولي كمال الدين الخازن منصب الوزارة أهتم بتنظيم الشئون المالية للدولة ، وكشف التلاعب المالي في ايرادات الدولة ومصروفاتها ، ونجح في تدبير المال اللازم لمواجهة أحتياجات الدولة[1] .

ويبدو أن اسراف أمراء السلاجقة في نفقات الجيش كانت من بين الأسباب التي أدت الى نفاذ المال بخزانة الدولة ، فقرر هذا الوزير للجيش احتياجاته الفعلية من أرزاق ومصروفات دون زيادة أو نقص[2] . ولما قدم الوزير الخازن الى بغداد مع السلطان مسعود في سنة ٥٣٣ هـ/ ١١٣٨ م لاحظ وجود ضرائب غير عادلة مفروضة على أهل بغداد ، فأمر بالغائها وكتب منشورات بذلك ، علقت في الأسواق وعلى أبواب المساجد حتى يكون الناس على علم بها[3] .

ولما ولي شمس الدين بن النجيب الأصم الدركزيني الوزارة ، نجح في استعادة بعض البلدان من أمرائها المتغلبين عليها عن طريق المفاوضات ، فأدى ذلك الى تحسن ملحوظ في مالية الدولة[4] .

وكان لوزراء الخلافة العباسية في العهد السلجوقي دور هام في تنظيم شئون الدولة ، فيذكر ابن طباطبا أن الوزير فخر الدولة بن جهير استطاع أن يعيد بعض البلاد المجاورة للعراق الى طاعة الخليفة العباسي ، وكانت تلك البلاد خارجة على الخلافة ، فراسل أمراءها بعد توليه الوزارة ونجح في اقناعهم بالانضواء تحت راية الخلافة[5] .

كذلك اهتم الوزير ظهير الدين أبو شجاع الروذ راوري بضبط أمور الخلافة العباسية ، واقرار الأمن في المدن التابعة لها ، وتوفير سبل المعيشة لسكانها ، مما أدى

---

(١) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١١ ص ٦٤ .

(٢) الراوندي : راحة الصدور ، ص ٣٣٣ .

(٣) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١١ ص ٧١ .

(٤) البنداري : آل سلجوق ، ص ٢٢٥ .

(٥) ابن طباطبا : الفخري ، ص ٢١٤ .

الى توفر الأقوات ، وأنخفاض الأسعار تبعاً لذلك[1] . وكان لادارة هذا الوزير الحازمة الفضل في أعادة هيبة الخلافة العباسية واحترامها في نفوس الناس[2] . هذا فضلاً عن اقراره العدل ، وازالة الظلم عن كاهل الرعية[3] .

أما الوزير هبة الله بن محمد بن المطلب ، فكان يتمتع بكفاية ادارية نتيجة لتدرجه في وظائف الديوان المختلفة ، وكان آخر وظيفة عمل بها قبل الوزارة هي ديوان الزمام . ومن مآثره أنه عمل على تحسين ايرادات الدولة المالية عن طريق استصلاح الأراضي الزراعية ، وسد البثوق[4] .

كذلك أظهر الوزير عون الدين يحيى بن هبيرة كفاية ادارية في أثناء توليه الوزارة ، وكان له اليد الطولى في ضبط أمور الدولة[5] واليه يرجع الفضل في استعادة الخلافة العباسية لنفوذها كاملاً في مدن العراق[6] .

وتتجلى كفاية هذا الوزير في قيامه بتخفيف عبء الحصار الذي فرضه السلطان السلجوقي محمد بن السلطان محمود سنة ٥٥٣ هـ/ ١١٥٨ م على مدينة بغداد وكان يرمي من ورائهَ العمل على رفع الأسعار فتقل المواد الغذائية تبعاً لذلك في هذه المدينة مما يثير استياء السكان من الخليفة المقتفي لأمر الله فيضطر الى الاستجابة لطلبات الملك السلجوقي . فلما فطن ابن هبيرة الى خطته ، أمر بصرف غلات غذائية للجند عوضاً عن مرتباتهم ، فصاروا يبيعونها لينفقوا ثمنها ، مما ترتب عليه بقاء الأسعار على مستواها السابق[7] ، وبذلك لم يتأثر الناس بالحصار .

---

(١) ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٥ ص ١٣٥ ـ ١٣٦ .

(٢) سبط بن الجوزي : مرآة الزمان ، جـ ١٢ ص ٢٢٤ أ ، ابن خلكان : وفيات الأعيان جـ ٥ ص ١٣٥ ـ ١٣٦ .

(٣) السبكي : طبقات الشافعية ، جـ ٤ ص ١٣٨ .

(٤) ابن طباطبا : الفخري ، ص ٢١٩ ـ ٢٢٠ .

(٥) ابن طباطبا : الفخري : ص ٢٢٩ .

(٦) الأزدي : أخبار الدول المنقطعة ، ص ١٦٢ ، ابن رجب : ذيل طبقات الحنابلة ، جـ ١ ص ٢٥٧ ، ابن كثير : البداية والنهاية ، جـ ١٢ ص ٢٥١ ، السيوطي ، حسن المحاضرة ، جـ ٢ ص ١٩٩ .

(٧) ابن الأثير : التاريخ الباهر ، ص ١١٤ .

اهتمام الوزراء بإنعاش الحالة الاقتصادية

يذكر الثعالبي في حديثه عن الحقوق الواجبة على الوزراء ، أنه يجب على الوزير : « السعي في عمارة البلاد ، واصلاح خللها ، وتثمير الأموال والمزروعات ، وتحصيل آلات العمارة ، والترغيب في ذلك ، فان بالعمارة تغزر الأموال ، وبالأموال تشمخ الممالك ، وتكثر الأعوان »[1] .

ويفهم من هذا النص أن العمل على انعاش اقتصاد الدولة يعتبر من أهم واجبات الوزير . أما الدعائم التي ترتكز عليها الحياة الاقتصادية في ذلك الوقت فهي الاهتمام بعمارة البلاد[2] ، وتنمية الأموال ، وتحسين الزراعة عن طريق توفير المعدات اللازمة لها ، وتشجيع الناس على الاهتمام بها لأن الدولة تظل قوية وكثيرة الأعوان طالما كان اقتصادها منتعشاً .

كان لوزراء العهدين البويهي والسلجوقي اهتمامات بانعاش الحالة الاقتصادية في دولتهم ، لأن ذلك يدخل ضمن مهامهم الأساسية ، ومع أن ما وصلنا من معلومات في هذا الشأن قليلة إلا أنها توضح جهود وزراء العهدين البويهي والسلجوقي في انعاش الحالة الاقتصادية . يذكر مسكويه أنه للوزير البويهي أبي الفضل بن العميد رسائل عن الطرق الصحيحة التي تتبع في عمارة البلاد واستغزار الأموال أو اصلاح الأراضي الزراعية ، واستثمار الأموال وتنميتها[3] ومن ذلك يتضح لنا أنه كان للوزير أبي الفضل بن العميد جهود فعالة للنهوض بالحياة الاقتصادية للدولة في عهد وزارته .

لما تقلد أبو محمد الحسن بن محمد المهلبي الوزارة للأمير البويهي معز الدولة سار الى البصرة لتفقد أحوالها ، فشكى اليه أهلها بأن عامل الخراج فرض على ملاك

---

(١) الثعالبي : تحفة الوزراء ، ص ٦٩ .

(٢) المقصود بعمارة البلاد هنا هو اصلاح الأراضي الزراعية التي تعرضت للخراب نتيجة للحروب أو فيضانات الأنهار ، وما شابه ذلك .

(٣) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ٢٧٩ .

الأراضي التي يؤخذ منها حق العشر عن كل جريب[1] من الحنطة والشعير عشرين درهماً ، وقد نقصت عمارة الأراضي الزراعية تبعاً لذلك مما ترتب عليه عجز الملاك عن دفع الضريبة المقررة على أراضيهم نتيجة لقلة الانتاج ، فعمد عمال الخراج الى جباية الضريبة من الملاك الذين عجزوا عن دفعها في سنة ما في السنة التالية مضافاً اليها ضريبة السنة نفسها ، فتضايق الناس ، وانصرف بعضهم عن الزراعة ، فتأثر الانتاج الزراعي تبعاً لذلك .

عكف الوزير أبو محمد المهلبي على دراسة الوضع الاقتصادي في البصرة وأجتمع بكبار الملاك فيها ، وتدارس معهم الوضع ، وتم الاتفاق بين الطرفين على أن تأخذ منهم الدولة العشر حباً بعينه ومن واقع الانتاج نفسه قليلاً كان أم كثيراً . ووافق أهالي البصرة على أن يدفعوا مبلغ ألفي ألف درهم ومائتي ألف درهم عن الضرائب المتأخرة[2] .

أدت خطة الوزير المهلبي لتنمية الثروة الزراعية الى اقبال الناس على الزراعة ، وتعمير الأراضي الزراعية ، فتضاعف الانتاج ، وانتعشت تجارة الحبوب ، حتى أصبح دخل الدولة من الضرائب المقررة على المراكب القادمة الى البصرة لنقل الغلال ما يعادل ألفي ألف درهم في العام[3] ، هذا عدا نصيب الدولة من الانتاج .

كذلك عمل أبو محمد المهلبي على نقل سنة ٣٥٠ هـ الخراجية الى سنة ٣٥١ هـ حتى يوفق بين موعد نضوج الزرع ، وموعد الجباية[4] بعد أن كان الزراع يضطرون الى الاستدانة لدفع الخراج ، كما منح غير القادرين من الفلاحين الزراع قروضاً من

---

(١) الجريب : وحدة قياس لمساحة الأرض ، وهي ستون ذراعاً طولاً في ستين ذراعاً عرضاً ، (انظر : مفاتيح العلوم للخوارزمي ص ٤٢) .

(٢) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ١٢٧ ـ ١٢٨ . وأنظر أيضاً : العيني : عقد الجمان (مخطوط) القسم الأول جـ ١٩ ص ٥٢ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ٨ ص ٤٨٥ ، ابن خلدون : العبر جـ ٣ ص ٤٢٤ ، متز : الحضارة الاسلامية ، جـ ١ ص ١٩٤ .

(٣) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ١٢٩ .

(٤) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ١٨٩ ، الزبيدي : العراق في العصر البويهي ، ص ١١٥ .

المال والحبوب على أن يسددوها في موسم الحصاد[1] .

وفي الحقيقة لم يكن هناك سياسة زراعية موحدة أو تخطيط زراعي متكامل في العهد البويهي ، بل كانت هناك تدابير فردية قام بها بعض الوزراء لتنمية الزراعة وزيادة الثروة الزراعية ، وذلك عن طريق تنظيم العلاقة بين الدولة وبين المزارعين ، كما فعل الوزير أبو محمد المهلبي ، أو عن طريق تنظيم الري وتطهير الأنهار ، وسد البثوق للتغلب على مخاطر الفيضانات[2] وهي العوائق التي تؤدي الى إتلاف المحصولات ، وخراب الأراضي الزراعية .

وكان للوزير فخر الملك محمد بن علي بن خلف دور كبير في سد بثوق الأنهار التي حدثت في عهده ، وأهمها بثق النهروان[3] . كما قام الوزير أبو الحسن علي بن محمد الكوكبي بتطهير الأنهار التي تخترق الكرخ حتى يمكن الاستفادة منها[4] .

كما أهتم الوزير فخر الملك باصلاح الأراضي الزراعية[5] . ويذكر ابن الجوزي أن هذا الوزير كان يشرف بنفسه على سد بثوق الأنهار ، واصلاح الأراضي ، ويتضح ذلك في قوله :

« خرج فخر الملك الى بثق اليهودي بالنهروان ، فعمل فيه حتى أحكمه . . . . وكان فخر الملك ساهراً ليلته قائماً على رجله ، والرجال يعملون حتى ثبت السكر[6] ، ثم رتب العمال في كل رستاق ، وعمر البلاد ، فارتفع تلك السنة بحق السلطان بضعة عشر ألف كر[7] ، وخمسون ألف دينار[8] .

---

(١) الزبيدي : العراق في العصر البويهي ، ص ١١٥ .

(٢) الزبيدي : العراق في العصر البويهي ، ص ١١٣ .

(٣) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٧ ص ٢٨٦ ، ياقوت : معجم الأدباء ، جـ ١ ص ٢٣٩ .

(٤) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٧ ص ١٦٨ .

(٥) نفس المصدر ، ص ٢٨٦ .

(٦) السكر : بكسر السين وتسكين الكاف : المسناة ، وسكر النهر أي سده (الرازي : مختار الصحاح ، ص ٣٠٦) .

(٧) الكر : يعادل ستين قفيزاً ، والقفيز خمسة وعشرون رطلاً بغدادياً (الخوارزمي : مفاتيح العلوم ، ص ٤٣) .

(٨) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٧ ص ٢٦٠ .

ومن التدابير التي اتخذها وزراء آل بويه لتنمية الزراعة ما فعله أبو نصر خواشاده ، وزير الأمير البويهي ، شرف الدولة ، سنة ٣٧٧ هـ/ ٩٨٧ م اذ أقطع بعض القبائل العربية كثيراً من الأراضي الصالحة للزراعة حول مدينة حران[١] ، فكان الواحد من أفراد تلك القبائل يقدم له طلباً باقطاعه احدى الضياع ، فيسلمها له في الحال[٢] .

وكان للوزير السلجوقي نظام الملك الطوسي دور هام في اصلاح الأراضي الزراعية ، وتنظيم توزيعها ، فقد جرت العادة لدى الخلفاء والأمراء أن تجبى الأموال من البلاد ، وتجمع في العاصمة[٣] ، فلما اتسعت رقعة الدولة السلجوقية في عهد نظام الملك لاحظ أن دخل الدولة من خراج الأراضي الزراعية قليل لحاجتها الى الاصلاح ، فضلاً عن عدم اهتمام الولاة بها[٤] ، فوجد أن من الأصلح للدولة أن توزع النواحي على شكل اقطاعات على رؤساء الجند ، على أن يدفع كل مقطع مبلغاً مقرراً من المال لخزينة الدولة مقابل استثماره للأراضي التي أقطعت له . فكان هذا الأجراء سبباً في تنمية الثروة الزراعية اذ أهتم المقطعون بعمارتها مما أدى الى زيادة انتاجها[٥] . وظل هذا النظام قائماً حتى زالت الدولة السلجوقية[٦] .

ويلاحظ أن نظام الاقطاع في العهد السلجوقي يختلف كثيراً عن الاقطاع في العهد البويهي ، لأن الاقطاع في العهد البويهي لم يكن عاماً شاملاً ، ولم يشمل كل العسكريين ، وكان الهدف منه تعويض الجند عن أرزاقهم المتأخرة ، وليس الاصلاح الزراعي حتى أن بعض القواد كانوا يخربون اقطاعاتهم ثم يردوها ،

---

(١) حران : قاعدة ديار مضر ، وهي مدينة كبيرة ، تقع بين الرها والرقة (ياقوت : معجم البلدان ، جـ ٢ ص ٢٣٥) .

(٢) أبو شجاع : ذيل تجارب الأمم ، ص ١٤٤ ، الدوري : تاريخ العراق الاقتصادي ص ٣٢ .

(٣) البنداري : آل سلجوق ، ص ٥٥ ، السبكي : طبقات الشافعية ، جـ ٤ ص ٣١٧ .

(٤) البنداري : آل سلجوق ، ص ٥٥ .

(٥) البنداري : آل سلجوق ، ص ٥٥ ، السبكي : طبقات الشافعية ، جـ ٤ ص ٣١٧ . حسين أمين : العراق في العصر السلجوقي ، ص ٢٠٦ ـ ٢٠٧ ،
Lewis, The Arabs in History, P. 148.

(٦) السبكي : طبقات الشافعية ، جـ ٤ ص ٣١٧ .

ويعتاضوا عنها باقطاعات أخرى يختارونها من أجل تحسين دخلهم الشخصي لا دخل الدولة[١] . أما في العهد السلجوقي فيتعلق حق المقطع بخراج الأرض لا بالأرض ذاتها ، وليست له سيطرة على المشتغلين بها ، كما أنه يخضع لسلطة الحكومة وعليه أن لا يسيء استعمال اقطاعه ، كما يجوز نزع الاقطاع من المقطع اذا لم يقم بالالتزامات المفروضة عليه[٢] .

وكان الاقطاع في العهد السلجوقي لفترة محددة ، لهذا عمل المقطعون جهدهم على تحسين اقطاعاتهم وتنظيمها والاستفادة منها ، وتنفيذ جميع الالتزامات المفروضة عليهم كي يكسبوا رضا الحكومة ، ويستمروا في استثمار الأراضي التي أقطعت لهم[٣] .

كذلك طلب الوزير نظام الملك من العمال والولاة أن يكونوا على صلة تامة بالمزارعين ، ويتفقدوا أحوالهم ، ويمدوا لهم يد المساعدة بتزويد من يحتاج منهم بالبذور والدواب ، وأن يحسنوا معاملة الزراع ، حتى لا يضطروا الى هجر مواطنهم[٤] .

ويبدو أن الوزير نظام الملك استهدف من توزيعه الأراضي على رؤساء الجند كاقطاعات عدة أمور ، وهي أنه أدرك أن معظم أفراد الجيش السلجوقي من قبائل مختلفة العناصر فأراد أن يجعل تلك الجماعات تستقر في أراضي تقطع لها ، فترتبط بالأرض ، وتشعر بشعور المواطنة ، مما يسهل على الدولة السيطرة عليها ، وتقل المنازعات فيما بينها ، مما يخفف أعباء الحكومة المركزية الادارية والحربية ، اذ تصبح تلك الاقطاعيات مستقلة بتنظيم أحوالها وتستطيع الوقوف في وجه من يحاول الاعتداء عليها . كما أن سكنى تلك الجماعات في أراضي زراعية محددة تدفعها الى

---

(١) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ٩٦ ـ ٩٧ .
(٢) الطوسي : سياست نامه ، ص ٦١ ، حسين أمين : العراق في العصر السلجوقي ، ص ٢٠٧ .
(٣) الطوسي : سياست نامة ، ص ٦٩ .
(٤) نفس المصدر ، ص ٥١ .

استصلاح الأرض وزراعتها والاستفادة من خيراتها ، فتزدهر الزراعة التي تعد من موارد الثروة[1] .

كذلك أهتم الوزير عميد الدولة محمد بن محمد بن جهير بتنمية الزراعة ، فعنى باصلاح مجاري الأنهار التي تقوم عليها الزراعة ، وسد المسيلات والمواضع التي يخشى انفجارها اذا زاد منسوب الماء منها في أوقات الأمطار[2] .

كما بذل الوزير هبة الله بن محمد بن المطلب جهداً كبيراً في اصلاح الأراضي الزراعية وتنمية مواردها ، ومراقبة العاملين بها مراقبة دقيقة ، مما ترتب عليه ازدياد انتاجها ، فبينما كان الارتفاع في أحد الأعوام اثنى عشر ألف كر ، أصبح في السنة التالية عشرين ألف كر[3] .

وكانت حركة التجارة موضع اهتمام وزراء البويهيين والسلاجقة فعملوا على مراقبة الأسواق ، والضرب على يد المتلاعبين بالأسعار والمحتكرين للمواد الغذائية ، واستيراد مختلف أنواع السلع وتوفيرها في الأسواق[4] . ويحدثنا أبو شجاع عن جهود الوزير البويهي محمد بن الحسن بن صالحان في هذا المجال ، بقوله : « وفيها (سنة ٣٧٧ هـ) ورد الأمير أبو منصور ، وتلقاه الناس كافة من مدينة السلام الى المدائن . . . . وأنتظمت الأمور على يديه كل الانتظام ، وطالب العمال بعمل المصالح ، وأخذهم باقامة العمارات ، ووجد الأسعار متزايدة ، والأقوات متعذرة ، فرتب نقل الغلات من بلاد فارس في البحر ، وجد في حملها من كل بلد »[5] .

وقد قام وزراء آل بويه بدور هام في تسهيل عملية التبادل التجاري بين مختلف مناطق الدولة ، فكانت مدينة البصرة تستقبل كثيراً من السفن لنقل الحبوب والتمور منها وذلك نتيجة لما بذله الوزير أبو محمد المهلبي من جهة في حل مشاكل المزارعين ،

---

(١) حسين أمين : العراق في العصر السلجوقي ، ص ٢٠٦ ، ٢١٠ .

(٢) ابن كثير : البداية والنهاية ، جـ ١٢ ص ١٥٢ .

(٣) ابن طباطبا : الفخري ، ص ٢١٩ .

(٤) الزبيدي : العراق في العصر البويهي ، ص ١٥٧ .

(٥) أبو شجاع : ذيل تجارب الأمم ، ص ٣٧ .

ودفعهم الى الاقبال على الزراعة ، حتى أن نصيب الدولة من الضرائب المقررة على تلك السفن كان يعادل ألفي ألف درهم في العام[1] . كذلك كانت العراق تستورد السلع التي لا تتوافر في أسواقها مثل مواد البناء والمفروشات المنتجة في الأهواز وفارس[2] .

كذلك أسهم وزراء العهد السلجوقي بدورهم في تنشيط حركة التجارة ، ففي وزارة نظام الملك الطوسي كان يعين في كل مدينة محتسب لتنظيم العلاقة بين البائع والمشتري عن طريق مراقبة الموازين ، وتحديد الأسعار ، وحصر البضائع التي تجلب الى الأسواق ، والاشراف على بيعها ، حتى لا يلجأ بعض التجار الى احتكارها وبيعها بأسعار مرتفعة وكان يشرف على الأسواق الى جانب المحتسب مندوب عن الحكومة ممن يوثق في أمانته ونزاهته ، ويقول الطوسي في هذا « وكان يكلف بهذا العمل دائماً أحد الخواص أو خادم تركي شيخ لا يحابي أحداً فيخشاه الخاص والعام »[3] .

---

(١) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ١٢٩ .

(٢) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٧ ص ٢٥٦ .

(٣) الطوسي : سياست نامه ، ص ٧٤ .

أثر الوزراء في النهوض بالحركة العلمية والأدبية

حظيت الحركة العلمية والأدبية في العهدين البويهي والسلجوقي بقدر كبير من اهتمام المؤرخين ، فتضمنت كتب التاريخ والأدب والتراجم معلومات مفصلة ، بحيث أصبح لدينا صورة واضحة كل الوضوح عن عناية الوزراء بالعلم والأدب عن طريق تشجيع العلماء والأدباء واغداق الأموال عليهم لدفعهم الى الانتاج ، حتى أصبحت مجالس بعض وزراء هذين العهدين مقصداً للعلماء والأدباء والشعراء . هذا فضلاً عن أن كثيراً ممن تقلدوا الوزارة في تلك الأثناء كانوا من العلماء والأدباء الذين أسهموا في ازدهار الحركة العلمية والأدبية وكانت مجالسهم تضم كبار العلماء والأدباء ، فيحيطونهم بالرعاية مما يشجعهم على تأليف الكتب ، ونظم الأشعار في مدحهم والاشادة بفضلهم .

كان عصر نفوذ الأتراك الذي سبق العهد البويهي يسوده الاضطراب ، كما بلغت فيه الدولة حداً كبيراً من الضعف والتفكك بسبب تسلط الأتراك وانشغال الناس بالمنازعات الطائفية والمذهبية مما ساعد على عدم تقدم الحركة العلمية والأدبية ، فلما دخل البويهيون بغداد ، وقبضوا في أول عهدهم على أزمة الأمور اندفع بعض أمراء البويهيين ووزرائهم في تشجيع الأدب العربي مع أنهم من أصل فارسي[1] ، فنبغ في عهدهم كثير من العلماء والأدباء والفلاسفة .

كانت الري وأصفهان من مراكز الثقافة والعلم في شرق الدولة الاسلامية ، وبخاصة في عهد البويهيين ، وقد تقدمت الحركة العلمية في الري بعد أن استقر فيها الوزير البويهي أبو الفضل بن العميد الذي تشبه بالبرامكة ففتح بابه للعلماء والأدباء والشعراء[2]، حتى أنه كان يقضي جزءاً كبيراً من يومه مشغولاً بهم[3] . وكان هذا

---

(١) محمد جمال الدين سرور : تاريخ الحضارة الاسلامية ، ص ٢١٨ ، أحمد أمين : ظهر الاسلام ، جـ ١ ص ٢١٧ .

(٢) محمد جمال الدين سرور : تاريخ الحضارة الاسلامية ، ص ٢١٩ .

(٣) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ٢٧٨ ، ٢٨١ .

الوزير أديباً عالماً يضرب به المثل في البلاغة حتى قيل أن الكتابة بدئت بعبد الحميد وختمت بابن العميد[1] . وسمي بـ « الجاحظ الثاني » لمكانته الأدبية الرفيعة[2] . وكان متبحراً في علوم الهندسة والمنطق والفلسفة[3] ، ومن مؤلفاته : « كتاب المذهب في البلاغات » وكتاب يضم ديوان رسائله[4] . هذا فضلاً عن أنه كان يجيد نظم الشعر[5] . وبلغ من إهتمام أبي الفضل بن العميد بالكتب أنه أنشأ مكتبة عظيمة وعين أحد العلماء خازناً لها وهو مسكوية[6] .

أما الوزير الصاحب اسماعيل بن عباد ، فيعد من أشهر رجال الأدب في عصره[7] ، ويصفه ابن النديم بأنه كان « أوحد زمانه وفريد عصره في البلاغة والفصاحة والشعر »[8] ، وقد تعمق في دراسة العلوم الشرعية واللسانية والأدبية[9] . وكان كثير الاحسان على رجال العلم والأدب[10]، ودؤ وباً على عقد مجالس علمية وأدبية لهم[11]ويذكر ابن خلكان انه أجتمع عنده من الشعراء ما لم يجتمع عند غيره[12]. وكان الوزير الصاحب بن عباد يبعث بالأموال في كل عام لتوزيعها على الفقهاء والأدباء ،والعلماء[13] مما ساعد على انتعاش الحركة العلمية والأدبية .

---

(١) الثعالبي : يتيمة الدهر ، جـ ٣ ص ٤ ، ابن خلكان : وفيات الأعيان جـ ٥ ص ١٠٤ ، الصفدي : الوافي بالوفيات ، جـ ٢ ص ٣٨٢ .

(٢) ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٥ ص ١٠٤ ، الصفدي : الوافي بالوفيات ، جـ ٢ ص ٣٨٢ .

(٣) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ٢٧٧ ، ابن خلكان : وفيات الأعيان جـ ٥ ص ١٠٤ .

(٤) ابن النديم : الفهرست ، ص ١٩٤ .

(٥) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ٢٧٧ .

(٦) محمد جمال الدين سرور : تاريخ الحضارة الاسلامية ، ص ٢١٩ .

(٧) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٧ ص ١٨٠ ، ياقوت : معجم الأدباء جـ ٦ ص ١٧٤ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ٩ ص ١١٠ ، محمد جمال الدين سرور : تاريخ الحضارة الاسلامية ، ص ٢٢٠ .

ابن النديم : الفهرست ، ص ١٩٤ .

محمد جمال الدين سرور ، تاريخ الحضارة الاسلامية ، ص ٢٢٠ .

(١٠) الصابيء : أقسام ضائعة ، ص ٥٢ ـ ٥٣ ، ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٧ ص ١٨٠ ، ابن كثير : البداية والنهاية ، جـ ١١ ص ٣١٥ ـ ٣١٦ .

(١١) ياقوت : معجم الأدباء ، جـ ٦ ص ١٨٦ ، الكتبي : عيون التواريخ ، جـ ٩ ص ٤٠٠ .

(١٢) ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ١ ص ٢٢٩ .

(١٣) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٧ ص ١٨٠ .

أسهم الصاحب بن عباد في التقدم العلمي في العهد البويهي بتأليف عدد كبير من الكتب ، منها : كتاب المحيط باللغة في عشرة مجلدات وكتاب الكافي ، وكتاب الزيدية ، وكتاب الأعياد ، وكتاب الوزراء وكتاب عيون المعارف في التاريخ ، وكتاب جوهرة الجمهرة ، وكتاب تاريخ الملك واختلاف الدول وغيرها[1] .

وبلغ من أهتمام هذا الوزير بالعلم والأدب أنه جمع من الكتب ما يحمل على أربعمائة جمل[2] ، وكانت فهارس المكتبة التي أنشأها بمدينة الري في عشرة مجلدات[3] .

ظهرت في هذا القسم من فارس (الري - أصفهان) حركة علمية وأدبية بفضل هذين الوزيرين (ابن العميد والصاحب بن عباد) اذ كان كل منهما الى جانب توليه أكبر المناصب ، مثقفاً ثقافة واسعة ، فاستخدما ذلك في اعلاء شأن الأدب والعلم[4] .

أما في العراق ، فكان للوزراء أبي محمد المهلبي وأبي منصور بن صالحان وابن سعدان وسابور بن أردشير أثر كبير في النهوض بالحركة العلمية والأدبية ، فكانت مجالسهم تزخر بالعلماء والأدباء[5] وكان الوزير أبو محمد المهلبي أديباً بارزاً وشاعراً بليغاً[7]، وله ثلاث مؤلفات تتضمن رسائله وتوقيعاته وديوان شعره[6] ، وكتاب عن البلاد والممالك والطرق والمسالك ، يسميه ياقوت « كتاب العزيزي »[8] ، وكان هذا

---

(١) ابن النديم : الفهرست ، ص ١٩٤ ، ياقوت : معجم الأدباء ، جـ ٦ ص ٢٦٠ ، ابن الأنباري : نزهة الأولياء ، ص ٢٣٩ .

(٢) الثعالبي : يتيمة الدهر ، جـ ٣ ص ٣٥ - ٣٦ ، ابن الجوزي ، المنتظم ، جـ ٧ ص ١٨٠ ، ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٢ ص ٢٣١ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ٩ ص ١١٠ .

(٣) ياقوت : معجم الأدباء ، جـ ٦ ص ٢٥٩ .

(٤) أحمد أمين : ظهر الاسلام ، جـ ١ ص ٢٤٩ ، محمد جمال الدين سرور : تاريخ الحضارة الاسلامية ، ص ٢٢١ .

(٥) أحمد أمين : ظهر الاسلام ، جـ ١ ص ٢٥٥ .

(٦) ابن النديم : الفهرست ، ص ١٩٤ ، الثعالبي : يتيمة الدهر ،جـ ٢ ص ٥٨، العيني : عقد الجمان ، القسم الأول ، جـ ١٩ ، ص ١٥١

(٧) ابن النديم ، الفهرست ، ص ١٩٤ .

(٨) ياقوت : معجم البلدان ، جـ ١ ص ١١ ، ٣٥ .

الوزير محباً لرجال الأدب[1] ، ومن الأدباء الذين حظوا بقدر كبير من عطفه ورعايته أبو الفرج علي بن الحسين الأصفهاني مؤلف كتاب الأغاني[2] . ويصف مسكويه دور هذا الوزير في انعاش الحركة العلمية والأدبية بقوله :

« وتوفر مع ذلك على أهل الأدب والعلوم ، فأحيا ما كان درس ومات من ذكرهم ، ونوَّه بهم ، ورغب الناس بذلك في معاودة ما أهمل منها »[3] .

كذلك عني الوزير أبو منصور بن صالحان عناية كبيرة بالعلم والعلماء وكان له مجلس خاص يقصده أهل العلم [4]. وقد عرف بسخائه في اغداق الأموال على العلماء[5] .

وكان الوزير الحسين بن أحمد بن سعدان واسع الاطلاع ، ملماً بكثير من العلوم والآداب ، وقد ضم مجلسه عدداً كبيراً من أبرز رجال العلم والأدب في أواخر القرن الرابع الهجري ، مثل مسكويه وأبو حيان التوحيدي الذي ألف له كتاباً عن الصداقة والأصدقاء [6]. كما أن كتاب « الامتاع والمؤانسة » ما هو إلا تسجيل للمحاورات والمناقشات الأدبية والعلمية التي كانت تجري في مجلس الوزير ابن سعدان بينه وبين أبي حيان التوحيدي [7].

أما الوزير سابور بن أردشير ، فاشترى في سنة ٣٨٣ هـ/ ٩٩٣ م داراً بالكرخ وجدد عمارتها ، وجعلها وقفاً على أهل العلم والمهتمين به وزودها بعدد كبير من

---

(١) الثعالبي : يتيمة الدهر ، جـ ٢ ص ٨ ، ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٢ ص ١٢٤ .

(٢) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، جـ ٤ ص ١٥ ، متز : الحضارة الاسلامية ، جـ ١ ص ١٩٤ .

(٣) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ١٢٥ .

(٤) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٨ ص ٢٣٢ .

(٥) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٨ ص ٢٣ ، ابن كثير : البداية والنهاية جـ ١٢ ص ١٩ .

(٦) التوحيدي : الامتاع والمؤانسة ، جـ ٢ ص ٢٦ ، الزبيدي : العراق في العصر البويهي ، ص ٥٣ .

(٧) أنظر مقدمة كتاب الامتاع والمؤانسة لأبي حيان التوحيدي .

الكتب في شتى العلوم والآداب ، وسماها : دار العلم[1] ويذكر بعض المؤ رخين أنه كان في هذه الدار أكثر من عشرة آلاف مجلد[2] ورتب لها موظفين للمحافظة عليها ، وتقديم الخدمات لروادها من العلماء والأدباء والطلاب[3] ، كما عمل على توفير المال اللازم للانفاق عليها ، وأوقف عليها الوقوف[4] .

كان يشرف على دار العلم اشرافاً مباشراً عدد من كبار رجال العلم منهم القاضي أبو عبد الله الحسين بن هارون الضبي والشيخ أبو بكر محمد بن موسى الخوارزمي . وكان بهذه الدار فهرست يشمل ما تحويه من الكتب[5] لتسهيل مهمة روادها في الاطلاع على ما في خزائنها من كتب .

ظلت دار العلم تؤدي خدماتها للعلم والأدب قرابة سبعين عاماً ثم احترقت في سنة ٤٥٠ هـ/ ١٠٥٨ م إثر دخول السلاجقة بغداد ، ولما وقع الحريق فيها نهب العامة بعض كتبها ، فجاء الوزير السلجوقي عميد الملك الكندري ، وأخذ خيار كتبها[6] . ويذكر ابن كثير أن (دار العلم) كانت أول مدرسة وقفت على أهل العلم[7] . وبلغ من أهمية هذه المكتبة في نشر المعرفة والعلوم أن أحد العلماء ببغداد ، ويدعى أبو الحسن محمد بن هلال الصابىء ، أقام عوضاً عنها داراً أخرى في الجانب الغربي من مدينة بغداد ، وزودها بألف كتاب[8] . وشارك الوزير أبو القاسم الحسين بن علي المغربي من سبقه من وزراء آل بويه في انعاش الحركة العلمية والأدبية ، اذ كان هذا الوزير أديباً برع في اللغة والشعر والكتابة والنحو ، وأتقن

---

(١) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٧ ص ١٧٢ ، الذهبي : العبر في خبر من غبر جـ ٣ ص ٢٢ ، ابن كثير : البداية والنهاية ، جـ ١١ ص ٣١٢ ، الكتبي : عيون التواريخ جـ ٩ ص ١٧٥ .

(٢) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٨ ص ٢٢ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ٩ ص ٣٥٠
الكتبي : عيون التواريخ ، جـ ٩ ص ١٧٥ .

(٣) الكتبي : عيون التواريخ ، جـ ٩ ص ١٧٥ .

(٤) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٨ ص ٢٢ ، ابن كثير : البداية والنهاية جـ ١٢ ص ١٢ .

(٥) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٧ ص ١٧٢ .

(٦) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٣٢ ، الكتبي : عيون التواريخ جـ ٩ ص ١٧٥ .

(٧) ابن كثير : البداية والنهاية ، جـ ١١ ص ٣١٢ .

(٨) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٨ ص ٢١٦ .

علوم الحساب والجبر والمقابلة[١] وألف عدة مصنفات في أنواع مختلفة من العلوم ، ومنها كتاب : « مختصر اصلاح المنطق » وكتاب « الايناس » وكتاب « أدب الخواص » وكتاب « المأثور في ملح الخدور »[٢] .

وكان للوزير أبي منصور بهرام بن ما فنه نصيب وافر في التقدم العلمي والأدبي في العهد البويهي ، وقد أنشأ داراً للكتب بمدينة فيروز أباذ[٣] تشتمل على سبعة آلاف مجلد[٤] ، وقيل بل كان بها تسعة عشر ألف مجلد[٥]. ويروى أنه كان بهذه الدار أربعة آلاف ورقة بخط بني مقلة[٦] وجعل أبو منصور هذه المكتبة وقفاً على طلاب العلم[٧].

أما عن وزراء العهد السلجوقي فلم يكونوا أقل من وزراء العهد البويهي في الاهتمام بالعلوم والآداب ورعايتها ، وتشجيع العلماء والأدباء والانفاق عليهم ، فبذل الوزير نظام الملك الطوسي جهداً واضحاً في هذا المجال ، وكان محباً لأهل العلم ، كثير الاحسان اليهم[٨] حتى أنه رتب للعلماء رواتب ثابتة تصرف لهم بانتظام[٩]، وكان يقوم بصرف مرتبات ثابتة لأثني عشر ألف رجل من رجال العلم في مختلف أنحاء الدولة الاسلامية[١٠]. وكان مجلس الوزير نظام الملك يضم فحول

---

(١) ياقوت : معجم الأدباء ، جـ ١٠ ص ٨٠ .
(٢) ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٢ ص ١٧٢ .
(٣) فيروز أباد : بلدة بفارس قرب شيراز (ياقوت : معجم البلدان ، جـ ٤ ص ٢٨٣) .
(٤) ابن الأثير : الكامل ، جـ ٩ ص ٣٦٠ ، ابن كثير : البداية والنهاية ، جـ ١٢ ص ٤٩ ـ ٥٠ ، أبو الفداء : المختصر ، جـ ٢ ص ١٦٦ .
(٥) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٨ ص ٦٤ .
(٦) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٨ ص ٦٤ ، ابن كثير : البداية والنهاية جـ ١٢ ص ٥٠ .
ـ بنو مقلة : أبو علي محمد بن علي بن مقله وأبو عبد الله الحسن بن علي بن مقله : كاتبان أديبان عرفا بجودة الخط وحسنه وقد ولي أبو علي الوزارة ثلاث مرات لخلفاء بني العباس (انظر : وفيات الأعيان لأبن خلكان ، جـ ٥ ص ١١٣ ـ ١١٨) .
ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٨ ص ٦٤ .
(٨) ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق ، ص ١٢١ ، ابن الأثير : التاريخ الباهر ، ص ٩ .
(٩) البنداري : آل سلجوق ، ص ٥٦ .

العلماء في شتى فنون المعرفة[١] ، وقام بانشاء المكتبات وزودها بالكتب ، فكانت سوق العلم في أيامه ـ كما يقول ابن الجوزي[٢] قائمة والعلماء في عهده مرفوعي الهامة .

تعد المدارس النظامية التي أسسها هذا الوزير أول مدارس علمية منظمة في الاسلام[٣] وقد انتشرت في كل من بغداد والبصرة والموصل وأصفهان وآمل وطبرستان ومرو ونيسابور وهراة وبلخ[٤] . وقام نظام الملك بانشاء هذه المدارس في عهد السلطان السلجوقي ألب أرسلان .

ويذكر القزويني أن سبب انشاء نظام الملك لهذه المدارس هو أن السلطان ألب أرسلان دخل مدينة نيسابور ، فرأى جمعاً من الفقهاء وطلاب العلم على باب أحد المساجد ، وهم في ثياب رثة ، فلم يلتفتوا للسلطان عندما مر بهم ، فسأل السلطان وزيره نظام الملك عنهم ، فقال : « هؤلاء طلبة العلم وهم أشرف الناس نفساً ، ولاحظ لهم في الدنيا ، ويشهد زيهم على فقرهم » فلان قلب السلطان لهم ، فاستأذنه نظام الملك في بناء أماكن لهم ، واجراء الأرزاق عليهم ، ليتفرغوا لطلب العلم ، والدعاء للسلطان . فأذن له السلطان ، وبالتالي أخذ نظام الملك في بناء عدد كبير من المدارس النظامية ، وتبرع براتبه لهذه المدارس[٥] .

ويروى أن نظام الملك أنفق على بناء المدرسة النظامية ببغداد مائتي ألف دينار[٦] ، وبنى حولها أسواقاً لتكون مصدر دخل ثابت لها كما ابتاع ضياعاً وحمامات ومخازن ودكاكين ، وجعلها وقفاً عليها[٧] .

---

(١) ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق ، ص ١٢١ .

(٢) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٢٠٨ ، القزويني : آثار البلاد وأخبار العباد ص ٤١٣ ، أبو الفداء : المختصر ، جـ ٢ ص ٢٠٣ .

(٣) المنتظم ، جـ ٩ ص ٦٨ .
Nabih Faris, Al-Ghazzali, The Arab Heritage, 1944, P. 142.

(٤) مصطفى جواد : المدرسة النظامية ببغداد مجلة سومر ، جـ ٢ ، المجلد التاسع ، ص ٣١٧ .

(٥) القزويني : آثار البلاد وأخبار العباد ، ص ٤١٢ ـ ٤١٣ .

(٦) سعد نفيس : المدرسة النظامية ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، عام ١٩٥٤ .

(٧) الطرطوشي : سراج الملوك ، ص ١٢٨ .

ورتب نظام الملك لطلاب المدارس النظامية والعاملين بها مرتبات وأرزاق شهرية وأمدها بالحبر والورق[1] .

كما جعل لها كثيراً من الأوقاف[2] للنفقة عليها . ويذكر ابن جبير أنه شاهد المدارس النظامية عند زيارته بغداد سنة ٥٨٠ هـ/ ١١٨٤ م ، ووصفها بأنها كانت أعظم المدارس بهذه المدينة آنذاك ، وأكثرها شهرة وكانت نفقاتها تؤخذ من أوقاف وعقارات عظيمة خصصت لها[3] .

كذلك بنى الوزير نظام الملك مدرسة بنيسابور للأمام أبي المعالي عبد الملك الجويني الذي تخرج على يديه عدد كبير من التلاميذ وانتشرت تصانيفه ، وكان في حلقة الامام الجويني ثلاثمائة فقيه من الفحول وصلوا الى مرتبة التدريس كأبي حامد الغزالي[4] .

لم يكتف الوزير نظام الملك بانشاء المدارس في المدن الرئيسية ، بل امتد نشاطه العلمي الى القرى والمدن النائية ، ويتجلى لنا ذلك من قول بعض المؤرخين : « ومدارسه في العالم مشهورة ، لم يخل بلد من شيء منها ، حتى جزيرة ابن عمر[5] التي هي في زاوية من الأرض - لا يؤ به لها - بنى فيها مدرسة كبيرة حسنة »[6] .

وأقام نظام الملك مدرسة بمدينة ظاخر[7] ، وعين فيها فقهاء ومدرسين ، ورتب لكل فقيه ومدرس ما يكفيه من النفقات ، فنقل هؤلاء الفقهاء كتاب « مختصر المزني » ، وكتاب « الأم » للأمام الشافعي الى اللغة التي كان يتحدث بها سكان مدينة ظاخر[8] .

---

(١) ابن الأزرق : بدائع السلك في طبائع الملك ، جـ ١ ص ٤١٢ .

(٢) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٩ ص ٦٨ ، ابن جبير ، رحلته ص ٢٠٥ .

(٣) رحلة ابن جبير ، ص ٢٠٥ .

(٤) القزويني : آثار البلاد وأخبار العباد ، ص ٣٥٢ - ٣٥٣ .

(٥) جزيرة ابن عمر : بلدة فوق الموصل ، بينها ثلاثة أيام (معجم البلدان ، جـ ٢ ص ١٣٨) .

(٦) ابن الأثير : التاريخ الباهر ، ص ٩ ، أبو شامة : الروضتين : جـ ١ ص ٢٥

(٧) ظاخر : مدينة آهلة بالسكان على ست مراحل من جنزه قاعدة بلاد أرّان (القزويني : آثار البلاد ، ص ٤٩٣ ، ٦٠٢) .

(٨) القزويني : آثار البلاد ، ص ٦٠٢ .

ومن الأعمال العلمية التي تمت في عهد الوزير نظام الملك ، وضع « التقويم الجلالي » نسبة الى ملكشاه ، وقد أمر السلطان ملكشاه بوضعه في سنة ٤٦٧ هـ/ ١٠٧٤ م بمدينة أصفهان ، واشترك في وضعه واستكماله الشاعر المشهور عمر الخيام[١] ، وهو اصلاح للتقويم الفارسي وتبدأ السنة بمقتضى هذا التقويم في ٢١ مارس من كل عام غالباً[٢] .

كذلك كان للوزير ظهير الدين أبي شجاع الروذراوري نصيب وافر في النهوض بالحركة العلمية والأدبية ، فقد عرف بتعمقه في دراسة العربية[٣] ، والمامه بالأدب[٤] ، وله مؤلفات أشهرها كتاب « ذيل تجارب الأمم »[٥] كما أنشأ مدرسة ببغداد وجعلها وقفاً على أصحاب الامام الشافعي[٦] .

• كذلك قام الوزير السلجوقي تاج الملك أبو الغنائم ببناء المدرسة التاجية ببغداد[٧] ، وجدد بناءها الوزير تاج الدين بن دارست في سنة ٥٤١ هـ/ ١١٤٦ م[٨] ، وكانت تعقد في دار هذا الوزير أثناء اقامته ببغداد مجالس علمية يحضرها أئمة الفرق وفقهاؤها للبحث والمناقشة[٩] .

ومن وزراء العهد السلجوقي الذين اشتغلوا بدراسة الأدب الوزير عميد الدولة

---

(١) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٩٨ ، بروكلمان : تاريخ الشعوب الاسلامية ، ص ٢٧٦ حسين أمين : العراق في العصر السلجوقي ، ص ٢٧٤ .

(٢) عبد النعيم حسنين : دولة السلاجقة ، ص ٧٣ .

(٣) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٢٥٠ .

(٤) ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٥ ص ١٣٦ .

(٥) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٩ ص ٩٠ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٢٥٠ ، ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٥ ص ١٣٧ .

(٦) السبكي : طبقات الشافعية ، جـ ٤ ص ١٤٠ .

(٧) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٩ ص ٣ ، البنداري : آل سلجوق ، ص ١٩٦ ، ابن كثير : البداية والنهاية ، جـ ١٢ ص ١٤٤ ، السيوطي : تاريخ الخلفاء ، ص ١٧٠ .

(٨) البنداري : آل سلجوق ، ص ١٩٦ .

(٩) البنداري : آل سلجوق ، ص ١٩٦ - ١٩٧ .

ابن جهير ، وله : « ترسل بديع ، وتوقيعات وجيزة ، وأشعار رقيقة »[1] وكان كثير الاغداق على العلماء ورجال الأدب[2] ، حتى روى أنه مدح بمائة ألف بيت من الشعر ، ومدحه عشرة آلاف شاعر[3] .

وكان للوزير أنو شروان بن خالد[4] ، اهتمام كبير بالعلم والأدب وله مؤلف تاريخي سماه « صدور زمان الفتور ، وفتور زمان الصدور » نقل منه العماد الأصفهاني كثيراً في كتاب « نصرة الفترة وعصرة الفطرة » الذي أرخ فيه للدولة السلجوقية[5] . وكان لهذا الوزير الفضل في عمل المقامات الحريرية ، فلما أطلعه أبو محمد القاسم بن علي الحريري على المقامة الأولى التي صنفها ، أعجب بها الوزير أنو شروان ، وشجعه على تصنيف مقامات مماثلة لها ، فاستجاب له الحريري ، وكتب مقاماته التي بلغت الخمسين[6] . ويذكر ابن خلكان أنه شاهد في سنة ٦٥٦ هـ/ ١٢٥٨ م ، بالقاهرة نسخة من مقامات الحريري بخط المؤلف ، وقد كتب بخطه أيضاً على ظهرها أنه ألفها للوزير جلال الدين أبي علي الحسن بن علي بن صدقة ، وزير الخليفة المسترشد بالله[7] .

أما الوزير السلجوقي مؤيد الدين الحسين بن علي الطغرائي ، وزير السلطان مسعود ، فكان عالماً فاضلاً وشاعراً كاتباً ، وله ديوان شعر مشهور ، وهو صاحب

---

(١) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، جـ ٥ ص ١٦٦ .

(٢) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٩ ص ١١٨ .

(٣) سبط بن الجوزي : مرآة الزمان ، جـ ١٢ ص ٢٤٠ أ .

(٤) أبو نصر أنو شروان بن خالد بن محمد القاشاني ، ولي نيابة الوزارة للسلطان محمد بن ملكشاه ، وفي سنة ٥٢١ هـ/ ١١٢٧ م ولي وزارة السلطان محمود بن محمد بن ملكشاه . كما ولي الوزارة للخليفة المسترشد بالله في سنة ٥٢٦ هـ/ ١١٣١ م . ثم تولى الوزارة للمرة الثالثة في سنة ٥٢٩ هـ/ ١١٣٤ م للسلطان مسعود .

(انظر : البنداري : آل سلجوق ، ص ٩٩ ، ١٣٥ - ١٣٦ ، ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ١٠ ص ٢٦ - ٢٧ ، ٤٠ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٦٤٢ ، ٦٨٢) .

(٥) ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٤ ص ٦٧ .

ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ١٠ ص ٧٧ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ١١ ص ٧٠ ، ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٤ ص ٦٤ ، ابن كثير : البداية والنهاية ، جـ ١٢ ص ٢١٤ ، أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، جـ ٥ ص ٢٦١ .

(٧) ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٤ ص ٦٤ .

قصيدة لامية العجم[1] . وقد أهتم هذا الوزير بصناعة الكيمياء وله مصنفات فيها[2] ، منها : كتاب جامع الأسرار ، وكتاب تركيب الأنوار وكتاب مصابيح الحكمة وكتاب الرد على ابن سيناء في ابطال الكيمياء وكتاب مفاتيح الرحمة وغيرها[3] .

ولم يأل الوزير عون الدين يحيى بن هبيرة جهداً في نشر العلم والمعرفة ، وكان يقرب أهل العلم ، ويحضر مجلسه الفقهاء والأدباء ، ورجال الحديث ويناقش كل عالم في تخصصه[4] ، تعمياً للفائدة وإذكاء لروح البحث والمناظرة . كما عني باقامة دور العلم ، فبنى مدرسة ببغداد ورتب فيها المعلمين ، وقرر لهم ما يحتاجون اليه من نفقات[5] . وصنف هذا الوزير عدداً من المؤلفات في النحو واللغة والعروض ، منها : كتاب « المقتصد » وأرجوزة في علم الخط وأخرى في المقصور والممدود وكتاب « العبادات في الفقه على مذهب الامام أحمد بن حنبل »[6] . ومن أهم مؤلفات هذا الوزير كتاب « الافصاح عن شرح معاني الصحاح » ويشتمل على تسعة عشر كتاباً ، شرح فيه صحيحي البخاري ومسلم ، وذكر فيه مسائل الفقه المتفق عليها والمختلف فيها بين الأئمة الأربعة[7] .

ومما يجدر ذكره أنه لما عزم ابن هبيرة على تأليف كتاب « الأفصاح » جمع أئمة

---

(١) سبط بن الجوزي : مرآة الزمان ، جـ ١٢ ص ٢٩٩ أ ، ابن خلكان : وفيات الأعيان جـ ٢ ص ١٨٥ ، ابن الدمياطي : المستفاد من ذيل تاريخ بغداد ، جـ ٤ ص ٣٥ - ٣٦ . أبو الفداء : المختصر ، جـ ٢ ص ٢٣٦ ، أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، جـ ٥ ص ٢٢٠ .

(٢) ابن الأثير : الكامل ، جـ ١٠ ص ٥٦٣ ، دائرة المعارف الاسلامية ، جـ ١٥ ص ٢٢٦ ، رزق فرج : التعريف بالطغرائي ، مجلة الأقلام ، جـ ٨ ص ٤٢ .

(٣) دائرة المعارف الاسلامية ، جـ ١٥ ص ٢٢٦ .

(٤) ابن الدمياطي : المستفاد من ذيل تاريخ بغداد ، جـ ٨ ص ٨٠ .

(٥) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ١٠ ص ٢٠٢ ، ابن الأثير : الكامل جـ ١١ ص ٣٢١ ، ابن كثير : البداية والنهاية ، جـ ١٢ ص ٢٤٥ .

(٦) ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٦ ص ٣٣٤ ، ابن رجب : ذيل طبقات الحنابلة ، جـ ١ ص ٢٥٢ - ٢٥٣ .

(٧) ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٦ ص ٢٣٣ ، ابن رجب : ذيل طبقات الحنابلة ، جـ ١ ص ٢٥٢ ، ابن الدمياطي : المستفاد من ذيل تاريخ بغداد ، جـ ٨ ص ٨١ .

المذاهب ، وأحضرهم الى بغداد[1] للاستفادة من علمهم ، ويقال أنه أنفق على تأليفه مائة ألف دينار وثلاثة عشر ألف دينار[2] ولما فرغ من تصنيفه رتب لدراسته ألفاً وثمانمائة طالب ، وجعل لهم مائة وأربعين معيداً لتحفيظهم وتفقيههم ، وصارت تلقى دروساً منه في كل مسجد ومدرسة ، فاذا حفظ الطلبة ما قرر لهم من دروس الكتاب ، ساروا مع معيديهم الى مجلس الوزير ابن هبيرة ، فيستمع لما حفظوه ، ويقدم لهم مكافآت مالية لتشجيعهم على حفظ المزيد منه[3] . وبلغ الاهتمام بتعميم فائدة هذا الكتاب أن نسخت منه عدة نسخ وأرسلت لعدد من الأمراء والوزراء ورجال العلم[4] .

وتعد المدارس التي أنشأها الوزراء مراكز ثقافية ساعدت على تخريج طبقة مثقفة بثقافة عربية اسلامية ، وكان للمدارس النظامية بوجه خاص أثر بالغ في ذيوع المذهب الشافعي وازدهاره اذ كان طلابها ملزمين بدراسة الفقه على المذهب الشافعي ، وكان من الشروط الأساسية للالتحاق بتلك المدارس أن يكون المدرس أو الطالب شافعياً أصلاً وفرعاً[5] . وانتشر طلاب هذه المدارس في كثير من بلاد العالم الاسلامي ، وتولوا الوظائف المختلفة وتزايد اقبال الناس على اعتناق المذهب الشافعي اما اقتناعاً به أو طلباً لوظيفة في الدولة[6] .

---

(١) ابن رجب : ذيل طبقات الحنابلة ، جـ ١ ص ٢٥٢ .

(٢) ابن الدمياطي : المستفاد من ذيل تاريخ بغداد ، جـ ٨ ص ٨١ ، ابن رجب : ذيل طبقات الحنابلة ، جـ ١ ص ٢٥٢ .

(٣) ابن الدمياطي : المستفاد من ذيل تاريخ بغداد ، جـ ٨ ص ٨١ .

(٤) ابن رجب : ذيل طبقات الحنابلة ، جـ ١ ص ٢٥٢ .

(٥) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٩ ص ٦٦ .

(٦) حسين أمين : العراق في العصر السلجوقي ، ص ٢٧٣ - ٢٧٤ .

عناية الوزراء بالمنشآت المدنية

عنى الوزراء باقامة المنشآت المدنية كالمستشفيات والمساجد والرباطات[١] ، فضلاً عن الاهتمام بالاصلاحات العمرانية ، ففي سنة ٣٦٩ هـ/ ٩٧٩ م بدىء في تجديد عمارة مدينة بغداد ، وشمل العمران المنازل والأسواق والمساجد الجامعة ، وكان هناك اهتمام خاص بالمنازل والمنشآت المقامة على جانبي نهر دجلة ، وبالحدائق العامة[٢] (البساتين) وكان المنفذ لأوامر الأمير البويهي عضد الدولة فيما يتعلق بهذه الاصلاحات الوزير نصر بن هارون ، وكان نصرانياً فاستأذن من الأمير البويهي أن تشمل الاصلاحات أماكن العبادة لغير المسلمين ، فأذن له في عمارة البيع والأديرة[٣] ، وصرف مبالغ من المال للفقراء من رواد تلك الأماكن[٤] . كما بنى الوزير أبو محمد بن سهلان سوراً على مشهد الامام علي رضي الله عنه في سنة ٤٠٠ هـ/ ١٠٠٩ م[٥] .

ولما علم الوزير مؤ يد الملك الحسن بن الحسين الرخجي في سنة ٤١٣ هـ/ ١٠٢٢ م أنه لا يوجد بمدينة واسط مارستان (مستشفى) مع أنها من أكبر مدن العراق ، وتجاورها قرى كثيرة[٦] ، اختار موضعاً ملائماً بتلك المدينة ، وبنى فيه مارستاناً ، ورتب له الأطباء والموظفين وزوده بما يحتاج اليه من الأدوية والأشربة وغير ذلك[٧] . كما جعل بعض العقارات وقفاً على المارستان لتوفير ما يحتاج اليه من نفقات[٨] .

---

(١) الرباطات : مواضع يقيم فيها الزهاد والفقراء للتعبد . (ابن منظور : لسان العرب ، جـ ٧ ص ٣٠٢) .

(٢) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ٤٠٤ ـ ٤٠٥ .

(٣) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ٤٠٨ ، ابن كثير : البداية والنهاية ، جـ ١١ ص ٢٩٥ .

(٤) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٢ ص ٤٠٨ ، ابن الأثير : الكامل جـ ٨ ص ٧٠٥ .

(٥) ابن الأثير : الكامل : جـ ٩ ص ٢١٩ ، أبو الفداء : المختصر ، جـ ٢ ص ١٣٩ .

(٦) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٨ ص ١٠١ .

(٧) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٨ ص ١٠١ ، ابن الأثير : الكامل ، جـ ٩ ص ٣٢٩ ، ابن كثير : البداية والنهاية ، جـ ١٢ ص ١٤ .

(٨) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٨ ص ٨ ، أبو الفداء : المختصر ، جـ ٢ ص ١٥٤ .

كذلك قام الوزير فخر الملك محمد بن علي بن خلف سنة ٤٠٢ هـ/ ١٠١١ م بهدم الدار التي بناها الأمير معز الدولة البويهي ، وجدد عمارتها وبعث في طلب لوازم البناء من خارج بغداد ، كما أحضر لها ما تحتاج اليه من مفروشات من فارس والأهواز(١) .

وكان للوزير السلجوقي نظام الملك الطوسي اهتمام كبير بالمنشآت المدنية ، وخاصة دور العبادة ، فبنى كثيراً من المساجد في مختلف البلاد الخاضعة للسلاجقة(٢) ، كما أهتم بعمارة الحرمين الشريفين بمكة المكرمة والمدينة المنورة(٣) . وأقام العديد من الرباطات بالعراق وفارس للعباد والزهاد وأهل الصلاح والفقراء ، ورتب لهم ما يحتاجون اليه من غذاء وكساء(٤) . وبنى الوزير نظام الملك مارستانا بمدينة نيسابور(٥) .

ومن وزراء العهد السلجوقي الذين أهتموا بالمنشآت المدنية الوزير فخر الدولة ابن جهير الذي أصلح ما تخرب من جامع دار الخلافة ، ووسع مساحته ، وعمل له منبراً جديداً ، وأجرى اليه الماء من داره عن طريق قنوات تحت الأرض ، وجعل له فوارات ، وقد عاد عمله هذا بنفع كبير للناس(٦) .

امتد نشاط الوزير فخر الدولة بن جهير الى مكة المكرمة ، فعمل منبراً كبير الحجم للمسجد الحرام ، لتقام عليه الخطبة لخلفاء بني العباس ، ويروى أن هذا المنبر سرعان ما كسر ثم أحرق بعد أن أعيدت الخطبة بمكة للفاطميين (٧).

وشيدت في العصر السلجوقي مدارس كثيرة كالنظامية والتاجية والمدرسة التي أقامها الوزير يحيى بن هبيرة بباب البصرة بمدينة بغداد غير أن أشهرها من الناحية

---

(١) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٧ ص ٢٥٦ .

(٢) الذهبي : دول الاسلام ، جـ ١ ص ٢٦٩ ، السبكي : طبقات الشافعية ، جـ ٤ ص ٣١٢ .

(٣) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٩ ص ٦٨ .

(٤) ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق ، ص ١٢١ ، السبكي . طبقات الشافعية ، جـ ٤ ص ٣١٢ ، ابن الأزرق : بدائع السلك في طبائع الملك ، جـ ١ ص ٤١١ .

(٥) السبكي : طبقات الشافعية ، جـ ٤ ص ٣١٤ .

(٦) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٩ ص ٣ .

(٧) ابن كثير : البداية والنهاية ، جـ ١٢ ص ١١٧ ـ ١١٨ .

العمرانية بنايات المدارس النظامية التي أقيمت في كثير من المدن الكبرى مثل بغداد ونيسابور وأصفهان وبلخ وغيرها ، وأنفق الوزراء مبالغ كبيره في بنائها ، حتى أن المدرسة النظامية ببغداد التي بدأ الوزير نظام الملك في تشييدها سنة ٤٥٧ هـ/ ١٠٦٤ م وفتحت أبوابها للتدريس بعد ذلك بعامين ، تكلف انشاؤ ها مبلغ مائتي ألف دينار[١] ، وكانت هذه المدرسة رائعة البناء ، حتى أن ابن جبير الذي زار بغداد سنة ٥٨٠ هـ/ ١١٨٤ م قال عنها :

« والمدارس بها (أي بغداد) نحو الثلاثين ، وهي كلها بالشرقية ، وما منها مدرسة إلا ويقصر القصر البديع عنها ، وأعظمها وأشهرها النظامية »[٢] .

كذلك ظلت الرباطات التي عنى الوزراء في العهد السلجوقي ببنائها تراثاً معمارياً ، ومثلاً يحتذى في التصميم والطراز[٣] .

وكان لنواب الوزراء في ذلك العهد نصيب وافر في العناية بالمنشآت المدنية ، فبنى نائب الوزير أبو نصر عزيز الدين أحمد بن حامد الأصفهاني داراً للأيتام بمحلة العتابيين ببغداد ، وجعل لها أوقافاً للانفاق من ريعها عليها ، فكان الأيتام يجدون الرعاية الكاملة من الغذاء والكسوة والتعليم ، حتى يبلغوا سن الحلم[٤] .

---

(١) سعد نفيس : المدرسة النظامية ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، عام ١٩٥٤ م .

(٢) رحلة ابن جبير ، ص ٢٠٥ .

(٣) حسين أمين : العراق في العصر السلجوقي ، ص ٢٨٦ .

(٤) البنداري : آل سلجوق ، ص ١٢٤ ـ ١٢٥ .

الخاتمة

وصلت في دراستي نظام الوزارة في العهدين البويهي والسلجوقي الى النتائج التالية :

١ ـ تأثر منصب الوزارة الى حد كبير بالظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها الدولة الاسلامية ، ففي الوقت الذي قوى فيه نفوذ هذه الدولة علا شأن الوزارة ، ومارس الوزراء أعمالهم بحرية كبيرة ومن ثم ظهرت آثارهم في ادارة شئونها ، كما حظوا بقدر كبير من الهيبة والاحترام . ولما تطرق الضعف والانحلال الى جسم هذه الدولة ، تضاءلت سلطة الوزراء ، وصاروا عرضة للعزل والمصادرة ، والقتل في بعض الأحيان .

٢ ـ لم يكن بنو بويه هم السبب في الغاء وزارة الخليفة العباسي لأن هذا المنصب ألغي فعلاً قبل دخولهم بغداد بأكثر من عام ، اذ كان أبو الفرج محمد بن علي السامري الذي عزل من الوزارة في شهر ربيع الثاني من عام ٣٣٣ هـ/ ٩٤٤ م آخر وزير للخليفة العباسي .

٣ ـ استعاد الخليفة العباسي حقه في اتخاذ وزير له في أواخر العهد البويهي ، حيث انتهز الخليفة القائم بأمر الله الظروف السياسية المتدهورة التي مر بها حكم أمراء بني بويه اذ ذاك ، واتخذ له وزيراً كما جرت به العادة قبل العهد البويهي ، ويرجح أن ذلك تم في سنة ٤٣٧ هـ/ ١٠٤٠ م .

٤ ـ ثبت عدم نجاح التطور الوزاري الذي استحدثه أمراء بني بويه ، والمتمثل في اسناد الوزارة الى وزيرين ، حيث أدى ذلك الى حدوث تنافس حاد بين الوزراء ، فأخذ كل واحد منهم يعمل على التخلص من شريكه في الوزارة لينفرد

بالسلطة . هذا فضلاً عن أن هذا التطور لم يصبح نظاماً وزارياً ثابتاً عند أمراء بني بويه ، بل أخذ به أربعة منهم فقط .

٥ ـ بالرغم من أن منصب « نائب وزير » يعتبر مظهراً من مظاهر تطور الوزارة في العهد السلجوقي ، إلا أنه لم يكن له مهام ثابتة ضمن وظائف الدولة الكبرى ، بل كان منصباً مؤقتاً يتولاه أحد كبار موظفي الدواوين ككاتب الانشاء أو قاضي القضاة اضافة الى عمله الرسمي اذا دعت الحاجة الى ذلك ، ولهذا لم يكن لعزل « نائب الوزير » تأثير على وظيفته الأساسية في الدولة .

٦ ـ نقص مرتب الوزير كثيراً في العهد البويهي ، فبينما كان يتقاضى في عهد الخليفة المقتدر بالله سبعة آلاف دينار شهرياً ، وخمسين ألف دينار في السنة من دخل الضياع العباسية التي كانت تمنح لمن يلي هذا المنصب ، اقتصر دخله في العهد البويهي على ايراد الضياع العباسية وألغي المرتب الشهري .

أما في العهد السلجوقي فقد تحسن راتب الوزير كثيراً ، اذ كان وزير السلطان يتقاضى ما يعادل عشر دخل الدولة السلجوقية ، بينما أصبح راتب وزير الخليفة العباسي مائة ألف دينار في العام اضافة الى ايراد الاقطاعات التي كانت تمنح له .

٧ ـ كان للألقاب في العهد السلجوقي احترامها ، فهي لا تمنح إلا لمن يستحقها فعلاً من كبار رجال الدولة ، وعلى رأسهم الوزراء وذلك بخلاف ما كانت عليه الحال في عهد أمراء بني بويه الذي أفرط فيه الأمراء في منح الألقاب .

٨ ـ برزت الصفة الحربية للوزير في العهدين البويهي والسلجوقي فكان الوزير يتولى قيادة الجيوش اضافة الى أعماله الادارية والمالية أي أنه جمع بين السلطتين الادارية والعسكرية ، فكان كل من أبي محمد المهلبي وأبي الفضل بن العميد والصاحب بن عباد وفخر الدولة بن جهير وعون الدين يحيى بن هبيرة وسعد الملك الآبي وكمال الملك السميرمي قادة ووزراء في الوقت نفسه .

٩ ـ انتعشت وزارة الخلافة العباسية في العهد السلجوقي ، واستعادت هيبتها

واحترامها ، وكان حالها ـ بوجه عام ـ أفضل كثيراً من حال وزارة سلاطين السلاجقة ، ولعب وزراء الخلافة دوراً هاماً في مناهضة النفوذ السلجوقي في العراق واستعادة سلطة الخليفة العباسي في الدولة .

١٠ ـ أهتم وزراء العهدين البويهي والسلجوقي بالنواحي الادارية والمالية للدولة الاسلامية ، وعملوا على انعاش الحياة الاقتصادية بها عن طريق اصلاح وتعمير الأراضي الزراعية وازالة معوقاتها وتنظيم العلاقة بين المزارعين والدولة ، ولما ظهر في أوائل العهد السلجوقي انخفاض دخل الدولة من الزراعة لانصراف الناس عنها ، ولحاجتها الى اصلاح وتعمير ، عمد الوزير نظام الملك الى توزيع تلك الأراضي على شكل اقطاعات لقواد الجند ، فعكف أولئك على اصلاح الأراضي المقطعة لهم ، وعمروها وزرعوها ، فتحسن انتاجها وزاد دخل الدولة من خراجها . كما أهتم الوزراء أيضاً بالعمل على ازدهار حركة التجارة .

١١ ـ أسهم وزراء بني بويه وسلاطين السلاجقة في النهوض بالحركة العلمية والأدبية ، عن طريق تشجيع العلماء والأدباء واغداق الأموال عليهم ، وعقد المجالس الأدبية والعلمية لهم . كما عملوا على انشاء المكتبات وتزويدها بالكتب ، وتأسيس المدارس والانفاق على طلابها والعاملين بها . هذا فضلاً عن أن كثيراً ممن تقلدوا الوزارة في تلك الأثناء كانوا من العلماء والأدباء الذين أسهموا بمصنفاتهم في التقدم العلمي والأدبي .

مَلَاحِقُ الكِتَابِ

الملاحق


al-maktabeh
www.
.com
مكتبة
المهتدين

ملحق رقم (١)

وزراء أمراء آل بويه[١]

الأمير معز الدولة أحمد بن بويه

١ ـ أبو جعفر الصيمري

٢ ـ أبو محمد الحسن بن محمد المهلبي

الأمير عز الدولة بختيار بن معز الدولة

١ ـ أبو الفضل العباس بن الحسين الشيرازي (ولي الوزارة مرتين لهذا الأمير)

٢ ـ أبو الفرج محمد بن العباس بن فسانجس

٣ ـ محمد بن بقية

الأمير ركن الدولة الحسن بن بويه

١ ـ أبو علي القمي

٢ ـ أبو الفضل محمد بن الحسين بن العميد

٣ ـ أبو الفتح علي بن محمد بن الحسين بن العميد

الأمير عضد الدولة بن ركن الدولة[٢]

١ ـ نصر بن هارون

٢ ـ المطهر بن عبد الله

اشتركا في الوزارة لهذا الأمير .

---

(١) لم يرد ذكر لوزراء الأمير عماد الدولة علي بن بويه .

(٢) لم يذكر المؤرخون أسماء وزراء هذا الأمير قبل اسناده الوزارة لنصر بن هارون .

الأمير مؤ يد الدولة بن ركن الدولة

١ ـ أبو الفتح علي بن محمد بن الحسين بن العميد
٢ ـ الصاحب اسماعيل بن عباد

الأمير فخر الدولة بن ركن الدولة

١ ـ الصاحب اسماعيل بن عباد
٢ ـ أبو العباس أحمد بن ابراهيم الضبي — اشتركا في الوزارة لهذا الأمير
٣ ـ أبو علي الحسن بن أحمد بن حمولة — ولأبنه مجد الدولة من بعده .

الأمير صمصام الدولة بن عضد الدولة

١ ـ أبو القاسم العلاء بن الحسن
٢ ـ أبو الحسن أحمد بن محمد بن برمويه — اشتركا في الوزارة
٣ ـ الحسين بن أحمد بن سعدان

الأمير شرف الدولة بن عضد الدولة

١ ـ أبو نصر خوا شاذه
٢ ـ أبو منصور محمد بن الحسن بن صالحان

الأمير بهاء الدولة بن عضد الدولة

١ ـ أبو نصر سابور بن أردشير
٢ ـ أبو منصور محمد بن الحسن بن صالحان — اشتركا في الوزارة .
٣ ـ أبو القاسم علي بن أحمد الأبرقوهي
٤ ـ أبو العباس عيسى بن ماسرجس .
٥ ـ أبو غالب الحسن بن منصور
٦ ـ فخر الملك محمد بن علي بن خلف

الأمير سلطان الدولة بن بهاء الدولة

١ ـ فخر الملك محمد بن علي بن خلف
٢ ـ أبو محمد الحسن بن سهلان
٣ ـ أبو القاسم جعفر بن أبي الفرج بن فسانجس
٤ ـ ذو السعادتين أبو غالب الحسن بن منصور

الأمير شرف الدولة بن بهاء الدولة

١ ـ مؤ يد الملك الحسن بن الحسين الرخجي
٢ ـ أبو القاسم الحسين بن علي المغربي

الأمير جلال الدولة بن بهاء الدولة

١ ـ أبو سعد بن باكويه
٢ ـ أبو سعد عبد الواحد بن أحمد بن ماكولا
٣ ـ أبو علي الحسن بن جعفر بن ماكولا
٤ ـ أبو طاهر المحسن بن طاهر
٥ ـ أبو سعد محمد بن الحسين بن عبد الرحيم (ولي الوزارة ست مرات)
٦ ـ أبو الفتح محمد بن الفضل
٧ ـ أبو القاسم هبة الله بن علي بن ماكولا (ولي الوزارة ثلاث مرات)
٨ ـ أبو اسحاق ابراهيم بن أبي الحسين .
٩ ـ كمال الملك أبو المعالي بن الحسين بن عبد الرحيم .

الأمير أبو كاليجار بن سلطان الدولة

١ ـ أبو منصور بهرام بن مافنه
٢ ـ مهذب الدولة هبة الله بن أحمد الفسوى
٣ ـ محمد باشاذ
٤ ـ ذو السعادات محمد بن جعفر بن محمد بن فسانجس

٥ ـ كمال الملك أبو المعالي بن الحسين بن عبد الرحيم (للمرة الثانية)

الملك الرحيم بن أبي كاليجار

١ ـ كمال الملك أبو المعالي بن الحسين بن عبد الرحيم (استبقي في الوزارة)
٢ ـ أبو عبد الله عبد الرحمن بن الحسين بن عبد الرحيم .

ملحق رقم (٢)
(وزراء سلاطين السلاجقة

السلطان طغرلبك

١ ـ عميد الملك محمد بن منصور بن محمد الكندري

السلطان ألب أرسلان

١ ـ نظام الملك الحسن بن علي بن اسحاق الطوسي

السلطان ملكشاه

١ ـ نظام الملك الحسن بن علي بن اسحاق الطوسي

السلطان بركياروق بن ملكشاه

١ ـ عز الملك الحسين بن نظام الملك
٢ ـ مؤ يد الملك أبو بكر عبيد الله بن نظام الملك
٣ ـ فخر الملك أبو الفتح المظفر بن نظام الملك
٤ ـ عز الملك عبد الجليل الدهستاني

السلطان محمد بن ملكشاه

١ ـ مؤ يد الملك عبيد الله بن نظام الملك
٢ ـ سعد الملك سعد بن محمد الآبي
٣ ـ ضياء الملك أحمد بن نظام الملك
٤ ـ خطير الملك محمد بن الحسين الميبذي
٥ ـ ربيب الدولة أبو منصور بن الوزير أبي شجاع

السلطان سنجر بن ملكشاه

١ ـ فخر الملك المظفر بن نظام الملك
٢ ـ صدر الدين محمد بن فخر الملك
٣ ـ شهاب الاسلام بن عبد الله بن علي بن اسحاق
٤ ـ أبو طاهر سعد بن علي بن عيسى القمي
٥ ـ الكاشغري
٦ ـ معين الدين مختص الملك أحمد بن الفضل بن محمود
٧ ـ نصير الدين محمود بن أبي توبه المروزي
٨ ـ ناصر الدين طاهر بن فخر الملك بن نظام الملك

السلطان محمود بن محمد بن ملكشاه

١ ـ ربيب الدولة الحسين بن محمد بن أبي شجاع
٢ ـ كمال الملك علي بن أحمد السميرمي
٣ ـ شمس الملك عثمان بن نظام الملك
٤ ـ قوام الدين الدركزيني
٥ ـ شرف الدين أنوشروان بن خالد القاشاني

السلطان طغرل بن محمد بن ملكشاه

١ ـ قوام الدين الدركزيني
٢ ـ شرف الدين علي بن رجاء

السلطان مسعود بن محمد بن ملكشاه

١ ـ مؤيد الدين الحسين بن علي الطغرائي
٢ ـ شرف الدين أنوشروان بن خالد القاشاني
٣ ـ عماد الدين أبو البركات الدركزيني
٤ ـ كمال الدين محمد بن علي الخازن الرازي

٥ ـ عز الملك طاهر بن محمد البروجردي
٦ ـ مؤيد الدين المرزبان بن عبيد الله الأصفهاني
٧ ـ تاج الدين بن دارست الشيرازي
٨ ـ شمس الدين أبو النجيب الأصم الدركزيني

السلطان ملكشاه بن محمود بن محمد بن ملكشاه

١ ـ شمس الدين أبو النجيب الأصم الدركزيني

السلطان محمد بن محمود بن محمد بن ملكشاه

١ ـ جلال الدين بن القوام الدركزيني
٢ ـ شمس الدين أبو النجيب الأصم الدركزيني

السلطان سليمان بن محمد بن ملكشاه

١ ـ شهاب الدين محمود بن الثقة عبد العزيز النيسابوري

السلطان أرسلان بن طغرل بن محمد بن ملكشاه

١ ـ شهاب الدين محمود بن الثقة عبد العزيز النيسابوري
٢ ـ فخر الدين بن معين الدين
٣ ـ جلال الدين بن قوام الدين الدركزيني

السلطان طغرل بن أرسلان بن طغرل

١ ـ جلال الدين بن قوام الدين الدركزيني
٢ ـ قوام الدين الدركزيني
٣ ـ كمال الدين الزنجاني
٤ ـ صدر الدين المراغي
٥ ـ عزيز الدين بن الرضي المستوفي
٦ ـ معين الدين الكاشي
٧ ـ فخر الدين بن صفي الدين الوارميني

ملحق رقم (٣)
وزراء خلفاء بني العباس في العهد السلجوقي

الخليفة القائم بأمر الله

١ ـ أبو القاسم علي بن الحسين بن أحمد بن المسلمة (رئيس الرؤساء)
٢ ـ أبو الفتح محمد بن منصور بن أحمد بن دارست
٣ ـ فخر الدولة أبو نصر محمد بن محمد بن جهير

الخليفة المقتدي بأمر الله

١ ـ فخر الدولة محمد بن محمد بن جهير
٢ ـ عميد الدولة محمد بن محمد بن محمد بن جهير
٣ ـ أبو شجاع ظهير الدين محمد بن الحسين الروذ راوري
٤ ـ عميد الدولة محمد بن محمد بن محمد بن جهير (للمرة الثانية)

الخليفة المستظهر بالله

١ ـ عميد الدولة محمد بن محمد بن محمد بن جهير
٢ ـ سديد الملك أبو المعالي بن عبد الرزاق
٣ ـ نظام الدين زعيم الرؤساء علي بن محمد بن محمد بن جهير
٤ ـ أبو المعالي هبة الله بن محمد بن المطلب
٥ ـ زعيم الرؤساء علي بن محمد بن محمد بن جهير (للمرة الثانية)

الخليفة المسترشد بالله

١ ـ أبو شجاع محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين
٢ ـ جلال الدين الحسن بن علي بن صدقة

٣ ـ نظام الملك أحمد بن نظام الملك

٤ ـ جلال الدين الحسن بن علي بن صدقة (للمرة الثانية)

٥ ـ شرف الدين علي بن طراد الزينبي العباسي

٦ ـ أنو شروان بن خالد القاشاني

٧ ـ شرف الدين علي بن طراد الزينبي العباسي (للمرة الثانية)

الخليفة الراشد بالله

١ ـ أبو الرضا محمد بن أحمد بن صدقة

الخليفة المقتفي لأمر الله

١ ـ شرف الدين علي بن طراد الزينبي العباسي

٢ ـ نظام الدين المظفر بن علي بن محمد بن جهير

٣ ـ قوام الدين علي بن صدقة

٤ ـ عون الدين يحيى بن هبيرة

الخليفة المستنجد بالله

١ ـ عون الدين يحيى بن هبيرة

٢ ـ شرف الدين أحمد بن محمد بن سعيد بن البلدي

الخليفة المستضيء بأمر الله

١ ـ أبو الفرج عضد الدين محمد بن عبد الله بن رئيس الرؤ ساء

٢ ـ ظهير الدين منصور بن نصر بن العطار

الخليفة الناصر لدين الله

١ ـ ظهير الدين منصور بن نصر بن العطار

٢ ـ جلال الدين عبيد الله بن يونس

٣ ـ معز الدين سعيد بن علي بن حديدة الأنصاري

٤ ـ مؤ يد الدين محمد بن أحمد بن القصاب .

ملحق رقم (٤)
نسخة عهد بالوزارة أصدره الخليفة القائم بأمر الله عند استيزاره لفخر الدولة بن جهير[1]

« أما بعد فالحمد لله ذي الآلاء الصافية الموارد ، والنعماء الصادقة الشواهد ، والطول الجامع شمل أسباب المنح والشوارد ، ذي القدرة المصرفة على حكمها مجاري القدر ، والمشيئة الحالية بالنفاذ في حالتي الورد والصدر ، المذل بجميل صنعه أعناق المصاعب ، المديم بكريم لطفه من امتداد ذوائب النوائب الذي جل عن ادراك صفاته بعد أوحد ، ودل بباهر آياته على كونه الفرد ، الولي بكل شكر وحمد ، سبحانه وتعالى عما يصفون .

والحمد لله الذي اختص محمداً صلى الله عليه وسلم بالرسالة واجتباه وحباه الكرامة بما أشرق له مطلع الجلال ، واختاره وبعثه لاظهار كلمة الحق بعد أن مد الضلال رواقه ، فلم يزل باعزاز الشرع قائماً ، ولساعات زمانه في طلب رضا الله قاسماً ، ولا ينحرف عن مقاصد الصواب ولا يميل ، ولا يخلي مطايا جده في تقوية الدين مما يتابع فيه الرسيم والذميل ، الى أن زال عن القلوب صدأ الشكوك وجلا ، وأجلى مسعاه عن كل ما أودع نفوس أحلاف الباطل وجلا ، ومضى وقد أضاء للايمان هلال أمن سراره ، وانتضى لابادة الشرك حساما لا ينبو قط غراره ، فصلى الله عليه وعلى آله الطاهرين ، وأصحابه المنتخبين ، صلاة يتصل الأصيل فيها بالغدو ، وترى قيمتها في الأجر وافية العلو والغلو .

والحمد لله الذي أصار الى أمير المؤمنين من إرث النبوة ما هو أحق به وأولى ، وأنار له من مطالع العز ما أسدى به كل نعمة وأولى ، وأحله من شرف الامامة بحيث عنت لطاعته أعناق الرقاب الصعاب ، وأذعنت له القلوب بالانطواء على الولاء

---

(١) القلقشندي : صبح الأعشى ، جـ ١٠ ص ٢٣٤ - ٢٣٧ .

الفسيح الرحاب والشعاب ، وجعل أيامه بالنضارة آهلة المغاني ، متقابلة أسماؤها في الحسن بالمعاني ، فما يجري فيها ما الصواب في فعله كامن ، والحظ بانتهاج سبله كائن ، ابانة عن اقتران الرشد بعزائمه في حالتي العقد والحل واقتراب مرام كل ما يحل من الصلاح في الدهر أفضل المحل .

ثم أنه يرى من اقراره الحقوق في نصابها ، وامرار حبال التوفيق في جانبها من الأطماع الممتدة الى اغتصابها ، ما يعرب عن الاهتداء الى طرق الرشد والاقتداء بمن وجد ضالة المرادحين نشد ، ويقصد من تجديد العوارف عند كل عالم بقدرها في الزمان عارف ، ما يحلو جني ثمره في كل أوان ، ويجدد انتشار خبره على اعانة كل فكر في وصفه عنوان ، فيتثاقل الرواة ذكر ذلك غوراً ونجداً ، وتلقى الهمم العلية ادخار الجمال به انفع من كل قنية وأجدى ، استمراراً على شاكلة تحلت بالكرم ، وحلت من الجلال في القلل والقمم ، وحلت آثارها في ايلاء نفيس المنح وجزيل القسم .

ولما غدا منصب الوزارة موقوفاً على الذين طالما جزوا بهممهم نواصي الخطوب وحازوا بذممهم المنال في مقاصد استشهدوا بها على احراز كل فضيلة وأستدلوا ، وكفوا بكفايتهم أكف الفساد وردوا ، وحازوا الفعال في كل ما سعوا له وجدوا فخلا الزمان ممن ينهض بعبء هذا الأمر الجسيم ، وتصبح أبناؤه فيه ذكية الأرج والنسيم - لم يبق غيرك ممن يستحق التخييم في عراصه والتحكيم في اجتناء الفخر منه واستخلاصه ، وكان القدر سبق بانفصالك عن الخدمة لا لضعف سريره ، ولا لقوة جريره ، ولا لكدر سيره ، وكيف وأنت المتفرد بالكمال ، والمتجرد في كل مقام سلم حد تقربك فيه من حادث الكلال ، ولك في الدولة الحقوق التي أعتدت لك من وقع الاستزادة مجنا ، والمواقف التي اغتذت من درة الاحماد بما أين الظئر لها وأنا ، والمقاصد التي أعدمت منك البدل ولا انحرف لك منها مسعى من مناهج الاصابة ولا عدل ، وتمكنت فيها من عنان التوفيق بما لا يجاري سيفك فيه قط ، ولا يحسن له حال المسرى اليه المحط ، والآثار التي آثارت من كوامن الرضا أفضل ما يذخر ويقتني ، وأنارت من دلائل الزلفى ما يتنجز به وعد المنى ويقتضي ، لكن كان ذلك

مسطوراً في الكتـاب ، وليتبـين أنـه لا عوض عنـك في الاستحقـاق للأمـر والاستيجاب ، لم يوجد لهذه الرتبة كفوءاً سواك ، ولا ينزهها عن العطل غير رائق حلاك ، فرأى أمير المؤمنين تسليم مقاليدها اليك اذ كنت أحق بها وأهلها ، وممن يجمع بعد الشتات شملها ، فطوقك من قلائدها ما هو بأعطافك ألصق ، وبتمام أوصافك أليق ، لتدرع من عز الوزارة جلبابا لا تخلق له الأيام جده ، ولا تزال السعود بما يئول الى دوام مدته ممتدة ، وترتضع من لبان خلالها ما يقضي لك بأن تقف نفسها عليك ، وتقف آمال الأمثال دون ما انتهت فيه الغاية اليك ، وتعتمد فيما عدقه بك منها وناطه ، ووفاك منه حقوق النظر واشتراطه ، بحكم توحدت في احراز أدواتها التي لا يبلغ أحد لك منها مدى ، ولا يمد طامع الى مساجلتك فيها يداً ـ ما يرضي الله تعالى ويرضيه ويخص ذكرك بالطيب ويحيطه فتفوز فوزاً كبيراً ، وتعيد الساعي في ادراك شأوك ظالعاً حسيراً .

ثم أنه شفع هذه المنحة التي قمصك مجاسد فخرها بالوجوب ، وعوضك فيها الدهر بحادث البشر عن سابق القطوب ـ بايصالك الى حضرته وادنائك من سدته ، ومناجاتك بما يتيح لك امتطاء غارب المجد وصهوته ، والأحتواء على خالص السعد وصفوته ، وحبائك من صنوف التشريعات التي تروق حلى خلالها وتتوق الآمال الى ادراكها ومنالها ، وصفت الكرامات التي وفت المنى بها بعد مطالها ، ونفت القذى عن مقل مغضوضة بسوء فعال الأيام ومقالها ، بما يوطيء عقبك الرجال ، ويضيق على من يحاول مجاراتك المسرح والمجال ، ولم يقتنع بذلك في حق النعمى التي أعداك فيها على الغير ، وأغداك منها في ظل من الأمن البادي الأوضاع والغرر ، حتى ألحق بسماتك « تاج الوزراء » تنويها بذكرك في الزمان ، وتنبيهاً على اختصاصك لديه بوجاهة الرتبة والمكان ، فصار مكروه الأمور في محبوبها سبباً ، وخبت نار كل من سعى في تضليل النظام وجيفاً وخبباً ، حتى الآملون أن يجعلوا تحت الخلافة زمناً ، وتصبح رباعه بعد النضارة دمناً ، ليعقبهم ذاك نيل ما وصلت اليه الأمضاء لهذا العزم ، وبالجملة فالسآمة واقعة من تتابع هذه الشكاوى ، وقد كان الأحب أن لا يضمن الكتب النافذة سوى تعهد الأنباء ، لا زال عرفها أرجا من

سائر الأرجاء والنواحي لكن تأتي مجاري الأقدار ، ودواعي الاضطرار ، الى ما يرفق ماء الأرادة والايثار والآن فقد بلغ الماء ، وجلب من عدم الصبر الجفاء ، ولم يبق غير هزة دينية منك تكشف بها هذه المعرة ، وتتحف منها أمير المؤمنين بما يتم لديه أكمل المسرة ، فقم في ذلك مقام مثلك ـ وأن كان لا نظير لك يوجد ـ تحظ بما يمضي لك فيه استحقاق كل الحمد ويوجب ، ان شاء الله تعالى »[1] .

---

(١) القلقشندي : صبح الأعشي ، جـ ١٠ ص ٢٣٤ ـ ٢٣٧ .

ملحق رقم (٥)

نسخة عهد بنيابة الوزارة أصدره الخليفة المسترشد بالله لنقيب النقباء علي بن طراد الزينبي العباسي[١]

« محلك يا نقيب النقباء من شريف الآباء ، وموضعك الحالي بالاختصاص والاختيار ما يقتضيه اخلاصك المحمود اختياره الزاكية آثاره توجب التعويل عليك في تنفيذ المهام والرجوع الى استصوابك في النيابة التي يحسن بها القيام ، وجماعة الأولياء والأتباع مأمورون بمتابعتك وأمتثال ما تصرفهم عليه من الخدم في ابدائك واعادتك فأحفظ نظام الدين ، وتقدم الى من جرت عادته بملازمة الخدمة وسائر الأعوان ، وتوفر لك مراعاة الأحوال بأنشراح صدر وفراغ بال ، فان الانعام لك شامل ، وبنيل آمالك كامل ان شاء الله » .

(١) ابن الجوزي : المنتظم ، جـ ٩ ص ٢٣٤ .

ملحق رقم (٦)

نموذج للتقليد المتبع في تعيين الوزراء في العهد السلجوقي وهو عن تعيين عون الدين بن هبيرة وزيراً للخليفة المقتفي لأمر الله في سنة ٥٤٣ هـ/ ١١٤٨ م[1]

« استدعى الخليفة المقتفي عون الدين بمطالعة على يد أميرين من أمراء الدولة ، فتبين بقراءته لها التباشير في أسرته ، فركب الى دار الخليفة في جماعته ، وتسامع الناس بوزارته ، ولما وصل الى باب الحجرة استدعي فدخل ، وقد جلس له المقتفي بيمنة التاج ، فقبل الأرض وسلم ، وتحدثا ساعة بما لم يحط به غيرهما علماً ثم خرج ، وقد جهزوا له التشريف على عادة الوزراء ، فلبسه ، ثم استدعي ثانياً ، فقبل الأرض ، ودعا بدعاء أعجب الخليفة ، ثم أنشده

سأشكر عمراً ما تراخت منيتي
أيادي لم تمنن وان هي جلت
رأى خلتي من حيث يخفى مكانها
فكانت بمرأى منه حتى تجلت

ثم ان عون الدين خرج فقدم له حصان أدهم سائل الغرة محجل ، وعليه من الحلى ما جرت به عادتهم مع الوزراء ، والشرح في ذلك يطول ، وخرج وبين يديه أرباب المناصب وأعيان الدولة وأمراء الحضرة وجميع خدام الخلافة وسائر حجاب الديوان والطبول تضرب أمامه ، والمسند وراءه محمول على عادتهم في ذلك ، حتى دخل الديوان ونزل على طرف الديوان ، وجلس في الدست ، وقام لقراءة عهده الشيخ سديد الدولة بن الأنباري ، فلما فرغ من قراءته قرأ القراء ، وأنشد الشعراء » .

---

(١) ابن خلكان : وفيات الأعيان ، جـ ٦ ص ٢٣٢ - ٢٣٣ .

مَصَادِرُ الكِتَابُ

ثبت المصادر والمراجع

أولاً : المخطوطات :

الأزدري ، جمال الدين أبو الحسن علي بن ظافر الخزرجي (ت ٦١٣هـ/ ١٢١٦م)
١ ـ أخبار الدول المنقطعة ، مخطوطة بدار الكتب المصرية ، رقم ٨٩٠ تاريخ .

ابن ايبك ، أبو بكر بن عبيد الله (من علماء القرن الثامن الهجري) .
٢ ـ درر التيجان وغرر تواريخ الزمان ، مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم ٢٦٠٥ تاريخ .

ابن الجوزي ، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت ٥٩٧هـ/ ١٢٠٠م)
٣ ـ شذور العقود في تاريخ العهود ، مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم ٩٩٤ تاريخ .

الحميري ، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله (ت ٦١٠ هـ/ ١٢١٣ م) .
٤ ـ الروض المعطار في خبر الأقطار ، مخطوطة بمكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة ، رقم ١١٠ تاريخ .

ابن الدمياطي ، أبو عبد الله أحمد بن أيبك بن عبد الله (ت ٧٤٩هـ/ ١٣٤٨م)

٥ ـ المستفاد من ذيل تاريخ بغداد (انتقاه ابن الدمياطي من ذيل تاريخ بغداد لأبن النجار) مخطوطة بدار الكتب المصرية ، رقم ٢٩٦ تاريخ .

الذهبي ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨ هـ/ ١٣٤٧ م) .

٦ ـ تاريخ الاسلام وطبقات المشاهير والأعلام ، مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم ٣٩٦ تاريخ .

٧ ـ المختصر المحتاج اليه من تاريخ بغداد ، مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم ٣٢٤ تاريخ .

سبط بن الجوزي ، شمس الدين يوسف بن قزأوغلى (ت ٦٥٤ هـ/ ١٢٥٦ م)
٨ ـ مرآة الزمان في تاريخ الأعيان ، مخطوطة مصورة بدار الكتب المصرية رقم ٥٥١ تاريخ .

الصابىء ، أبو اسحاق ابراهيم بن هلال الصابىء (ت ٣٨٤ هـ/ ٩٩٤ م)
٩ ـ المنتزع من كتاب التاجي في أخبار الدولة الديلمية ، مخطوطة مصورة بمكتبة الجامعة العربية بالقاهرة ، برقم ١٢٦٢ .

العيني ، بدر الدين محمود بن أحمد (ت ٨٨٥ هـ/ ١٤٥١ م)
١٠ ـ عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان ، مخطوطة مصورة بدار الكتب المصرية رقم ١٥٨٤ بتاريخ .

الكتبي ، محمد بن شاكر بن أحمد (ت ٧٦٤ هـ/ ١٣٦٣ م) .
١١ ـ عيون التواريخ ، مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم ١٤٩٧ تاريخ
١٢ ـ انسان العيون في مشاهير سادس القرون ، مخطوطة مجهولة المؤلف بدار الكتب المصرية ، رقم ٩١٩ تاريخ .

ابن واصل ، جمال الدين بن محمد بن سالم (ت ٦٩٧ هـ)
١٣ ـ تاريخ الواصلين في أخبار الخلفاء والملوك والسلاطين ، مخطوطة بدار الكتب المصرية ، رقم ٥٣١٩ تاريخ .

ثانياً : كتب عربية قديمة :

الأبشيهي ، شهاب الدين أحمد (ت ٨٥٠ هـ/ ١٤٤٦ م)

١٤ ـ المستطرف في كل فن مستظرف ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ١٣٧١ هـ/ ١٩٥٢ م .

ابن الأثير ، عز الدين علي بن محمد (ت ٦٣٠ هـ/ ١٢٣٢ م)

١٥ ـ التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية ، تحقيق عبد القادر أحمد طليمات دار الكتب الحديثة ، القاهرة ١٣٨٣ هـ/ ١٩٦٣ م .

١٦ ـ الكامل في التاريخ ، ١٣ جزءاً ، دار صادر ودار بيروت ، بيروت ١٣٨٥ هـ/ ١٩٦٥ م .

الأربلي ، عبد الرحمن سنبط بن ابراهيم بن قنيتو (ت ٧١٧ هـ/ ١٣١٧ م)

١٧ ـ خلاصة الذهب المسبوك ، مكتبة المثنى ببغداد .

الأزدي ، جمال الدين علي بن ظافر الخزرجي (ت ٦١٣ هـ/ ١٢١٦ م)

١٨ ـ بدائع البدائه ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٠ م .

ابن الأزرق ، محمد بن علي بن محمد (توفي ٨٩٦ هـ)

١٩ ـ بدائع السلك في طبائع الملك ، منشورات وزارة الاعلام العراقية ، تحقيق الدكتور علي سامي النشار .

الأصفهاني ، حمزة بن حسن (ت ٣٦٠ هـ/ ٩٧١ م)

٢٠ ـ تاريخ سني ملوك الأرض والأنبياء ، دار الحياة ، بيروت ١٩٦١ م .

الأصفهاني ، مفضل بن سعيد بن الحسين (من علماء القرن الخامس الهجري) .

٢١ ـ كتاب محاسن أصفهان ، طهران ، ١٣٥٢ هـ .

ابن الأنباري ، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧ هـ/ ١١٨١ م)
٢٢ ـ نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي ، بغداد ١٩٧٠ م .

الأيوبي ، محمد بن تقي الدين عمر بن شاهنشاه (ت ٦١٧ هـ/ ١٢٢٠ م)
٢٣ ـ مضمار الحقائق وسر الخلائق ، تحقيق الدكتور حسن حبشي ، عالم الكتب ، القاهرة ١٩٦٨ .

البغدادي ، عبد القادر بن عمر (ت ١٠٩٣ هـ/ ١٦٨٢ م)
٢٤ ـ خزانة الأدب ، المطبعة السلفية ، القاهرة ١٣٤٧ هـ

البنداري ، الفتح بن علي بن محمد (توفي في النصف الأول من القرن السابع الهجري) .
٢٥ ـ تاريخ دولة آل سلجوق ، وهو مختصر ميسر لتاريخ السلاجقة الذي ألفه عماد الدين الأصبهاني بعنوان « نصرة الفترة ، وعصرة الفطرة » القاهرة ١٣١٨ هـ/ ١٩٠٠ م .

البيروني ، أبو الريحان محمد بن أحمد (ت ٤٤٠ هـ/ ١٠٤٨ م)
٢٦ ـ الآثار الباقية عن القرون الخالية ، ليبزك ١٨٧٨ م .
٢٧ ـ الجماهر في معرفة الجواهر ، حيدر آباد الدكن ١٣٥٥ .

البيهقي ، أبو الفضل محمد بن حسين (ت ٤٧٠ هـ/ ١٠٧٧ م)
٢٨ ـ تاريخ البيهقي ، نقله الى العربية الدكتور يحيى الخشاب والأستاذ صادق نشأت ، مطبعة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٥٦ م .

تاج الدين ، شاهنشاه بن أيوب
٢٩ ـ نبذ من كتاب التاريخ (في ذيل كتاب النوادر السلطانية) القاهرة ١٣١٧ هـ .

ابن تغرى بردى ، أبو المحاسن جمال الدين يوسف (ت ٨٧٤ هـ/ ١٤٧٠ م) .

٣٠ ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب ، منشورات وزارة الثقافة والأرشاد القومي بمصر .

التنوخي ، أبو علي الحسن بن علي بن محمد (ت ٣٨٤ هـ/ ٩٩٤ م)
٣١ ـ نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة ، القاهرة ١٩١٨ ـ ١٩٢١ م

٣٢ ـ الفرج بعد الشدة ، القاهرة ١٣٧٥ هـ/ ١٩٥٥ م .

التوحيدي ، أبو حيان علي بن محمد بن العباس (ت ٤١٤ هـ/ ١٠٢٣ م)
٣٣ ـ الامتاع والمؤانسه ، ثلاثة أجزاء ، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزيني المكتبة العصرية ، بيروت ١٣٧٣ هـ/ ١٩٥٣) .

الثعالبي ، أبو منصور عبد الملك بن محمد (ت ٤٢٩ هـ/ ١٠٣٧ م)
٣٤ ـ تحفة الوزراء ، تحقيق حبيب علي الراوي والدكتورة ابتسام الصفار مطبعة العاني ، بغداد ١٩٧٧ م .
٣٥ ـ يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر ، المطبعة الحنفية ، دمشق ١٣٠٣ هـ .

ابن جبير ، محمد بن أحمد الكناني الأندلسي (ت ٦١٤ هـ/ ١٢١٧ م)
٣٦ ـ رحلة ابن جبير ، دار صادر ودار بيروت ، بيروت ١٣٨٤ هـ/ ١٩٦٤ م

ابن جماعة ، بدر الدين (ت ٨٤٣ هـ/ ١٤٤٠ م)
٣٧ ـ تحرير الأحكام في تدبير أهل الاسلام ، نشره هانس كفلر في المجلة الالمانية Islamica ، في المجلد السادس ، ليبزك ١٩٣٤ .

الجهشياري ، أبو عبد الله محمد بن عبدوس (ت ٣٣١ هـ/ ٩٤٢ م)
٣٨ ـ الوزراء والكتاب ، تحقيق مصطفى السقا وآخرين ، القاهرة ١٩٣٨ م

ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت ٥٩٧هـ/ ١٢٠٠م)

٣٩ ـ المصباح المضيء في خلافة المستضيء ، تحقيق ناجية عبد الله ابراهيم مطبعة الشعب ، بغداد ١٣٩٧ هـ/ ١٩٧٧ م .

٤٠ ـ المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ، دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ١٣٥٧ هـ .

ابن حجة الحموي ، تقي الدين أبو بكر علي بن محمد(ت٨٣٧ هـ / ١٤٣٣م)

٤١ ـ كتاب ثمرات الأوراق ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، القاهرة ١٩٧١ م).

الحسن بن عبد الله بن محمد العباسي (من أعلام القرن الثامن الهجري) .

٤٢ ـ آثار الأول في ترتيب الدول ، القاهرة ، بولاق ١٢٩٥ .

الحسيني ، صدر الدين علي بن ناصر بن علي (من أعلام القرن السادس الهجري) .

٤٣ ـ أخبار الدولة السلجوقية ، لاهور ، جامعة البنجاب ١٩٣٣ (باعتناء محمد اقبال) .

الحمداني

٤٤ ـ الخبر عن دولة بني عقيل بالموصل ، ليبزك ١٨٥٠ م

خسرو ، ناصر علوي (ت ٤٨١ هـ/ ١٠٨٨ م)

٤٥ ـ سفرنامه ، نقله الى العربية يحيى الخشاب .

الخطيب البغدادي ، الحافظ أبو بكر أحمد بن علي (ت ٤٦٣ هـ/ ١٠٧٠ م)

٤٦ ـ تاريخ بغداد ، ١٤ جزءاً ، القاهرة ١٣٤٩ هـ .

ابن خلدون ، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي (ت ٨٠٨ هـ/ ١٤٠٥ م) .

٤٧ ـ كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر ، سبعة أجزاء ، بيروت ١٣٩١ هـ/ ١٩٧١ م .

٤٨ ـ مقدمة ابن خلدون ، المكتبة التجارية ، القاهرة .

ابن خلكان ، شمس الدين أحمد بن محمد بن ابراهيم (ت ٦٨١ هـ/ ١٢٨٢ م
٤٩ ـ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، تحقيق الدكتور احسان عباس ، دار صادر ، بيروت ١٩٦٨ م .

الخوارزمي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف الكاتب
٥٠ ـ مفاتيح العلوم ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٣٤٩ هـ/ ١٩٣٠ م .

ابن الدبيثي ، محمد بن سعيد (ت ٦٣٧ هـ/ ١٢٣٩ م)
٥١ ـ المختصر المحتاج اليه ، تحقيق الدكتور مصطفى جواد ، بغداد ، ١٣٧١ هـ / ١٩٥١ م انتقاء الذهبي)

٥٢ ـ ذيل تاريخ بغداد ، تحقيق بشار عواد معروف ، بغداد ، ١٩٧٤ م عمر ابن حسن بن علي (ت ٦٣٣ هـ/ ١٢٣٥ م) .
٥٣ ـ النبراس في تاريخ بني العباس ، تحقيق عباس العزاوي ، بغداد ، ١٣٦٥ هـ / ١٩٤٦ م .

الديار بكري ، حسين بن محمد بن الحسن
٥٤ ـ تاريخ الخميس في أحوال أنفس نفيس ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٣٠٢ هـ .

الذهبي ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨ هـ/ ١٣٤٧ م)
٥٥ ـ دول الاسلام ، الهيئة المصرية العامة ، القاهرة ١٩٧٤ .
٥٦ ـ العبر في خبر من غبر ، تحقيق فؤاد سيد ، الكويت ، ١٩٦١ .

الرازي ، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر .
٥٧ ـ مختار الصحاح ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (بدون تاريخ) .

الراوندي ، محمد بن علي بن سليمان « توفى في أول القرن السابع الهجري »
٥٨ ـ راحة الصدور وآية السرور ، نقله الى العربية الدكتور ابراهيم الشواربي وآخرون بمعاونة المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم ، القاهرة ١٣٧٩ هـ / ١٩٦٠ م .

ابن رجب ، أبو الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين أحمد (ت ٧٩٥ هـ/ ١٣٩٢ م)

٥٩ ـ كتاب الذيل على طبقات الحنابلة ، مطبعة السنة المحمدية ، القاهرة ١٣٧٢/ ١٩٥٢ م .

ابن الساعي ، أبو طالب علي بن أنجب (ت ٦٧٤ هـ/ ١٢٧٦ م)

٦٠ الجامع المختصر ، نشر وتحقيق الدكتور مصطفى جواد ، المطبعة السريانية الكاثوليكية ، بغداد ١٣٥٣ هـ/ ١٩٣٤ م)

٦١ ـ مختصر أخبار الخلفاء ، المطبعة الأميرية ١٣٠٩ هـ

السبكي ، تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي (ت ٧٧١ هـ/١٣٧٠م)

٦٢ ـ طبقات الشافعية الكبرى ، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو ومحمود محمد الطناحي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ١٣٨٥ هـ/ ١٩٦٦ م .

ابن سنان ، ثابت (ت ٣٦٥ هـ/ ٩٧٥ م

٦٣ ـ تاريخ أخبار القرامطة ، بيروت ١٩٧١ م .

السيوطي ، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (ت ٩١١ هـ/ ١٥٠٥ م)

٦٤ ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار احياء الكتب ، القاهرة ١٣٨٤ هـ/ ١٩٦٤ م .

٦٥ ـ تاريخ الخلفاء أمراء المؤمنين ، المطبعة الميمنية ، في القاهرة ١٣٠٥ هـ .

٦٦ ـ حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار احياء الكتب ، القاهرة ١٣٦٧ هـ/ ١٩٦٨ م .

أبو شامة ، شهاب الدين عبد الرحمن بن اسماعيل المقدسي (ت ٦٦٥ هـ/ ١٢٦٦ م)

٦٧ ـ كتاب الروضتين في أخبار الدولتين ، دار الجيل ، بيروت .

أبو شجاع ، محمد بن الحسين ظهير الدين الروذ راوري (ت ٤٨٨هـ/ ١٠٩٥م)

٦٨ ـ ذيل تجارب الأمم ، نشر آمدروز ، مطبعة التمدن ، القاهرة ١٣٣٤ هـ/ ١٩١٦ م .

ابن الشحنة ، أبو الوليد محمد بن محمد بن الشحنة (ت ٨١٥ هـ/ ١٤١٢ م)

٦٩ ـ روضة المناظر في أخبار الأوائل والأواخر (هامش الجزء الثامن من كتاب الكامل في التاريخ لأبن الأثير ، مطبعة بولاق ١٢٩٥) .

ابن شداد ، بهاء الدين يوسف بن رافع الحلبي (ت ٦٣٢ هـ/ ١٢٣٤ م)

٧٠ ـ سيرة صلاح الدين الأيوبي المسماة « النوادر السلطانية » مطبعة الآداب ، القاهرة ١٣١٧ هـ .

الصابيء ، هلال بن المحسن (ت ٤٤٨ هـ/ ١٠٥٦ م)

٧١ ـ تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج دار احياء الكتب العربية ، القاهرة ١٩٥٨ م .

٧٢ ـ أقسام ضائعة من تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء ، جمعها وعلق عليها ميخائيل عواد ، مطبعة المعارف ، بغداد ١٣٦٧ هـ/ ١٩٤٨ م .

٧٣ ـ رسوم دار الخلافة ، نشره ميخائيل عواد ، بغداد ١٣٨٣ هـ/ ١٩٦٤ م .

الصفدي ، صلاح الدين خليل بن أيبك

٧٤ ـ الوافي بالوفيات ، تسعة أجزاء ، باعتناء س . ديد رينغ ، فيسبادن ، ١٣٩٤ هـ/ ١٩٧٤ م .

الصولي ، أبو بكر محمد بن يحيى (ت ٣٣٥ هـ/ ٩٤٦ م)

٧٥ ـ أخبار الراضي بالله والمتقي بالله ، نشر هيورث دن ، القاهرة ، ١٣٥٤ هـ / ١٩٣٥ م .

ابن الصيرفي ، أمين الدين علي بن منجب (ت ٥٤٢ هـ/ ١١٤٧ م)

٧٦ ـ الاشارة الى من نال الوزارة ، (تحقيق عبد الله مخلص) مطبعة المعهد العلمي الفرنسي ، القاهرة ١٩٢٤ م .

ابن طباطبا ، محمد بن علي بن الطقطقي العلوي (ت ٧٠٩ هـ/ ١٣٠٩ م)
٧٧ ـ الفخري في الآداب السلطانية والدول الاسلامية ، المطبعة الرحمانية القاهرة ١٣٤٠ هـ .

الطبري ، أبو جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠ هـ/ ٩٢٢ م)
٧٨ ـ تاريخ الأمم والملوك ، ١٣ جزءاً ، مصور عن طبعة المطبعة الحسينية المصرية ، بيروت .

الطرطوشي ، أبو بكر محمد بن الوليد الأندلسي (ت ٥٢٠ هـ/ ١١٢٦ م)
٧٩ ـ سراج الملوك ، المطبعة الخيرية ، ١٣٠٦ هـ .

الطوسي ، نظام الملك الحسن بن علي بن اسحاق (ت ٤٨٥ هـ/ ١٠٩٢ م)
٨٠ ـ سياست نامة ، ترجمة وتعليق الدكتور محمد العزاوي ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

ابن العبري ، أبو الفرج غريغوريوس بن هارون الملطي (ت ٦٨٤ هـ/ ١٢٨٥ م)
٨١ ـ تاريخ مختصر الدول ، بيروت ١٨٩٠ م .

العتبي ، محمد بن عبد الجبار (ت ٤٢٧ هـ/ ١٠٣٦ م)
٨٢ ـ تاريخ العتبي (هامش الجزء العاشر من كتاب الكامل في التاريخ لأبن الأثير ، مطبعة بولاق ١٢٩٥ هـ) .

عريب ، ابن سعد القرطبي (ت ٣٦٦ هـ/ ٩٧٦ م)
٨٣ ـ صلة تاريخ الطبري ، ليدن ١٨٩٧ م .

العصامي ، عبد الملك بن حسين المكي (ت ١١١١ هـ/ ١٦٩٩ م)
٨٤ ـ سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي ، المطبعة السلفية ، القاهرة

١٣٨٠ هـ .

ابن العماد ، أبو الفلاح عبد الحي الحنبلي (ت ١٠٨٩ هـ/ ١٦٧٨ م)
٨٥ ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، ثمانية أجزاء ، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت .

ابن العمراني ، محمد بن علي بن محمد (توفي في حدود ٥٨٠ هـ/ ١١٨٥ م)
٨٦ ـ الأنباء في تاريخ الخلفاء،تحقيق الدكتور قاسم السامرائي بليدن ١٩٧٣م) .

العيني ، بدر الدين محمود بن احمد (ت ٨٥٥ هـ/ ١٤٥١ م)
٨٧ ـ السيف المهند في سيرة الملك المؤ يد ،

الفارقي ، أحمد بن يوسف بن علي بن الأزرق (توفي في أواخر القرن السادس الهجري)
٨٨ ـ تاريخ الفارقي ، تحقيق الدكتور بدوي عبد اللطيف ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ١٩٧٤ .

أبو الفداء ، الملك المؤ يد عماد الدين اسماعيل (ت ٧٣٢ هـ/ ١٣٣١ م)
٨٩ ـ المختصر في أخبار البشر ، دار المعرفة ، بيروت .

ابن الفوطي ، عبد الرزاق بن أحمد بن محمد (ت ٧٣٢ هـ/ ١٣٣١ م)
٩٠ ـ الحوادث الجامعة ، تحقيق الدكتور مصطفى جواد ، بغداد ١٣٥١ هـ

الفيروز آبادي ، مجد الدين بن محمد بن يعقوب (ت ٨١٧ هـ/ ١٤١٤ م)
٩١ ـ القاموس المحيط ، طبعة بولاق ، القاهرة ١٣٠٦ هـ

ابن قتيبة ، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦ هـ/ ٨٨٩م) .
٩٢ ـ الامامو والسياسة،تحقيق طه محمد الزينبي، القاهرة ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م).

القرماني ، أبو العباس أحمد بن يوسف الدمشقي (من أعلام القرن الحادي عشر الهجري) .
٩٣ ـ أخبار الدول وآثار الأول ، (هامش الأجزاء من ١ : ٦ من الكامل في التاريخ لأبن الأثير) طبعة بولاق ١٢٩٥ هـ .

القزويني ، زكريا بن محمود القاضي (ت ٦٨١ هـ/ ١٢٨٢ م)
٩٤ ـ آثار البلاد وأخبار العباد ، دار صادر ، بيروت .

ابن القلانسي ، أبو يعلي حمزه بن أسد بن علي (ت ٥٥٥ هـ/ ١١٦٠ م)
٩٥ ـ ذيل تاريخ دمشق ، بيروت ١٩٠٨ م .

القلقشندي ، أبو العباس أحمد بن علي (ت ٨٢١ هـ/ ١٤٠٨ م)
٩٦ ـ صبح الأعشى في صناعة الانشا ١٤ جزءاً مصور عن الطبعة الأميرية القاهرة ١٩٦٣ م وما بعدها .
٩٧ ـ مآثر الانافة في معالم الخلافة ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج الكويت ، ١٩٦٤ م .

الكتبي ، محمد بن شاكر بن أحمد (ت ٧٦٤ هـ/ ١٣٦٣ م)
٩٨ ـ فوات الوفيات ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، القاهرة ١٩٥١ م .

ابن كثير ، عماد الدين أبو الفداء اسماعيل بن عمر (ت ٧٧٤ هـ/ ١٣٧٢ م)
٩٩ ـ البداية والنهاية ، ١٤ جزءاً ، مكتبة المعارف ، بيروت ١٩٦٦ م .

الماوردي : علي بن محمد بن حبيب (ت ٤٥٠ هـ/ ١٠٥٨ م)
١٠٠ ـ الأحكام السلطانية والولايات الدينية ،الطبعة الثالثة، القاهرة١٣٩٤هـ.

١٠١ ـ الوزارة (أدب الوزير) تحقيق الدكتور محمد سليمان داود والدكتور فؤ اد عبد المنعم أحمد ، الطبعة الأولى ، القاه ، ١٣٩٦ هـ/ ١٩٧٦ م . (الناشر : دار

الجامعات المصرية) .

المسعودي ، أبو الحسن علي بن الحسين بن علي (ت ٣٤٦ هـ/ ٩٥٧ م)
١٠٢ ـ مروج الذهب ومعادن الجوهر ، دار الأندلس ، بيروت ، ١٣٨٥ هـ/ ١٩٦٥ .
١٠٣ ـ التنبيه والاشراف ، القاهرة ، ١٣٥٧ هـ/ ١٩٣٨ م .

مسكويه ، أبو علي أحمد بن محمد بن يعقوب (ت ٤٢١ هـ/ ١٠٣٠ م)
١٠٤ ـ تجارب الأمم وتعاقب الهمم ، نشره آمدروز ، مطبعة التمدن ، القاهرة ١٩١٤ م .

المقدسي ، مطهر بن طاهر
١٠٥ ـ كتاب البدء والتاريخ ، ١٩١٩ م باريس .

المقريزي ، تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي بن عبد القادر (ت ٨٤٥ هـ/ ١٤٤١ م)
١٠٦ ـ النزاع والتخاصم فيما بين بني أمية وبني هاشم ، المطبعة الابراهيمية ، القاهرة ١٩٣٧ م .
١٠٧ ـ اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء ، القاهرة ١٣٩٠ هـ/ ١٩٧١ م .
١٠٨ ـ كتاب الخطط المقريزية (المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار) مطبعة النيل ، القاهرة ، ١٣٢٤ هـ .
١٠٩ ـ كتاب السلوك ، القاهرة ١٩٥٦ .

ابن منظور ، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (٦٣٠ هـ/ ٧١١ هـ)
١١٠ ـ لسان العرب ، دار صادر بيروت

المؤلف المجهول
١١١ ـ العيون والحدائق في أخبار الحقائق ، ليدن ١٨٧١ م

ابن ميسر ، محمد بن علي بن يوسف (ت ٦٧٧ هـ/ ١٢٧٨ م)

١١٢ ـ أخبار مصر ، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي القاهرة ١٩١٩ م .

ابن النديم ، محمد بن اسحق (ت ٣٨٥ هـ/ ٩٩٥ م)
١١٣ ـ الفهرست ، المطبعة الرحمانية ، القاهرة ١٣٤٨ هـ .

النهروالي ، قطب الدين المكي الحنفي (ت ٩٩٠ هـ/ ١٥٨٥ م)
١١٤ ـ الاعلام بأعلام بيت الله الحرام ، الطبعة الأوروبية ، ١٢٧٤ هـ

هبة الله الشيرازي ، المؤ يد في الدين (ت . ٤٧٠ هـ/ ٩٧٧ م)
١١٥ ـ سيرة المؤ يد في الدين داعي الدعاة ، الناشر ، الدكتور محمد كامل حسين ، القاهرة ، ١٩٤٩م .

الهمذاني ، محمد بن عبد الملك (ت ٥٢١ هـ/ ١٢٢٧ م)
١١٦ ـ تكملة تاريخ الطبري ، تحقيق البرت يوسف كنعان ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ١٩٦١ .

ابن الوردي ، زين الدين عمر بن الوردي (ت ٧٤٩ هـ)
١١٧ ـ تتمة المختصر في أخبار البشر ، تحقيق أحمد رفعت البدراوي دار المعرفة ، بيروت ١٣٨٩ هـ/ ١٩٧٠ م .

ابن وهب ، اسحاق بن ابراهيم بن سليمان الكاتب (من علماء القرن الرابع الهجري) .
١١٨ ـ البرهان في وجوه البيان ، تحقيق الدكتور أحمد مطلوب والدكتورة خديجة الحديث ، بغداد ١٩٦٧ م .

ياقوت ، شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي (٦٢٦ هـ/ ١٢٢٩ م)
١١٩ ـ معجم الأدباء أو (ارشاد الأريب الى معرفة الأديب) دار المأمون القاهرة ١٣٥٥ هـ/ ١٩٣٦ م .
١٢٠ ـ معجم البلدان ، دار صادر ، بيروت ١٣٩٧ هـ/ ١٩٧٧ م

اليعقوبي ، أحمد بن أبي يعقوب بن واضح الكاتب (ت ٢٨٤ هـ/ ١٨٩٧ م)

١٢١ ـ تاريخ اليعقوبي ، بيروت ١٣٧٩ هـ/ ١٩٦٠ م .

اليافعي ، عبد الله بن أسعد بن علي (ت ٧٦٨ هـ/ ١٣٦٧ م)

١٢٢ـ مرآة الجنان وعبرة اليقظان،مطبعة المعارف،حيدر آبادالدكن ١٣٣٨هـ .

أبو يعلى ، محمد بن الحسين الفراء (ت ٤٥٨ هـ/ ١٠٦٥ م)

١٢٣ ـ الأحكام السلطانية ، نشر مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ١٣٨٦ هـ/ ١٩٦٦ م .

ثالثاً : كتب عربية حديثة :

آدم متز

١٢٤ ـ الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري ، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة ، الطبعة الرابعة ، بيروت ١٣٨٧ هـ/ ١٩٦٧ م

أرمنيوس فامبري (مستشرق مجرى عاش في القرن التاسع عشر الميلادي)

١٢٥ ـ تاريخ بخاري ، ترجمة الدكتور أحمد محمد الساداتي ، القاهرة ، ١٩٦٥م

الأصفهاني ، أبو القاسم أحمد بن محمد الحسني (من علماء القرن الثالث عشر الهجري) .

١٢٦ ـ رسالة الأرشاد في أحوال الصاحب الكافي اسماعيل بن عباد ، طهران ١٣٥٢ هـ .

بارتولد (مستشرق روسي)

١٢٧ ـ تاريخ الترك في آسيا الصغرى ، ترجمة الدكتور أحمد السعيد سليمان ، مطبعة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٣٧٨ هـ/ ١٩٥٨ م .

جرجي زيدان

١٢٨ ـ تاريخ التمدن الاسلامي ، مطبعة دار الهلال ، القاهرة ١٩٥٨ ،

جودا بخش (مؤ رخ هندي)

١٢٩ ـ الحضارة الاسلامية ، ترجمة وتعليق الدكتور علي حسني الخر بوطلي دار الكتب الحديثة ، القاهرة ١٩٦٠ .

حسن ابراهيم حسن (الدكتور)
١٣٠ ـ تاريخ الاسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي ، النهضة المصرية ، ١٩٧٣ م .

حسن أحمد محمود (الدكتور) وأحمد ابراهيم الشريف (الدكتور)
١٣١ ـ العالم الاسلامي في العصر العباسي ، دار الفكر العربي ، القاهرة ١٩٦٦ .

حسين أمين (الدكتور) .
١٣٢ ـ تاريخ العراق في العصر السلجوقي ، مطبعة الأرشاد ، بغداد ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥
١٣٣ ـ دائرة المعارف الاسلامية ، نقلها الى العربية مجموعة من الأساتذة طبعة سنة ١٣٥٢ هـ/ ١٩٣٣ م .

زمباور ، ادوارد فون
١٣٤ ـ معجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الاسلامي ، ترجمة الدكتور زكي محمد حسن ، والدكتور حسن أحمد محمود ، القاهرة ١٣٧٠ هـ/ ١٩٥١ م .

ستانلي لين بول
١٣٥ ـ طبقات سلاطين الاسلام ، ترجمة مكي طاهر الكعبي عن الفارسية بغداد ١٣٨٨ هـ/ ١٩٦٨ م .

الصدفي ، رزق الله منقريوس
١٣٦ ـ تاريخ دول الاسلام ، مطبعة الهلال ، القاهرة ١٣٤٤ هـ/ ١٩٢٣ م .

محمد جمال الدين سرور (الدكتور)
١٣٧ ـ تاريخ الحضارة الاسلامية في الشرق ، دار الفكر العربي القاهرة ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٦ م .

١٣٨ ـ سياسة الفاطميين الخارجية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ١٣٩٦ هـ/ ١٩٧٦ م .

١٣٩ ـ النفوذ الفاطمي في بلاد الشام والعراق ، دار الفكر العربي ، القاهرة ١٩٦٤ م .

محمد حسين الزبيدي (الدكتور)

١٤٠ ـ العراق في العصر البويهي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٩ م .

محمد الخضري

١٤١ ـ محاضرات تاريخ الأمم الاسلامية (الدولة العباسية) القاهرة ١٩٧٠ .

حسن الباشا (الدكتور)

١٤٢ ـ الألقاب الاسلامية في التاريخ والوثائق والآثار ، النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥٧ م .

عبد الحي الكتاني

١٤٣ ـ نظام الحكومة النبوية (المسمى التراتيب الادارية) بيروت .

عبد العزيز الدوري (الدكتور)

١٤٤ ـ دراسات في العصور العباسية المتأخرة ، بغداد ١٩٤٥ م

١٤٥ ـ تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري ، بغداد ١٩٤٨ م

عبد النعيم حسنين (الدكتور)

١٤٦ ـ دولة السلاجقة ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

كارل بروكلمان

١٤٧ ـ تاريخ الأدب العربي ، نقله الى العربية الدكتور عبد الحليم النجار دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٧ م .

١٤٨ ـ تاريخ الشعوب الاسلامية ، ترجمة نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٦٥ .

مغلطاى ، الحافظ علاء الدين بن قليج

١٤٩ ـ كتاب سيرة مغلطاى ، مطبعة السعادة القاهرة ١٣٢٦ هـ

نيكلسن ، رينولد أ .

١٥٠ ـ تاريخ الأدب العباسي ، ترجمة وتحقيق الدكتور صفاء خلوصي ، بغداد ١٩٦٧ .

رابعاً : الدوريات والمجلات العربية :

بدري محمد فريد

١٥١ ـ الوزير العالم ابن هبيرة ، مجلة الاقلام ، الجزء الرابع ، السنة الرابعة ، ١٣٨٧ هـ/ ١٩٦٧ م .

بوزورث ، س ، اي

١٥٢ ـ التنظيم العسكري عند البويهيين في العراق وايران ، ترجمة الدكتور عبد الجبار ناجي ، مجلة المورد ، المجلد الرابع ، العدد الأول ١٣٩٥ هـ/ ١٩٧٥ م .

حسين أمين (الدكتور)

١٥٣ ـ المظاهر الحضارية للسلاجقة في العراق وآثارها ، مجلة الأستاذ المجلد الرابع عشر ، بغداد ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧ م .

١٥٤ ـ الحياة الثقافية في العصر البويهي ، المجلد السادس عشر ، بغداد ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩ م .

رزق فرج رزوق

١٥٥ ـ التعريف بالطغرائي ، مجلة الاقلام ، الجزء الثامن ، السنة الرابعة ، ١٣٨٨ هـ/ ١٩٦٨ م .

سعيد نفيس

١٥٦ ـ المدرسة النظامية ، مجلة المجمع العلمي العراقي لعام ١٩٥٤ .

علي جواد الطاهر

١٥٧ ـ خلفاء بني العباس ووزرائهم في شعر العصر السلجوقي ، مجلة الأستاذ ، المجلد الثامن ١٣٧٩ هـ/ ١٩٦٠ .

فاضل الخالدي (الدكتور)

١٥٨ ـ الوزارة في العهدين البويهي والسلجوقي ، مجلة الاقلام ، الجزء العاشر ، السنة الرابعة ، ١٣٨٨ هـ/ ١٩٦٨ م .

مصطفى جواد (الدكتور)

١٥٩ ـ نظم الدولة العباسية في أواخر عهودها ، مجلة الأعتدال السنة الثانية ، العدد التاسع ، ١٣٥٣ هـ/ ١٩٣٥ م .

١٦٠ ـ المدرسة النظامية ببغداد ، مجلة سومر ، الجزء الثاني ، المجلد التاسع ١٩٥٣ م .

خامسا : المراجع باللغة الأجنبية

Amedroz,

1- The Vizier Abu-l-Fald ibn Al-Amid, from the «Tajarib al-Uman» of Abu ali Miskawaih, Islam, Vol. III, 1912.

Arnold, Sir Thomas W.,

2- The Caliphate, Oxford, 1924.

Balyeav, C. A.,

3- Arab, Islam and the Arab Caliphate, Jerusalem, 1909.

Bernard Lewis,

4- The Arabs in History, London, 1950.

Bowen, Harold,

5- The Last Buwayhids, Journal of the Royal Asiatic society, April, 1929.

6- The Life and Times of Ali ibn Isa, Cambridge, 1927.

7- Notes on some early Seljuqid Viziers, Bulletin of the School of Oriental and African Studies, Vol. 20, 1957.

8- The Encyclopedia Americana International Edition, Volume 24.

Holt, P. M. and others,

9- The Cambridge History of Islam, Cambridge, 1970.

Houtsma, M. Th.,

10 The Death of Nizam al-Mulk and its consequences, Journal of Indian History, Vol. III, 1924.

Lane-Poole,

11 Mohammaden Dynasties, Paris, 1925.

Lestrange Guy,

12- Baghdad during the Abbasid Caliphate, Oxford, 1900.

Levy, Reuben,

13- The Social Structure of Islam, Cambridge, 1965.

Malcolm, Sir John,

14- The History of Persia, London, 1829.

Muir, W.,
15- The Caliphate, its Rise, Decline and Fall, Edinburgh, 1924.

Nabih Amin Raris,
16- The Arab Heritage (al-Ghazzali), New Jersey, 1944.

17- The New Encyclopesia Britanica (in 30 volumes), Volume IX, 15 th Edition, 1788.

Osborn, Robert Durie,
18- Islam under the Khalifs of Baghdad, London, 1877.

Percy Sykes,
19- A History of Persia, London, 1921, (second edition).

Philip, K. Hitti,
20- History of the Arabs, London, 1937.

Tiesenhawsen, W.,
21- Die Geschichte Der Oqai Liden Dynstic, Leipziq, 1850.

Zahrani, M. M.,
22- The Office of Chief Amir (Unpublished M. A. Degree), Exeter, 1975.



محتويات الكتاب